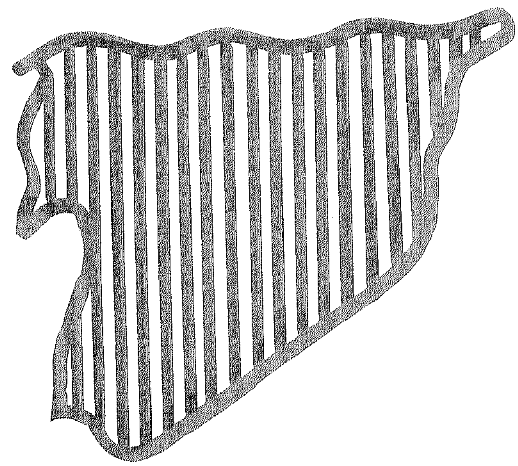
حوار حول سورية



محمود صادق

الطبعة الأولى
١٩٩٣

حوار حول سوريا

محمود صادق

يحاول هذا النص إلقاء بعض الاضواء على النظام القائم في الجمهورية العربية السورية ، من خلال التركيز على قضايا ذات طبيعة معرفية – نظرية تتعلق ببنيته ، وجوانب عملية من سياساته التطبيقية ، التي تندرج في اطار هذه البنية من جهة ، وتعد تطبيقا لها يفسر اسرارها ورموزها العصية من جهة أخرى . على الرغم من ان سياسة سوريا لم تعد حمالة اسرار ، اذ غدت جلية الأهداف والأساليب والتحالفات .. إلخ ، فإن القوة الصانعة لهذه السياسة ، عنيت الدولة المرسملة ، ماتزال عصية على الفهم بالنسبة للعدد الأكبر من الجمهور الشعبي السوري والعربي ، بسبب ماطمرتها به القوى المعادية أو الموالية لها من محسنات لفظية أو شتائم وألقاب شيطانية ، انتهت إلى التعتيم على بنيتها وإلى تصعيب فهمها ، ومعاونة الشعب بالتالي على التعامل معها بطريقة مجدية تفيده في العثور على الأسلوب المناسب للتعامل معها .

يدعي هذا النص انه يتصدى اذن لهذه المسألة الصعبة ، ويعتبر نفسه مقاربة أولى وحسب لهذه المشكلية الفائقة الأهمية . ان هدفه هو اذن طرح المشكلة وتقديم رؤية لها بغرض عملي هو المعاونة على « تفسير » العالم قبل تغييره ، أو كشرط لتغييره . بهذا المعنى لايريد نصنا ان يكون نصا محض ثقافي ، بل هو فعل سياسي على ساحة المعرفة النظرية ، ان جاز القول شئ كهذا . كما انه ليس شيئا انجزه فرد بعينه ، بل هو صياغة لحوارات كثيرة تعيشها منذ عقدين ونيف أوساط سياسية وثقافية سورية من مشارب مختلفة ، يسارية ويمينية ، بعثية وشيوعية ، ناصرية ودينية ؛ وان كان يحمل اسم يبدو من حيث الظاهر لفرد واحد .

بسبب هذه الطبيعة السجالية – الحوارية ، فضلنا صياغة النص على شكل اسئلة واجوبة ، وحاولنا ادخال السياسات العملية للنظام في اطار تطوره العام ، وتبيان الحدود والهوامش التي ميزت مسره العملي ومراحل تطوره المختلفة التي مر بها ، بدءا من عام ١٩٦٣ إلى يومنا هذا . لئن كنا قد تصدينا لمشكليات تبدو تطورات ايامنا وكأنها تجاوزتها تماما ، واستخدمنا بعض مقولات النظرية الماركسية ، التي يقال اليوم انها اثبتت عجزها عن تفسير أي شئ ، فلكي نعكس ماحدث بامانة ، ونتابع مجريات تطور كان يجري في عقول البشر وفي الواقع ، لعب دورا شديد الأهمية في تقرير مسار الأحداث ، والوصول بسوريا إلى موقعها الراهن .

س : بادئ ذي بدء ، متى نشأ النظام السوري الراهن ؟

ج : في اعقاب انقلاب جرى يوم الثامن من آذار عام ١٩٦٣ ، قامت به قوى ناصرية ومحايدة بدرجة اساسية ، وقوى بعثية مساندة . غير ان البعثيين مالبثوا ان خاضوا صراعات

عديدة وملتوية من اجل السلطة ، انتهت بوضع يدهم على الانقلاب وتفردهم بالحكم . فقد استغل ضباط وحزبيو البعث ما كان موجودا من تناقضات وخلافات بين الضباط الناصريين والمحايدين كي يدفعوا بهم إلى حماة صراع مكشوف على السلطة ، ساندوا خلاله الناصريين واسهموا فى طرد الضباط غير الحزبيين من الجيش ومؤسسات السلطة الجديدة . من هذه المعركة الأولى ، خرج البعثيون وقد عززوا مواقعهم فى الجيش ، وامسكوا بمراكز مفتاحية فيه كمنصب مدير ادارة شؤون الضباط فى الأركان العامة ، الذى استلمه المقدم صلاح جديد ، المرفع بقرار استثنائى إلى رتبة لواء فى الجيش (كان صلاح جديد عضوا فيما سمى انـذاك « اللجنة الحزبية العسكرية » وهى اللجنة التى اعادت تنظيم ضباط الجيش البعثيين فى مصر عقب موافقة قيادة حزب البعث المدنية على حل تنظيمه ابان قيام الوحدة المصرية – السورية . وقد تكونت اللجنة من مجموعة قليلة من صغار الضباط كان اعلاهم رتبة المرحوم المقدم محمد عمران . فيما بعد تبين ان مؤسسا اللجنة كانا صلاح جديد ومحمد عمران ، اللذان ضما اليهما نقيبا طيارا اسمه حافظ الاسد ، نقلته قيادة الجيش من سوريا إلى مصر ، حيث خدم فى مصار قريب من مدينة السويس المصرية . وقد ضمت اللجنة ضباط من اصل علوى اساس قبل ان يستلم منصب رئيس الاركان العامة ، وينجح فى اقناع قيادة الجيش باستدعاء قائمتين من ضباط الاحتياط تضمان أكثر من ألف ضابط إلى الخدمة العاملة فى الجيش لمساندة الحلف البعثى الناصرى ضد الضباط غير الحزبيين (تبين فيما بعـد ان نسبـة العلويين بيـن هـؤلاء « الضباط » تبلغ ٩٠٪ . جدير بالذكر ان قسما هاما من كبار ضباط الجيش الحاليين هم من هذه « الدفعة ») .

ما ان انتهى الصراع مع غير الحزبيين فى الجيش ، حتى بدأت المعركة مع الضباط الناصريين والجمهور الناصرى المسيس . بل انه يمكن القول ان هذه المعركة قد تداخلت مع القسم الاخير من الصراع مع الضباط غير الحزبيين ، وان البعث خاضها بقواه الموحدة ، أى بتياريه القومى والقطرى (سميا فيما بعد التياران السنى والعلوى) ؛ اللذان وحدتهما فكرة تعطى الأولوية للطابع الاجتماعى للثورة القومية العربية ، وترى فى الناصرية نظاما يمينيا ، يحتجز التقدم العربى من الثورة القومية إلى الثورة الاجتماعية ، وتقول بفتح المعركة معه لتجاوزه والقضاء على سيطرته على الشارع السياسى العربى عموما والسورى خصوصا . وقد ساندت اغلبية الأحزاب الشيوعية كما ساند قسم كبير من القوميين المتمركسين والأوساط اليسارية البعث ، أو مالت اليه ضمنا فى عراكه مع عبد الناصر القومى – اليمينى .

استمر العراك مع الناصريين والناصرية في الجيش والشارع السياسي قرابة عامين ، وانتهى الى سحق الناصرية فى فخ نصبه لها البعث ، حين أوهمها ان بوسعها السيطرة على الجيش بانقلاب سريع ، فانقضت على مبنى الاركان العامة يوم ١٩ تموز عام ١٩٦٥، لتجد قوات المغاوير بانتظارها فى المبنى وفى البساتين والمبانى المحيطة به . وقد استغرقت عملية تصفية « الانقلابيين » ساعات قليلة ، انتهى بعدها وجود الناصرية المنظم فى الجيش ومؤسساته . فى هذه الاثناء ، كان التيار « الراديكالي – الاجتماعى » فى الجيش يصل بشعارات الثورة إلى مدى قريب من لغتها الماركسية ، وكان الحزب قد انتقل إلى اسقاط شعار « الاشتراكية العربية » لاحلال شعار « الاشتراكية العلمية » (مع ايحاءات شفهية ومكتوبة تقول ان المقصود بها هو الماركسية !) فى محله . وكان بعض المفكرين اليساريين يقدمون صياغة نضرية لهذا الانتقال (فعل ذلك المفكر الكبير المرحوم ياسين الحافظ فى كراسة سميت فيما بعد « المنطلقات النظرية » اعتمدها المؤتمر السادس القطرى للبعث كوثيقة فكرية ومنهجية اساسية من وثائقه . وهى وثيقة لعبت ومازال تلعب دورا تضليليا بالغ الخطورة إلى يومنا هذا) . كما كان الحديث يتصاعد فى أوساط اليسار الشيوعى والماركسى السورية عن امكانية تكرار التجربة الكوبية فى الانتقال من نظام « برجوازى صغير إلى نظام اشتراكى ، بل شيوعى » ، وهذا الضجيج اليسارى الصاخب قسم البعث تدريجيا إلى تيارين : يسارى ويمينى ، وغطى على عملية علونة الجيش السريعة ، بل قدم لها الايديولوجية « الماركسية والثورية » ، التى رأت فى العلونة تقدما حاسما فى بنية السلطة وطابعها ، وعلامة من علامات قرب انتقال الثورة إلى « طورها الاجتماعى المتقدم » ، فالعلويون هم من الفلاحين الفقراء ، الذين يحلون محل الطبقة الوسطى المدينية (قوة ديمقراطية ثورية تحل محل قوة ديمقراطية برجوازية !) . وهم من العناصر الجذرية القريبة إلى « الاشتراكية العلمية » (الأسم السرى للماركسية السوفياتية) وهم بصفتهم الطبقية هذه ليسوا علويين يسعون إلى تحقيق أهداف طائفية ، بل ثوريين سيقلبون اوضاعا طبقية جائرة كى يقيموا مكانها نظاما اقرب إلى الاشتراكية ان لم يكن اشتراكيا تماما؛ سيلغى الطوائف والمذاهب الدينية جميعا (من الطرافة بمكان متابعة الوصف الدقيق الذى يقدمه نيكولاس فان دام فى كتابه « الصراع على سوريا » للعلاقة التى قامت انذاك بين الراديكالية اللفظية ، التى نشرت الأوهام التى احبت جهات داخلية وعربية ودولية كثيرة سماعها ، وبين حقيقة علونة السلطة ، التى ستتحكم بمصير البلاد . يلفت النظر فى هذا السياق ايضا تقويم السلطات والجهات الاسرائيلية للتطورات التى شهدتها سوريا فى تلك الأيام . فقد عقد عام ١٩٦٤ مؤتمر فى جامعة تل أبيب موضوعه « الاتحاد السوفياتى والشرق الأوسط » تدارس فيه قرابة ثلاثون مفكرا وباحثا من بلدان غربية ومن اسرائيل تطورات العالم العربى من جوانبها

المختلفة ، وقال فيه احد كبار الاخصائيين الاسرائيليين : ان التطورات السورية اليسارية يجب ان لاتخيفنا ، لأن وظيفتها هى حجب عملية علونة السلطة الجارية على قدم وساق ، ولكونها موجهة ضد عبد الناصر أساسا) .

اخيرا ، ولكونها انتهت هذه الموجة اليسارية إلى انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، الذى نفذه تحالف من الأقليات العلوية والدرزية والاسماعيلية مع ضباط من الأصول بدوية ، انتهى إلى حكم حافظ الأسد ، بعد أربعة أعوام ونيف من قيامه ، وثلاثة أعوام ونيف من هزيمة حزيران .

س : فى أية ظروف نشأ النظام السورى الحالى ؟ .

ج : فى ظروف احتدام شديد للصراعين الدولى والأقليمى فى منطقة الشرق الأوسط بكاملها ، والمنطقة العربية منها خاصة .

أما احتدام الصراع الدولى فرجع بدرجة أولى إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى تطهير العالم الثالث من القوى غير الموثوقة ، بعد ان دخلت الحرب الفيتنامية لايقاف « الشيوعية الآسيوية » فى هذا البلد ، مثلما أوقفت الشيوعية الروسية بعد الحرب العالمية الثانية فى ألمانيا بوسط أوروبا . غى هذا السياق حدث انقلاب اعقبته مجازر فى اندونيسيا ، وسقط حكم نيكروما فى غانا وموديبو كيتا فى مالى ، وبدأت اعادة تسليح جيش اسرائيل بالسلاح الأمريكى لتسديد ضربة قاتلة إلى عبد الناصر ، الذى كان قد تجاوز خطوطا حمراء كثيرة فى علاقاته بالولايات المتحدة والغرب وشكل حالة خطرة بالنسبة لمستقبل المصالح الأمريكية فى العالم العربى . ان ضرب عبد الناصر واخراجه من الجزيرة العربية كان من مستلزمات تفرد امريكا بقوة بالمنطقة العربية ، وحماية النفط لفترة طويلة من الزمن ، من جانبه ، ضغط الاتحاد السوفياتى على امريكا للخروج من جنوب شرق أسيا ، منطقة الصراع بينهم وبين الصين الشيوعية ،التى راؤوا فى حلولهم محل الأمريكيين فيها تعزيزا للطوق الذى يضربونه حول الصين وتقوية لموقفهم الأسيوى ، الذى قادهم فى حينه إلى محاولة التفاهم مع اليابان . لهذا كان السوفيات لايعارضون فى تركيز قسم كبير من السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، حيث لهم مصالح بالغة الحيوية ، وحيث لايخوض الاتحاد السوفياتى ضدهم صراعات عنيفة ، بل يدخل معهم فى مساومات لتحسين مواقعه فى مناطق اخرى من العالم .

* هو ماعوز زائيف

أما على الجانب العربى ، فان مشكلة الوجود المصرى فى اليمن كانت قد غدت القلق الأساسى للسعودية ، التى اخبرت الأمريكيين بأن عبد الناصر سيضع يده على نفط الشرق

الأوسط ، اذا لم يتم اخراجه من المنطقة بالقوة . وقد جرت مباحثات رسمية بين البلدين فى اعقاب زيارات قام بها مسؤولون امريكيون من وكالة المخابرات المركزية ومن الاركان المشتركة الأمريكية إلى الرياض ، انتهت إلى تشكيل لجان بين البلدين ، اتفقت على ضرورة ان تسدد اسرائيل ضربة لمصر تؤدى إلى اخراجها من اليمن فى مرحلة أولى ، وإلى محاصرة حكمها وخنقه فى القاهرة فى مرحلة لاحقة (نشرت مجلة الدستور اللندنية الرسائل المتبادلة بين الرياض وواشنطن فى عام ١٩٦٩ بهذا الشأن) . وبالفعل ، فان امريكا بدأت تعيد تسليح اسرائيل ، بعد ان كان معظم سلاحها فرنسى الصنع ، وتمت اعادة تدريب جيش اسرائيل على ماكان يعرف فى حينه بخطة ويلر فى الحزب (الجنرال ويلر هو رئيس اركان القوات الأمريكية المشتركة فى الفترة المذكورة) .

إلى ذلك ، كان عبد الناصر يقوم فى تلك الفترة بسلسلة تحولات اجتماعية اثارت فى حينه مقاومة عنيفة من القوى الاسلامية فى الشارع ، وبعض القوى فى الحكم نفسه (انظر مذكرات المشير عبد الغنى الجمسى) ، وقد وصل الأمر به هدد « جهات ما » فى احدى خطبه بالعودة إلى ارتداء البذة العسكرية والقيام بانقلاب عسكرى جديد ، أو بالنزول إلى الشارع لتنظيم ثورة ضد خصوم « التحول الاشتراكى » . فى هذه الفترة الحرجة حدثت تطورات سوريا الداخلية ، التى أدت إلى ضرب الناصرية وتعاظمت موجة مد جديد ، لم تعرف له المنطقة فى تاريخها الحديث مثيلا ، أخذ شكل تحالف امر واقع بين قوى « يسارية - بعثية - شيوعية - قومية » ، كانت مواقفه تتقارب وتزداد راديكالية ، من الناحية اللفظية ، من يوم لآخر ومن ساعة لأخرى ، ضاغطة على عبد الناصر عن يساره بالمسألة الاجتماعية والطبقية بينما كان اليمين يضغط عليه بـ « قضية وطنية » ، هى قضية خليج العقبة ، التى كان يعيره بأنه سلمها لاسرائيل ، ويتحداه ان يمنع ملاحة أو مرور السفن الاسرائيلية منها (كان هذا هو النغم العام والمعلن لاذاعات الكويت وقطر والبحرين والسعودية ، والنغم المضمر لاذاعة دمشق ايضا) .

السؤال الآن ، وعلى ضوء مانعرفه من دور للنظام السورى فى حرب حزيران وفى استراتيجية « التحرير والمجابهة » التى طرحها منذ أواسط عام ١٩٦٦ ، وأدت إلى اثارة اجواء الحرب فى المنطقة ، هو التالى : هل جاء البعث إلى الحكم فى سياق استدراج عبد الناصر إلى هزيمة كان ثمنها اعطاء حكم سوريا طيلة الفترة الماضية وإلى أمد لايعرفه إلا الله لمن نصب الفخ لعبد الناصر ، الا وهى وزير دفاع سوريا فى الخامس من حزيران ، الرئيس الحالى حافظ الأسد ، كما يقول الناصريون وعدد هائل من الكتاب والمفكرين والديمقراطيين العرب ، أم ان البعث انزلق دون علم منه إلى معركة استغل الأمريكان فيها لغته اليسراوية وطموحاته لوراثة

جمال عبد الناصر والهيمنة على العالم العربى ، من اجل جره إلى معركة سقط هو نفسه فيها ضحية للمؤامرة التى حاكها وزير الدفاع اياه ، مع الغرب ومن وراء ظهر الجميع ، وانتهت إلى تسليمه الحكم منذ عقدين ونيف ، كما يقول البعثيون ؟ .

س ، كيف نفهم النظام السورى ؟ وماهى طبيعة هذا النظام واين مكانه من النظامين العالميين ؟ .

ج ، يقال دائما فى الأوساط التى تربت على الماركسية السوفياتية أو تأثرت بها ان النظام فى سوريا هو نظام « رأسمالية الدولة » ، وانه يحمل سماتها ولديه امكانية موضوعية للتطور نحو الاشتراكية ، اذا توفر له شرطان :

١- خطة تنمية حقيقة تدعمها وتنفذها البلدان الاشتراكية ، أى انها تتم فى اطار معاد للرأسمالية وللامبريالية على الصعيد الدولى .

٢- قيام القوى الثورية داخل سوريا بتعبئة القوى الاجتماعية الأكثر جذرية كالعمال والفلاحين ، والضغط بها على الوضع القائم ، لدفعه إلى حسم اختياراته السياسية والاجتماعية ، وان بالتدريج ، وتحجيم قوى تياراته اليمينية من خلال احلال الايديولوجية الاشتراكية العلمية محل الايديولوجية القومية ، ودفع سيرورة النضج والتبلور الايديولوجى داخل النظام باتجاه ثورى حاسم ، يتفق مع الاطار الاشتراكى الدولى ، الذى يجب ان ينضوى النظام فيه ، ويعبر عن التحول الداخلى نحو الحلف العمالى - الفلاحى المتزايد القوة والغلبة .

لو قارنا هذه « النظرية الثورية » ، القائمة على فرضية وجود نظام رأسمالية الدولة فى سوريا ، مع ما كان قائما فى روسيا فى الطور الأول من الثورة الروسية ، لوجدنا اختلافات هائلة بين الوضعين تجعل من غير المنطقى مطابقة اوضاع سوريا مع الاوضاع الروسية بين ١٩١٧ - ١٩٢٨ . أول هذه الاختلافات ان السلطة فى روسية كانت سلطة عمالية تجمع المكونات الاقتصادية الموروثة من العصر السابق ، نصف البرجوازى - نصف الاقطاعى ، كى تحولها تحت قيادة الطبقة العاملة الممسكة بالحكم إلى قاعدة مادية لمجتمع اشتراكى قامت الثورة من اجل اقامته فى سوريا ، ليست السلطة القائمة سلطة عمالية ، بل هى سلطة تحدرت من فئات وخلائط مجتمعية بينية تندرج فى النظام العالمى السائد ، ذو الطابع الرأسمالى الغالب . ان العامل السياسى هو الذى حسم التطور من رأسمالية الدولة إلى الاشتراكية فى روسيا . هذا

العامل السياسى ، أى السلطة العمالية ، لا وجود له بسوريا . لذلك نقول ان تطور رأسمالية الدولة فى روسيا ذهب نحو الاشتراكية ، وسيذهب فى سوريا نحو الاتجاه الآخر ، نحو رأسمالية تابعة ، استنزافية ،غير تنموية ، تنهب بلدانها بالتعاون والتنسيق مع الخارج الرأسمالى ، الذى يكفل استمرارها باعتبارها جزءا من شروط اعادة انتاجه على الصعيدين المحليى « الوطنى » والعالمى . هذا يعنى ان رأسمالية الدولة ليست من نمط واحد فى كل الأحوال ، كما يوحى بذلك اسمها ، وهى لاتقود فى كل مكان وبقوة « قوانينها » الذاتية إلى الاشتراكية ، بل هى تقود فى النموذج السورى والنماذج المشابهة إلى رأسمالية محصورة فى الدولة تختلف اشد الاختلاف عن رأسمالية الدولة ، كما عاشتها روسيا فى الربع الأول من هذا القرن .

عندنا ، فى سوريا والمجتمعات العربية المشابهة ، ليس هناك طبقة عاملة مرشحة لاستلام السلطة عشية ثورة اشتراكية ، أو طبقة برجوازية تقود المجتع نحو نسف علاقاته واوضاعه ماقبل الرأسمالية . بينما عرفت روسيا هذا النموذج الموقت ، الذى اعتبره لينين طريقا كان من شأنه أن يفضى إلى الرأسمالية ، لولا وجود السلطة العمالية ؛ لذلك رأى فى روسيا وضعا رأسماليا ينتقل بقوة السلطة العمالية إلى الاشتراكية . وقال بوجود اكثر من طريق إلى الرأسمالية ، وذكر طريقين هما : الطريق الأوروبى الغربى ، حيث تقود الطبقة الرأسمالية الثورة البرجوازية ، الذى وصفه بأنه طريق غربى كلاسيكى إلى الرأسمالية ، والطريق الروسى ، حيث السلطة عمالية فى مجتمع لم يترسمل بعد ، تقوم هذه السلطة عينها برسملته بسرعة كبيرة ، لتحويل المكونات الرأسمالية الموجودة فيه إلى قاعدة انطلاق للاشتراكية ، بفضل السلطة العمالية ، فما هو نمط رأسمالية الدولة السورية ، حيث لاتوجد سلطة عمالية فى مجتمع برجوازى ينتقل إلى الاتشراكية ، أو سلطة برجوازية تكونت فى سياق ثورة شعبية ظافرة حولت المجتمع من تشكيلة اقتصادية – اجتماعية اقطاعية إلى تشكيلة رأسمالية تامة النمو ؟ .

س : ماذا نسمى هذه السلطة وكيف ننظر إلى المجتمع السورى ؟

ج : رأت المدرسة السوفياتية ان تجربة العالم ستكون تكرارا معدلا بعض الشئ لتجربة روسيا ، فى حين حذر لينين بصراحة من روسنة الثورة ، ومن اعتبار ثورة اكتوبر انموذج يجب على الثورات الاقتداء به ، والنسج على منواله . لكن المدرسة السوفياتية فى التنظير ضربت عرض الحائط بتحذيرات لينين وشرعت تعتبر النظام السورى نظام رأسمالية دولة ، يتضمن احتمالات اشتراكية وبلشفية . بينما السلطة السورية الراهنة ليست سلطة برجوازية غربية أو عمالية ، بل هى سلطة دولة مرسملة فى مجتمع غير رأسمالى ، تتبع النظام العالمى بشطريه ، وتمنع تقدم المجتمع نحو ثورة رأسمالية تامة من النمط الأوروبى

الغربى (خاصة منه الطريقة الفرنسية) ، وتمنع فى الوقت نفسه تقدمه نحو نظام اشتراكى من الطرز الروسية أو الصينية أو الكوبية (على مابين هذه النماذج من تباينات) .

س: ماذا يعنى كونها سلطة دولتية مرسلة وتابعة ؟ .

ج : ربما اعاننا تتبع تاريخ نشوء السلطة فى تحديد هويتها الاجتماعية والسياسية . لنحاول اذن تتبع الخطوط التجريدية العامة لهذا التاريخ . سنجد انفسنا ، منذ البداية ، امام واقعة شديدة الأهمية هى ان الطبقة الوحيدة التى امتلكت حقلا سياسيا خاصا بها ومتبلورا بما فيه الكفاية كانت هى الطبقة الوسطى .بينما لم تمتلك البرجوازية والطبقة العاملة ، وهما الطبقتان اللتان صنعتا على التوالى الثورة البرجوازية فالثورة الاشتراكية فى الغرب ، فى اى وقت حقلا سياسيا خاصا بهما ومتبلورا ، يصلح لان يمد إلى الطبقات الأخرى كى يصبح حقلا سياسيا مجتمعيا عاما ، أو يضم الشرائح والطبقات المجتمعية التى لاتنتمى إلى البرجوازية أو إلى الطبقة العاملة . فى هذا الواضع ، المختلف اختلافا بنيويا وجذريا عن اوضاع أوروبا ، امتص حقل الطبقة الوسطى السياسى الحقلين الجزئيين ، الهامشيين وغير المتبلورين ، للطبقتين البرجوازية والعمالية ، اللتان كانت « نظرية » الثورة عندنا قد اقنعت نفسها ان احداهما ستقوم بالثورة لاستحالة قيامها من خارجهما .

باستيلاء العسكريين الذين ينتمون إلى شرائح من الطبقة الوسطى على الحكم ، حصلت سلسلة من التطورات الهامة ، لم تفهمها ماركسيتنا السوفياتية إلى اليوم ، لأنها انطلقت على الدوام من فكرة تعميمية تقول ان الطبقة الوسطى ليست ذات قوام اجتماعى ثابت ، وانها تتعرض فى المجتمع الحديث لسيرورة انفراز حتمى يقسمها إلى كتلة كبرى ستنحدر إلى الصفوف العمالية وكتلة صغيرة ستصعد إلى مراتب البرجوازية . هذه التطورات أدت إلى انقسام الطبقتين اللتين قيل انهما تستقطبان المجتمع ، وهما الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة ، والتحاقهما بالحقل السياسى والاجتماعى للطبقة الوسطى وليس العكس ، فاذا بالماركسية السوفياتية عاجزة عن فهم مايحدث ، تحاول الاحتيال عليه بايجاد مصطلحات تتجاهل خصوصيته وتلحقه بتدرجات النموذج الكونى المعمم للثورة الروسية كمصطلح التطور اللارأسمالى ومصطلح رأسمالية الدولة ، اللذان ابرزا حيرتها وعجزها عن تطوير مفاهيم ومنظومات معرفية مطابقة لواقع الحال ومعبرة عنه ، باكثر مما أكدا قدرتها على التفكير المبدع والأصيل .

باستلام الطبقة الوسطى السلطة ، وبالتحاق البرجوازية والعمال بحقلها السياسى والاجتماعى والاقتصادى الخاص ، نشأت بداخل الشرائح المنتمية إليها سلسلة من عمليات الفرز ، اساسها تحول السلطة السياسية إلى سلطة اقتصادية فى يد بعض الفئات والشرائح ليس مصدرها امتلاك وسائل الانتاج ، بل حيازة حق التصرف بها وادارتها لصالح المسكين بالسلطة السياسية على ارضية هذا النمط من اعادة الانتاج الرأسمالى للسلطة ، تطورت بسرعة طبقة وسطى سياسية حلت محل اقسام واسعة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، ثم مالبثت ان تطورت من هذه الطبقة الوسطى السياسية ، التى تبدو ظاهريا وكأنها وليدة تقدم « علاقات الانتاج الاشتراكية » والتأميمات ، طبقة عليا للدولة الجديدة المرسملة ، مهمتها الاساسية ضبط وتوسيع وتقنين رسملة الدولة ، واستخدام وسائل السلطة السياسية من قهر واستبداد وافساد ونهب لمنع رسملة المجتمع رسملة شاملة ، واتباع الدولة والمجتمع بالخارج ، وتحويل السلطة السياسية إلى مصدر للدخل ، عن طريق تأجير أجهزة الدولة للجهة الخارجية التى تدفع اكثر ، مقابل عوائد نقدية تعين السلطة المرسملة على ضبط التطور الاجتماعى والتحكم بحركة صعود فئات وشرائح آتية من القاع المجتمعى داخل أجهزة الدولة ، بما يمكنها من امتصاصهم وافراغ المجتمع من اكبر قدر ممكن من طاقاته الحية .

فى سياق هذا التطور المتسارع ، وضعت طبقة الدولة المرسملة العليا يدها اكثر فاكثر على وسائل الانتاج والريوع العقارية ، فاذا بالماركسية السوفياتية تهلل لهذا « التطور التقدمى » ، معتقدة ان السلطة المرسملة تتحول إلى الاشتراكية ، وان دورها هو التحالف مع هذه السلطة لتسهيل انزلاقها إلى النظام الاشتراكى اما بوضعها تحت ضغوط « عمالية - فلاحية داخلية وعالمية » ، أو بدفعها لتبنى الايديولوجية الماركسية ! . وهكذا ، بينما كانت الأحزاب الشيوعية السوفياتية الطراز تنوب عمليا فى الحقل السياسى للطبقة الوسطى المتحولة إلى طبقة جديدة لدولة مرسملة تابعة وذات طابع كومبرادورى موسـع ، كانت قياداتـها تنظـر « معرفيا » لتحولها إلى النظام الاشتراكى البديل (انظر خطابى خالد بكداش ويوسف فيصل فى العيد الخمسين لتأسيس الحزب الشيوعى السورى ، المنشورين فى كراسة خاصة كرست للذكرى) .

بتدمير الحقل السياسى للطبقة الوسطى الاجتماعية دمرت السلطة الجديدة السياسة المجتمعية فى سائر تجلياتها ، لأن هذا الحقل كان ، كما اسلفنا ، قد امتص معظم تجليات الحقلين الاخرين ، البرجوازى والعمالى ، وتحول إلى حقل مهيمن اقلعت السياسة عن الحدوث خارجه . علما بأن السلطة الجديدة لم تبرجز المجتمع أو ترسمله ، بل اكتفت برسملة الدولة وتفتيت المجتمع وبنشر روابط وعلاقات اقطاعية - اسرية - تسلطيه فيه ، تحول بآلياتها ذاتها

دون تقدم المجتمع برجوازيا أو رأسماليا ، بمنع اندماجه السياسى والثقافى والاقتصادى ، وتجعل محرضات نمو نظام الدولة المرسلة خارج مجتمعاتها وليس داخلها .

س : هذا يعنى انك لاترى فى نمط الدولة المرسلة نمطا انتقاليا نحو الاشتراكية ؟

ج : كلا ، ليس هـذا النمط انتقاليا ، بل هو نمـط قائم بذاته يسميه ماركس « نمط انتاج ثانوى » ، ونسميه « نمط انتاج تابع » ، يتحدد بحاجات نمط انتاج اساسى هو نمط الانتاج الرأسمالى العالمى ، الذى يسعى لخلق شروط رأسمالية مناسبة من اجل اعادة انتاجه فى بلدان تقع خارج نطاقه الخاص ولاتتوفر فيها بعد ظروف مناسبة لتحولها إلى نظام رأسمالى تام النمو والانتشار . هذا النمط من الانتاج يتعين اذن بعوامل خارجية ، وهو حاجة من حاجات الرأسمالية الدولية باكثر مما هو نتاج طبيعى للبلدان التى يتواجد فيها . لذلك اسميته « نمط انتاج تابع » ، كما اسميه ايضا « نمط انتاج سياسى أو كومبرادورى » ، طبقته السياسية المهيمنة على دولته ، وبالتالى هذه الدولة ذاتها ، هما جسر يصل الداخل بالخارج ، وبالعكس .

س : هل يعنى ماقلته ان هذا النمط سيعيد انتاج نفسه إلى الأبد ؟ .

ج : كلا ، بل يعنى انه سيعيد انتاج نفسه مادامت الرأسمالية الدولية بحاجة إليه ، ومادامت آليات اعادة انتاجه موجودة خارجه بصورة اساسية وخاضعة لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى . هذا النظام يوازن نفسه بقوة السياسة ، ويعيد انتاج نفسه داخليا وخارجيا بفضلها ايضا ، بينما دور القوانين الاقتصادية الرأسمالية هو فيه دور ثانوى مساعد .

س : متى نشأ هذا النظام ومتى حدثت مرحـــلة القطـــع مـع الحالة السابقة ؟ .

ج : بدأت علامات النظام الأولى تتبلور تبلورا جنينيا مع نظام الوحدة بين سوريا ومصر ، ثم فرض النظام نفسه كنظام مهيمن مع انقلاب ٨ آذار عام ١٩٦٣ ، الذى قام به تحالف من الضباط كان العبثيون اضعف اطرافه لكنهم استولوا عليه خلال عام ، نتيجة لعوامل عديدة أهمها :

١- انهم اول من عرف ان الأحزاب السياسية لاتستطيع بقوتها الشعبية وحدها احداث التغيير المطلوب ، بسبب جنينية وتأخر البنى الاجتماعية والطبقية للمجتمع ، وان الجيش هو الجبهة المرشحة لقلب الأوضاع القائمة لكونه جهاز الدولة الاحدث والاكثر

قوة وتنظيما ، ولانتماء معظم ضباطه وأفراده إلى تلاوين الطبقة الوسطى ، المعادية للاقطاع والبرجوازية التقليدية ذات المنابت الاقطاعية والاختيارات السياسية المحافظة .

٢- انهم انتموا إلى الفلاحين فى معظمهم ، وكانوا فى طور الانتقال ، عن طريق انتسابهم اللاحق لجهاز الدولة العسكرى أو الادارى ، إلى مرتبة اجتماعية أعلى لفتت انظارهم إلى دور السلطة السياسية فى اعادة بنيتة المجتمع أو شرائح منه ، على الصعيد الطبقى . ان الاصل الفلاحى لهؤلاء طرح عليهم مشكلة النظام الاجتماعى بحدة لم تعرفها اية طبقة اجتماعية اخرى ، كما ان التحولات الاجتماعية التى مروا بها بفضل توضعهم فى معظم اجهزة السلطة التنفيذية والقمعية ، وحيازتهم لجزء من السلطة السياسية ، قد لفتت انظارهم إلى مكامن القوة فيهم ، ونبهتهم إلى انقسام السلطة ، الذى ترتب على وجودهم فى اجهزتها وقاعدتها ، وعلى امساك « البرجوازية والاقطاع » بقيادتها .

٣- اعتقادهم ان الاستئثار بالسلطة السياسية سيعنى الاستئثار بالثروة الاقتصادية ، وان حصر السلطة فيهم سيحصر الثروة فيهم بدورها ، وسيقيم حالة من اختلال التوازن السياسى والاقتصادى فى البلاد ، تكون لصالحهم بوصفهم ممثلو شرعية دولة ستتجسد فيهم . من الجلى ان هذا الفهم للسلطة السياسية يحول الدولة إلى دولة محدودة الرسملة ، لأن غرض رسملتها هو اضعاف المجتمع بدرجة تؤدى إلى استسلامه للنهب المكشوف والشامل الذى سيتعرض له ، وليس نشر نظام اقتصادى اجتماعى جديد فيه ، يغير علاقاته وروابطه القديمة .

من يلاحق التاريخ الفعلى لوقائع ، سيلاحظ ان هذا النظام نما مع تعاظم هيمنة الشرائح الفلاحية من الطبقة الوسطى على حياة البلاد العامة ، وانه تحول تحولا متعاظما إلى نظام لها ، إلى ان غدا اداة بيد احداها هى الشريحة المتحدرة من جبال العلويين ، المتحالفة مع هذه أو تلك من الشرائح الاجتماعية الجديدة . وقد سهل استيلاء الشرائح الفلاحية على الحكم ان الحركة الناصرية ، وكانت القوة الاساسية لانقلاب الثامن من آذار ، تكونت من شرائح مدنية على الأغلب لم تفكر بحل مشاكلها أو مشاكل سوريا فى الاطار السورى المحض ، بل رأت فى وصولها إلى السلطة مجرد فترة انتقالية نحو دولة أوسع وأشمل هى دولة الوحدة ، وبالتالى فهى لم تطرح على نفسها اسئلة اساسية حول النظام الاجتماعى والسياسى المطلوب لسوريا أو حول القوة الاجتماعية القائدة له ، لأنها كانت ترى فى عبد الناصر وحده هذه القوة ، وفى نظام مصر هذا النظام .

س : لكنك تعتبر فترات البعث بتنوعها مرحلة واحدة ، ألا تعتقد ان هناك تقسيمات وتلاوين فرعية فى الحكم البعثى لسوريا ؟

ج : هناك تلاوين وتقسيمات فرعية قليلة الأهمية بالنسبة لشروحنا ، لأن النسق العام لحكم البعث هو نسق واحد .

س : حتى خلال فترة ٦٣-٦٥ ثم ٦٦-٧٠ ، ثم من فترة سبعين إلى اليوم ؟

ج : فى الفترة الأولى ، من ٦٣ إلى ٦٥ ، لم تكن الأمور قد حسمت بعد لصالح البعث والتيار الفلاحى فى الجيش . كانت هناك اختلاطات الأوهام الناصرية مع العجز البعثى عن الانفراد بالحكم وقهر الشارع الناصرى . وكانت هناك ، بسبب هذا الصراع غير المحسوم على السلطة ، ضرورة لصنع وتسويق اكاذيب واضاليل كثيرة ذات طابع قومى مبالغ فيه ، نشرها البعث للتغطية على نزعته الاقليمية وأهدافه الاجتماعية الحقيقية . لكن هذه المرحلة شهدت شيئا بالغ الأهمية ، تجسد فى تسريحات عامى ٦٣ و ٦٤ لمئات الضابط المسلمين والناصريين ، وفى احلال ضباط علويين من قوات الاحتياط فى اماكنهم تمكن التيار العسكرى فى البعث من حسم الصراع على السلطة بمعونتهم . ان الرجل الذى حقق هذا الانجاز للبعث الفلاحى – العسكرى هو صلاح جديد ، الذى نال فيما بعد شهرة داوية كرجل يسارى ، أى كرجل يريد تأميم وسائل الانتاج وتسويع الاصلاح الزراعى .. إلخ تمهيدا لجعل وسائل الانتاج والأرض ملكية للدولة ، علما بأنه الرجل الذى وضع حجر الأساس لنمط الدولة ، التى حولت سوريا إلى نظام رسملة محدودة ، أدى إلى تحكم ابناء الفلاحين من الطبقة الوسطى السياسية بالبلاد ، واقامة نظام تابع للرأسمالية العالمية .

يعد الطور الثانى ، إى مرحلة ٦٦ – ٧٠ ، طور التخلص النهائى من التيارين الناصرى والبعثى القومى (تشكل التيار القومى فى البعث من انصار اقامة محور سياسى مع العراق فى مواجهة مصر ، ومعظمهم من السنة الذين وجدوا إلى عام ٦٦ بكثافة فى الجيش والحزب ولعبوا دورا هاما فى تمكين التيار الفلاحى – العسكرى من قهر الناصرية !) . كانت مرحلة ٦٣-٦٥ قد حسمت مسألة بقاء الكيان السورى أو زواله لصالح الحفاظ على ماكانوا يسمونه الأقليم أو القطر العربى السورى ، بعد ان انزل البعث هزيمة مسلحة بالتيار الناصرى ، وطرده من الحكم أو صفى عناصره (لعبت مخابرات القوى الجوية ، التى أسسها الملازم المجند محمد الخولى تحت الاشراف المباشر للأسد وبأمر منه عام ٦٤ ، دورا كبيرا فى تصفية خصوم التيار العسكرى

الفلاحي البعثي من جميع الاتجاهات . من أمثلة ذلك ان هذا الجهاز صفى بامر هاتفي مباشر من الأسد إلى الخولي ثلاثة ناصريين في مدينة السويداء ، بحجة حيازة واحد منهم لقنبلة يدوية . كما قام هذا الجهاز ذاته بحملة تخويف للشيوعيين عام ٦٨-٦٩ ، كي لايأخذ الحزب الشيوعي موقفا مؤيدا لصلاح جديد في الصراع على السلطة ، فاعتقل احد اعضاء الحزب (من بيت بحبوح) في حوران وصفاه في اقبيته بدمشق والقى بجثته في احد الأحياء التي للشيوعيين فيها نفوذ كبير) .

في مرحلة ٦٦-٧٠ ،واصل النظام تقليح الجيش وعلونته ، خاصة بعد هزيمة حزيران ،التي اتضح فيها ان خطر الانهيار العكسري امام اسرائيل قد يؤدي إلى قيام تحديات داخلية جدية في وجه السلطة ، ان وجدت اقليات سياسية أو عسكرية منظمة تستغل الفراغ الذي قد ينشأ عن انهيار أجهزة البعث العسكرية للانقضاض على الحكم . وقد رد النظام على هذا الاحتمال ، الذي ابرزته حرب حزيران بوضوح وجلاء ، بتصفية وحدات الجيش المقاتلة من الخلائط السياسية والمذهبية التي كانت ماتزال موجودة فيها ، وبتطييف الآلة الحربية . كما اقام نظاما امنيا يغطي جميع مناحي الحياة العامة ، مهمته الحفاظ على الأمن الداخلي وعلى النظام ، مهما كانت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه .

هذا هو النسق العام لحكم البعث . وقد كان متفقا عليه ، أو انه لم يكن موضع خلاف بين قادة التيار الفلاحي العسكري ، الذين اختلفوا فيما بعد وتصارعوا على السلطة : عنيت صلاح جديد وحافظ الأسد ومحمد عمران ، أما الخلافات التي نشبت بين الزسد وجديد بدءا من شهر أب عام ٦٨ ، فقد تناولت الأجراءات والتدابير السياسية الضرورية لاستمرار النظام في ظل الهزيمة الخارجية والعزلة الداخلية والأفلاس الاقتصادي والاجتماعي والتطييف لمتعاظم للحياة العامة . فبينما قال الأسد بتعريب الموقف السوري ، وبالاختباء وراء حلف سعودي - مصري يعود على النظام بفوائد اقتصادية وحماية عسكرية ، يتيحان له تسريع سيرورة تحويل السلطة إلى سلطة محض مخابراتية وعسكرية ، قال جديد بحل داخلي يغطي السلطة بغطاء شعبوي عمالي - فلاحي، ويضعها ، مع الاستمرار في تطييف جيشها وتوسيع اجهزتها الأمنية ، في مواجهة العالم العربي الرسمي ، بحجة ان الجيوش قد فشلت وان الاعداد الطويل الأمد للحروب الشعبية هو واجب الأنظمة التقديمة الأول . هذا التباين سرعان ماتحول إلى صراع داخلي عنيف ، رأى الأسد في خسارته له اضرارا بالجيش واضعافا له ، فأخذ يحرض المؤسسة العسكرية والطائفة العلوية على صلاح جديد ، بذريعة ان سياسته ستطيح بالسلطة وتعيدها إلى السنة وإلى خصوم البعث . بينما رأى جديد ، وكان قد ترك الجيش منذ عام ٦٦ وتفرغ لقيادة

الحزب ، فى سياسة الأسد تصفية للحزب ستلحق افدح الضرر بالجيش ، لكونها ستضعه فى مواجهة المجتمع ، وستدخله فى مراهنات عربية ودولية لاسيطرة له عليها ، سيما وان قائد هذا الجيش ، أى حافظ الأسد نفسه ، هو الجنرال الذى قاده إلى الهزيمة عام ٦٧ ، وقد يزج به فى مغامرات اخرى ليبرأ ساحته ويغسل العار الذى لحق به بسبب ضياع الجولان .

س : كان الأسد مسؤولا فعليا عن الجيش عام ٦٧ ؟ .

ج : بل قل انه كان المسؤول الوحيد ، لأنه كان قبل الحرب قد منع اعضاء القيادة الحزبية المدنيين من زيارة القطعات العسكرية ، كما منع توزيع نشرات الحزب فى الجيش . ومع ان بعض اعضاء قيادة الحزب القطرية كانوا اعضاء فى المجلس العسكرى ، الذى يقرر شؤون الجيش ويبت فيها ، فان هؤلاء منعوا بدورهم من الدخول إلى اماكن اجتماعات المجلس ، الذى تحول إلى اداة بيد الأسد . اذا اضفت إلى ذلك ان المخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية كانت مرتبطة بالأسد شخصيا ، عرفت المسؤول عن الهزيمة .

س : لكنه كانت هناك تيارات فى البعث ، على كل حال ؟ .

ج : نعم . كان تياران برزا منذ أواخر عام ١٩٦٢ . تيار جديد – الأسد ، وتيار عمران . سأروى لك الآن ماذا حدث فى مؤتمر حمص أواخر عام ١٩٦٢ . فقد استدعى ضباط الجيش البعثيون بعد احداث حلب الأساتذة (ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار واكرم الحورانى) وسألوهم عن عدد اعضاء الحزب ، فقال الأستاذ عفلق : انهم ٧٥ منهم ٢٥ فى القيادة . قال الأسد عندئذ متسائلا : اتريدون الحاق التنظيم العسكرى (كان جديد وعمران قد أسساه فى مصر وادخلا الأسد إليه ، وان كانت دعايات النظام السورى بعد ١٦ تشرين عام ٧٠ تقول عكس ذلك) بهذه القبضة القليلة من المدنيين التى ثلثها قادة ؟ . لايجوز ان نلحق التنظيم العسكرى بالمدنيين ، يجب ان نعمل مستقلين عنهم (اى يجب أن نلحق الحزب بالجيش ، وهو ماتحقق بعد ١٦ تشرين بصورة خاصة) . كان محمد عمران بالمقابل يدعو إلى إطاعة من أسماهم الأسد « المدنيين » ، ويؤكد أولية المسألة القومية بالقياس إلى القضية الاجتماعية ، ويقول ان شعارات الثورة الاجتماعية تطرح لتمزيق البلدان العربية واثارة المشاكل فيما بينها ، وليس بهدف انجاز الثورة الاجتماعية . بينما كان صلاح جديد يستمع ولايقول شيئا .

هذان التياران ، اللذان اصطلح فيما بعد على تسميتهما القطرى والقومى ، تجابها طيلة النصف الأول من الستينيات داخل البعث المعارض فالحكم ، وشاع عن أولهما انه يسارى يريد تركيز الثورة الاجتماعية فى سوريا وتحويلها إلى كوبا الشرق الأوسط ، وانه يطرح قضايا العرب الحساسة كالنفط وتحرير فلسطين والأنظمة العربية الخليجية والرجعية .. إلخ ، بينما يطرح التيار الثانى عموما أولية القضية القومية ، ويحصرها أكثر فأكثر فى الوحدة السورية العراقية ، بعد ان فشلت اتفاقية ١٧ نيسان عام ١٩٦٣ لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق . عندما حسم هذا التياران البعثيان صراعما مع الناصرية بين ٦٣ و ٦٥ ، انفجر الصراع بينهما واخذ طابعا يساريا - يمنيا ، وعلويا - سنيا ، وبدرجة أقل عسكريا - مدنيا . وأدى إلى هزيمة التيار القومى - الحزبى - المدنى ، وإلى صعود التيار الأول ، الذى استعان فى معركته ضد الناصرية ثم ضد البعث القومى باخر مافى الترسانة اليسارية من مصطلحات وأفكار ، واعتمد دراسة تحليلية ماركسية الهوى والنفس كتبها له المرحوم ياسين الحافظ كوثيقة رسمية من وثائقه الحزبية .

س : هل كانت اليسارية تكتيكا لمواجهة اليمين ؟ .

ج :اعتقد ان القواعد الحزبية الواسعة كانت ذات تطلعات يسارية حقا ، وانها تأثرت بالماركسية وبالفكر الثورى الذى ازدهر فى الستينيات . اما على مستوى القيادة ، فاجزم ان غرض اليسارية كان الصراع ضد عبد الناصر والناصرية بالدرجة الأولى . فالتيار العسكرى ذى الصبغة الطائفية كان ضد الوحدة العربية ، لاعتقاده الصحيح ان استيلاءه على السلطة فى ظلها سيصبح امرا محالا . لكنه لم يكن يستطيع ، وهو مازال ينسب نفسه علنا لايديولوجية قومية عروبية ، الجهر بمعارضته للوحدة العربية ، فجاهر بثوريته وطبقيته وبأولية القضية الاجتماعية ، ونزل بهذه القضية إلى ساحة الصراع ضد الوضع الرسمى العربى ، وخاصة منه الناصرية فى مصر ، التى أخذ عليها ما اعتبره يمينيتها فى القضية الاجتماعية وتخاذلها القومى فى القضية الفلسطينية وتسليمها ارض مصر للغزاة فى خليج العقبة . ومعروف ان اذاعة دمشق كانت تتهم عبد الناصر بالرجعية وبالمحافظة اجتماعيا ، بينما اذاعات السعودية والكويت والأردن وأمارات الخليج تقول بخيانته القومية فى قضية خليج العقبة . والحقيقة ان البعث افلح فى طرح قضية تحرير فلسطين كقضية موجهة ضد مصر عبد الناصر وليس ضد اسرائيل ، وانه استدرجه إلى فخ ٦٧ ، حين أوهمه ان الصراع الذى يحمل يافطة فلسطين هو فى العمق صراع معه حول زعامة العربى . يفسر هذا الاخطاء الكثيرة التى ارتكبها عبد الناصر فى الأيام السابقة للحرب ، التى ظن فى

البدء انها معركة على العالم العربى وان تتحول إلى حرب مع اسرائيل ، مثلما يفسر استهتار ضباطه باحتمال نشوب الحرب ، رغم تحذير رئيسهم ، الذى ادرك فى الأيام الأخيرة من شهر آيار ان البعث أوقعه فى فخ ، وحذرهم وحدد لهم ساعة الصفر بكل وضوح.استمح لى الآن بالقول : ان شطب عبد الناصر فى حزيران جعل البعث الفلاحى– العسكرى قوة اساسية قائدة فى العالم العربى ، فغياب عبد الناصر والناصرية حوله إلى وريثه القومى الوحيد ، وحول الدول النفطية إلى شريك له ، خلصها من الرجل الخطير. على كل حال ، عندما اذاع عبد الناصر يوم ٩ حزيران نبأ استقالته ، خرج مصطفى طلاس ، قائد اللواء المدرع الخامس فى حمص انذاك (وكان قد القى قبل الحرب بيومين محاضرة فى مركز المدينة الثقافى شرح فيه على خارطة عسكرية سرية كيف سيدمر اسرائيل بالبلطات المدرعة ، وذكر فى أية ساعات قليلة سينهى « الكيان الصهيونى » ، ثم اتضح بعد الحرب ان لواءه لم يغادر حمص ابدا ، لاقبل الحرب ولاخلالها) إلى فناء مبنى الأركان العامة بدمشق من غرفة وزير الدفاع حافظ الأسد يحمل كأسا من الويسكى فى يده ، وانه عب منه جرعة كبيرة ثم شهر مسدسه واخذ يطلق النار فى الهواء وهو يصيح : اخيرا ، خلصنا من اخو الشرموطة ! . إلى ذلك ، اطلقت مئات المدافع المضادة للطائرات النار فى الليل ، وأخذت اذاعة دمشق تتحدث بصوت السيدة سعاد العبد الله ، رئيسة الاتحاد النسائى اللاحقة عن غارات اسرائيلية على مدينة دمشق والمدن السورية الأخرى ، واستشهاد آلاف النساء والأطفال ، كى لايخرج شعب دمشق ، كما خرجت الشعوب العربية فى كل مكان ، مطالبا ببقاء عبد الناصر فى مكانه ، وذهاب حكامه البعثيين .

س : إلى متى استمرت يسارية البعث ؟ .

ج : إلى مابعد الهزيمة بقليل . كان البعث قبل الهزيمة يدعى اليسارية بقضة وقضيضه ، فاذا بالشعب يكتشف بعدها ان فيه تيارا يمينيا يمثله وزير الدفاع حافظ الأسد ، الضابط اليسارى وعضو مجموعة حمود الشوقى القطرية ، وحامى سليم حاطوم الكوبى المتطرف ورفاقه اليساريين ، إلى الأمس القريب . لقد انتهت اليسارية الموجهة نحو الناصرية ، وصار من الخطر على النظام استمرارها ، لأن الجهة الوحيدة التى ستفعل فعلها فيها هى السلطة ، فكان من الضرورى وضع حد لها ، فنشب الصراع حول الموقف منها كصراع حول مستقبل النظام .

س : قبل الوصول إلى هذه النقطة ،ماذا ترتب على حرب حزيران من خلافات وتبدلات داخل البعث ؟ .

ج : ذكرت من قبل ما اتفق الجانبان عليه : تطييف الجلش وتعميم إلا من المطيف بدوره بالنسبة للعلاقات بين الجانبين ، برزت فى أوساط الحزب المحيطة بصلاح جديد مجموعة من الشبان ، تضم كوادر درجة ثانية يسارية النزعة ، تطالب بمحاكمة وزير الدفاع ، ثم مالبث بعض ضباط الميدان ان طالبوا بمحاكمته ايضا . اخيرا اتفق هؤلاء على زيارة الأسد ومطالبته بالاستقالة من منصبه العسكرى ، لاعطاء القيادة الفرصة لاعادة ترتيب الأوضاع وتدارك الصراعات التى ستترتب على بقائه فى مكانه وهو القائد المهزوم . وبالفعل ، فقد نجح هؤلاء الضباط ، وعددهم ١٨ ضابطا فى اخذ استقالة مكتوبة بخط الأسد يحمل نفسه فيها مسؤولية الهزيمة التى حلت بالجيش خلال حرب حزيران . بعد الحصول على استقالة الأسد ، ذهب الضباط إلى القيادة القطرية ، لتسليم صلاح جديد كتاب الاستقالة. فاذا به يتراجع عن موقفه المؤيد لازاحة الأسد ، ويقول للضباط ان من غير المعقول تحميل شخص بمفرده وزر هزيمة كهزيمة حزيران ، وان الحزب يجب ان يبقى متضامنا وملتفا حول قادته ، فلا تكون خلافاتهم اول علامات انهياره . وبالفعل ، عندما طرحت قضية الأسد فى اجتماع القيادة القطرية صوت صلاح جديد ضد قبول استقالة الأسد ، مع ان اتباعه افهموه مرارا ان الجنرالات المهزومين يستولون عادة على السلطة ، ان بقوا فى مناصبهم ، ليغسلوا عار هزيمتهم بانقلاب يحملون رفاقهم بعده مسؤولية ماجرى .

من جانبه ، لم يتخذ الأسد موقفا مشابها ، بل شرع يعمل للتو على خلق اوضاع يستولى من خلالها على السلطة ، فأسس ووسع سرايا الدفاع ، التى وضعها بأمرة اخيه رفعت ، وكلفها بـ « حماية الثورة » (السرايا هى ثانى جهاز مسلح خاص يؤسسه الأسد منذ انقلاب آذار ٦٣ ، مع انه كان من الناحية الرسمية مسؤولا فى النظام القائم ، ويفترض به استخدام اجهزته العامة) ، ثم بدأ عملية مدروسة لوضع يده على الجيش ، فأسس تحالفا مع مجموعات من صغار الضباط (مجموعات العليين اللاحقة) كانت تدين بالولاء لمحمد عمران (وزير الدفاع السورى يوم انقلاب ٢٢ شباط عام ٦٦ ، المتهم باليمينية طيلة سنوات وسنوات والمطرود إلى طرابلس بشمال لبنان ، حيث قتلته مخابرات القوى الجوية عام ١٩٧١ بأمر من الأسد) كما عمل ، باسم سرية اوضاع الجيش الذى يعاد بناؤه ، على منع الحزبيين من الوصول إلى ثكناته وتنظيماته الحزبية ، وحظر تعميمات ونشرات الحزب بحجة تنافيها مع فكر البعث (لمراضاة جماعة عمران) أى لكونها ماركسية ، ثم قام بسلسلة من التعيينات والمناقلات ، انتهت إلى ابعاد القوى المؤيدة لصلاح جديد من الجيش انتبه جديد متأخرا إلى مايجرى ، وفهم ان هناك انقلابا يعد وان موازين القوى ربما تكون قد حسمت لصالح الأسد ، فسارع إلى تجييش الحزب وفرض

على اعضائه خوض دورات « عمل فدائى » ، يتدربون خلالها على استخدام السلاح ، فبدأ جماعة الأسد يقولون انه معاد للجيش ويعد العدة للحرب الأهلية ، بينما اشاع جماعته ان الأسد سيحل الحزب ،ما ان يستلمالسلطة ، وانه يتفق مع التجاروالتيار الأسلامى وجماعة العراق ، بعد ان اتفق مع جماعة عمران اليمينية ؛ وانه سيلغى علاقات سورية بالاتحاد السوفياتى والبلدان الاشتراكية ، ليربطها بامريكا والرجعية الخليجية ويقبل بقيادة العراق للحزب .

ومع ان الأزمة مرت بطور سرى ، معرفة الناس عنه قليلة ، فان طورها العلنى كان عنيفا . وقد بدأ هذا الطور يوم ٥ آب من عام ١٩٦٨ ، حين افاق الدمشقيون ليجدوا دبابات ومصفحات سرايا الدفاع تحتل مبانى الأذاعة والتلفزيون فى ساحة الأمويين قرب الأركان العامـة . يومها قيل ان النظام يخشى عملا اسرائيليا فى دمشق ، لكن الأزمة مالبثت ان انفجرت بعد ذلك بصورة مكشوفة ، وأدت إلى موت (وهناك من يقول تصفية) عبد الكريم الجندى ، مسؤول المخابرات العامة واحد اقوى ركائز جديد ، الذى وزع فى سوريا ثم نشر فى لبنان رسالة يتهم فيها الأسد رسميا بالعمالة للمخابرات الأمريكية . فى تلك الأيام ، عقد فى يعفور ، غربى العاصمة السورية ، مؤتمر قطرى للحزب عرضت فيه خلافات الجانبين ، واتضح خلاله وجود سياستين متعارضتين فى جميع القضايا ، كما تبين ان الانقسام حاد وفاصل بين العسكريين الموالين للأسد ، والمدنيين الموالين بالإجماع تقريبا لجديد . وكان قد سبق الخلاف المنفجر فى مؤتمر الحزب خلاف فى مجلس الوزراء بين الأسد وزير الدفاع ، والدكتور يوسف زعين رئيس مجلس الوزراء طالب فيه هذا الأخير وزيره بالاستقالة ، فهدده الأسد ، بحضور بقية الوزراء وعلى مسمع منهم ، بارسال شرطيين عسكريين يلقيان به من نافذة مبنى رئاسة الوزراء إلى الشارع .

س : على ماذا اختلفا ؟ .

ج : على كل شئ : من الموقف حيال الاحتلال الاسرائيلى ، إلى التنمية ، فالعلاقات العربية والدولية والسياسة الداخلية .

١– حيال الاحتلال قال الأسد بضرورة القبول بالقرار ٢٤٢ ، لأن رفضه يعزل سوريا دوليا وعربيا ، ويورطها فى مشكلات تعجز عن مواجهتها منفردة ويبعدها عن صنبور المال العربى ، وعن مصر وبقية البلدان العربية ، التى لامفر من التقارب معها ، لأن إزالة آثار العدوان ليست جزءا من المعركة الاجتماعية ، بل هى معركة وطنية ستندرج فى المعركة القومية العربية من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلى . قال الأسـد

ايضا : ان رفع شعار حرب التحرير الشعبية يعنى الوقوف موقف المتفرج على الجيوش العربية التى تخوض المعارك ، وشل الجيش السورى واحتقاره واعتباره أداة غيز صالحة للدفاع عن الوطن ، والعمل على تطوير أداة اخرى تحل محله فى خوض حرب تحرير الجولان .

اما اتجاه جديد فقال : ان على سوريا رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لأنه لن ينفذ ، ولانه يتخلى رسميا وقانونيا عن حقوق الشعب الفلسطينى التى اقرت بها قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الاخرى ، وبالتالى لان الجرى وراء القرار والتقيد بما سيرتبه على سوريا من التزامات ليس سوى ضياع للوقت وللجهد ، الذى يجب توجيهه نحو تحرير الأراضى العربية المحتلة وتحرير فلسطين ذاتها . اما القول بحرب التحرير الشعبية ، فهو لايعنى الحط من قيمة الجيش أو تطوير قوة عسكرية بديلة له ، بل يعنى ان الجيش وحده لايكفى لمواجهة قوة العدو ، وانه لابد من ايجاد طريقة تضيف قوة الشعب إلى مالدى الجيش من امكانات ، ليصبح محالا على جيش اسرائيل اختراق سوريا . إلى ذلك ، اظهرت هزيمة حزيران ترابط القضيتين الاجتماعية والقومية ولم تلغه ، كما يقول تيار الأسد ، ومن الخير ان تحافظ سوريا على نقاء موقفها الثورى فى مواجهة الرجعية المتواطئة مع اسرائيل ، على ان تساوم على مبادئها ومواقفها وتلتحق بالموكب الرجعى العربى ، المرتبط بالجهة التى تمد اسرائيل بالمال والسلاح ، ألا وهى الأمبريالية الأمريكية والنظام الرأسمالى العالمى .

٢- حول السياسة الداخلية : قال الأسد ان ضرورة توجه سوريا نحو موقف يتطابق أو يتفاهم مع الموقف العربى العام ، يجب ان يقابله فى الداخل سياسة تفاهم مع جميع القوى والطبقات الاجتماعية ، بغض النظر عن موقفها من الثورة الاجتماعية ، فالمهمة المطروحة على سوريا ليست انجاز الثورة الاجتماعية وبناء الاشتراكية ، بل تحرير الأراضى المحتلة ورد العدوان . لذا على السياسة الداخلية ان تسقط من اعتبارها الترسيمات المعروفة حول أولية تحالف العمال والفلاحين ، وبناء الاشتراكية ، وتبنى ايديولوجية ثورية .. إلخ ، وان تأخذ بسياسة وطنية المعيار ، ترسى السلطة على تحالف واسع من جميع القوى والطبقات ذات المصلحة فى تحرير الأراضى المحتلة . من جهة أخرى ، لابد من اقامة مؤسسات تضفى قدرا معقولا من الشرعية على السلطة القائمة ، ومنها اقامة جبهة بين الأحزاب الداعمة للسلطة ، بعد الاعتراف بوجودها كأحزاب شرعية ، واقامة هيئة تمثيلية باسم مجلس الشعب ، وانتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب ، واصدار دستور للبلاد .. إلخ .

موقف صلاح جديد : للعدوان الخارجي هدف داخلي هو الاطاحة بالنظام التقدمي والثوري في سوريا ومصر . ان البرنامج الذي يقترحه الأسد ليس سوى التنفيذ العلمي للشق الداخلي من العدوان ، فالعدو احتل الأرض بغرض احداث تفاعلات تؤدي إلى سقوط النظام فجأة (كما يريد الغرب) أو على مراحل (كما يريد الأسد) . ان التنازل أمام الرجعية العربية والداخلية هو الحلقة الثانية من المؤامرة ، لأنه سيخلط الأوراق في ظروف تراجع الحركة الثورية ، عوض فرز المواقف وتقوية القوى الثورية . اننا ، نقول تيار جديد ، نقبل جبهة تقدمية مع الأحزاب الثورية والتقدمية في بلدنا وخارجه ، لكننا لا ولن نقبل تحالفا مع القوى الدينية أو البرجوازية أو البعثية العراقية . أما بالنسبة لاقامة هيئات تمثيلية ولانتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب مباشرة ، فهذا موضوع لاخلاف عليه ، شريطة ان لايكون طريقة للالتفاف على حلف العمال والفلاحين المنشود ، وعلى مكانة البعث الطليعية في المجتمع ، وايديولوجيته الاشتراكية العلمية .

٣- حول العلاقات الدولية لسوريا : قال الأسد بضرورة الانفتاح سياسيا على العالم كما هو ، لأن ثمة قدرا من التفاهم الأمريكي - السوفياتي على حل مشاكل المنطقة عبر عن نفسه في لقاء جلاسبورو بين جونسون وكوسيغين وفي القرار ٢٤٢ ، وهو ترجمة عملية فعلية لاتفاق الجبارين على حل سلمي للصراع العربي - الاسرائيلي . ليس من صالح سوريا والعرب قطع علاقاتهم مع الولايات المتحدة ، فذلك يضعهم في موقع العداء لها ، علما بأنها قادرة على انزال العقاب بهم متى شاءت عن طريق اسرائيل ، وبأنهم عاجزون عن فعل أي شئ لها . ان التعامل مع الولايات المتحدة لايعني ، على كل حال ، القبول بسياستها ، بل يعني الاعتراف بحقائق الدنيا كما هي والاقلاع عن رفضها لانها ليست كما نريد لها ان تكون .

موقف تيار صلاح جديد : ليست الولايات المتحدة قوة محايدة ، بل هي دولة معتدية على العرب ، وليست اسرائيل سوى رأس رمح للوجود الأمريكي في الوطن العربي ، غرضه حماية المصالح النفطية الامريكية وطرق مواصلات الغرب والأنظمة الرجعية (النفطية أساسا) التابعة له ، ليس العدوان الاسرائيلي سوى تعبير عن احساس امريكا بان الرجعية العربية اخذت تخسر معاركها مع القوى والدول التقدمية ، فالقت بقوة اسرائيل إلى المعركة لتعديل موازين القوى لصالحها ولصالح الأنظمة العميلة لها . لذلك يعد التفكير بتحييد الولايات المتحدة وهما ضارا ، كي لانقول خيانة صريحة وتعتبر مراعاة مصالحها الأمنية والاقتصادية في منطقتنا انضماما إلى الصف الاسرائيلي - الرجعي ، وليس سياسة مستقلة غرضها تحرير الأرض أو استردادها

بالتفاوض ، أو الاعتراف بحقائق العصر كما تتجسد فى منطقتنا ، علما بأن السياسة لاتقوم اصلا على القبول بجميع انواع الحقائق ، بل تحارب بعضها حربا شعواء ، لأنها تريد تغييرها أو القضاء عليها .

حول التنمية : قال الأسد ان البلد مهدد اسرائيليا ، وان الاستمرار فى التنمية كأولية سياسية لسوريا يعنى تأجيل معركة استرداد الأراضى المحتلة ، علما بأن تفوق اسرائيل العكسرى يسمح لها بتدمير ماستبنيه التنمية فى ساعات . ان التنمية الراهنة ليست سوى خطأ فى ترتيب أوليات البلاد الوطنية ، وكان من الضرورى انفاق الأموال التى تهدر عليها من أجل التسلح واعداد الجيش للحرب .

رأى تيار صلاح جديد : ليست معركة التنمية تدبيرا قليل القيمة ، بل هى معركة غرضها تقوية البلاد واعدادها جديا لتحرير اراضيها . أما القول بأن اسرائيل تستطيع تدمير ماتبنيه التنمية فهو لايلغى حاجة البلاد إلى تنمية نفسها ، فاسرائيل تستطيع ايضا تدمير الجيش ، لكن ذلك لايجوز ان يدفعنا إلى القول بالتخلى عن بنائه .

اختلف الرجلان فى الموقف من الحزب أيضا ، فقال الأسد بأولية مؤسسة الجيش ، التى لولاها لما كان للحزب من وجود ، بل ولما بقيت دولة البعث ذاتها ، والتى يجب ان تعطى اشد الاهتمام فى أى عمل عام ، بوصفها روح الدولة والسياسة ، التى اعادت تأسيس الحزب بعد انهيار الوحدة المصرية – السورية ، وأوصلته إلى السلطة بعد اشهر من اعتراف قادته انه ليس فيه من الاعضاء سوى ٧٥ عضوا ثلثهم فى القيادة . ان الأساس ، كما رأى الأسد ، هو الجيش، وليس الحزب سوى مجموعات مدنيين تتعاون معه واداة تساعده . هذا الرأى القديم للأسد عارضه تيار صلاح جديد بالقول : لولا الحزب لما وصل الجيش إلى السلطة . إذا كان صحيحا ان الحزب ضعيف ، وان الجيش هو الذى يحميه فانه يكون من اللازم صرف الانظار باتجاه بناء الحزب بناءا مستقلا عن العسكريين ، يكفل له قيادة البلاد والدولة ، بما فيها الجيش ، مادامت حرب حزيران قد بينت ان قيادة الجيش هى التى تسببت فى هزيمة شنيعة لبلادها ، لكونها عزلت نفسها عن حزبها وعملت ضد قيادته . ان قيادة الدولة يجب ان تعطى للحزب وليس للجيش ، لأن قيادة الحزب مهما كانت قاصرة ستعنى العمل فى حقل السياسة العامة ، بينما تعنى القيادة العسكرية للدولة والمجتمع التعامل مع السياسة بمنظورات الدكتاتورية والعسف .

س: لكن الأسد انتصر بسهولة ، فأين كان جماعة جديد فى الجيش وماذا فعل الحزب ؟ .

ج : لم تحدث أية معركة بأى معنى كان ، لتناقض ميزان القوى الواقعى مع الأرقام والوقائع الشكلية . شكليا ، كان الحزب ضد الأسد . وفى مؤتمر يعفور صوت الحزبيون المدنيون دون استثناء تقريبا ضده ، بل ان بعضهم فعل ذلك بحماسة خاصة كعبد الله الأحمر ، الذى كان يرفع كلتا يديه عند التصويت ، طالبا إلى امانة المؤتمر احتساب صوته بصوتين ضد « الرفيق حافظ » . كما ان بعض العسكريين النافذين وقفوا إلى جانب تيار جديد وشجعوه على الحسم ، لكن قطعاتهم لم تكن بيدهم كما ثبت فى ساعة الشدة ، بل كانت فى يد الضباط الصغار من جماعة عمران ، الذين اعتقلوا قادتهم وقادوا الوحدات التى كانت تحت امرتهم . على كل حال ، فان الجيش كان بيد الأسد ، اذ وقف إلى جانبه تيار محمد عمران القوى ، وكان الطيران والدفاع الجوى معه منذ عام ١٩٦٤ ، وكذلك سرايا الدفاع والمخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية ، فضلا عن الشارع غير البعثى ، الذى رأى فى تيار صلاح جديد أقلية متطرفة ومتعطشة للسلطة ، قليلة المعرفة بشؤون البلاد وطائفية ، تبطش بالأسد وضباطه لأنهم يطلبون الحرية للشعب والانفتاح على العرب والانفراج الاقتصادى ، وليس لانهم ساقوا البلاد إلى الهزيمة فى حزيران ٦٧ .

بميزان قوى كهذا ارسل الأسد الشرطة العسكرية إلى بيت يوسف زعين يوم ١٣ تشرين الثانى فاعتقلت القيادة الحزبية ، وانتهى الأمر . أما ضباط الجيش المعادين للأسد ، فقد ذهبوا إلى السجون بدورهم أو إلى بيوتهم . وقد طلب بعضهم مقابلة الأسد ليقول له انه سيطيع أوامره ، وانه يضع مصلحة الجيش فوق اية علاقة أو مصلحة اخرى . أما الحزب ، فقد انقلبت قيادته رأسا على عقب بين ليلة وأخرى ، فاذا عبد الله الاحمر ، المعارض المتحمس يصبح امينا قوميا مساعدا ، واذا بعبد الله الاحمد ، الكادر العمالى اليسارى ورجل الحلول المتطرفة ، عضوا متحمسا فى قيادة الانقلاب القطرية الجديدة .. إلخ . صحيح ان بعض المظاهرات المتفرقة والصغيرة قامت هنا أو هناك ، إلا أن سرايا الدفاع والمخابرات لم تجد مشقة فى قمعها .

ثمة مسألة تستحق الانتباه ، هى الدور الخارجى فى احداث ١٩٧٠ . فقد راجت اشاعات فى مدينة دمشق تقول ان نور الدين محى الدينوف ، سفير الاتحاد السوفياتى فى سوريا انذاك ، طلب يوم ١٢ تشرين الثانى من صلاح جديد اتخاذ قرار تقبل قيادة الحزب بمقتضاه قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ ، مقابل تكفل الاتحاد السوفياتى بمنع الانقلاب الوشيك . ويقال ان مساء ذلك اليوم شهد اجتماعا عاصفا للقيادة القطرية ، ابلغ احد اعضائها (مروان حبش) فى نهايته السفير السوفياتى رفض القيادة تغيير موقفها ، فاعطى هذا الضوء

الاخضر للأسد بتنفيذ الانقلاب ، خلال اجتماع تم بينه وبين الأسد وخالد بكداش ، امين عام الحزب الشيوعى السورى ، الذى كان السوفيات قد كلفوه انذاك باعداد المسرح الشيوعى والسورى للقبول بقرار مجلس الأمن المذكور ، فجمع قبل الانقلاب بشهرين اللجنة المركزية لحزبه وطرح عليها فكرة اصدار اعلان بقبول القرار ، يعتبره اساسا لسياسة الحزب فى القضية الفلسطينية وفى الموقف من الاحتلال الاسرائيلى ، ومن قضية التحالفات داخل سوريا ذاتها . على كل حال ، اجتمع الرجال الثلاثة فى فندق مطار دمشق الدولى ، فارسل الأسد فى صباح اليوم التالى الشرطة العسكرية لاعتقال قيادة حزبه وحكومتها .

يتذكر المرء ، بمناسبة الصراع على القيادة ، وماقاله ماركس حول الصراع على السلطة فى اعقاب ثورة ١٩٤٨ ، حين اخذ التيار الثورى وزارة العمل والانشاءات العامة والتيار الاصلاحى وزارتى الداخلية والحرب ، فتبين للثوريين ان هذه القسمة لم تكن لصالحهم ، واكتشفوا عند الأزمة ان الدولة تنحصر جوهريا فى وزارتى الداخلية والحرب ، لان صفتها الاهم هى احتكار العنف ،الذى تجسده هاتان الوزارتان بالذات .

س : أكان تيار جديد يجهل موازين القوى ، رغم انه يمسك بالسلطة ؟ .

ج : اعتقد انه كان يعرفها ، لاسيما وان الأسد كان قد اجرى اختبارين عمليين بينا لمن يود ان يرى إلى أين تسير الأمور ومن الذى يملك القوة الحاسمة فى البلاد . ففى يوم ٢٣ شباط من عام ١٩٦٦ تأخر الأسد فى ارسال القوات الموالية له لمساعدة الانقلابيين ، الذين حاولا عبثا احتلال بيت رئيس الجمهورية أمين الحافظ ومبنى وزارة الدفاع . لم يبعث الأسد قواته إلا عندما بدا ان حضورها سيحسم الأمور ، كما عمل اختبارا أخرا للقوة ، عندما امسك سليم حاطوم ، بتحريض من العقيد مصطفى الحاج على ، مدير مكتب حافظ الأسد وسكرتيره ، بصلاح جديد ونور الدين الاتاسى فى السويداء ٨ أيلول عام ١٩٦٦ ، ولم ينقذهما من التصفية إلا تدخل طيران الأسد فى اللحظة الأخيرة . كذلك ، فإن احتلال دبابات السرايا للاذاعة فى الخامس من آب عام ٦٨ كان اختبارا آخر للقوة ، واعلانا عن موازينها الفعلية ، كما ان تدريب الحزب على الاعمال العسكرية لم يكن غرضه اضافة قوة الحزب إلى قوة الجيش ، بل كان اعترافا عمليا بأن الجيش فى الصف الآخر ، صف الأسد .

س: نعود إلى موضوع النسق الواحد الذى قلت ان الجهتين انتمتا إليه ، ألا يحد تطور الأوضاع بالشكل الذى بينته من صحة هذه الأطروحة ؟ .

ج : كلا . خذ مثلا مسألة تطييف الجيش والأمن ، التى بدأها الجانبان ، عندما كان جديد مسؤولا أعلى فى الحزب . هذا التطييف لم يتوقف بل تسرع فى ظل حكم الأسد ، الذى اخذ بسياسة تطبعه بطابع بنيوى يخترق الجهازين الحزبى والعسكرى ، فينهى ماكان ، أو ما قد ينشأ ، بينهما ، من انقسامات وتباينات ، ويوحدهما على مستوى بينتهما الداخلية ، المقررة لطبيعتها والموحدة لأسلوب عملهما . هذا التطييف لم يكن موضوع خلاف بين الرجلين فى أى وقت . لم يختلف الرجلان ايضا حول ضرورة طمر السلطة بشرائح متسعة باضطراد من الطبقة الوسطى السياسية ، التى صنعتها السلطة ذاتها ، وحول ضرورة احلالها محل الطبقة الوسطى الاجتماعية ، القادمة من أوساط يعد تمثيل الفلاحين والعلويين فيها ضعيفا أو محدودا أو غير مناسب . وان كانا قد اختلفا حول مصادر تمويل الطبقة الوسطى السياسية ، وحول حجمها وسرعة تكونها ودرجة تطييفها ودور الأجهزة المختلفة فى تكوينها ، فرأى جديد ان تأتى هذه الأجهزة من الحزب وقواعده الاجتماعية ، ورأى الأسد ان تأتى من الجيش وتفرعاته الجهازية ، كى يستأثر الجيش بالقسم الأكبر من مغانم الدولة ، حتى لو اقتضى الأمر أن لايترك للحزب سوى الفتات .

س : لكنهما اختلفا على قضايا جوهرية أيضا ؟ .

ج : دون ادنى شك . ثم أليست القضايا التى ذكرتها للتو جوهرية ؟ . لقد اختلفا على بنية السلطة وعلى كل ماله علاقة ، فى المحصلة النهائية ، بأسلوب عملها . وان كانت خلافاتهما فى المؤتمرات الحزبية مالبثت ان اخلت الساحة لمواقف أخرى ، مغايرة بعض الشئ لما كان كل منهما يدعيه ، وخاصة منهما مواقف التيار الأسدى .

خذ ، على سبيل المثال بنية السلطة . فقد كانت قبل الأسد ثلاثية المركز ، تقوم على تعاون الأمين القطرى المساعد ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، مع ارجحية نسبية للأمين القطرى المساعد . لم يكن ثمة نظام رئاسى اذن ، ولم يكن هناك مؤسسة تشريعية تلعب دورا ما . فى نظام الأسد ، انتقل مركز الثقل من الحزب القائد إلى الرئيس القائد ، الذى اقام نظاما رئاسيا حصر السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فيه أو فيمن ينتدبهم . فهو رئيس الجمهورية ، وقائد الجيش الأعلى ، وأمين عام الحزب ، وله الحق دستوريا فى حل مجلس

الشعب ساعة يشاء ، وفى رد قوانينه إليه ورفض تصديقها ؛ وهو رئيس مجلس القضاء الأعلى ، الذى يعين اعضاء المحكمة الدستورية ومحكمة التمييز .. إلخ . والحقيقة ان رئيس مجلس الوزراء هو منتدب الأسد فى ادارة بعض شؤون السياسة الداخلية فى البلاد ، كما ان الامين القطرى المساعد هو منتدبه فى الحزب ، ووزير الدفاع منتبده فى الجيش ، لأنه لم يصبح وزير للدفاع إلا لكونه نائب « القائد العام للجيش والقوات المسلحة » ، الذى هو حافظ الأسد .

من جهة أخرى ، فإن الرئيس صار ينتخب من الشعب ، فلم يعد رجلا يختاره الحزب لرئاسة البلاد، بل رئيسا يختاره الشعب يضع نفسه على رأس الحزب . لقد غدا الأسد اذن رئيس الجمهورية الذى يرأس الحزب وليس رئيس الحزب الذى يرأس الجمهورية . هذا من الناحية الشكلية والرمزية ، أما من الناحية العملية فان عدم الاقتراع لحافظ الأسد أو الامتناع عن الاقتراع له يعدان جريمة لاغفران لها ، وعملا من أعمال الخروج على الوحدة الوطنية وعمالة للامبريالية والصهيونية ، وليس هناك ماهو أكثر دلالة على « حرية الارادة الشعبية » ، التى يتغنى بها النظام الأسدى بوصفها أساس شرعيته المكين ، من اكراه المساجين السياسيين وخصوم النظام ممن امضوا سنوات كثيرة فى السجن دون تهمة على الاقتراع بنعم « للقائد » ، وضربات السياط تنهال عليهم من سجانيهم .

إلى ذلك ، كان تيار جديد يعتقد بضرورة اعطاء الطبقة الوسطى السياسية الحق فى المشاركة ببعض قرارات السلطة ، من خلال الهيئات الحزبية المختلفة ، بينما يعتقد الأسد ان طبقة الدولة العليا ، وهى الرأس الأعلى المقرر فى السلطة ، هى وحدها صاحبة حق فى اتخاذ القرارات على اى مستوى كان ، وان الطبقة الوسطى السياسية يجب ان تقدم الكادر المنفذ ، من داخل السلطة بالدرجة الأولى ، لهذه القرارات ، التى لايحق لاحد الاعتراض عليها مهما كانت صفته أو رأيه أو موقعه . ان اختلاف التيارين حول هذه المسألة نابع من اختلافهما حول بنية السلطة ، فبينما كان تيار جديد يرى فيها سلطة طبقة وسطى سياسية ، تستند إلى خلائط شعبية متنوعة المنابت ، يرى التيار الأسدى فيها سلطة طبقة الدولة العليا ، المستندة إلى أجهزتها وليس إلى طبقة وسطى سياسية أو اجتماعية ، والتى حطمت هاتين الطبقتين تحطيما منهجيا ، خشية ان يلعبا دورا ما لصالحهما أو لصالح مشروع سياسى - اجتماعى بديل ، ولقناعتها انها ما عادت بحاجة اليهما من اجل استمرارها ، مادامت ترتكز بدرجة حصرية على اجهزتها .

س : مالذى قاله الأسد ولم يفعله ؟ .

ج : قدم وعودا كثيرة لجهات مختلفة داخلية وخارجية ، دون ان يتقيد بها ، من ذلك وعوده للعراق بأن يقيم علاقات ثابتة معهم ، اساسها « التاريخ المشترك لحزب البعث فى سوريا والعراق والنضال الموحد ضد اعداء الأمة العربية » . لقد ساعده العراقيون فى الوصول إلى السلطة ، فكان يستقبل فى وزارة الدفاع وبصورة علنية مندوبين عنهم مثل فؤاد شبيب ، لكنه مالبث بعد استيلائه على السلطة ان قطع معهم وناصبهم عداء لاعودة عنه ، كذلك وعد التجار والمؤسسة الدينية بادخالهم إلى السلطة ، ومشاركتهم فى مؤسساتها السياسية ، لكنه مالبث ان قصر « الجبهة الوطنية التقدمية » على البعثيين والشيوعيين والناصريين بوصفهم قوى سياسية ، بينما تراجع عن وعوده السابقة للتجار ورجال الدين ، بحجة انهم ممثلو رأى عام عريض وليسوا رجال سياسة بالمعنى الضيق والمباشر للكلمة .

س : ماهى العلاقة بين التيارين والنهجين البعثيين السوريين ؟ .

ج : الأسدية هى الجديدية فى ذروة تطورها ، وهى مآلها النهائى فى ظروفالعزلة الشعبية ، ونضج رسملة الدولة الاستبدادية ، القائمة على النهب والفساد من جهة ، وعلى التبعية لخارج رأسمالى – نفطى تستمد منه الجزء الأساسى من قوتها ، وتستمر بفضل مايمدها به من اطار اقليمى ودولى ومن دعم مادى ومعنوى ، وماتنفذه له من مهام . لو قيض لصلاح جديد ان يحكم إلى اليوم ، لكان حافظ أسد آخر . لكنه ، وهذه شهادة له ، كان يقاوم تحول السلطة إلى عامل فساد وافساد للمجتمع والشعب ، وكان يقف فى وجه انفراد طبقة الدولة ، التى ساهم فى صنعها ، بالسلطة ، ويعتقد ان هذه يجب ان تعبر عن تحالف الطبقة الوسطى الاجتماعية والسياسية ، وان تراقب تطور طبقة الدولة وتكبحه قدر المستطاع . وقد دخل السجن منذ عشرين عاما ومازال منسيا فيه إلى اليوم ، بسبب موقفه هذا ، الذى يجب ان يحتسب له .

س : ما الأطار العربى والدولى العام الذى حدثت فيه صراعات البعث على السلطة ؟ .

ج : فى اعقاب معركة جزيران ، التى خاضها النظامان الناصرى فى مصر والبعثى فى سوريا باسم قوى التقدم العربية ، وانتهت إلى هزيمتهما ، حصل اختلال جدى فى ميزان القوى داخل العالم العربى ، عبر عن نفسه فى تصور لإزالة آثار العدوان يستند جوهريا إلى

تمويل جيوش ومجهودات مصر وسوريا العسكرية من قبل البلدان النفطية ، التى كانت تسمى فى مصطلحات الصراع السياسى الدائر انذاك « البلدان الرجعية » ، وإلى الأفادة من علاقات هذه البلدان مع الدول الغربية ، وخاصة منها امريكا ، لايجاد مخرج من الأزمة الوطنية – السياسية والعسكرية الخانقة التى وجد البلدان نفسيهما غارقين فيها بعد الهزيمة . وهكذا امسكت بلدان النفط بورقتين حاسمتين فى الصراع العربى – العربى : ورقة المال وورقة العلاقات مع الغرب . وكانت الحرب قد بينت أهمية الورقة الأخيرة ، حين كشفت عجز السوفيات عن حماية حلفائهم ، بل وعن امدادهم بمعلومات استخبارية موثوقة عن نوايا الطرف الاسرائيلى – الأمريكى .

اما على المستوى الدولى ، فان تراجع الأمريكان بدءا من أواسط الستينيات من جنوب شرقى آسيا ، وتركيز قسم كبير من حضورهم الآسيوى فى منطقة آسيا الغربية ، حول النفط وقناة السويس وفلسطين وجنوب الاتحاد السوفيتى ، قد لعب دورا كبيرا فى التحضير لضرب الناصرية ، وفى قلب موازين القوى الدولية فى المنطقة العربية لصالح الغرب عموما وامريكا بصورة خاصة . ان ضربة حزيران كانت تعبيرا عن هذا التبدل فى الموازين ، الذى جسدته اقليميا القوة الاسرائيلية الماسحة ، ودوليا النتائج التى ترتبت على الهزيمة ، وادت إلى اضعاف المواقع الاقليمية للسوفيات فى الشرق الأوسط بإسره ،علما بأنهم لم يتعاملوا مع المنطقة بوصفها موقع مجابهة جدية مع الغرب ، كما تعاملوا مع جنوب شرقى آسيا ، بل اعتبروها موقعا للمساومة يحسنون بالصفقات التى يعقدونها فيه مواقعهم فى مناطق أخرى من العالم .

فى اطار هذا التغير حصل الصراع داخل البعث ، فذهب جناح جديد إلى القول بتجربة اجتماعية ثورية اشتراكية محضة ، تتم بقوى المجتمع السورى المتحالف مع البلدان الاشتراكية وقوى الحركة الثورية العالمية والعربية المعادية للرأسمالية ، وهو ماعبر عن نفسه فى عدم الاشتراك فى مؤتمرات القمة ، والتمسك بشعار تحرير فلسطين ، ورفض قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ ، ورفض التصور القائم للصراع مع اسرائيل ، والميل إلى ارجاء معركة تحرير الجولان إلى اجل غير مسمى ، ريثما تنجز تماما الثورة الاجتماعية داخل سوريا ، فتمهد لاعادة طرح قضية الاحتلال طرحا رابحا بصورة يقينية ، لأن المعركة الوطنية ستكون قد استكملت كل مستلزماتها عبر انجاز الثورة الاجتماعية التامة . وقد عبر هذا الميل المضمر إلى الاقلال من قيمة المسألة القومية والوطنية ، وإلى ادراجها فى القضية الاجتماعية ، عن نفسه فى شعار حرب التحرير الشعبية ، التى لن يقوم بها جيش نظامى من نمط كلاسيكى ، بل سينجزها جيش سيكون قيد البناء لفترة طويلة هو الشعب المسلح بأسره ، بما فى ذلك قواته العسكرية المسلحة المحترفة .

في مقابل هذه السياسة طرح الأسد أولية المعركة الوطنية بوصفها جزءا من المعركة القومية العربية العامة ، التى سيشارك فيها جميع العرب ، سواء كانوا فى المواجهة كمصر وسوريا والأردن ، أم فى المساندة ، كعرب النفط والبترودولار .وقال بارجاء الثورة الاجتماعية ، وبالاستعاضة عنها بسياسة اقتصادية ، تنشط الفعاليات الاقتصادية داخل سوريا والعالم العربى ، وتتيح لها الاسهام فى تقوية البلاد اقتصاديا وعسكريا ، على ان تبقى على النظام السياسى القائم دون تبديل أو تغيير جديين . لذلك ايد الأسد اشتراك سوريا فى مؤتمرات القمة العربية ، كما قام بدور اساسى للبلدان « الرجعية » فى « معركة التحرير » ، وبقبول قرارات القمم العربية بوصفها جزءا من ثوابت سوريا ، كما طالب بعلاقات مع البلدان الغربية ، وخاصة منها الولايات المتحدة ، يناور بها سياسيا على العلاقات الأمريكية – الاسرائيلية ، وعلى سياسة تل أبيب التوسعية فى الجولان والضفة الغربية وغزة .

أما فى السياسة الداخلية فقال التيار الأسدى بنهاية سياسة تحالف « الطبقات الثورية » (العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والجنود) وبضرورة الأخذ بسياسة ائتلاف وطنى واسع تشارك فيه كل القوى الاجتماعية المؤيدة لاعطاء أولية فى العمل العام لمسألة إزالة آثار العدوان ، بغض النظر عن موقفها من الاشتراكية ، ومن الصراع ضد القوى العربية والداخلية المحافظة . ولعله من الأمور المميزة انه الأسد دفع ببعض الضباط السنة الموالين له كناجى جميل ومحمود عزام ، إلى الاعتراض على برنامج الحزب الاشتراكى ، وجعلهم يطلبون « شطب كلمة الاشتراكية منه بحجة تعارضها مع تقاليدنا ، التى اقامت الاشتراكية العربية على اساس اسلامى وليس على اساس إلحادى » . كما لعب الأسد وتياره ورقة الحريات العامة واتهم القيادة الجديدة بتحويل سوريا إلى سجن كبير ! (يوم ١٦ تشرين ، كان يوجد فى سجن المزة ٢٦ سجينا ، ويوجد فيه اليوم بين ٧٠٠ و ٩٥٠ سجين ، كما بنت الحركة التصحيحية عشرات السجون الكبيرة فى مختلف انحاء سوريا ، منها سجن عدرا الذى سيتسع فى مرحلته النهائية لثمانية آلاف سجين ، كما تقول نشرات وزارة الداخلية !) . وقد قال الأسد نفسه فى خطاب ألقاه يوم ٨ آذار من عام ١٩٨٠ مامعناه : لقد اختلفت مع رفاقى واطحت بهم من اجل حريات المسلمين ، إذ كان ثمة ٢٥ ألف ممنوعا من دخول البلاد ، وكان هؤلاء يركبون الطائرة كى يمروا فوق بلادهم ويتأملوها من الجو .. إلخ (صار عددهم فى ظل الأسد بضعة مئات الآلاف) . ومن المعلوم ان الأسد هو الذى طرح شعار « حرية الوطن من حرية المواطن » .

هذا التصور العام انعكس بدوره على العلاقات الدولية ، فتحولت العلاقات مع السوفيات عن الطابع الذى اراده لها تيار جديد ، وقام على اعتبارها ركيزة عالمية حاسمة لتحولات الداخل

الجذرية ، يؤطرها ويحميها ويمدها بما تحتاجه من امكانات وخبرات ، إلى علاقات بين دولتين ، تتركز اساسا على حاجة احداهما إلى سلاح الاخرى ، وإلى دعمها ضد العدوان والاحتلال الاسرائيليين ، وإلى الضغط « بصداقتها » على الطرف الدولى الآخر ، الذى هو الولايات المتحدة .

س : ماالتصور الذى قدمه الطرفان المتصارعان حول صراعهما على السلطة ؟ .

ج : رأى جديد فى الجيش والأسد مشكلة فى اطار الحزب يجب حلها فى اطار الشرعية والوحدة ، بينما رأى الأسد فى تيار جديد سلطة بديلة على هامش الجهاز المحدد للدولة السورية ، ألا وهو الجيش ، وعمل دون كلل للقضاء على اعضاء هذا التيار بوصفهم اعداء للدولة الحقيقية ، التى يديرها هو باسم الجيش والمؤسسات الأمنية المتفرعة عنه . بكلمات اخرى ، كان رفاق الحزب والحكومة من تيار جديد هم الخطر الأكبر الذى يتهدد النظام القائم من وجهة نظر الأسد . لئن كان تيار جديد قد انتقل فى السنة الأخيرة من الصراع ضد الأسد (عام ١٩٧٠) إلى المطالبة باستقالته من الجيش وتجريده من وزارة الدفاع ومحاكمته بسبب دوره الخاص فى هزيمة حزيران ، فانه لم يعتقد ابدا ان الأسد هو ممثل سلطة بديلة ، وانما رأى فيه مجرد مسؤول خرج على السلطة القائمة ، سلطة الحزب والحكومة ، واعتبر المعركة معه شخصية ، بمعنى انها ستنتهى إلى طرده كشخص فرد من الجيش وتجريده من مناصبه وإلى محاكمته ، ولن تترتب عليها ذيول جدية بالنسبة لبنية الجيش والأمن ، وان تطلب الأمر ربما استبدال أو اقالة هذا الضابط أو ذاك من حاشية الأسد المقربة . بل ان هناك من ينسب إلى صلاح جديد رأيا يقول ان الأسد لن يقدم على القيام بانقلاب ضد السلطة القائمة ، لأنه رجل خجول ومتردد ، يعرف ان اتباعه سينقضون عليه فى اول فرصة وسيفتكون به ، سيما وانه سيستند فى انقلابه ، ان هو نفذه ، إلى قوة مجموعة عمران ، التى تعرف دوره فى حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، وتتحين الفرص للخلاص منه كشخص ضعيف تحالفت معه إلى حين لتنفذ انقلابها على السلطة القائمة ، وان اعطاه تحالفهما مع فرصة الظهور بمظهر رجل الجيش القوى وغطى على ضعفه ، وأوهم بعض السذج ان القوة المسكة بالجيش ، أى مجموعة عمران ، اعطته تفويضا بالبقاء فى الحكم بعد الانقلاب ، وانها ستكون بحاجة اليه بعد نجاحه .

كان تيار جديد يرى فى الأسد اذن شوهة حسن النظام ، بينما اعتبر الأسد ان من المحال اقامة نظامه إلا على انقاض تجربة جديد ، بالقضاء عليها تماما ، كسياسة وكأشخاص وكبنى :

س : كيف عبرت هذه التصورات عن نفسها ؟ .

ج : اندفع جديد إلى سياسة يسراوية متطرفة ، لفظية وانعزالية ، بينما كان الأسد يرتب اموره كرجل قواسم وطنية وقومية مشتركة من مبـنى وزارة الدفـاع ، مستخدما شبكة من الأعوان ، انتشرت فى طول البلاد وعرضها ، تكفلت اجهزة الأمن بتجنيدها ، أو ساقتها إليه السياسة الانفتاحية التى وعد بها ، والتى ادت إلى قيام تحالف حقيقى بينه وبين المؤسسة الدينية والاوقافية القائمة منذ قرون ، فكثرت زيارات كبار رجال المؤسسة الدينية إلى وزارة الدفاع ومثر ظهورهم معه على شاشات التلفزة ، مثلما أدت إلى تحالفه مع غرف التجارة والصناعة التى اعلنت بدورها وقوفها دون قيد أو شرط إلى جانبه ، ورفعت فى المدن السورية يافطـات تـقول : « ياأسد خليك أسد » . فضلا عن ذلك ، فتح الأسد ابوابه لكل راغب فى الحوار معه ، ووعد كل طرف بما اعتقد انه يريده ، فقال للشيوعيين انه سيقيم جبهة تقدمية معهم ، ووعد الناصريين بتوحيد سوريا مع مصر ، وقال للأخوان المسلمين انه سيحسن علاقاته بالسعودية وسيتحالف مع رجال الدين ، ومد جسوره نحو العراق ، فصار يستقبل بصورة علنية ممثلى النظام العراقى ، الذين كانوا يأتون من بغداد خصيصا لزيارته ، رغم ان علاقات العراق بنظام البعث السورى كانت فى الحضيض ، حزبيا ورسميا وشخصيا . من جهة أخرى ، ابلغ الأسد السوفيات والأمريكان انه سيقبل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى بصدد مسـألة الصـراع العربى – الاسرائيلى ، وسينفذها نصا وروحا ، وانه لن يلجأ إلى العنف فى تسوية نزاعه مع الاسرائيليين ، بل سيحول سوريا إلى عامل تهدئة واستقرار فى المنطقة ، وسيلحق المقاومة الفلسطينية به ، كى لا تتسبب عملياتها المسلحة فى توريط المنطقة فى صراعات مسلحة جديدة تطيح بالأمر القائم . هذه السياسة كانت تستجيب لاتفاق العملاقين فى جلاسبورو ، وجوهره الامساك بعناصر وقوى الصراع العربى – الاسرائيلى ، كى لايمس صراعها بالتوازنات الدولية القائمة أو يسوقهما إلـى نزاع مباشـر أو بالواسـطة لايرغبان فيه .

بهذه السياسات والتكتلات والتحالفات ، غدا جليا انذاك ان فى سوريا سلطتان ، لكل منهما سياساتها واراءها ومصالحها وحلفاءها ، وان احداهما تقوى (سلطة الجيش والاسد) والاخرى تضعف (سلطة الحزب وجديد) ، وان سوريا لن تشهد صراعا بينهما يبدأ من نقطة او لحظة معينة ، ويتطور باتجاه الحسم بعد زمن يقصر او يطول ، بل ستنتقل انتقالا فوريا الى آخر مراحل الصراع ، الى الحسم . ولعله من الامور الملفتة للنظر ان تيار جديد رأى فى امتلاك الاغلبية الحزبية امتلاكا لشرعية لازمة للحسم ، فاندفع بها الاسد وتياره ، بينما امتلك الاسد قوة الحسم دون شرعيته ، فلم يتردد فى استخدامها ، رغم انه ظهر بمظهر انقلابى تمرد على حزبه بالاتفاق مع اطراف داخلية وعربية ودولية .

س : كيف تم الانقلاب وماذا كانت ذيوله على الحزب ؟

ج : بطريقة بسيطة . كفل الاسد ميزان القوى الداخلى والعربى والدولى ، فارسل جنوده ورجال امنه يعتقلون قيادة الحزب كما تعتقل مجموعة معارضة للسلطة القائمة فى اى بلد مستقر . ان دمشق والمدن السورية الاخرى لم تشاهد تحركات عسكرية من اى نوع كان يوم الانقلاب ، بل سمعت بيانا من الاذاعة صادر عن هيئة اسمت نفسها " القيادة القطرية المؤقتة " للحزب ، يتضمن سياسة السلطة الجديدة ، وجوهرها اولية التحرير دون التخلى عن " المنجزات " التقدمية للنظام ، وضرورة العمل لاخراج البعث من عزلته الداخلية والعربية والدولية ، بتمتين الجبهة الداخلية وتطبيع العلاقات العربية والدولية واضفاء شرعية شعبية على مؤسسات الدولة بعد استكمالها ، لمواصلة مسيرة البحث بقوة اكبر ، وبوضوح رؤية وثقة بالنفس . كما تضمن البيان بطبيعة الحال اتهامات للقيادة السابقة ، تتخلص فى كونها قيادة " متسلطة مناورة ! " دون ان ترد فيه اية اشارة الى مصير قيادة الحزب الشرعية او الى نتائج التصويت فى مؤتمر الحزب (لم تعترف قيادة الاسد الى اليوم ، بعد مرور عشرين عاما ونيف على اعتقال القيادة السابقة ، بأن هذه موجودة فى السجن ، ولم تسمح لاية جهة دولية أو محلية بمقابلتها او بالاطلاع على احوالها ، ولم توجه لها أية تهمة على الاطلاق سوى كونها قيادة متسلطة مناورة ، فاية قيادة ديموقراطية ومبدئية هى هذه القيادة الاسدية المتساهلة !) .

بعد الانقلاب قامت مظاهرات حزبية متفرقة وقليلة العدد فى دمشق بصورة خاصة ، انطلقت من الجامعة وبعض شعب الحزب ، ففرقها النظام دون عناء ، بواسطة الوحدات الخاصة وسرايا الدفاع ، ثم احتلت المخابرات مبانى ومدخل الجامعة وما زالت تحتلها الى اليوم . وقد اتضح خلال قمع التظاهرات ان المخابرات اعدت قوائم كاملة باسماء خصوم الاسد الحزبيين

وراقبتهم عن كثب وهددتهم واختطفت بعضهم ، ولا حقت تحركاتهم بدقة ، لانها رأت فيهم مجرد قوة معارضة لسلطة قائمة وليس فريقا حاكما انقلبت عليه ، ولانها اعتبرت نفسها مجسدة لشرعية حزب خانته قيادته الرسمية فاستحقت عقاب القواعد ، كما كانت القيادة الجيدة تقول انذاك .

فى اعقاب الانقلاب ، قام الاسد بزيارات للمحافظات السورية ، عدا محافظات الجزيرة القريبة من العراق (يعتبر الاسد هذه المحافظات غير موثوقة ، وقد قال لمحمد سلمان وزير اعلامه الالى ، عندما عينه محافظا على الرقة عام ٨٣ : تصرف هناك وكأنك فى اراض عراقية) . كان الحزب يخرج فى كل مكان تقريبا بقضه وقضيضه لاستقبال امينه العام الجديد ، دون ان يعذب نفسه باسئلة حول شرعية من صار لقبه الرسمى " القائد " ، وحول مصير قيادة الحزب الشرعية المعتقلة . فى حلب ، وخلال اجتماع حزبى فى مركز المدينة الثقافى ، وقف اخيرا رفيقان اعلنا عن اسميهما وقا لا بصوت واضح انهما يعتبران الاسد غاصبا للسلطة ، وأنه قضى بانقلابه على الحزب ، وليس سوى جنرال متمرد سيجر سوريا الى احضان اميركا والرجعية العربية . رد الاسد شاكرا للرفيقين صراحتهما ، وقال انه كان يتساءل اين الحزب الذى اخذ موقفا عدائيا منه ، وكيف تخرج جموع الحزبيين لاستقباله كأن شيئا لم يحدث ، كأن الحزب ليس سوى تجمع كبيرمن اشخاص بلا عقيدة أو مبادىء . ثم شرح دوافع " الحركة التصحيحية " التى قادها (كان انقلاب ١٦ تشرين ومازال يسمى رسميا : الحركة التصحيحية) وعرض عليهما التعاون معه لانقاذ الحزب والبلاد .

لم يحل الاسد الحزب ، كما كان يعد قبل الانقلاب . يبدو انه كان يعتقد ان معركته مع الحزب ستكون طويلة وصعبة ، ثم اكتشف انه كان على خطأ ، وان الحزب ليس حقيقة سياسية فى مواجهة الجيش ، بل بقى ما كانه اصلا : حزب الجيش . كذلك اكتشف ان مساعى جديدة لوضع الحزب فى مواجهة الجيش او فى مكانه قد اخفقت اشد الاخفاق ، فقرر عندئذ المحافظة على الحزب بعد تعويمه . هكذا فتحت ابواب الحزب من جديد امام جماعة العراق (يمثلهم عبد القادر قدروه رئيس مجلس الشعب اللاحق ، ونائب رئيس مجلس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية وكتلته ، وكان منها مروان حموى ، رئيس وكالة الانباء السورية الموجود فى السجن منذ عام ١٩٧٥ ، واحمد دياب ، الذى وشى فيما بعد برفاقه فى التنظيم العراقى للامن ، بينما كان يمضى جنديته الاجبارية فى سرايا الدفاع ، فاحتضنه رفعت الاسد وعينه النظام مديرا لمكتب الامن القومى) ثم امام مجموعات من حواشى واطراف التيار الدينى (يمثلهم عضو القيادة القطرية سعيد حمادى ، الذى وزعت المخابرات له خلال ازمة ٧٩ - ٨٢ صورا وهو

معمم) . وقد قيل انذاك من مصادر جديدية ناقمة ان عدد المنتسبين او المنسبين الى البعث بلغ خلال السنوات الخمسة التالية للحركة التصحيحية قرابة ١٥٠ عضو جديد ، يتحدر معظمهم من الطبقة الوسطى المحافظة فى المدن ، الذين ما لبثوا ان امسكوا بزمام امور الحزب فى مدنهم . (ربما فسرت هذه الواقعة عدم اشراك الحزب فى المعارك ضد الاخوان المسلمين ، والاعتقالات الكثيرة التى حدثت فى صفوفه خلال هذه المعارك ، وسرعة انهيار المنظمة الحزبية فى حماه وحلب ودمشق والجزيرة ، ووجود تصنيف امنى سلبى حول الحزب كقوة غير موثوقة يجب الامتناع عن توزيع السلاح عليها . وكان جهاز الامن قد اعد تقريرا عام ١٩٨٠ يطلب من الرئيس الاسد قال فيه ان عدد اعضاء الحزب الموثوقين هو بضعة الاف قليلة وحسب من جهاز بلغ تعداده ٤٧٥ الف منتسب عامل فى ذلك العام . الحقيقة ان مرحلة ١٩٨٠ – ١٩٨٢ الغت تماما ، ولكن بطريقة دموية ، مرحلة ١٩٧٠ – ١٩٧٩ م حياة الحزب ، الذى تعرض لتغيرات عميقة بعد ازمة الدولة والمجتمع في سنوات الاضطراب والغليان الفاصلة تلك) . وقد شاعات فى تلك الفترة طرفة تقول : اذا كنت مسلما علويا ، فالوثيقة التى عليك احضارها يجب ان تثبت انك كنت طيلة سنوات خمس قوميا سوريا ! . (هذا تلميح صريح الى الاصل القومى السورى لآل مخلوف ، اسرة السيدة انيسة مخلوف زوجة الرئيس الاسد ، الذين كانوا بقضهم وقضيضهم من القوميين السوريين ، الاعداء الا لداء لحزب البعث على مدى تاريخه) .

س : كيف استقبلت سوريا الانقلاب الاسدى ؟

ج : استقبلها الجمهور بالترحاب والتأييد ، فالاسد كان يعد بالحريات السياسية والاقتصادية . وقد فهم الجمهور الوعود بطريقته الخاصة ، فاعتقد ان الطابع الطائفى للسلطة سيضعف الى ان يزول بفضل الحركة التصحيحية ، التى صالحت مصر والسعودية ووعدت بمصالحة مع العراق واتجهت نحو الوحدة مع مصر والسودان وليبيا ؛ كما صالحت السلطة مع القوى السياسية جميعا ، من الشيوعيين الى الاخوان المسلمين الى البعثيين المنزوين عن الحياة العامة ، وكان فيهم كثيرون من جماعة عفلق ، الى البعث العراقى ؛ كما خففت وطأة الحضور السوفياتى على الرأى العام ، وفتحت ابواب البلاد من جديد امام الغرب ، وانهت عزلتها العربية ... الخ . من جهة اخرى ، فهم الجمهور من وعود الاسد ان التزمت الاقتصادى والايديولوجى سينتهى ، واعتقد ان فرص وصول المواطنين الى اجهزة ومناصب الدولة المختلفة ستكون متساوية من الان فصاعدا ، وبعيدة عن الاعتبارات التقييدية ، السياسية والحزبية والاجتماعية . لقد بدا الاسد للجمهور الواسع كرجل يعد بانهاء المرحلة البعثية من تاريخ سوريا ، فقبلوا به ووقفوا معه ، حتى ان مدينة حماه

خرجت لاستقباله ، عندما زارها بعد الحركة ، بشيبها وشبانها ، ورجالها ونساءها ، وانتظرته على مشارفها باتجاه حمص ، المدينة التى جاء منها ، وقد ذبحت الف خروف ترحيبا به ، ورقصت وهزجت فى الشوارع طيلة يوم كامل (عندما ذبح الاسد المدينة بعد ذلك بـ ١٢ عاما ، كان كثيرا ما يتحدث عن هذا الاستقبال ، ويرى فيه برهانا على ولاء المدينة له وعلى قلة اعداد خصومه فيها . وقد درجت الصحافة الاسدية بالفعل على اعتبار خصوم النظام فى المدينة " عصابة " ، لكن ذلك لم يمنع الاسد من اصدار اوامر الابدة المفتوحة لشعب حماه ، فقتلت وحدات الجيش السورى النظامية ووحدات سرايا الدفاع والمخابرات ٣٦ الفا من سكانها ، من جميع الاعمار والاتجاهات السياسية والمنابت الاجتماعية والدينية والثقافية) .

وقد عزز الخطاب السياسى والايديولوجى ، الذى تبناه نظام الاسد بعد الحركة هذه الاوهام لدى الناس ، اذ نادى " القائد " بقيام مجتمع قائم على المحبة والثقة . وعلى حرية المواطن كركيزة لعلاقاته بالسلطة وبالقوانين ، وبالرفاه كغرض للسياسة الاقتصادية . وقال ان معنى فكرة " القائد " هو عمليا انعدام التوسطات بينه وبين الشعب ففهم الناس انه سيحقق من خلال احلال شعار " القائد " محل شعار " الحزب القائد " التى كانت سائدة فى المرحلة السابقة . وعده بتهميش الحزب تمهيدا لحله . ثم عندما امتنع عن حل الحزب وفتح صفوفه امامهم ، قالوا : هذه هو التطبيق العملى لفكرة المساواة بين المواطنين بعيدا عن اصولهم السياسية ، وان القائد يضع الحزب بين ايديهم ويرفعهم بهذه الطريقة نحو السلطة ، التى سيشركهم بها فى مرحلة اولى ، وسيعيدها لهم فى طور تال . وليس سرا ان الجمهور الواسع اعتقد ان القبول بعلوى فى رأس السلطة يستند الى ارادة الشعب المسلم العامة ، افضل لهم وللبلاد من القبول برئيس مسلم يستند الى الارادة الخاصة لاجهزة السلطة والحزب العلوية الطابع ، كما كان الحال ايام رئاسة نور الدين الاتاسى ، فقبلوا به رئيسا للجمهورية بعد الحركة التصحيحية بغام .

غير أن أوساط شعبية لا يستهان بها اخذت موقف الترقب والحذر ، الى جانب الاوساط السياسية التى كانت ترى ما يجرى من تطورات فى الساحة العربية (كموت عبد الناصر وحركة مصر التصحيحية التى قام بها السادات ، وذبح الحزب الشيوعى السودانى والمقاومة الفلسطينية فى الاردن بقوة السلاح) وتعتقد ان الانقلابالاسدى يقع فى سياق هذه التحولات المعادية للقوى التقدمية . من امثلة ذلك ان يوسف فيصل ، امين عام احد الانشقاقات المنبثقة عن الحزب الشيوعى السورى الموالى للنظام ، قدم بوصفه مسؤول مكتب العلاقات الخارجية فى الحزب ،

تقريرا مكتوبا الى مكتب حزبه السياسى يقول فيه : ان الاسد قبض ٥٠ مليون مارك من المانيا الغربية مقابل قيامه بالانقلاب . كما راجت انذاك فى الاوســاط اليسارية حكاية ابراهيم ماخوس ، وزير خارجية حكومة يوسف زعين ، الذى قابل فى احدى زياراته الى باريس مسؤول مكتب العلاقات الخارجية للحزب الشيوعى الفرنسى ، فطلب هذا اليه انتهاج سياسة معتدلة وحذرة من التدخل الى جانب المقاومة الفلسطينية فى الاردن فى قتالها مع الجيش الاردنى فى ايلول من عام ١٩٧٠ ، وحذره من ان ثمن الدفاع عن المقاومة قد يكون قاتلا ، لان الاميركان رتبوا انقلابا ضد النظام القائم فى سوريا لا ينقصه سوى الضوء الاخضر سيقوده " حافظ الاسد " وزير الدفاع . اخيرا ، فان الفلسطينيين فى سوريا نظروا بخوف وريبة الى الانقالب ، وقد رووا ان طفلا خرج م مدرسته فى مخيم اليرموك جنوب دمشق ليرى خاله ممتطيا دراجته الهوائية وهو يرتدى ثيابه العسكرية المرقطة ، فصاح الطفل به : اذهب يا واخلع ملابسك العسكرية ايها الخال . الم تسمع ان الاسد عمل انقلابا واستولى على السلطة ؟ .

س : بأى افق ادخل الاسد الناس الى السلطة ، سواء فى مجلس الشعب ام فى الحزب ؟

ج : بأفق احتوائهم . كان الاسد يرى انه يمكن ارساء النظام القائم على ارضية اجتماعية واسعة ، دون اضعافه . بل انه كان يعتقد ان الفشل فى ارساء النظام على مثل هذه الارضية سيؤدى الى سقوطه ، لان الاستمرار فى اضفاء طابع ضيق ، طائفى مذهبيا او نخبوى – اقلوى ثوريا ، كان من شأنه ان يقود البلاد الى انقسام عميق يطيح بالسلطة ، قبل ان تنجح فى تعبئة وتنظيم طاقاتها . لذلك قامت خطته على نقاط ثلاث :

١ – تقديم تصور جديد لعمل السلطة يتيح لها القدرة على التعاطى مع المجتمع من افق يبدو جديدا .

٢ – تعبئة حد اعظمى من الطاقات والقوى السياسية والاجتماعية حول السلطة .

٣ – تقوية السلطة عن طريق احتواء القوى المجتمعية بداخلها ، بدل استيلاء هذه القوى عليها ، بالتدريج او فى معركة واحدة ، بل التنازلات التى بدا ان الاسد يعتزم القيام بها حيال المجتمع ، وخطابه حول حرية وكرامة المواطن وحول مساواة المواطنين كان هدفه اضعاف المجتمع بافراغه من طاقاته واحتوائها ضمن السلطة ، لاستخدامها لاحقا ضد خصوم النظام ، ولتدمير المجتمع بقوى آتية منه ، والاحتفاظ بقوى السلطة كاحتياطى استراتيجى فى يد قيادتها .

لا بد فى هذا انسياق من ابراز الفارق الذى كان موجودا فى تصورات التيارين البعثيين المتصارعين حول نمط الدولة المنشودة . فقد اراد تيار جديد وضع يده بعثيا ، بالقوى الموجودة فى البعث وبغض النظر عن تركيبها الطبقى او الايديولوجى السابق ، على الدولة ليستخدم مواقعه فى السلطة من اجل احداث تبدلات اجتماعية عميقة بقدر كاف ، تمد السلطة بقوى تفرزها العملية الثورية الجارية ، وتطعمها باحسن ما فى المجتمع من قوى وعناصر ، وتحسن تركيبتها تحسينا مضطردا ، لتصل بها فى النهاية الى شكل قريب من اشكال السلطة القائمة فى المجتمعات الاشتراكية ، او مطابق لها .

كانت خطة جديد تقوم اذن على استعمال السلطة كرأس جسر يستخدمه الحزب لتثوير المجتمع ، على ان تنفتح صفوفها ، يوما بعد يوم ، لعناصره الاكثر تقدما ووعيا واشتراكية ... الخ ، وتتحسن نوعيتها تحسنا مضطردا يحولها عن طابعها الاصلى الذى انطلقت منه .

اما فى تصور الاسد فان وظيفة السلطة هى احتواء نخب المجتمع وعناصره وقواه السياسية ، وتجريده من امكانية الافادة منها فى الدفاع عن نفسه ، وشد النخب المجتمعية والطبقية الوليدة اليها شدا يوجه قوتها ضد مجتمعها ؛ الى ان تتحول سيرورة احتواء النخب المجتمعية والسياسية الى سيرورة احتواء للمجتمع نفسه فى السلطة ، لالغائه الغاء متعاظما ونهائيا ، وللوصول الى نمط من السلطة شمولى من طراز فاشى ، وليس شموليا وحسب ، كما هو حال السلطة " الاشتراكية " ، التى كانت ستنبثق عن تجربة جماعة جديد ، لو قيض لها الحياة .

س : هذا يعنى ان هدف شعارات الحرية لم يكن تحرير المجتمع ؟

ج : مثلما رأى الاسد فى الجيش قوة سياسية – سلطوية يجب ان يخضع الحزب لها بدل ان تخضع هى له ، اعطى السلطة اولية مطلقة على المجتمع ، فصار همه تقويتها والغائه سياسيا . لذلك فان هدف شعارات الحرية فم يكن ما توحى به ، اعطاء المجتمع حرية اختيار ما يناسبه من سياسات وحكومات ، بل كسب الوقت لتقوية السلطة . وسيقول الاسد بصراحة فيما بعد ان حرية المجتمع تعنى قوة السلطة (الدولة) ، بذريعة انه لا يمكن تصور مجتمع حر تعبر عن سلطة ضعيفة ، او تصور سلطة قوية فى مجتمع ضعيف ! .

مهما يكن من امر ، فان تصور الاسد للحرية ذاتها كان يتضارب اشد التضارب مع شعاراته حولها . فقد قال بالحرية فى مجتمع منعته السلطة الى التطلع نحو اهداف خارجة عن

اهدافها . منذ البداية ، رأى الاسد فى امتلاك المواطن او المجتمع لاهداف مغايرة لاهداف السلطة خيانة جسيمة " للوطن " ، فلا يعقل ، من وجهة نظره ، ان يمارس المواطن حريته خارج اهداف النظام القائم ، وهى : الوحدة والحرية والاشتراكية .

غير ان الاسد لم يكتف بالكلام ، بل ربط اليه بدءا من عام ١٩٧٢ ، عام قيام الجبهة الوطنية التقدمية ، التعبيرات السياسية التاريخية عن طبقات وتيارات المجتمع السورى باستثناء حزب الاخوان المسلمين ، وفرض عليها الالتزام ببرامج البعث وسياسته ، معتبرا ان اقامة احزاب جديدة هو جريمة لا تغتفر ، ستهدد الوحدة الوطنية التى تحققت بقيام الجبهة " . اذا اضفنا الى ذلك تصوراته حول المؤسسة الدينية وعرف التجارة بوصفها تعبيرات عن مصالح مجتمعية غير سياسية وغير شعبية ، قادرة على اقامة رأى عام غير سياسى يوالى السلطة ويحل محل الجمهور المسيس ، وتذكرنا فى الوقت نفسه تشعب وتنوع وانتشار اجهزة القمع والمخابرات بعد الحركة التصحيحية ، ادركنا معنى الحرية التى قال بها وحدودها . انها لا تعنى سوى شىء واحد : حرية المواطن فى تهميش نفسه ووضعها رهن اشارة السلطة دون قيد او شرط ، والا تعرض لنتائج حرية اجهزة القمع ، التى تراقبه ليلا ونهارا وسرا وجهارا ، وعرف ساعتها ماذا تعنيه الحرية واين توجد بالفعل .

فى تلك الفترة من الحركة التصحيحية ، عندما كانت الوعود بالحرية هى الخطاب الاساسى للنظام الجديد ، قال الاسد فى خطاب القاه فى مدينة حلب جملة غير موفقة هى : " ان الحركة امنت العلف للمحافظات الشرقية " . نشرت جريدة الثورة الحكومية هذا الخبر فى مانشيت على صفحتها الاولى ، فاذا بالامن يقتحم مبنى الجريدة وينقض على هيئة تحريرها محققا فى هذا التخريب الخطير ، ويعتقل اثنين من المحررين لفترة اسبوع كامل تعرضا خلاله لجميع صفوف التعذيب .

س: لم تكن اذن ملامح وعلامات المرحلة التالية جلية فى خطاب الاسدية انذاك ؟

ج : بالعكس ، كان خطاب النظام الجديد مكرسا لكسب الوقت ، لتحييد الطاقات والقوى الشعبية والسياسية فى مرحلة حساسة كان هدفه فيها اعادة ترتيب اوضاعه وتقوية صفوفه واقامة موازين قوى تسمح له بممارسة السياسة التى كان عازما على تنفيذها . لذلك كان هدف الخطاب هو التعمية على سياسته الفعلية ، التى بدأت تتبلور بعد حين على كل حال . من اجل هذه الغاية ايضا تم تعيين رجل قليل الامكانات وبعيد عن السياسة هو

الاستاذ احمد الخطيب ، نقيب المعلمين ، رئيسا للجمهورية ، وهو تعيين تحول الى مادة للطرفه التالية : يلتقى سوريان ، فيسال احدهما الآخر عن سر انتقاء رئيس ضعيف للجمهورية كأحمد الخطيب . يرد الثاني : لو كان ضعيف حقا لما جاء برئيس وزراء قوى كالاسد . لقد كان من الضرورى اعداد المسرح اعدادا متأنيا للسابقة التى لا مثيل لها فى تاريخ سوريا كله ، الا وهى ترئيس علوى على بلاد ينص دستورها على ان دين رئيس دولتها هو الاسلام ، السنى بطبيعة الحال . والحقيقة ان خطة الاسد كانت بسيطة بقدر ماهى فعالة : اذا كان رئيس الجمهورية هو فى الوقت نفسه قائد الجيش ومدبر اموره السياسية ، وكا ممسكا بالحزب ، وساهرا على السلطة التنفيذية فى نظام رئاسى من النمط الاميركى ، وكان هو الذى يختار اعضاء مجلس الشعب الذى سيتكون حتما من اغلبية عالية – فلاحية ، ايبعثية ، وان هو ، فى الوقت نفسه رئيس مجلس القضاء الاعلى فى بلد قطع البعث فيه سرورة ترسخ حياة قضائية فعالة ، فان استمرار ونجاح السلطة الجديدة سيتوقف على امساك " القائد " الجديد برئاسة الجمهورية ، والمهمة الاساسية للمرحلة التى ستسبق تنصيبه رئيسا تتلخص فى العداد لرئاسته . فى هذه المرحلة لابد من نزع الصفة الطائفية عن الرئيس القادم ، وتصويره بصورة رجل القواسم الوطنية المشتركة باوسع وادق معانيها ، ولا بأس من اشاعة فكرة تقول ان الحركة ما حدثت الا للقضاء على السلطة السابقة ، العلوية بدرجة كبيرة . فهذا الخطاب يرضى الاوساط الدينية والعلمانية فى آن معا : الاولى لانها مع سلطة مسلمة ، والثانية لانها ضد مذهبة الدولة . كما يجب اشاعة فكرة ان الحرية آتية ، وستتيح لكل صاحب مشروع سياسى تحقيق مشروعه ، بالطرق السلمية والدستورية . ان التركيز على فكرة الحرية كان يرمى الى تخدير القوى السياسية ، واقناعها ان نظام الاسد هو نظام انتقالى ، يقر عبر طرح شعار الحرية بمرحليته ، ويعد المسرح لتسليم مواقعه لمن يسختاره الشعب اختيارا حرا .

فى هذا السياق ايضا جاءت تهويلات النظام بالقضية الوطنية ، قضية الاراضى السورية والعربية التى تحتلها اسرائيل ، فى بيان القيادة القطرية المؤقتة الذى اصدره قادة انقلاب ١٦ تشرين ١٩٧٠ لتبرير ما قاموا به . فقد رفض البيان كل ما له علاقة بالثورة الاجتماعية وقال باولية تحرير الاراضى المحتلة الى درجة اظهرته بمظهر من يربط مصيره بها .

اخيرا ، فان تحلل النظام من سياسات البعث السابقة ، وحديثه عن نفسه كمرحلة جديدة فى تاريخ البعث لا ترتبط بأى رابط بما سبقها ، بل تلغيه وتقضى عليه ، لانه اما كان يمينيا مرفوضا فى مرحلة ما قبل ٢٣ شباط ، او يساريا طفوليا بعدها ، كان يرمى الى تحقيق الغرض الخداعى ذاته : اظهار القيادة الجديدة بمظهر القيادة التى تعد المسرح السياسى

الداخلى لقدوم حكومة وطنية وشرعية حقا ، تأتى بها ارادة الشعب الحرة . فى المرحلة ما بين ١٩٧٠ – ١٩٧٢ ، كان خطاب الانقلاب الاسدى معبرا بكامله اذن على الاجرائيات الضرورية لاحداث تبدلات بنيوية فى السلطة ، ستتيح ، متى تبلورت واستقرت ، تحقيق الاغراض السياسية الفعلية التى حدث الانقلاب من اجلها . لذلك قلنا ان غرض خطابه فى هذا الطور كان التعمية على اهدافه الحقيقية وليس الافصاح عنها ، فالافصاح عنها كان سيصعب تمرير التغيرات السلطوية والبنيوية الحيقية للاسد . لهذا السبب اعتبرنا حديثه عنالحرية ، بل وجميع شعاراته فى هذه المرحلة ، مجرد ادوات للمناورة لا تلزمه بأى شىء مع انها ستلعب دورا بالغ الحيوية لفترة من الزمن يتم بعدها سحبها من التداول او اعادة قراءتها بما يغير معناها . بعد ان تكون قد لعبت دورها المأمول فى التمهيد للطور الذى سيلى هذا الطور الانتقالى .

اذا كانت شعارات الحرية قد مهدت لاقامة مرتكزات السلطة الاكثر استبدادية فى تاريخ سوريا الحديث ، واذا كانت مرحلة الانتقال لم تفض الى تغيير السلطة ديموقراطيا ، وانما ارست البنى التى كفلت الحيلولة دون حدوث تغيير كهذا فى اى ظرف من الظروف ، واقامت مؤسسات واجهزة واجواء الاستبداد الشمولى الاشد قسوة ودموية فى تاريخ سوريا والعرب المعاصر ، فان علامات السياسة الاسدية التالية لم تظهر انذاك ، وان كانت المرحلة الانتقالية قد بينت اسلوب العمل السياسى ، الذى سيتبع فى الطور التالى وحتى اليوم ، وهو يقوم على تباعد اعظمى بين الوعود والسياسات العملية ، وبين الادعاءات والوقائع ، والنوايا والافعال ، وبين الشعارات والممارسات .

كان غرض مرحلة ٧٠ – ٧٢ هو اذن التمهيد لحكم الاسد الفردى ، ولنظامه الشمولى ، الذى ستبين وقائع السنوات العشرين اللاحقة طبيعته الحقيقية .

س : ما هى الرؤيـــة التى قدمها الاســـد للنخبة السائدة سياسيا وعسكريا ،والتى مكنت له من الاستيلاء على السلطة ؟

ج : قدم الاسد ومجموعته رؤية تقوم على عناصر متعددة هى :

١ – تقوية السلطة بدرجة تمكنها من تحييد وشل المجتمع تماما ، اما باستيعاب تعبيراته السياسية والمجتمعية فى اطارها ، او بتقطيع الصلات القائمة او المحتملة بين مكوناته وقواه ، او بالقضاء على قواه وتعبيراته الموجودة ، للوصول به الى حالة من انعدام الوعى تمكن السلطة من التلاعب به . لقد كان وضاحا منذ البداية فى التصور الاسدى ان تقوية السلطة تكون باضعاف المجتمع وليس بتقويته ؛ وتكون بتقوية السلطة بدرجة تكفى

لامتصاص العناصر الاتية من المجتمع ولعدم تحولها الى مراكز قوى مجتمعية داخل الدولة ، تنقل اليها الصراعات الاجتماعية بدل ان تكون ادوات لها داخل الاوساط الاجتماعية التي جاءت منها ، تنقل للسلطة صورة صادقة عما يعتمل فيها ، وتنقل الى هذه الاوساط تناقضات السلطة وتفجرها فيها بوصفها تناقضات مجتمعية .

٢ - توحيد مكونات السلطة حول قواسم مشتركة ومصالح جوهرية ذات طابع بنيوى ، لا يرتبط بالتبدلات السياسية والاجتماعية القائمة او المحتملة ، بل ترتبط هذه به ، ولا يتعين بالصراعات والانقسامات الممكنة فى الاطارين الاجتماعى والسياسيى القائميين ، بل يتعين هذان الاطاران عبره .

٣ - توحيد المكونات السياسية القائمة على الصعيد الاجتماعى حول السلطة ، وتوحيد السلطة حول مركز مقرر هو الرئاسة ، متمثلة فى شخص الرئيس ذاته . وبناء ايديولوجية ادواتية مرنة يقوم جوهرها وخطابها على قداسة شخص رئيس السلطة وعصمة افعاله ، تردع أيا كان عن مناقشة قراراته او الشك بصحتها ، وترى فى نقد شخصه او افعاله جريمة عقوبتها الموت .

٤ - منع اى شكل من اشكال الالتباس حول طابع السلطة ، فالسلطة ليست سلطة الحزب او الحكومة او القضاء او الجهاز التشريعى ، وليست سلطة هذه الهيئات والاجهزة مجتمعة ، بل هى سلطة الاجهزة الامنية من مخابرات وجيش اولا واخيرا ، ما دامت الاجهزة الامنية هى وحدها ادوات الرئاسة الحقيقية ، وما دام من غير المسموح به اطلاقا ان يشاركها اى جهاز قضائى او تشريعى او تنفيذى عملها او اهتماماتها ونشاطاتها ، الا اذا اوكلت هى اليه دورا كهذا او الحقت عمله بها ، كما هو حال بعض الاجهزة القضائية والحكومية ، ومجلس الشعب نفسه ، الذى تختار الاجهزة الامنية عناصره ، وتشرف على عملها . ان اى التباس فى مسألة السلطة من شأنه ان يهدد النظام القائم ، لذلك فان اى انقسام بين الحزب والجيش ، وفى الحزب اوفى الجيش هما بالنسبة للاسد المنوع الذى لا يجوز التساهل فيه . فالنوع الاول من الانقسامات تسبب بالصراع على السلطة بعد عام ٦٨ ، والثانى ادى الى حدوث محاولة انقلاب عام ٦٥ الناصرية وانقلاب ٦٦ البعثى . من هنا ، فان وحدة السلطة تساوى ، بالنسبة للاسد ، وحدة الاجهزة الامنية والقمعية (الجيش والمخابرات) فهذه هى نواة السلطة الصلبة التى يجب على الرئاسة الامساك بخيوطها ومفاتيحها فى كل الاحوال ، ولا يجوز ان يقترب اليها اى مؤثر من خارجها ، وان يخضع كل ما فى البلاد من سياسات وقوى واشخاص لمستلزمات وحدتها وقوتها وهيمنتها . اما

الحزب والحكومة والجبهة الوطنية والسلطة التشريعية والقضائية والصحافة ... الخ ، فهى ليست سوى ادوات لهذا الجهاز المتحكم بالبلاد تحكما لايحده قيد او اعتبار ، وظيفتها الاساسية التغطية على طابع السلطة القمعى ، العسكرى والا منى ، وايهام الشعب السورى والعربى والرأى العام الدولى انها هى الممسكة بالسلطة ، وان الاسد امين عام الحزب والجبهة الوطنية الذى يدير اجهزة امن ، وليس رئيس اجهزة الامن الذى يشرف على الحزب والجبهة الوطنية ويديرهما .

لا نريد ان يفهم من كلامنا ان فى سوريا سلطتان ، واحدة تمتد من الرئاسة مارة بالجيش فالاجهزة الامنية وصولا الى هيئات وتنظيمات سياسية وحكومية وادارية ملحقة بها او خاضعة لهـا ؛ واخرى تبدأ من الحزب لتمر بالجبهة فالبرلمان فالقاعدة الشعبية للمجتمع السورى . هذا الانقسام ليس موجودا ولو فى حدود تقريبية ، بسبب وجود سلطة واحدة مركزية وقوية هى سلطة المؤسسة العسكرية ، يمثلها الاسد وتجسدها اجهزة الامن والقمع ، الموجودة بقوة داخل احزاب ومنظمات وهيئات ومؤسسات ... الخ تقع خارج ملاكها المباشر ، مع ان هذه الاجزاب والمنظمات والهيئات والمؤسسات ، وعلى رأسها حزب البعث نفسه ، تقع خارج التركيبة الحقيقية للسلطة .

٥ – ايجاد روابط ونواظم ايديولوجية تشد مفاصل الاجهزة وتغطى اعمالها القمعية بصفات سياسية وايديولوجية مقبولة شعبيا . هنا استخدم الاسد ما وجده فى ترسانة البعث والحزب الشيوعى الرسمى بمختلف مسمياته (بكداش – فيصل) من تعابير ومصطلحات وايديولوجيات سلطوية . فالنظام وطنى تقدمى فى الحد الادنى ، واشتراكى ثورى فى السقف الاعلى . وهو فى جميع الحالات نموذج نقى لنظام معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية ، يتمتع بقيادة ذات كفاءات لا مثيل لها فى المنطقة والعالم . واذا كان هناك من عيوب للسلطة ، فهى عيوب ناجمة عن عمل الحكومة والحزب والجبهة والقضاء والبرلمان ... الخ . انها اذا عيوب لصيقة بالهيئات التى يسعى النظام ذاته لتحميلها عبء اخطائه ، ولتصويرها بصورة المراكز الممسكة بالسلطة فى البلاد ، ليعمى بوجودها على مراكز السلطة الحقيقية ، كما قلنا منذ قليل .

٦ – تأين موارد مالية كافية لتمويل سيرورة تحول عشرات الاف السوريين ، الاتين من مختلف المنابت الاجتماعية ، الى كادر فى السلطة ، يرتقى سلمها الوظيفى من الادنى الى الاعلى ، ليبلغ مئات او الاف منه المراتب العليا لطبقة الدولة ، الملتفة حول مركز القرار ، اى حول الرئاسة . علما بأن القناة الاساسية لوصولها الى مراكزها العليا هى اجهزة الامن والمؤسسة العسكرية بصورة حصرية . من جهة اخرى ، فان من الضرورى ايضا

تأمين فائض يكفل استقرار القاعدة الاجتماعية للسلطة ، ويسمح باعادة انتاج قوة العمل الانسانى على ارضية انتاج تمسك الدولة به ، وتتحكم بموارده وبتصريف منتجاته واسعارها وعائداتها ، وبالتالى بالمجتمع الذى ينتجها .

لتأين موارد كهذه ، كان لابد من التمسك بملكية الدولة لوسائل الانتاج الرئيسية ، وبالسيطرة على الاصلاح الزراعى وعلى الارض . كما كان من اللازم الوصول الى حصة ما من اموال النفط العربى ، اتاحتها للسلطة سياسة وضعت امكانتها ففى خدمة هذا الطرف العربى او الدولى مرة وضدهما مرة اخرى ، وفق حسابات تلعب الريعية الاقتصادية فيها دورا يفوق.فى حالات كثيرة دور الرهانات السياسية التى تبرر السلطة بها سلوكاتها . هذا الدور السياسيى ذى الريعية الاقتصادية القصوى ما كان لينجح ، لو لم يتم تعييره على نمط معين من التحالفات مع القوى السياسية السائدة فى العالم العربى ، وعلى نمط من التفاهمات المضمرة والمعلنة مع اسرائيل ، القوة الاقليمية الاساسية ، وعلى اشكال التفاهم مع القوى الدولية الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الممسك الحقيقى باموال النفط وبقرار استخدام القوى العسكرية الاسرائيلية .

٧ – للوصول الى اموال النفط كان لابد اذن من سياسة ترضى عالم النفط ، وضعت خلال العام الاول من الحركة التصحيحية ، حين اعلن الاسد بصراحة ان سوريا لم تعد تسعى الى تغيير الاوضاع فى العالم العربى ، بل هى ستتحالف مع مصر والسعودية من اجل الحفاظ على استقرار هذه الاوضاع و " ازالة آثار العدوان " . تلك كانت نهاية سياسة المجابهة وبداية سياسة التوازنات والتحالفات المتغيرة ، فاخذ الاسد يستخدم ورقة مصر للضغط على السعودية وورقة السعودية للضغط على مصر ، كما تم تذكير الدولتين بوجود البعث العراقى وبامكانية تحالف سوريا معه ، فى حال غياب الاسد او الضغط المفرط عليه ، وهى امكانية ستقلب موازين القوى فى العالم العربى رأسا على عقب وستعيده من جديد الى استراتيجية المجابهات . وقد قيل عنذاك ان الاحجام عن لعب هذه الورقة سيضع مفاتيح العالم العربى بين ايدى نظام الاسد ، وسيشكل ورقة ضغط جد فعالة على السعودية وعالم النفط ومصر ، بل وعلى العالمين الغربى والشرقى .

اما التصور الذى وضعه الاسد لمسألة الاحتلال الاسرائيلى فقام على قبول ما يقبل به العالم العربى ، ممثلا من الان فصاعدا فى مصر الساداتية والسعودية ، وعلى الامساك ، فى الوقت نفسه ، باوراق ضاغطة على الاسرائيليين والغربيين والعرب ، منها ورقة الكفاح المسلح وورقة منظمة التحرير الفلسطينية . أن الانسجام مع الموقف العربى لم يستهدف فقط الاستقواء بالسياسة العربية فى مواجهة اسرائيل والعراق ، بل اراد

ايضا ، بل وبالدرجة الاولى ، الوصول الى قسم من عائدات النفط العربي ، يمول الاسد به تسريع سيرورة نشوء وتكون طبقة الدولة المرسملة العليا التى ايقن ان كل شيء سيتوقف في المستقبل على سلطتها .

اخيرا ، كان لابد من استكمال رؤية النظام الداخلية والعربية برؤية دولية تسهم بدورها في حماية النام وفي تحويله الى احدى حاجات النظام الدولي . وقد تم ذلك من خلال امرين : القبول بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ، الذى وضع حدا لتحفظ النظام السابق على التفاهم الدولي فى منطقة الشرق الاوسط وحول سوريا الى قوة من قوى الاستقرار ، بعد ان كانت تثير بسياستها خوف العملاقين والقوى الاقليمية ، وخاصة منها عرب النفط . اما الامر الثانى فكان السعي الى جعل سوريا حاجة مركزية من حاجات التوازن الدولى ، وهو ما تطلب مراقبة دقيقة لتبدلاته وتعديلا متواصلا للسياسة السورية يأخذ بعين الاعتبار سياسات الطرف المهيمن دوليا حول هذه النقطة او تلك من نقاط الصراع بين الدولتين العظميين فى المنظمة العربية . فى هذا الاطار ، خطط الاسد للعب ورقة الاميركيين ضد السوفيات وورقة السوفات ضد الاميركيين ، الى ان برع فى هذه اللعبة ايما براعة ، قبل ظهور الجورباتشوفية ، التى انهت الصراع الدولي القديم واحلت محله رؤية جديدة كل الجدة للسياسة الخارجية السوفياتية .

٨ – استكمال مؤسسات السلطة واضفاء طابع من الانتظامية على اعمالها . هذه المؤسسات حددها بيان القيادة القطرية فى ١٦ تشرين بمجلس العشب (البرلمان) والجبهة الوطنية التقدمية ، ومؤسسة الرئاسة ، التى يجب انتخاب رئيسها من الشعب ، فى اقتراع سرى ومباشر . اما مجلس الشعب فقد تم انتخابه فى فترة الانتقال ، عام ٧١ ، لمدة اربع سنوات ، على ان يكون ٥١ ٪ من اعضائه من العمال والفلاحين . فى حين تمت اقامة " الجبهة الوطنية التقدمية " من الاحزاب الخمسة التالية : حزب البعث العربي الاشتراكي (٨ مقاعد) ، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (مقعدان) ، الحزب الشيوعي السوري (مقعدان) حزب الوحدويين الاشتراكيين (مقعدان) وحركة الاشتراكيين العرب (مقعدان) على ان يكون رئيس الجبهة الوطنية التقدمية بعثيا . من الجدير بالذكر ان يوسف فيصل ، المسؤول الشيوعي الذى ابلغ حزبه بضرورة اتخاذ موقف معاد من الحركة التصحيحية والاسد ، بحجة ان هذا الاخير تلقى معونة من المانيا الغربية مقدارها ٥٠ مليون مارك مقابل قلب نظام صلاح جديد " الوطني التقدمي " الذى عجزت اسرائيل عن قلبه فى حزيران ، كان هو مندوب الحزب فى مفاوضات الجبهة ، وهو الذى وقع ميثاق الجبهة باسم حزبه .

س: سنتوقف قليلا عند الجبهة الوطنية ، وعند تبدلات السلطة وتحولها الى سلطة اجهزة ، فما هى اسباب اقامة هذه الجبهة الوطنية التقدمية ؟ .

ج : المنطلق الذى حتم اقامة الجبهة هو عينه الذى فرض تبدلات السلطة كلها . انه التحول الذى اصاب الطبقة الوسطى السياسية وحول اقسامها العليا الى طبقة دولة ، عبرت الحركة التصحيحية عن جهدها لفرض رؤيتها ومصالحها كرؤية ومصالح اجتماعية مهيمنة ، وايديولوجيتها كايديولوجية سائدة . مثلما عبرت عن تحول حقلها السياسى ، الذى نما من الحقل السياسى للطبقة الوسطى السياسية ، الى حقل سياسى مهيمن فوحيد . ان الجبهة هى التعبير العملى عن هذه التحولات ، والشكل الذى تجسدت من خلاله حاجة طبقة الدولة الى مد نفوذها الى القطاعات الاجتماعية التى تغطيها داخل المجتمع نفسه الحقول السياسية او الايديولوجية الخاصة بهذه الاحزاب والتعبيرات السياسية ؛ وبالتالى ، فان اقامة الجبهة تقع فى سياق ربط التعبيرات السياسية للمجتمع بالسلطة الجديدة ، لحرمانه من اية تعبيرات خاصة به ، وهى توحى بأن العملية السياسية ستقوم فى الحكم الجديد ومن الان فصاعدا على انهاء الثنائية السياسية – المجتمعية ، التى مثلتها السلطة السابقة والاحزاب وادت الى التناقضات والصراعات الكثيرة التى عرفتها سوريا ؛ كما تقوم عل دمج السلطة والمجتمع دمجا نهائيا سيتجسد فى السلطة الجديدة . بقول اخر : ان احتواء طبقة الدولة لجميع التغبيرات السياسية ، وتركيز السياسة فى السلطة الجديدة دون غيرها ، التى تطلعت لاحتواء النخب السياسية والمجتمعية فى صفوفها ، واحتواء مواقع وجود التعبيرات السياسية ضمن المجتمع فى اطار قاعدتها الخاصة، هى الاسباب التى دفعت السلطة الجديدة لاقامة " الجبهة الوطنية التقدمية "، وليس ماقيل عن حرص القيادة على " التعاون " مع هذه القوى . والحقيقة ان قيام الجبهة عنى عمليا الغاء الاحزاب السياسية وليس مجرد احتواءًا فى صفوف السلطة الجديدة ، فقد حرم الميثاق عليها العمل فى اوساط الطلبة والجيش ، والزمها بالتقيد بمنهاج البعث المرحلى وقرارات مؤتمراته الحزبية فى رسم سياساتها . وفرض عليها واقع وجود اغلبية ميكانيكية خلال التصويت على ما يطرح عليها من امور ، بقبولها اعطاء الاغلبية فى قيادتها لحزب البعث واعتبار صوت رئيسها البعثى مقررا ، وبموافقتها على اخذ قراراتها بالاغلبية البسيطة ، واخضاع المسائل المدرجة على جدول اعمال كل اجتماع من اجتماعاتها للتصويت ، مما يعنى ان البعث يستطيع بعملية ديموقراطية بسيطة رفض اى طلب يتقدم به اعضاء الجبهة غير البعثيين مجتمعين ، بما فى ذلك تناول المرطبات خلال الاستراحات الفاصلة بين

الاجتماعات . من الامور الدالة على ان اقامة الجبهة عنت الغاء الحزاب الداخلية فيها ، ان الميثاق يقرر اجتماعا دوريا لقيادتها كل اسبوعين تناقش خلاله من يراه اعضاؤها من قضايا . لكن الجبهة لم تجتمع خلال السنوات الثماني العشرة الماضية على قيامها سوى مرات قليلة تعد على اصابع اليد ، بل انها كثيرا ما اجتمعت لتعطى موافقة لاحقة على قرارات كان الاسد قد اتخذها ، دون علمها او استشارة اى من اعضائها . ولعله من الامور المميزة فى هذا السياق ان الجبهة ، التى قرر الميثاق لها جريدة مركزية منذ ١٨ اعاما ، لا تمتلك الى اليوم وسيلة اعلامية تنطق باسمها ، وان صحف ونشرات الاحزاب الداخلة فيها ما تزال سرية جميعها ، لان السلطة السورية لم تعترف بهذه الاحزاب الى اليوم ، وهى تتهم اعضائها حين تعتقلتهم لسبب او لآخر ، وهو ما يحدث بين فينة واخرى ، بالانتماء الى تنظيمات سرية محظورة وغير شرعية .

س : وتحولات السلطة نحو سلطة اجهزة ؟

ج : ارتبطت هذه التحولات بالحقائق التالية :

١ – احتمالات الصراع العربى – الاسرائيلى ، وانعكاساتها على السلطة السورية . فقد عايش النظام البعثى انهيار قوته العسكرية خلال حرب ١٩٦٧ـ وفرار القسم الاكبر من الطبقة الحاكمة من دمشق ، ونقل احتياطى الذهب والعملات الصعبة ومقر بعض الصحف الى حلب ، وتوزع المسؤولين فى الحزب والدولة على بضعة مدن سورية كحمص وحماه وحلب واللاذقية بذريعة تنظيم المقاومة الشعبية وتعبئة الطاقات ل " حرب تحرير شعبية طويلة الامد " . فى هذه الفترة عاشت دمشق والمدن السورية حالة فراغ فى السلطة ، بينما الجيش منهار ، وقاعدته العريضة مهيأة لانفجار ضد القيادة التى تسببت بهزيمته دون قتال ، لانها زجت به فى معركة خاسرة ثم امرت ضباطه بالتخلى عن عساكرهم والنجاة بانفسهم ، وهو ما تسبب بموت مئات الجنود وضياع الالاف منهم ، وبحالة من القلق خافوا عواقبها ، خاصة عندما شاع انهم قد يحاسبون ويحاكمون نتيجة للصراعات على السلطة ، القائة فى اوساط القيادة . وبينما جهاز امن النظام ضعيف او متصارع ، او فى يد قيادة الحزب المدنية ، التى يمكن ان تستخدمه لتصفية حساباتها مع الضباط المعزولين عن قاعدتهم العسكرية ، المدانين بالفرار من ساحة المعركة والخائفين من الحساب .

هذا الخطر المزدوج : خطر قيام قيادة الحزب بتسديد ضربة الى قيادة الجيش المهزوم امام العدو الخارجى ، الذى ما عادت المعارك والحروب معه تنقطع ، والذى انزل خلال سنوات قليلة مجموعة هزائم مهينة بجيش ونظام البعث ، انتهت بالهزيمة الحزيرانية الكبيرة . وخطر

نشوب تمرد قد تنظمه قوة معبأة ، اعدت نفسها لساعة انهيار محتمل لجيش هو فى الوقت نفسه جهاز يحمى الحكم ويخوف الشعب ، هو ما اريد قطع الطريق عليه عن طريق تحويل السلطة الى جهاز امنى بالدرجة الاولى ، وذلك بخلق جيش ثان داخل البلاد لا شأن له بمعاركها الخارجية ، يستطيع التغلب على اى خطر داخلى مهما كانت طبيعته ، يكب على مراقبة الاوضاع الداخلية والقوى السياسية الموالية والمعارضة للنظام ، ويقدر بالتالى على استباق اية ضربة قد تقوم بها اية جهة من الجهات . هذا التحول للسلطلة ظهرت جديته عام ١٩٧٣ ، فما ان انهار الجيش فى القطاعين الشمالى والاوسط من الجبهة وقامت اسرائيل باختراقها من غرب دمشق وجنوبها وبدأ جيش العراق يتدفق على دمشق ، حتى اعلن مساء يوم ١٢ تشرين الاول عن خطاب سيلقيه الرئيس الاسد ليل ذلك اليوم ، وهو ما حدث بالفعل فى الثانية عشرة ليلا . كان الشعب قلقا بطبيعة الحال حول سير المعارك ، التى كانت تقترب من دمشق التى حرمها دوى المدافع من النوم . حين بدأ الاسد يشرح سير المعارك فى الايام السابقة ووصل الى فقرة يقول فيها ان الجيش كان على وشك ان يحرر القنيطرة ، اطلق عشرات الاف عناصر الامن ، المنتشرون فى كل زقاق وشارع من مدينة دمشق ، النار من بنادقهم الاوتوماتيكية ورشاشاتهم ، " ابتهاجا بتحرير المدينة " ، كما قيل فى اليوم التالى . لكن الحقيقة هى ان الاسد اراد تقديم انذار صريح لخصوم نظامه يقول : اذا كان جيش الجبهة قد انهار ، فان جيش حماية النظام ، جيش الداخل ، مازال سليما لم يمس ، فلا يلعبن احد بالنار لحساب العراقيين او لحسابه الخاص . وقد فهمت المدينة الانذار الذى كلفها عشرات الموتى بالسكتة القلبية ، ممن اعتقدوا ان جيش اسرائيل احتل المدينة . هؤلاء المساكين لم يقيض لهم ان يعرفوا فى الصباح ما عرفه مواطنوهم ، ممن لم يكف خوفهم لقتلهم بسكتة قلبية ، وهو ان من اطلقوا النار لم يكونوا من الاعداء ، بل من " قوات الامن " ، المكلفة بحمايتهم .

٢ – تميزت الفترة ما بين انتزاع البعث للسلطة من شركائه فى انقلاب ٨ آذار وتشرين الثانى من عام ١٩٧٠ بكثرة الصراعات والخصومات والتحديات والانقسامات التى واجهتها السلطة الجديدة . فقد امتد صراع البعث ضد الحركة الناصرية فى الجيش والعمال والطلاب والفلاحين من ٨ آذار عام ١٩٦٣ الى اواخر شهر تموز من عام ١٩٦٥ . فى هذه الفترة حدث تمرد معاد فى مدينة حماه ، ادى الى اقتحامها بالدبابات وقصفها بالمدافع وراجمات الصواريخ ، واعتقل الاف القوميين العرب ، والشيوعيين ، ومنتسبى التيار الدينى . كذلك نشبت خلافات وانقسامات داخل صفوف البعث ، قسمته الى تيارين قومى وقطرى ، وادت الى تغيرات متتالية للحكومات ولقيادات الجيش ، ثم لاعتقالات وتصفيات متبادلة ، واخيرا الى انقلاب قومى عام ٦٥ تلاه انقلاب قطرى دام عرف بحركة ٢٣ شباط

١٩٦٦ ، التى اطاحت نهائيا بالتيار القومى ووضعته فى السجون والمعتقلات ، او اخرجته من البلاد . اخيرا حصلت بعد عام ونيف من استيلاء الشباطيين على الحكم حرب حزيران التى كانت ملامحها قد شرعت ترتسم فى افق السياسة الشرق اوسطية منذ عام ٦٥ ، والتى اعقبتها هزيمة عسكرية منكرة للجيش وهزيمة سياسية اشد نكرا للنظام ، وترتبت عليها صراعات ٦٨ - ٧٠ ، التى انتهت بطرد تيار جديد من الحكم ، ووضع قياداته فى السجون والمعتقلات ، او طردها الى المنافى . خلال الاشهر التالية ل ٢٣ شباط ٦٦ ، حدثت محاولة الانقلاب التى قام بها الرائد سليم حاطوم بتحريض من مكتب الاسد ، وشهدت السلطة انقسامات وتصفيات وازمات على مستوى القيادة والقواعد ، مدت الخلافات الى الطائفة العلوية ، وشملت سائر مكونات الحياة العامة ، بدءا بالعمال والفلاحين ، مرورا بقوى الطبقة الوسطى وانتهاء بجنود وضباط الجيش ، وكوادر وعناصر اجهزة الامن . فى هذا الخط العام ، تقع ازمة الجيش والحزب عشية انقلاب السادس عشر من تشرين ، وهى اخطر ازمة واجهتها السلطة السورية وقاعدتها الاجتماعية والطائفية خلال السنوات السبع التى تلت استيلاء البعث على السلطة من الناصريين والمستقلين ، الذين قاموا بانقلاب ٨ آذار .

هذه الفترة العاصفة اوضحت للمجموعة العسكرية الملتفة حول الاسد ان الجيش هو الذى حسم فى كل مرة الصراع لصالح التيار الذى وقف معه ، وان سلطة الحزب والحكومة لم تكن قادرة بمفردها على الصمود امام اى من التحديات التى واجهتها . لذلك لا يجب الا كتراث كثيرا ، لاعتبارات تتعلق بحجم التحديات القادمة ، بمسألة الشرعية الحزبية ، كما لا يجوز التساهل فى تحويل القوى التى يملكها النظام الى جهاز القمع والعنف ، او الى قوى رديفة له ، اكانت قوى حزبية ام حكومية ام طبقية ام طائفية . ان النظام لم ينج بجلده فى المرات السابقة بفضل الحزب ، وهو لن ينجو بجلده فى المرات التالية بفضله ، لا سيما وأنه داخل ، بهزيمة حزيران ، مرحلة الصراعات الاقليمية الصعبة ، بعد ان حسم صراعاته الداخلية ، ان لم ينظم نفسه تنظيما صريحا كنظام للقمع والعنف ، يستند الى اجهزة قمع واسعة الانتشار ، كبيرة الوسائل ، قوية البنيان ، تتوضع فى كل مكان من البلاد ، لتجسد وحدها السلطة فى حقيقتها الاخيرة ، حقيقتها الحقيقية . لقد كان ثمة حاجة موضوعية قاهرة لتحويل السلطة الى سلطة اجهزة قمعية وعنفية . هذه الحاجة املتها ازمة مستعصية اقنعت قادة النظام العسكريين ان نظامهم لن يعيش ان هو استخدم الوسائل السياسية - الاجتماعية وحدها لحل ازماته ، واقلع عن جعل اجهزة العنف المنظم للدولة ادواته لمواجهة الازمة بصورة صريحة ، ما دامت هى التى واجهتها من وراء ستار الحزب فى المرات السابقة . هكذا يمكن تلخيص التحول فى الجملة

التالية : من سلطة حزبية لديها جهاز امني الى سلطة امنية لديها جهاز حزبي .

٣ - ان الجهاز الذى اشرف على التحولات هو الجيش ، وبدهى انه اراد لها ان تأتى على صورته ومثاله . الحقيقة ان الجيش استرد فى ١٦ تشرين الثانى ١٩٧٠ السلطة كاملة وحصرها بين يديه وما زال . لذا لم يقبل اى نموذج للسلطة لا يشبهه ، بل انه انقلب بالفعل على سلطة كانت تريد ربط الحكومة بمؤسساتها المختلفة ، ومنها الجيش وتفرعاته الامنية من جهة ، والتعبيرات المجتمعية والسياسية والمهنية من جهة اخرى ، بقيادة الحزب القطرية ، المكونة فى معظمها من مدنيين ، على غرار ما هو حاصل فى البلدان الاشتراكية . لقد انقض الجيش على هذا الشكل من التنظيم وأخذ على عاتقه احلال الطريقة العسكرية المناسبة فى محله ، عن طريق تحويل مركز ثقل السلطة من القيادة القطرية الى وزارة الدفاع والاركان العامة ، اى من المدنيين الى العسكريين ، والسلطة من سلطة حزب مدنى لديه عسكريين الى حزب عسكرى فيه جهاز مدنى مفصول عنه .

اخذ التحول اذن شكل اضعاف منهجى لموقع ودور قيادة الحزب ، حتمه الطابع الاجتماعى الخاص والمميز لضباط الجيش ، الذين يمثلون نموذجا خاصا فى تقسيم العمل الاجتماعى . فضباط الجيش ليسوا قوة منتجة ، لكنهم يمتلكون القوة الكافية للاستيلاء على ما ينتجه غيرهم من طبقات وفئات المجتمع . وهم ليسوا كغيرهم من المنتسبين الى مهن تقع خارج الانتاج المباشر ، ممن لا يستطيعون انتزاع نصيب اكبر من فائض القيمة الاجتماعية او من الدخل الوطنى الا بطريقة غير مباشرة ، لافتقارهم الى قوة كافية تمكنهم من اخذ ما يريدونه ، وبسبب طبيعة تنظيمهم المهنى ذاته . وفى بلد كسوريا ، حيث يذهب قرابة نصف الدخل الوطنى الى المؤسسة العسكرية بتفرعاتها المختلفة ، فان الجيش معنى عناية مباشرة بالانتاج وبالحياة الاقتصادية ، كما يميل افراده الى تكبير حصته من الدخل الوطنى ، لان ذلك ينعكس بصورة مباشرة على حياتهم الخاصة وعلى دورهم فى حياة البلد العامة . (من الجدير بالذكر ان الجيش لم يطلع الحكومة فى اى حين على اشكال انفاق موزناته ، وما اذا كان يبقى لديه منها فوائض ما ... الخ . الى ذلك ، فان ميزانيات الجيش لا تخضع لرقابة وزارة المالية او دوائر الحسابات والتفتيش الحكومية ، بل هى ترتبط بعد حركة ١٦ تشرين بالقصر الجمهورى ، حيث يجلس القائد العام للجيش والقوات المسلحة الرئيس الأسد ، وبدائرة مالية خاصة بالجيش لا شأن لمدنى بها . ومن يقرأ تاريخ سوريا الحديثة سيجد ان الجيش كان يتدخل فى السياسات الاقتصادية للحكومات ، وان الانقلاب العسكرى الاول ، الذى قام به حسنى الزعيم ، ترتب ، من جملة اسباب ، على محاولة الحكومة والبرلمان معرفة سبل انفاق الموازنة العسكرية للجيش ، وعلى

محاولتهما التحقيق فى عمليات فساد كانت سائدة فى صفوف المؤسسة العسكرية . ثمة ارقام تظهر الاهمية الاقتصادية لدور الجيش فى حياة سوريا ، فقد طلبت الحكومة من وزارة المالية موازنة اضافية فى عام ١٩٨٥ مقدارها قرابة ٧١١ مليونا من الليرات السورية ، ذهب منها الى الجيش والمخابرات العسكرية مبلغ ٦٩٩ مليونا . وراح الباقى لجميع دوائر ومؤسسات الدولة الاخرى !) .

هذا الجيش الذى يقاسم الشعب السورى دخله لا يملك اية مؤسسات انتاجية تستحق الذكر . انه بالاحرى حائز سلطة تمكنه من انتزاع ما يرى انه بحاجة اليه ، وان اقتضى الامر حرمان الدولة من الموارد الضرورية لضمان سير اجهزتها العامة ، المكلفة بخدمة المواطنين . بوصفه حائزا لسلطة قهرية وسياسية ، فان الجيش يحدد للهيئة الاجتماعية المنتجة وللدولة التى يفترض به الخضوع لها طبيعة عملهما ويقرر حاجاتهما . وهو يتحكم من خلال موقعه فى الحياة العامة حتى عندما يكون خارج الحكم ، فكيف اذا كان قادته يتطحون لتنظيم الحياة على الطريقة التى نظم بها نفسه ، ويعيدون انتاج " برجوازى " عسكرى أو اصول عسكرية فى الغالب ، لا يملك بدوره وسائل الانتاج ، بل يحوز سلطة سياسية تمكنه من مد يده الى عالم الاقتصاد والانتاج والعمل ، كى يراكم ما ينتزع ما يمكنه انتزاعه من ثروة اقتصادية ، لم يبذل اى جهد فى انتاجها ، بل قصر جهده السياسى على تأمين الظروف العامة اللازمة لذلك على مستوى الدولة والمجتمع فى آن معا .

باستيلاء الجيش على السلطة ، وبتحول وزارة الدفاع الى مركز تقريرى للحياة العامة ، والضابط الى نموذج للمنتسبين الى طبقة الدولة الجديدة (حائز السلطة الذى يحولها الى ملكية اقتصادية ، والذى يلعب عبر دوره السياسى دوره الاقتصادى) ، تحول الجيش الى مؤسسة عسكرية ، اى انه فقد صفته كاداة وطنية فى يد حكومة تقع خارجه ، وتحول الى مركز للحكم ولتقرير الحياة السياسية والاقتصادية والايديولوجية والثقافية لبلاده ، وصارت الحكومة نفسها اداة بين يديه ، كما غدا المجتمع ملحقا به ، بدل ان يكون هو جيش المجتمع والحكومة الشرعية للبلاد . بكلمات اخرى : لقد تحول الجيش عن وظيفته فى الدفاع عن وطنه الى الدفاع عن سلطته ، وغدا اداة بيد طبقة الدولة العيا ، المنبثقة منه والعاملة باسمه ، التى تعيد انتاج سلطته فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية المختلفة . هذا النمط من الكيانات المسلحة والمتفرغة لاحتكار وممارسة العنف المنظم نسميه " مؤسسة عسكرية " ونرى انه ليس جيشا ، او لم يعد جيشا ، لان الجيش هو اداة للحرب والدفاع عن وطنه فى يد حكومة شرعية قائمة ، وليس القوة التى تحدد لمجتمعها نظامه وقوانينه واساليب عمله السياسى وايديولوجيته ... الخ . هذا التحول الذى اصاب الجيش هو سر التحول الآخر ، الذى جعل

اجهزة القمع اجهزة مهيمنة على السلطة وحول السلطة ذاتها الى سلطة اجهزة قمعية متفرعة عن المؤسسة العسكرية او تابعة لها . ولعله من الامور الجلية ان تحول الجيش الى مؤسسة عسكرية تمارس الحكم الشمولي هو الذى ادى الى انتهاء قلقها حول استمرار الاحتلال للارض السورية منذ ٢٤ عاما ، وجعلها تدير ظهرها لما يتصف الجيش به من طابع وطني . كما انه هو الذى دفعها الى تأكيد طابعها " الطبقي " كهوية ذات اولية بالقياس الى صفتها العسكرية الوطنية العامة . وهو الذى حولها من جيش يلتزم بالنظام القائم الى مؤسسة تنجز " الثورة " ضد الاعداء الداخليين ، وتقلع عن الدفاع عن ارض الوطن وعن استقلاله وسيادته تجاه الاعداء الخارجيين ، وجعلها تضع قواها في معارك داخلية ضد خصوم للسلطة ، يفترض بها انها لا تكن لهم العداء ولا شأن لها بهم .

بتحول الجيش من جزء من ادوات الحكم الى قوة حاكمة تعمل الدولة كلهافي خدمتها ، تحولت ساحة اهتمامه من حماية الوطن الى حماية نفسه وتركيز سلطته ، وتحول من قوة تمثل وحدة وطنه الداخلية حيال اعدائه الخارجيين الى قوة تخوض صراعات داخلية يمكن لهؤلاء الاعداء ان يعينوها فيها ضد ابناء وطنها . وغدا من الحتمي اخضاع اجهزة الدولة واعمالها للمعيار العنفي الذى ستستخدمه المؤسسة العسكرية استخداما متعاظما من الان فصاعدا في سياستها الداخلية وفي تنظيمها للحياة الاقتصادية ونهب مجتمعها واخضاعه وفي التعامل مع القوى المتحالفة معها ، التى ستسوقها بالشدة والتخويف اكثر مما ستتعامل معها بروح التعاون البناء والاهداف المشتركة ، ومع القوى المعارضة لها ، التى لن تعرف الا الشدة والقمع والتصفيات والارهاب .

مع تحول الجيش الى مؤسسة عسكرية تستخدم العنف داخل بلدانها بصورة اساسية ، وتخضع سياسات حكوماتها الخارجية والداخلية لمصالحها الاجتماعية والطبقية ، تتحول اجهزة الدولة ذاتها عن طابعها الادارى وتصير اجهزة للعسف وللتحكم التسلطي ، وتتفرع عن اجهزة الحرب والقتال السابقة اجهزة القمع والملاحقة ، التى ماتلبث ان تجعل من المخابرات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية الفرع الاهم في السلطة ، تشمل مهماته كل شيء واى شيء ، فلا يستطيع احد تحديد صلاحياته او الحد من نشاطاته ، ما دامت مهمته خوض حرب اهليه غير معلنة ضد مجتمع " ه " ، توفر على المؤسسة نفسها خوض حرب اهلية معلنة ضده ، ما دام ذلك ممكنا . بالاضافة الى ما سبق ، تتحول اجهزة الحزب والجبهة الوطنية التقدمية والشبيبة والطلبة واتحاد العمال والفلاحين الى اذرع ودوائر اضافية لاجهزة القمع والمؤسسة العسكرية ، تلتقط لها المعلومات او تجمع لها الاخبار وتقيس لها امزجة وميول قطاعات شعبية معينة ، او تقوم بمهام قمعية مباشرة ، مثلما يفعل اتحاد الطلبة ومنظمة الشبيبة وغيرهما من " المنظمات الشعبية " .

هذا التطور نحو دولة الاجهزة القمعية كان كامنا فى انقلاب ١٦ تشرين منذ لحظاته الاولى ، اذ ان فلسفة قادته قامت على تنظيم السلطة الى ابعد حد ممكن ، وعلى تعبئة اكبر قدر ممكن من طاقات المجتمع فيها وم حولها ، وعلى وضع حد لثنائية حزب - جيش ، والاستعاضة عنها بسلطة عسكرية تنتشر فوق الرقعة المجتمعية والسياسية والاقتصادية بأسرها . مع العلم بأن فهمهما لتنظيم السلطة كان ومازال يعنى تفكيك وتذرير والغاء المجتمع وتهميش قواه العاملة والمنتجة سياسيا واقتصاديا .

٤ - معرفة قادة المؤسسة العسكرية ان انقلابهم سيعنى قطيعة مع تطور سياسى قادته الطبقة الوسطى المنظمة فى حزب البعث ، التى سبق لها ان انتهمت الحقول السياسية للطبقات الاخرى ، ووضعت حدا لقابليات الطبقات الاخرى على لعب دور مستقل فى العملية السياسية . لقد استولت الطبقة الوسطى ، الطالعة مباشرة من مجتمع يتمحور بدرجة اساسية حولها وليس حول العمال او البرجوازية ، على السياسة ثم استولت على السلطة ، واضعة حجر الاساس لنظام استبدادى مديد ، يقوم على تعددية سياسية صورية وشكلية ، وعلى سيطرة مارستها عمليا على السلطة شريحة من الطبقة الوسطى الزراعية - العسكرية ، المتحالفة مع شريحة من الطبقة الوسطى المدينية ، بقيت هامشية الدور والنفوذ ، رغم ما بدا احيانا من انها وضعت يدها على السلطة ، حين استولت مثلا عام ٦٥ على الحكومة فى دمشق . هذه الطبقة الوسطى المسيسة ، ذات الطابع الاجتماعى اساسا ، سرعان ما تحولت الى طبقة وسطى سياسية من خلال استيلائها على السلطة ووضع يدها على وسائل الانتاج الاساسية فى الصناعة والزراعة . لقد انفصلت عن قاعها المجتمعى انفصالا سريعا وارتبطت بالسلطة وتحولت الى طبقة سياسية ، طبقة سلطوية بكل معنى الكلمة ، تدين بدورها وثرواتها وصعودها ... الخ للسلطة التى تمتلكها او ترتقى فى مدارجها . هذه الطبقة الوسطى السياسية ، هى التى انتمى اليها كل من تيارى البعث المتصارعين ، تيار جديد وتيار الاسد ، من موقعين مختلفين . اذ بينما مثل تيار الاسد مستقبل الطبقة الوسطى السياسية المتحولة الى طبقة دولة منفصلة عنها ، كان صلاح جديد ينظر الى الاصول الاجتماعية التى جاءت طبقته السياسية منها ، اى الى الطبقة الوسطى الاجتماعية ، ويحاول اكراه طبقته هذه على الوقوف حيث وصل بها التطور ، ويمنعها من استكمال سيرها نحو طبقة دولة تمتلك سلطة مرسملة وتابعة . من هنا جاء الطابع المحض سلطوى لحركة الاسد ولافكاره ، وبدا وكأن صلاح جديد يمثل الحنين الى " الشعب " ، ويريد اعادة التجربة اليه بعد هزيمة حزيران .

مع الاطاحة بجديد وتياره ، كان الاسد يعلم تمام العلم انه يطيح بالسياسة برمتها ، ويقضى على الحقل السياسى الذى اقامته الطبقة الوسطى السياسية على انقاض الحقل السياسى للطبقة الوسطى الاجتماعية . التى قلنا انا كانت قد احتوت فى طور سابق الحقول السياسية للشرائح والطبقات الاجتماعية الاخرى . كان الانقلاب يعنى اذن ، من منظور صاحبه ، الغاء عالم السياسة عالم الطبقة الوسط السياسية القائم ، لاحلال عالم طبقة الدولة المرسلة محله . والحقيقة ان مرحلة الانتقال التى استغرقها تركيز السلطة واستكمال مؤسساتها كسلطة عسكرية قمعية لطبقة الدولة المرسلة والتابعة هى عينها فترة الانتقال من شكل حكم وسلطة الطبقة الوسطى السياسية الى طبقة الدولة الجديدة .

ان استيلاء الاسد على السلطة كان معادلا اذن لالغاء السياسة وتعبيراتها ، وهذا ما ظهر فى ابتلاع احزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، وفى دمجها العملى والتام فى السلطة الجديدة ، ومنع المجتمع من ممارسة اى نشاط سياسى بواسطة التقيدات القانونية والعملية الكثيرة ، ومنها قانون الطوارىء ، والاحكام العرفية ، واسلوب عمل جهاز القمع . بل ان سلطة الانقلاب الجديدة ، التى خرجت من تاريخ حافل بصراعات وانقسامات وهزائم الطبقة الوسطى السياسية ، وبالتحديات التى واجهتها ، لم تر بدا من انزال تناقضا وصراعات طبقة الدولة ، التابعة اساسا من كونها سلطة مرسلة فى مجتمع تمنع هى نفسها رسملته بالقوة القمعية وبما بين يديها من امكانات الضبط والرقابة واعادة توزيع الثروة ، وبما تلعبه من دور فى تأمين ظروف الانتاج العامة ، الى المجتمع وتفجيرها وحلها هناك ، فذلك هو الوسيلة الاكثر نجاعة لتجنيب السلطة مفاعيل عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار الكامنة فيها . بكلمات اخرى : كانت السلطة الجديدة تعى معنى دورها الخاص بالنسبة للهيئة الاجتماعية ، وتعرف ان المجتمع سيدخل بسببها فى طور من الصراعات والازمات الحادة ، لن تستطيع السيطرة عليها بغير التحول الى سلطة قمعية ، جهازها القمعى هو جهاز اعادة انتاجها ، الذى يتوقف عليه استقرارها واستمرارها .

– مع تطور نمط السلطة الجديد ، الذى وضع مقاليد البلاد بين يدى طبقة الدولة ، التى شرعت ترسمل الدولة رسملة واعية ومفتوحة ، وتمنع رسملة المجتمع بقوة الاكراه وبقوة السياسة والتدابير الاجتماعية والاقتصادية ، كان لابد من ضبط عملية الانتاج وعوامله ، كى لا يذهب اى قسم من ريوعه وعائداته الى غير الطبقة العليا للدولة المرسلة ، التى ستعيد توزيعه وتوظيفة بطريقة تتيح لها تحكما اعظميا بتشكل ونمو الشرائح والفئات الاجتماعية المناسبة لسلطتها ، والتى ستمدها باكبر قدر ممكن من الريعية ، الضرورية لا ستقرار

السلطة وتفتيت المجتمع . بقول أخر : اذا كانت الدولة هى مالكة وسائل الانتاج الاساسية ، والمتحكمة فى توزيع الناتج الاجتماعى على الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، فمن غير جهازها المركزى ، جهازها العسكرى واذرعته الامنية ، يستطيع ضبط عملية الانتاج والتوزيع العقدة هذه ؟ . ومن غير الدولة القمعية يستطيع السيطرة على العمل وقواه ، وعلى الانتاج وعوامله ، وعلى التوزيع وتشكل الطبقات الاجتاعية والشرائح والفئات المجتمعية المختلفة ، ومن غيرها يستطيع تحويل اجهزة الدولة الى اجهزة قمع تضبط المجتمع والسلطة معا ؟ . لايناسب النظام الديموقراطى ، النظام الذى تحتل الهيئة الاجتاعية فيه اولية سياسية ، وتعتبر موافقتها على عمل السلطة شرطا لشرعية السياسة ، هذا النمط من التملك والانتاج ، كما انه عاجز اعادة انتاج سلطة من هذا الطراز ، لم تنبثق اصلا عن المجتمع السياسيى ، بل ترتبت على الغائه ، ولم تنجم عن التطور الطبيعى للهيئة الاجتماعية بطبقاتها المختلفة ، بل نجمت عن الغاء التطور الطبيعى والغاء الهيئة الاجتماعية والطبقات جميعا . فهل من المستغرب ان ينمى الانقلاب جهاز القمع الذى لن تقتصر مهماته على زج ابناء وبنات الشعب فى السجون ، وانما ستتعدى ذلك الى الاشراف على عملية الانتاج والتوزيع ، وعلى ضبطهما ضبطا دقيقا يحول دون تسرب اقسام هامة منهما الى خارج ايدى طبقة الدولة المرسملة ، التى ستستعمل عائدات الانتاج بطريقة تكفل اعادة انتاجها وترسيخها هى ذاتها وتضمن بقاء المجتمع عرضة لنهب متفاقم ، بعد ان جردته اجهزة القمع من قدرته على الدفاع عن نفسه . ان جهاز القمع يلعب فى هذا النمط من السلطة دور مدير الاعمال والمحاسب والمحسن والقاتل ، فكيف ستطيع اى جهاز آخر الحلول محله ان القيام بوظائفه " الادارية والاقتصادية - الاجتماعية " ؟ . انه جهاز القمع هو ، بهذا المعنى ، جهاز اقتصادى - ادارى ايضا ، وجهاز شامل يناسب حاجات هذا النمط من الشمولية ، تمتد صلاحياته من قمة السلطة السياسة الى المؤسسة العسكرية فالحزب ، فالحكومة ، فالجبهة الوطنية التقدمية ، فالمنظمات الشعبية ، فالاقتصاد بنواحيه المختلفة من انتاج واستهلاك وتوزيع ، فالمجتمع بشرائحه وتشكلاته المتباينة ... الخ . ايفسر هذا لماذا يوجد فى سوريا الحالية مسؤول امنى عن كل دائرة او وزارة ، هو مديرها او وزيرها الحقيقى والمقرر الاخير لعملها ، بينما مهمة مدير الدائرة او وزير الوزارة هى التغطية على وجوده ، و " التعاون " معه ؟ . اليس مفهوما ان يقرر جهاز الامن ، فى نظام من هذا الطراز ، اسماء موظفى الدولة العاديين ، الذين لا يمكن توظيفهم دون الحصول على موافقته المسبقة ، وان يرجع رئيس الجمهورية الى جهازه الامنى فى كل شاردة وواردة ،

ويستشيره فى كل امر ، ويعتبر نفسه مديره الاعلى ، ويرى فى رئاسته لاجهزة الامن رئاسته الفعلية للدولة ؟ .

س : ماذا كانت المبررات الاقتصادية للانقلاب ، بعد ان عرفنا بعض الشيء مبرراته السياسية والحزبية والسلطوية ؟ .

ج : سنعمد فى الاجابة على هذا السؤال الى تعداد العوامل التى نعتقد انها لعبت دورا مهما فى الاطاحة بتيار جديد ، والتى تبين ، ففى الوقت نفسه ، اسس التفكير الاقتصادى للنظام الاسدى الراهن . هذه العومل هى التالية :

١ – مشكلة القوى العاملة التى حررها الاصلاح الزراعى فى الريف حيث لم تجد لها مكانا للعمل او للحياة ، فقصد المدن القريبة اولا ، ثم المدن الكبرى فيما ، وخاصة العاصمة دمشق ، التى ارتفع عدد سكانها من مليون نسمة عام ١٩٦٣ الى ثلاثة ملايين ونيف بعد خمسة عشر عاما ، عند نهاية الثمانينات . هذه القوى لم تذهب الى الصناعة ، مثلما حصل فى اوروبا القرن الثامن عشر ، فكان ذهابها الى اجهزة الدولة حتميا . لكن حكم جديد لم يفتح صفوف الدولة على مصراعيها امام تاركى الارياف الى عالم المدن ، لاعتقاده ان مشاكل البلاد ستحل على صعيد المجتمع ، بواسطة التصنيع ، الذى سيتم عندماتحسم السلطة اختياراتها ، الاشتراكية ، وتتخلص من " عملاء الامبريالية والرأسمالية فى صفوفها " امثال حافظ الاسد ، كما قال المرحوم عبد الكريم الجندى فى وصيته ، التى نشرت فى جريدة النهار البيروتية فى اواخر عام ١٩٦٩ ، بعد وفاته باسابيع قليلة . كما ان التصنيع لم ينطلق بسرعة ، كما اعتقد قادة النظام انذاك ، ولم تتحقق مشاريعه بالسرعة التى وعدوا بها الشعب ، فحصلت بطالة متفاقمة زادها سوءا هجوم السلطة على الرساميل الخاصة ، وتضييقها المتعاظم على ارباب المبادرات الفردية ، الذين عملوا فى القطاعات الخدمية وجنوا منها مليارات كثيرة ، الا انهم لم يعيدوا استثمارها بما يسهم فى حل مشكلة البطالة ، بل ركزوا انشتطهم فى القطاعات الخدمية ، لان الدولة ابعدتهم عن الصناعة والزراعة ، وضيقت عليهم واممت مشاريعهم الصناعية والزراعية الكبيرة والمتوسطة فى اواسط عام ٦٥ ، ثم انتقلت الى خنق المشروعات الصغيرة خنقا منهجيا خلال وزارة يوسف زعين ، الشاب المحب للظهور بمظهر مناضل يسارى قطع صلاته مع برجوازية مجتمعه الصغيرة (على ذلك ينقله الى ملكوت البروليتاريا الطهور !) كما اعلن فى خطبة القاها عام ٦٩ ، بمناسبة انتهاء العمل فى المرحلة الاولى من بناء سد الفرات ، عندما نفى ان تكون الصفة الطبقية للسلطة السورية هى الصفة البرجوازية

الصغيرة ! (لسنا ندرى لمن كان زعين يتلو مزاميره الثورية فى فترة احتدام الصراع على السلطة التى اتهم الاسد خلالها تيار جديد ، وكان زعين من اركانه ، باليسارية والتطرف ، وهى تهمة وجهها الشعب مع الاسد وانتظر تخليصه من اليسراوية السلطوية الهوجاء على يديه) .

ان نمط التنمية الذى اخذت به السلطة الجديدية كان يقوم على استبعاد اية مشاركة مع رأس المال الخاص ، داخليا كان ام خاجى ، رغم ان معظم تجارة النظام الخارجية (٧٦ ٪ عام ١٩٦٩) كانت تتم مع البلدان الرأسمالية ، ومعظم مستورداتها كانت تأتى من هناك ، وخاصة منها بلدان السوق الاوروبية المشتركة (٥٦ ٪ . فى العام ذاته) . بما ان خبرة جهاز الدولة فى العمل الاقتصادى والادارة كانت محدودة ومواردها قليلة ، فان سعيها الى الانفراد بحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع كانت قد انزلت ضربات جدية بقواه المنتجة والمالكة ، قد اظهرها بمظهر سلطة عاجزة ، تخرب القاطعات المنتجة من اقتصاد بلداه عن عمد ، بينما هى تترك للبرجوازية الخدمية الحبل على غاربه وتتواطأ معها لجنى الفوائد والمنافع المشتركة . هكذا ، بينما كان الاسد يتهم السلطة باليسارية وبشل طاقات البلاد وتخريب حياة الشعب العامل ، كان بسطاء الناس يرون فى انفسهم الضحية الاولى لسياسة تنموية مغلوطة ، يمينية عملا يسارية قولا ، تراعى اثرياء الخدمات وتتركهم يسرحون ويمرحون ، بينما هى تظهر يساريتها المزعومة فى مطاردة الصناعيين والمستثمرين الزراعيين ، اى البرجوازية العاملة والمنتجة ، وفى مصادرة املاكها منشآتها ، العاملة فى خدمة الاقتصاد والشعب والدولة ، وفي الامتناع عن حل مشاكل البطالة وتدنى مستوى معيشة القوى العاملة .

من جانبه ، قال الاسد بضرورة ففتح صفوف الدولة على مصاريعها امام الفائض البشرى الدافق من الارياف ، وذلك بتوسيع الاجهزة ، وخاصة منها اجهزة القمع ، الى اوسع مدى ممكن . كما قال باعطاء رأس المال الخاص حرية العمل فى الزراعة ، وتوسيع اسهاماته فى حقول الخدمات المختلفة ، وخاصة ما كان منها على علاقة باطعام الشعب ، على ان تبقى الصناعة فى يد الدولة بالدرجة الاولى . اخيرا رأى الاسد ان مشاكل سوريا الاقتصادية لن تحل بالتراكم الرأسمالى الداخلى مهما بلغ حجمه ، ولن تحل ايضا فى اطار العلاقات المميزة مع العسكر الاشتراكى ، بل يلزم لحلها البحث عن موارد خارجية للاستثمارات ، والدخول فى شبكة العلاقات الاقتصادية العربية القائمة ، فذلك هو سبيل الخروج من عنق الزجاجة وابعاد البلاد عن الانفجار الاجتماعى الذى يتهددها ، فى اعقاب فشل التصدى للمشاكل الناجمة عن التأميم والاصلاح الزراعى ، التى تجلت فى انخفاض انتاجية الزراعة وتحول الصناعات من ميزة الى

عبء على كاهل الاقتصادى الوطنى ، نتيجة للاعباء الكثيرة التى القتها على عاتقها ادارة تجهل اصول العمل الادارى وتقيسه بمعايير سياسية جعلت الصناعة ترزح تحت وطأة العلاقات الزبنية والشللية ، التى ضخمت بدرجة غير مقبولة الكادر الادارى غير المنتج على حساب العمل المنتج (فى معمل الزجاج غربى دمشق (الهامة) كان ثمة ذات يوم من عام ١٩٦٨ قرابة ٣٠٠ " ادارى وفنى " مقابل ٧٥ عاملا !) . باختصار : طالب الاسد بسياسة ترفض النهج المتبع فى التصنيع ، القائم على شكل قاس من اشكال الادخار الاجبارى ، يدفع ثمنه الفلاح والعامل والبرجوازى الصغير وابناء الطبقة الوسطى الدنيا ، وترجع عوائده الى البرجوازية الخدمية والكادر الحكومى بالدرجة الاولى ، مع انه يتسبب ببطالة واسعة وبتدن مضطرد لمستوى معيشة الشعب . ورأى ان التنمية عن طريق التضخم والبحث عن استثمارات داخلية وخارجية فى المجالين العربى والدولى هما السبيل لمواجهة مشاكل التنمية ، التى ليست تطويرا للصناعة وتمويلا للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، بل هى توسيع مضطرد قدر الامكان للقاعدة الانتاجية للمجتمع والموارد المالية للسلطة ، يتيح لها استيعاب القسم الاكبر من فائض قوة العمل فى اجهزتها من جهة ، والقاء عبء اطعام قسم من الشعب علي عاتق " ارباب الفاعليات " من جهة اخرى .

٢ – بينما كانت الصناعة " اشتراكية " فى عصر جديد ، بقيت الزراعة " رأسمالية " تسودها ما اصطلح انذاك على تسميته " بقوانين السوق " هذا يعنى ببساطة ان عبء الادخار الاجبارى الذى مول الصناعة ، تحملته الزراعة ، وان تمويل جهاز الدولة المتضخم القى على عاتقها وعاتق بقايا البرجوازية الصناعية والعمال بصورة جزئية . اذا كانت الطبقة الفلاحية والبرجوازية الزراعية الوليدة قد شرعتا تتحملان اعباء تمويل التحويل الاشتراكى وبناء القاعدة المادية ، كما كان يقال انذاك فى الدعاية الرسمية ، فان وضعهما لم يكن يتيح لهما القيام بهذه المهمة الا مقابل ثمن باهظ هو انهيارهما وانهيار مستوى معيشة الشعب ، نتيجة لخرابهما ولخراب الزراعة . هذا يعنى ان الاشتراكى الصناعية المتعثرة والبطيئة كانت تتطلب تدمير القطاع الذى تكفل باطعام الشعب طيلة الاف السنين ، وتستفز قاعده الاجتماعية الواسعة ، المتوضعة فى المؤسسة العسكرية ، التى يتحدر معظم ضباطها من الارياف ، وخاصة من الطبقة الوسطى الزراعية ، التى امسكت بالريف بعد الاصلاح الزراعى وبالدولة بعد عام ٦٣ ، ووجدت نفسها مهددة من الشريحة القائدة للحزب والسلطة ، التى تطالبها بالقفز من فوق مصالحها الحياتية ، وتذبحها باسم تنمية اشتراكية لصناعة لا ترى لها نفعا او جدوى . من هنا اصطدمت سياسة التصنيع والادخار الاجبارى بالجيش ، اى بقطاعات واسعة من الضباط المسكين بالمؤسسة العسكرية ، يرون فى

الزراعة الناجحة نموذجا يجب ان تحتذيه القاطعات الاقتصادية الاخرى ، وليس كبش فداء لتجارب تنموية فاشلة . بهذا المعنى كانت سياسة السلطة التنموية تتهدد بتدمير الاساس الاجتماعي لمؤسسة عسكرية وجدت نفسها في موقع مفارق ، تحمي نظاما لا حوله ولا قوة بدونها ، يدمر قاعدتها الاجتماعية دون انقطاع ويحولها اما الى عاطلين عن العمل في المدن والارياف ، او الى طاقات انتاجية مخربة او معطلة ، اليس منطقيا ان تقف المؤسسة العسكرية ضد سياسة كهذه ، وان تتخلى عن السلطة التي تنفذها وتتخلص منها تماما ؟

٣ - تضارب السياسة الاقتصادية المتبعة مع المصالح العليا للطبقة المتحكمة بالدولة . اما سبب هذا التضارب فيرجع الى دور سياسة النظام القائم في تقليل الموارد الداخلية الضرورية لتمويل تحول شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى الاجتماعية الى طبقة وسطى سياسية او جهازية ، تتحول شرائحها العليا بدورها الى طبقة دولة مرسملة . ان التناقض بين القلة المتزايدة للموارد ، والاتساع المتعاظم بلا انقطاع لاعداد من يجب على السلطة المرسملة احتواؤهم في صفوفها ، هو الذي جعل استمرار السياسة الاقتصادية المتبعة يعني نسف نمط السلطة بقوى من داخلها ، او وضعها في مواجهة المجتمع ، لكونها سلطة انجاب ظروف الحرب الاهلية . بالنظر الى ان المؤسسة العسكرية كانت ما تزال هي الجهاز الذي تمسه آثار السياسة الاقتصادية " الاشتراكية " اكثر من سواه ، لان السلطة كانت تعتبر تقوية هذه المؤسسة هدفها الاول ، فان القوة التي كانت مرشحه للتصدي للسلطة الحاكمة القائمة تكونت بالضرورة من كبار ضباط المؤسسة ، الذين اتهموا السلطة بخيانة " الثورة " والخروج على مبادئها واعتبروا اشتراكيتها فعلا من افعال الانتحار الجماعي ، يجبرهم ولاؤهم " للسلطة الثورية " على انقاذها من الحاكمين ، اي من التيار الجديدي الممسك بها ، والذي تتضارب سياسته معها وتخونها . من هنا فانها لم تر في انقلابها على السلطة الحاكمة الحاكمة انقلاب بالمعنى العادي للكلمة ، بل اعتبرته محاولة انقاذية ، و " تصحيحا " لمسار سلطة مهددة بسياسة الحاكمين وردا للامور الى نصابها ، ومطابقة لسياسة السلطة مع مضمونها ، بعد ان كاد " شكلها الاشتراكي " ان ينسفها ويطيح بها .

غير ان الخلاف حول هذه النقطة بالذات نبع ، بالاحرى ، من الخلافات بين التيارين المتصارعين حول نمط الدولة والسلطة . اذ بينما رأى تيار جديد ان السلطة ، التي يجب ان تتحول الى سلطة اشتراكية قبل قيامها بتحويل المجتمع ذاته الى النظام الاشتراكي ، انطلاقا من وضعها الذاتي وظروفه الموضوعية ، قد انزلقت اكثر فاكثر نحو وضع يبعدها عن

" الاشتراكية " ، بسبب نمو طبقة دولة عليا فيها ، والتحولات المتسارعة فى بنيتها وعلاقتها ، التى نقلتها بسرعة من سلطة شرائح من الطبقة الوسطى السياسية الى سلطة شرائح من طبقة دولة عليا تتميز بطابع عسكرى غالب . لم تر قيادة تيار جديد من علاج لهذا النمو البنيوى فى السلطة ، الذى حتمته القوانين الاقتصادية والسياسية للنظام ذاته ، سوى تقييد نمو طبقة الدولة عبر تشدد اقتصادى افضى الى تقليل الفوائض التى يمكن ان تمول سيرورة هذا التحول ، والتلويح بخطر التحالف مع شرائح مستبعدة عن السلطة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، التى انبثقت السلطة بالاصل منها ، لكنها ابتعدت عنها بفعل تحولاتها الى سلطة طبقة وسطى جهازية - دولتية ، اى سياسية . لم ير التيار اذن حتمية حدوث التحولات فى ظل السياسة الاقتصادية " الاشتراكية " للنظام ذاته ، او انه رآها وعجز عن القبول بفكرة انه هو الذى ينجب بداخله حفارى قبره ، فقرر تجميد وضعه على هذه الجبهة الحساسة ، والضرب فى الاتجاه الاخر ، اتجاه التدابير السياسية المقيدة للطبيعة البنيوية لقوانين النظام الاقتصادية ذاتها .

هنا كان يكمن ، فى الحقيقة ، المأزق العميق لتيار جديد ، الذى كان ينجب الاسدية ويستدعيها ، مثلما يستدعى الأب الابن ، وقد عرفت قيادة المؤسسة العسكرية ان معضلة خصومها تقع هنا ، فى هذه النقطة بالذات ، ورأت ان سير هذا " الواقع الموضوعى " يخدمها ، فاعلنت تمسكها بـ " الاشتراكية " رغبتها فى توسيع وزيادة الانتاج الاجتماعى بجميع وسائل وسبل التوسيع والزيادة الممكنة ، ليقينها ان " الاشتراكية " هى نظام اعادة انتاجها ، وان زيادة الموارد سيزيد بدوره زيادة هائلة قدرتها على توسيع صفوفها وتقوية مواقعها الاجتماعية والسياسية ، على انقاض سائر تلاوين الطبقة الوسطى الاجتماعية والسياسية ، وفوق حطام " البرجوازية " والطبقات العاملة ايضا . هل يعنى ما سبق ان قلناه ان انقلاب الاسد ما كان سيقع ، لو ان جديد استجاب لحاجات نمو طبقة الدولة ، وحول السلطة الى قابلة لها بدل ان يجعلها العائق الاساسى الذى يعترض طريقها ويقف فى وجهها ؟ . نعم ، انه يعنى ذلك بالضبط .

من جهته ، قال تيار الاسد بسياسة اقتصادية معاكسة لسياسة تيار جديد : سياسة تنتهى الى السلطة ولا تنطلق منها وحدها ، وتقول ان السلطة يجب ان تمتص قوى وعناصر المجتمع الحية ، وان تضع يدها على عمل المجتمع ، لا لكى تحويل نفسها الى أنموذج تبدأ ، انطلاقا منه ، سيرورة اعادة بناء المجتمع على صورتها ومثالها ، وانما لكى تبنى نفسها بطريقة تتيح لها انفصالا متعاظما عنه ، يصل بها الى الاستقلال التام حياله ، الذى هو شرط قدرتها على احتوائه والغاء دوره فى كل ماله علاقة بوجودها واستمرارها ، بل وباسلوب وآليات

ادارتها والحال ، ان تيار الاسد رأى فى هذه النقطه من الصراع الامر الجوهرى الذى يتوقف عليه كل شىء والحلقة المركزية التى لا يمكنه التساهل فيها ، لان التساهل من شأنه ان يودى بكل ما انجزته طبقة الدولة وان يقضى على وجودها ذاته ، فالاستقلال هو نقطة الانطلاق الحقيقية نحو تقوية السلطة وتحولها الى قوة تنتزع متى ارادت ماهى بحاجة اليه من فوائض قوة عمل مجتمعها ، لتمول به سيرورة تحول شرائح وعناصر من الطبقة الوسطى الى طبقة دولة عليا مرسملة ، لا سيما وان هذه السيرورة ستشمل الحياة الاجتماعية بأسرها ، وتتضمن عشرات السرورات الفرعية والمساعدة ، التى يتعلق بها اسلوب ادارة الاقتصاد والتراكم والتوزيع والاستهلاك والانتاج ، واشكال انتقاء عناصر الكادر الامنى - التنفيذى ؛ القوة التى ستشرف على هذه السيرورات ، وعلى شكل ادارة الدولة وعلاقة اجهزتها ومؤسساتها ببعضها ، علما بأن هذه السيرورات لابد ان تتم تحت اشراف سلطة قوية تضبطها بوسائل سياسية غالبا ، كى لا تفلت من ايديها خيوطها الاساسية وينهار النظام البالغ التعقيد ، الذى يقوم على توازناتها وتشابكاتها ، الظاهرة منها والخفية ، المجتمعة بين يدى المركز الاعلى المقرر الذى هو الرئيس ، مدير اجهزة الامن ، وقائد المؤسسة العسكرية ، والمنسق الاعلى لانشطتهما والساهر الاول على حسن سيرها وعلى ابتكار اليات جديدة لعملها ، تتناسب والتطورات الحاصلة هنا او هناك بداخلهما او من حولهما .

تشبه السلطة فى نظام البعث قمعا مقلوبا لها جذور كثيرة تصل رأس القمع بالقاعدة الاجتماعية الشديدة التشعب ، التى ينقل منها الى رأسه ما يحتاجه هذا من موارد ناتجة عن عمل المجتمع بقطاعاته وشرائحه المختلفة ، وقمعا آخر مقلوبا ، جذوره فى السلطة ورأسه فى القطاعات الاجتماعية المختلفة ، ينقل اليها ما تضخه السلطة فيها من عائدات ، تمول بها صعودها فى اقنيتها الداخلية ، المفتوحة من قاع المجتمع الى قمة الدولة . وهو ما اسميناه " عملية احتواء القوى المجتمعية الحية فى الدولة " تمهيدا لالغاء جانبها المجتمعى وفصلها عن المجتمع وقضاياه ، ولربطها بالسلطة وتقويتها . علما بأننا اعتبرنا نجاح هذا التحول من القاع المجتمعى عبر اقنية السلطة الداخلية التى يجب ان تبقى مفتوحة امام الصاعدين مهما كان الثمن باتجاه قمة السلطة ، نجاحا لاعادة انتاج السلطة وسبب ادامتها ، فهذه السيرورة هى الالية الاساسية المميزة لنمط اعادة انتاج السلطة السورية والسلطات المشابهة لها . من هنا فان غرض الاقتصاد هو انتاج فوائض كافية لتمويل اوسع صعود ممكن للشرائح والقوى المجتمعية ، التى تختارها قيادة طبقة الدولة وتجتذبها الى داخل القمع المقلوب عبر اجهزتها ، فى اقنية السلطة الداخلية . من جهة اخرى ، بقدر ما تكون الفوائض كبيرة يكون وضع السلطة اكثر استقرارا وقوة ، وتكون قادرة على رفع شرائح وفئات اوسع فى تراتباتها الداخلية ، حيث

السلطة السياسية تترجم نفسها الى سلطة اقتصادية ويترجم الصعود السياسيى نفسه الى ارتقاء اقتصادى واجتماعى . تفسر هذه الالية لماذا لم تستغن السلطة عن ملكية وسائل الانتاج ولم تتراجع عن الاصلاح الزراعي ، ولماذا نشطت التصنيع تنشيطا فعليا بعد ١٩٧٠ ، وسرعت تحولات الريف باتجاه نمو طبقة من البرجوازية الزراعية والفلاحين المتوسطين المنتجين لفوائض جدية ، كما نشطت عمل الدولة فى القطاعات الخدمية وحاولت انتزاع حصة لا بأس بها من التجارة الداخلية ، فى الوقت الذى تساهلت فيه مع دخول " القطاع الخاص " الى التجارة الخارجية بقوة ، بعد ان كانت قد انتزعتها منه فى التأميمات ، بأمل ان ترجع عليها عائدات هذه التجارة بالفوائض الاساسية اللازمة لتمويل سيرورة الصعود داخل اقنيتها من القاع المجتمعى الى مراتب السلطة امختلفة . ان تمسك السلطة بـ " القطاع العام " لا يرجع اذن الى اختياراتها الاشتراكية أو الى حرصها على الحصول على ادخار اجبارى توظفه فى التصنيع والخدمات ... الخ ، بل عنى وجود حد مضمون من الدخل الحكومى يمدها بعائدات تتيح لها التحكم بصورة فعالة بالحياة السياسية والاجتماعية ، وخاصة منها سيرورة الصعود داخل اقنيتها ، التى هى سيرورة توازنها واستمرارها ، ويتيح لها اعتصار فائض كاف من المجتمع تتمكن معه من تعويم نفسها اقتصاديا ، ان هى تعرضت لضغوط خارجية او حرمت من موارد " نمط " الانتاج السياسى " ، القائم على مقايضة السياسة بالاقتصاد ، وتحويلها الى مادة اولية وثروة سلطوية . كما ان اطلاق شىء من الحريات الاقتصادية فى الزراعة والخدمات لم يكن اختيارا رأسماليا أو ليبراليا ، بل عنى ببساطة ان السلطة بحاجة الى موارد هذين القطاعين ، وانها ترى فى نفسها القدرة على التحكم بشىء من عائد اتهما ، التى لا يجوز ان تبقى بمنأى عن يدها .

س : ما هو نمط الانتاج السياسى هذا الذى تتحدث عنه ؟

ج : هو مصطلح استخدمه لوصف حالة خاصة بدولة كالدولة السورية ، تحول سياستها الى مادة اولية ، تبيعها لمن يدفع لها وتقايضها بمواد اولية اخرى أو بنقود . بدهى ان السياسة يجب ان تفهم هنا باوسع معانى الكلمة كتأجير الجيش لجهات خارجية معينة تكلفه بمهام خارج حدود البلاد مقابل عائدات نقدية تذهب الى السلطة ، او افتعال ازمات مع جهات معينة داخل سوريا او خارجها ، اذا كان ذلك سيرجع على السلطة بثمن مادى معقول ، او الدخول فى محاور عربية او دولية فى هذه القضية او تلك او على المديين المتوسط والبعيد ، اذا كانت ستعزز وضع النظام تعزيزا يزيد قيمته فى التحالفات والتناقضات العربية والدولية القائمة فى المنطقة العربية ، ويرفع بالتالى تسعيرته المادية ، اى النقدية (سنورد

عند حديثنا عن سياسة النظام الخارجية امثلة تثبت صحة ما نقول) . من الجدير بالذكر ان نمط الانتاج السياسي هو ، في تاريخ سوريا الاسدى ، اهم مصادر الدخل الوطنى ، فقد عاد على النظام ببضعة عشرات مليارات الدولارات منذ عام ١٩٧٠ الى اليوم ، ومول توسعه وازدهاره وكفل استمراره . وبما ان احدا فى سوريا لم يحول قبل نظامها الحالى السياسة الى مادة اولية والدولة الوطنية بقضها وقضيضها الى مرتزق يضع اجهزته في خدمة من يدفع له ثمن خدماتها ، فاننا نجد انفسنا فعليا امام نمط جديد من " الانتاج " ، لا مفر من تسميته " نمط الانتاج السياسى " ، وهو نمط يقوم على مقايضة سياسة الدولة واجهزتها بعائدات مادية ، وتحويل سياسة الدولة بالتالى الى مادة اولية بالمعنى الحرفى للكلمة ، تباع او تؤجر لمن يدفع اكثر ، فى عصر الصراعات الكثيرة المنتشرة في منطقتنا العربية ، بدءا بالصراع العربى - الاسرائيلى وانتهاء بصراع الدول الغربية على النفط والبترو دولار ، مرورا باصراعات العربية - العربية ، التي لا نهاية لها ولا حصر لتقلباتها وتبدلاتها المباغتة .

س : ما هو الطابع الاقتصادى للسلطة السورية ؟

ج : هذا الطابع يصف الوجه الاخرللسلطة ، فهى ، فى قناعتى ، سلطة " نمط انتاج سياسى - كومبرادورى " ، وبالتالى تابع . فالسلطة هى الجسر الذى يربط الخارج بالداخل اقتصاديا ، والقوة الداخلية الاساسية التى توصل ناتج عمل المجتمع الى الخارج ، بعد ان تجمعها بوسائلها التعسفية ، مستغلة فى جمعها وتحديد اثمانها موازين القوى القائمة بداخلها وبينها وبين مجتمعها عموما والشريحة المنتجة المعنية خصوصا ، ضاربة عرض الحائط بالقوانين الاقتصادية وبحسابات اعادة انتاج ادوات الانتاج ، وقوة عمل القوى المنتجة ذاتها .

بتأميم التجارة الخارجية ، وضعت السلطة البعثية يدها على دور برجوازية الكوبرادور ، التى ربطت اسواق بلدانها بالسوق الدولية ، الرأسمالية اساسا ، واحتلت نفسها محليا ، فغدت " رأسماليا عاما " من جهة ، و " كومبرادورا عاما " فى الوقت نفسه ، من جهة اخرى ، وان اختلفت عن الكومبرادور السابق بأهمية دورها الداخلى فى ايصال منتجات الداخل الوطنى الذى تسيطر عليه الى الخارج الذى تتبع له ، بينما الكومبرداور التقليدى لم يسيطر على داخل بلده ولم يملك وسائل الانتاج فيها ، بل قام طابعه اساسا على ربط هذا الداخل بالخارج عبر دوره التوسطى . بقول آخر : اذا كان مركز الثقل الاساسى للكومبرادور التقليدى هو الخارج

الرأسمالى ، فان السلطة الكومبرادورية ثنائية المركز ، تجمع من خلال ملكيتها لوسائل الانتاج وتنظيم نفسها فى اجهزة ادارية ورقابية منتشرة فوق الرقعة الوطنية الكاملة لبلادها ، ما تستطيع تجميعه من ناتج العمل الاجتماعى لتوصله الى الخارج ، وهى تستجلب من هذا الخارج سلعا وخدمات وقروضا ... الخ توظفها في الداخل لزيادة انتاجية العمل الاجتماعى ، اى لزيادة كمية الناتج الاجتماعى ، الذى ستوصله فى الدورة القادمة الى السوق الدولية . انها تأخذ اذن دور الطبقة البرجوازية الكومبرادورية ، وتعمل فى آن معا لتصنيع البلاد بالحدود الدنيا الممكنة ، فتأخذ على عاتقها ايضا دور البرجوازية الصناعية التقليدية ، مثلما تتولى الدور الذى كانت تمارسه البرجوزاية المصرفية عبر مؤسساتها المالية ومصارفها ، لتصبح " رأسماليا عاما " يمارس جميع ادوار البرجوزاية التى الغاها ، وليبرز فى السوق الدولية " ككومبرادور اعلى " اين منه التجار الوسطاء الافراد ، الضعفاء سياسيا واقتصاديا .

هذه السلطة ، التى تلعب داخل بلدانها دور " مالك وسائل الانتاج الاشتراكى " ، المكلف بتأمين الشروط المادية والحقوقية لعملية الانتاج الاجتماعى ، تلعب حيال السوق الدولية دور " الرأسمالى والكومبرادورى العام " فى آن معا . وبينما هى تعتصر الداخل بالطريقة التى يمكنها منها نظامها القمعى وسلطتها الجهازية المحضة ، فانها تتعامل مع الخارج بالشروط التى تتحيها لها حاجات طبقتها العليا وموازين القوى القائمة فى داخلها وبينها وبينه . وهى تتصرف طيلة الوقت من منظار انها حاجة من حاجات السوق الدولية ، وان جذورها الحقيقية تقع فى الخارج ، لكونها انظمة اعادة انتاج الرأسمالية على الصعيد الدولى ، فى ظروف تفاقم الصراعات الاقتصادية بين البلد ان الرأسمالية المتطورة ، وتسابقها على الاسواق والرساميل وقوة العمل الرخيصة فى البلدان التابعة لها . انها اذن انظمة تدين بوجودها الى حاجة نمط الانتاج الرأسمالى المتطور الى اعادة انتاج نفسه بقوى العالم كله وعلى صعيد العالم كله ، وهى انظمة " نمط انتاج ثانوى " ، كما اسماه كارل ماركس ، ينبثق من حاجة انماط الانتاج الاصلية المسيطرة اليه ، ومن تقاطعاتها فيه . وليس نمطا قائما بذاته للانتاج ، الا اذا اخذنا صفاته السياسية والكومبرادورية بعين الاعتبار ، وهى صفات تجعل منه نمط انتاج هجين ، " اشتراكى " يضع يده بالقوة على ناتج العمل الاجتماعى داخل بلدانه ، ليوصله بصفته الاخرى ، الكومبرادورية ، الى السوق الرأسمالية العالمية ، التى ينبع مبرر وجوده من حاجاتها ، ومن ضعف الطبقتين البرجوزاية والعاملة ، وهيمنة الطبقة طبقة الدولة على الحياتين المجتمعية والاقتصادية فى الوقت نفسه

من المفيد ، عند هذه النقطة ، شرح اسلوب عمل السلطة الاقتصادى ككومبرادور شامل فى المجالين الداخلى والخارجي . ولنأخذ كمثال على هذا الاسلوب ذراعة القطن . فالدولة هى التى تمد الفلاحين ببذار القطن ، وهى التى تحدد لهم اصناف القطن التى يجب ذراعتها فى كل ارض ، وتحدد ايضا مساحة الارض . وهى التى تبيعهم الوقود ومحركات الساقية والرى ، ومواد المكافحة التى يتم استخدامها نظريا على الاغلب تحت اشراف مراقبين او مهندسين زراعيين معينين او موظفين لديها ، وهى التى تتفقد الحقول بين الفينة والاخرى ، قبل ان تبيع الفلاحين اكياس الخيش التى يجب ان تملأ بالقطن المقطوف الذى تشتريه هى وفق تقديرات تضعها لجان رسمية توفدها وزارة الزراعة الى مراكز محددة بصورة مسبقة ، ينقل الفلاحون قطنهم اليها ، كى تحدد اللجان نوعيته وسعره وتعطى الفلاحين ايصالات بسعره للمصرف الزراعى ، الذى يكون قد سلفهم مبلغا من المال مقابل كل دونم سيزرعونه من الارض ، يسترده منهم عند الدفع بفائدة تتراوح بين ٧ و ٨ ٪ . علما بأن زراعة القطن اجبارية وبيعه للدولة الزامى ، بالسعر الذى يحدده خبراؤها ، الذى يخضع ، كما كررنا مرارا ، لحسابات سياسية تتعلق بميزان القوى وليس بحسابات اقتصادية ، مثلما هى العادة فى حالات كهذه .

يظهر هذا المثال البسيط مجموعة من الحقائق : فالدولة هى التى تحدد مساحة الارض الزراعية التى يجب على الفلاح زراعتها بالقطن ، وهى التى تبيعه بذار القطن بالسعر الذى تحدده ، وتمده بالوقود ومواد المكافحة بالثمن الذى ترتئيه . وهى التي تعيطه القروض بالفائدة التى تراها ، كما انها هى التى تحدد للفلاح المبلغ الذى يحتاجه ، وهى التى تقدر اخيرا نوعية قطنه وثمنه ، وتأخذه منه بسعر غير تنافسى لايد له فيه ، هو دوما جزء من سعر القطن الحقيقى فى السوق الدولية وفى البلدان المجاورة ، مع العلم بأن الارض ليست ملكا للدولة بل هى ملكية فردية للفلاح ، الذى يتحمل منفردا جميع الاذى الذى ينزله به الجفاف ، او يصيب محصوله بفعل الافات الزراعية او عسف اللجان ، التى تتكون غالبا من موظفين فاسدين ومرتشين ، يفرضون اتاوات باهظة عليه تصل احيانا الى مائة ليرة سورية عن كيس القطن الواحد . امن المستغرب بعد هذا ان تمتلىء السجون بفلاحين مساكين كثيرا ما يلاحقون بسبب عجزهم عن تسديد قروض المصرف الزراعي ؟ . من الطبيعى ان الدولة تحصر شراء القطن وتصديره بها وحدها ، فهو الحاصل الزراعى الوحيد الذى تصدره بكميات مجزية ماليا ، تعود عليها بارباح هائلة تصل الى ما بين ١٦ و ٢٠ ضعفالثمن الذى تدفعه للفلاح المسكين ، الذى يكد ليلا ونهارا في زراعة منهكة له وللارض (يتسبب القطن فى ملوحة الارض وخرابها خلال ثلاثة من السنين) لكنه لا يصل فى النهاية الى شىء سوى خبز يومه او الى السجن .

هذا الفلاح يشترى بالمقابل جميع حاجياته من الدولة ، سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة . وهو يشتريها باسعار مرتفعة جدا تحددها باسلوبها التعسفى الاحتكارى ، لانها غالبا ما تكون المستورد الوحيد لها ، المتطلع نحو تحقيق اعلى درجة ممكنة من الارباح ، تبلغ احيانا كثيرة عشرة اضعاف سعر الشراء فى السوق الخارجية . والحال ، ان تفاوت اسعار الشراء والمبيع ينطبق على جميع السلع ، بما فيها تلك التى تنتجها الدولة ، او التى تقوم بنقلها من محافظة الى اخرى ضمن سوريا ذاتها ، علما بأن ما يرجع الى فلاحنا العتيد فى شكل خدمات عامة لا يشكل الا قسما زهيدا من فارق سعر الشراء وسعر المبيع ، فى حين يخصص القسم الاساسى منه لاحتواء قوى وعناصر مجتمعية داخل اطار السلطة ، او يرسل للايداع فى مصارف خارجية باسم مسؤولى الدولة العسكريين والمدنيين ، فيكرس فى الحالتين لاعادة انتاج السلطة وتذرير المجتمع وتهميشه . من جهة اخرى ، عندما تستورد الدولة مادة ما من الاسواق الخارجية ، ولتكن مثلا السيارات ، فانها تفعل ما يلى : تطلب من المواطنين تسجيل اسمائهم لدى المصرف التجارى السورى ، الذى يعد قوائم بأسماء الراغبين فى شراء انواع محددة من السيارات يعلن المصرف عنها رسميا ، على ان يدفع الراغب قيمة السيارة كاملا بالليرة السورية . فى المرة الاخيرة التى تم بها فتح باب الاكتتاب على سيارات صغيرة وبيكابات للمواطنين ، دفع هؤلاء قرابة سبعة مليارات من الليرات السورية ، اودعت فى المصرف ، الذ ى لا يدفع اية فائدة على الاطلاق لاصحابها ، مهما طالت مدة الايداع (هناك ٢٥ الف سورى اكتتبوا على سيارات مازدا أو ميسوبيشى يابانية منذ عام ١٩٨١ ، ودفعوا ثمنها نقدا وبصورة مسبقة ، دون ان يحصلوا الى اليوم على اية سيارة) ولا يقول لهم ما جرى لنقودهم ، مع ان المصارف السورية تدفع فائدة مكفولة قدرها ٨ ٪ للمدخرين (هذا يعنى ان الراغب فى شراء سيارة ميسوبيشى صغيرة دفع ثمن ٤٥ الف ليرة سورية ، وان هذا المبلغ الذى جمد بالنسبة لصاحبه كان سيتضاعف لو انه اودعه فى المصرف ذاته . بل أن المصرف يعيد المبلغ ، الذى استثمره طيلة عشرة اعوام ، الى صاحبه بعد ان يخصم منه مبلغ الف ليرة سورية " اتعابا للمصرف " ، اذا ما اقلع المكتتب عن " شراء " السيارة التى اكتتب عليها (لا احد يعرف بماذا تعب المصرف . فهو لم يف بالتزاماته تجاه المواطنين ، ولم يشتر لهم سيارات دفعوا ثمنا وصارت حقا لهم . ولا احد يعرف لماذا لا يدفع لهم فوائد عنها مادام يشغلها منذ عشرة اعوام) .

بعد انتهاء عمليات الاكتتاب ، ذهب وفد حكومى سورى فى جولة عالمية زار خلالها بلدانا منها الاتحاد السوفيتى واليابان والمانيا الغربية والسويد وفرنسا ، طالبا تقديم عروض بيع سيارات ليدرسها ويوصى على قرابة ثلاثين الف سيارة مختلفة الانواع . لن نطيل فى التفاصيل ، بل نكتفى بالقول ان اليابان قدمت احسن العروض ، فاعلنت عن استعدادها لبيع

سيارة المازدا ٩٢٩ الكبيرة بقرابة ستة الاف دولار ، ولاجل طويل (٢٥سنة) بفائدة قليلة مقدارها ٢,٥ ٪ ، على ان تسدد الدولة السورية ١٨ ٪ فقط من ثمن السيارة كدفعة الوى ؛ وسيارات ميسوبيشى المتوسطة والصغيرة مقابل مبالغ هى خمسة الاف دولار للسيارة المتوسطة واقل منا بقليل بالنسبة للسيارات الصغيرة . وقد اشترى المصرف السورى دفعة اولى من السيارات (احد عشر الف سيارة) ثم ماتت حكاية بقية السيارات منذ عشرة اعوام كاملة بالنسبة للقسم الاعظم من المكتتبين ، وعددهم ، كما اسلفنا ، ٢٥ الف مكتتب على سيارات الركوب الشخصية ، وتسعين الفا على سيارات البك اب الزراعية .

يوضح هذا المثال العملى ما نقصده بالدولة ككومبرادور شامل وعام ، يحتكر العنف المنظم باعتباره دولة ، ويفرض مصالحه الخاصة بقوة اجهزة القمع على المتعاملين معه من المواطنين ، داخل مجال " سيادته " ، بينما كان الكومبرادور القديم شريحة قليلة العدد من وسطاء كبار ، لا سلاح لديهم ولا يخضعون السلطة لقراراتهم ، او يحتكرون العنف ويملكون منظمات متخصصة به . كما يوضح معنى ان تكون السلطة كومبرادورية ، تنهب بالقوة المسلحة وباكثر الاساليب خروجا على القانون مجتمعها ، ضاربة عرض الحائط بمصالحه وبالقوانين التى تصدرها هى نفسها ، وبالعقود التى توقعها جهاتها وهيئاتها الرسمية مع افراده او هيئاته .

ماذا يقول المثال السابق ؟ . ببساطة : ان السلطة الكومبرادورية قد احتالت على المواطنين الخاضعين لسلطتها ، وابتزت منهم مدخرات شخصية تقدر بسبعة مليارات من الليرات السورية ، تتصرف بها منذ عشرة اعوام دون رقابتهم او دون دفع اية فوائد لهم عنها ، ثم اغرقتهم ، بالمقابل ، وبدون اى مبرر ، تحت وطأة ديون اخذتها من طرف خارجى هو اليابان ، مع انها لم تكن بحاجة اليها ، مادام المواطنون قد دفعوا ثمن السيارات كاملا وبصورة مسبقة ، فخرجت رابحة فى الحالتين : مرة بوضع يدها على اموال المواطنين ، واخرى بالامتناع عن سدادها الى الطرف الخارجى الذى كان يجب ان تسدد اليه . بدهى ان هذا الاحتيال والنهب المنظم يختلف اشد الاختلاف عن طريقة الكومبرادور التقليدى ، الذى كان يسدد سلفا ثمن ما يشتريه فى السوق الخاجية أو الداخلية ، ثم يحصل على ارباحه نتيجة التلاعب بالفارق بين اسعار المبيع والشراء ذات الطابع الاحتكارى .

فى دولة من هذا الطراز الكومبرادورى تتم اعادة انتاج الطبقة الكومبرادورية القديمة على اسس جديدة تحولها الى طبقة دولة بمعنى من المعانى ، فمعظم عملياتها وصفقاتها تتم تحت حماية طبقة الدولة العليا او شرائح واطراف منها ، تمارس بدورها مهمة كومبرادورية حين تتاح لها الظروف لممارستها . فى هذه الحالات جميعها ، تنشأ الشرائح الجديدة من الكومبرادور او

يعاد انتاجها على ارضية السلطة ، اى الدولة ، فتكون اما كومبرادورا قديما تحالف مع كبار ممثلى طبقة الدولة ، ليسهلوا عملياته لدى مؤسسات السلطة ويحمون نشاطاته ويتدبرون القروض التى يحتاج اليها من مصارف الدولة ، ويساعدونه فى اخراج ارباحه من البلاد وفى الاحتيال الضريبى الذى يمارسه ... الخ ، او يستخدمونه كستار يختفون وراءه ، لان " القوانين " تحرم على ذوى المناصب الرفيعة ممارسة اعمال اخرى غير وظائفهم الرسمية . هذه الوقائع معروفة على كل حال للمواطنين السوريين ، ولو سألتهم لقالوا لك ان نذير هدايا ، التاجر الدمشقى الكبير ، كان شريكا لرفعت الاسد ، الذى مكنه فى صفقة واحدة من استيراد الفى سيارة نقل يابانية من طراز سوزوكى بحجة انها قطع غيار للالات الزراعية ، لم يدفع عنها اية ضرائب او رسوم للدولة ، وان آل العطار هم شركاء محمد الخولى مدير مخابرات القوى الجوية "السابق" ، الذى القى رجاله عام ٧٧ ، عندما اصدر الاسد قرارا بمحاسبة الفاسدين من رجال السلطة أحدهم من كتبه فى الطابق السادس ، كى تموت معه اسرار الصفقات والعمولات والتحويلات النقدية غير الشرعية . وليس سرا ان الصحافة كانت تسمى محمد حيدر ، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية " المستر عشرة بالمائة " .

من الامثلة الفاضحة على الوظيفة الكومبرادورية لبعض كادر الدولة صفقة المشروع الرائد ، الذى استورد مديره من الولايات المتحدة مائة اله لحش وتغليف العلف الاخضر ، مع ان المشروع لم يكن بحاجة الا الى خمس الات . لقد اتضح عند التحقيق ان الرجل اشترى هذا العدد الكبير من الالات كى يكبر العمولات المدفوعة عنها ، والتى ستذهب الى جيوب عدد كبير من المسؤولين فى وزارة الزراعة . كما ان حكاية معمل الورق فى دير الزور غدت اشهر من ان تروى ، فقد استوردت الحكومة معملا من النمسا لتحويل سوق القمح الى ورق ، رغم عدم توفر المادة الاولية فى سوريا ، بالنظر الى حاجة الحيوانات اليها كعلف نباتى وارتفاع سعر كلفة انتاج الورق محليا بالقياس الى اسعاره فى السوق الدولية ، وافتقار البلاد الى خبرات مناسبة وكافية فى ادارة منشآت معقدة من هذا الطراز . اما السبب فى الاصرار الرسمى على اقامة المعمل ، فكان العمولات التى قبضتها جهات كثيرة دخلت على خط هذه الصفقة التى مولتها ايران الشاهنشانية ، منها مايسمى لجان الاقلاع ، التى تكونت احداها من ثلاثة اعضاء ترأسهم عبد الله الاحمد عضو القيادة القطرية ورئيس لجنة اعمار مزارع الدولة انذاك ، قبض اعضاؤها ٣٢ مليونا من الليرات السورية (زارت اللجان برئاسة الرفيق الاحمد ١٣ بلدا لتفقد صناعة الورق فيها ، منها بلدان اميركية لا تينية لا تملك اية صناعة ورق على الاطلاق) بدل اتعاب سفر فقط . هذا الطابع الكومبرادورى الشامل للسلطة السورية هو الذى يحتم حضورها فى كل مكان ، واشرافها على كل فاعلية اجتماعية او اقتصادية او ثقافية – ايديولوجية ،

ويتسبب برقابتها الوثيقة على المجال الاقتصادى ، وهو الذى يستدعى بالضرورة طابعها القمعى الشامل ، الذى يترك بصماته على جميع اجهزة ومناشط السلطة ويزيد ، مع ازدياد فقر المجتمع وتعاظم ضيق القاعدة الانتاجية والاستهلاكية للشعب ، الحاجة الى عمل اجهزة القمع والى شد يدها على عنق البلاد ، الى ان تصير الحياة الاقتصادية بأسرها وظيفة من وظائف الاجهزة الامنية ومهمة امنية وليست انتاجية . والحال ، ان ضباط الامن يتباهون بأنهم يشرفون على الثروة الحيوانية ، وبوجودهم فى المجالس العليا المتخصصة فى الصناعة والزراعة والتجارة ، المشرفة على وضع خطط الدولة الاقتصادية وتنفيذها .

بقول آخر : ان خلاص السلطة السورية من هذا الطابع الكومبرادورى ، الذى تعتبره الايديولوجية الستالينية " اشتراكيا " ، هو شرط دقرطتها والمعيار الاساسى لطابعها غير القمعى فالسلطة التى تأخذ على عاتقها الاشراف اشرافا مباشرا ووثيقا على الاقتصاد ، وتضع يدها اولا باول على ناتج عمل الشعب ، وتعيد توزيعه على اوساط محددة بصورة مسبقة ، وتتملك وسائل الانتاج وتديرها دون ان تعطى العاملين فيها اى حق فى الاشراف الديموقراطى عليها ، وعلى اسلوب استخدامها وطريقة اعادة توظيف فوائض عائدتها ، والسلطة التى لا تستند اقتصاديا الى موقع مستقل نسبيا فى تقسيم العمل الدولى ، هى بالضرورة سلطة شمولية ، قمعية وكومبرادورية ، وهى سلطة " نمط انتاج سياسى – كومبرادورى " ، مهمتها الاساسية اعداد مسرح بلدانها الداخلى لاعادة انتاج الرأسمالية على الصعيدين المحلى والدولى ، واعادة انتاج نفسها هى ذاتها فى اطارها ، مهما كانت صفاتها الخارجية واليات عملها " اشتراكية " . انها دون ادنى شك شريك الرأسمالية التجارى ووكيلها السياسى والاقتصادى فى بلادها ذاتها .

س : هل تعتقد ان هناك وضعا خاصا لسلطة كهذه ؟ . ما هو هذا الوضع وما هى علاماته ؟ .

ج : حددت فيما قلته عن السلطة فى الاجابة السابقة اوضاعها . ساحاول فيما يلى وصفها ، كما تتوضع فى الواقع العيانى نفسه ، وتظهر من خلال ممارستها لوظائفها العامة .

بادى ذى بدء ، ثمة سلطتان فى سوريا : سلطة ظاهرية واخرى خفية . السلطة السورية هى عمارة ذات طابقين : طابق تحت الارض لا يظهر للعيان وآخر فوقها ، ظاهر وجلى . هذا الطابقان يرتبطان برباط وثيق ، لذلك لا يمكن الحديث عن انقسام فى السلطة او عن سلطة مزدوجة ، ولا يمكن اعتبار ظاهرة توزعها على الطابقين المذكورين عاملا من عوامل عدم

استقرارها وثباتها . بالعكس ، فالسلطة السورية تتوازن عبر هذا الانقسام ، الذى يصعب على الشعب وعلى خصومها تحديد موقعها بدقة وتعيين مراكز القيادة واتخاذ القرار فيها ، ومعرفة نقاط قوتها وضعفها . ويموه طابعها ويتيح لها المناورة الواسعة فى الداخل والخارج .

اما السلطة الخفية ، التى هى فى الوقت نفسه السلطة الحقيقية والوحيدة فى سوريا ، فهى تمتد من اعلى الهرم السياسى الى اكثر المواقع الاجتماعية والسياسية تشعبا وسرية وبعدا عن الحياة العامة او العمل العام ، مارة بالاجهزة بمختلف توضعاتها وتظاهراتها ، بما فى ذلك بعض الاجهزة الحكومية او بعض الاوساط او الاشخاص فى هذا الجهاز الحكومى او ذاك . اما السلطة العلنية او الظاهرة فهى تتوضع فى مجلس الوزراء ومجلس الشعب والجهاز القضائى المدنى العادى ، ومؤسسات الحكم والادارة المحليين ... الخ ، وهى تنحدر من الرئيس ، رأس الهرم السلطوى ، الى اجهزة الادارة التنفيذية والتشرعية والقضائية ، التى تصرف الاعمال الحكومية والعامة بالمعنى العادى للكلمة ، او التى ينيبها الرئيس فى القيام ببعض الاعمال ، بعد ان يخلع عليها بعض سلطته فى المجال المحدد بدقة ، الذى يفوضها العمل فيه ، تحت اشراف السلطة الحقيقية ، الخفية ، المتجسدة فى اجهزة الامن ، فى كل الاحوال والظروف والميادين .

هذا يعى باختصار ان هناك مركزا موحدا تنبجس السلطة منه وتتشخصن فيه وترتبط به او تفيض عنه هو رئيس الجمهورية ، الذى هو رئيس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، اى رئيس السلطة العلنية ، الشكلية والصورية ، ورئيس السلطة الخفية ، التى يحرك بواسطتها مناحى ومناشط الحياة العامة ، ويشرف اوثق الاشراف عليها ويتحكم تحكما غير مقيد او محدود بها ، فهى الجهاز العصبى والعقل المدبر والقبضة الضاربة لدولة ظاهرها شرعى لكنه بلا قوة او حول ، وخفيها غير شرعى ، لكنه يسير كل شىء ، ويعد صاحب الامر والنهى فى جميع قضايا البلاد . وبينما لا تملك السلطة القانونية او الظاهرية ، التى يعتبرها العالم الخارجى السلطة الوحيدة فى سوريا ، ويتعامل المواطن السورى معها بدوره بوصفها السلطة الشرعية التى لا يجوز ان يوجد بالتالى الى جانبها اية سلطة اخرى ، اى شكل من اشكال حرية العمل والقرار ، فان السلطة الخفية ، الحقيقية والمؤثرة والفاعلة هى بين ايدى الاجهزة ، التى يفترض بها ان تكون خاضعة لها من الناحية القانونية وان تأتمر باوامرها . هذه السلطة الخفية ، وهى تكوين منضو فى الدولة ، يخضع الدولة له الى درجة ان السلطة الحكومية ستنهار بالتأكيد ، ان هو سحب ولاءه لها . بقول آخر : تستطيع السلطة الحقيقية او الخفية ممارسة جميع اعمالها دون صعوبة ، وتستطيع الدولة ان تبقى سليمة وقوية فى هذا النمط من الانظمة ، اذا ما انهارت السلطة الشكلية او تقرر الاستغناء عن خدماتها ، بينما ستنهار الدولة بالتأكيد اذا ما حصل اى

خلل جدى ودائم بعض الشىء فى عمل السلطة الخفية : سلطة الاجهزة ، التى تمتد من رئيس الجمهورية فى قمة السلطة ، وتصل قاعدتها الى مختلف تجليات القاع المجتمعى لسوريا . من هنا فان وظيفة السلطة الظاهرية هى التعمية على وجود السلطة الاخرى ، او اضفاء الشرعية على اعمالها ، كالقول مثلا ان الامن السياسى هو جزء من وزارة الداخلية ، وان المخابرات العسكرية تعمل تحت اشراف وزارة الدفاع واصالحها ، وان امن الدولة تابع لمكتب الامن القومى ، منسق عمل اجهزة الامن العامن تحت اشراف الرئاسة الشرعية للبلاد . كما ان وظيفة السلطة الحكومية تكمن فى تسهيل مهام السلطة الحقيقية قدر الامكان ، والسماح لها بالتغلغل ، تحت ستار حكومى شرعى ، الى مجالات لا تدخل فى النطاق الامى لاى جهاز كان ، كوجود مندوبين عن الاجهزة الامنية المختلفة فى وزارات ودوائر الدولة المختلفة ، يراقبون نشاطاتها وموظفيها ، ويشرفون على كل صغيرة وكبيرة فيها ، بما فى ذلك الموافقة على منح هذا الموظف او ذاك اجازته الرسمية السنوية ، او ترفيعه او نقله او وضعه تحت اشراف الوزير (هناك اعداد هائلة من موظفى الدولة السورية ، المغضوب عليهم سياسيا ، يوضعون تحت اشراف الوزير او المدير المختص ، فيطلب اليهم الاقلاع عن الدوام وعدم الحضور الى مقر عملهم ، وتمتنع دوائرهم عن تكليفهم بأية مهام وان استمرت فى تسليمهم رواتبهم كل اول شهر) او تسريحه على مسؤولية الوزير السياسية (تنص المـادة ٨٥ من قانون الموظفين على ان للوزير الحق فى تسرح الموظف دون ابداء اسباب قراره ، عندئذ يقال ان التسريح تم على " مسؤولية الوزير السياسية ") .

لا يشعر احد من ابناء الشعب السورى بالسلطة الظاهرية ، ولا يرى احد فيها شيئا جديا ، اى مؤسسات حكومية مقررة ونافذة ، لها صلاحيات فعلية ، تبت فى كل ما له مساس بالحياة العامة وتتحمل مسؤولياتها امام مجلس نيابى يتحمل بدوره مسؤولياته امام ناخبيه او السلطة القضائية ، الفعالة بدورها . والحقيقة ان الشعب السورى قد اعتاد على اعتبار مجلس الوزراء هيئة بلدية وقروية عليا ، ذات طابع غير سياسى ، تهتم قبل اى شىء بتصريف الاعمال الادارية الدنيا ، المتعلقة بالحياة العادية للدولة وللمواطنين ، الواقعة خارج مجال السياسة العليا للدولة والتى لا تتطلب قرارات كبرى . ويتندر السوريون فى مجالسهم على رؤساء الوزارات الذين تعاقبوا على السلطة بعد ١٦ تشرين الثانى ١٩٧٠ ، لكونهم لا يتطرقون فى احاديثهم الى السياسة ابدا ، ولا يعقدون مؤتمرات صحفية يشرحون فيها السياسات الدفاعية والخارجية والاقتصادية والاعلامية للبلاد ، التى يفترض انهم مسؤولون عنها دستوريا . ولعله من الامور المميزة للسلطة السورية ان الوزارات الاربع التى عددناها (الدفاع والخارجية والاقتصاد والاعلام) لا تنتمى فعليا الى الوزارة ولا يقع وزراؤها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء او

يخضعون لمحاسبته ، بل هم وزراء اقوياء ، يمارس بعضهم عمله منذ سبعة عشر عاما (طلاس) ، يعتبر منصبه مستقلا عن التقلبات الوزارية الكثيرة التي شهدتها سوريا وعن رؤساء الوزارات انفسهم . والحال ، ان طريقة تشكيل الوزارة او انتخاب " مجلس الشعب " او تعيين القضاة تبين المواقع التي تحتلها كل من السلطتين الحقيقية والشكلية وتعطى فكرة عن علاقاتهما ووظائف كل منهما . من المعروف ان القصر يرسل لرئيس الوزراء المكلف باسماء من سيشغلون هذه الوزارات الاربع ، الذين يجب عليه تسميتهم اعضاء في وزارته دون اى اعتراض على اى منهم بطبيعة الحال ، ثم يقترح الرجل اعضاء " وزارته " من قائمة مرشحين تقدمها اجهزة الامن له عن طريق رئاسة الجمهورية ، التي كثيرا ما تتدخل آمرة بتزوير هذا وباعطاء الافضلية بالتزوير لذاك ، بعد ان تطلب الى كل حزب من احزاب الجبهة الوطنية التقدمية تقديم قائمة باسماء مرشحيها للوزارات المخصصة لها ، شريطة ان يكون للامن حرية اختيار من ستنتقيه للوزارة منهم ، اى شريطه ان ترشح لها اكثر من اسم لكل وزارة من اسماء " تنصحها " بادراجها ضمن قائمة " مرشحيها " . (كانت الاجهزة الامنية تنصح مثلا الحزب الشيوعي بادراج اسم عمر السباعي في قائمة من يرشحهم لشغل منصب وزير المواصلات . اما السبب فهو تورطه في فضيحة مالية كبرى ، اذ قبض ثمانية ملايين ليرة سورية من شركة سمنس الالمانية ، التي كانت وزارته قد كلفتها بتجديد وتحديث الشبكة الهاتفية في سوريا . انذاك بسط شريكه رفعت الاسد اجنحته عليه وحماه ، ورغم ان بعض مندوبي حزب البعث طالبوا في احد مؤتمراته بمحاسبته ومحاكمته . بعد تلك الفضيحة ، وطرد رفعت من البلاد صار السباعي مرشح المخابرات المفضل عن حزبه الشيوعي ، الى ان حل محله المليونير الشيوعي مراد القوتلي ، المعروف بعقد صفقات بناء مشبوهة وبتجارة الاراضي غير القانونية مع ضباط المخابرات) .

مثلما تختار السلطة الفعلية اعضاء الوزارة ، اعضاء السلطة الشكلية ، كذلك تختار اعضاء مجلس الشعب ، الذين تنتقيهم عبر عملية فرز وغربلة طويلة ومعقدة ، تبدأ بالاتصال بقيادات حزب البعث في المحافظات عن طريق القيادة القطرية ، التي يدرس مندوبوها مع قيادات اجهزة الامن المركزية وفي المحافظات قوائم باسماء مرشحي الحزب ، الذين يكون عددهم قليلا في العادة ، لانهم ينجحون جميعهم دون صعوبة اولا ، وكي لا يظهر وكأن في الحزب تيارات وخلافات من جهة اخرى . ما ان تفرغ اجهزة الحزب والامن من اختيار مرشحي البعث ، حتى تسارع الى الاتصال باحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، لتناقشها في مرشحيها ، وتقنعها غالبا باسماء معينة من صفوفها ، تتميز اما بموقف ودي من النظام ، او تعمل مع اجهزة الامن او الحزب . ومع ان الاجهزة الفعلية للسلطة تجد احيانا بعض الصعوبة مع المستقلين ، فانها ما تلبث ان ترتب الامور ، حين تعرض على من لا ترغب به منهم الانسحاب

مقابل ما تسميه " تكاليف " حملته الانتخابية (وهذه تشكل مبلغا من المال يتراوح بين ثمانين ومائة الف ليرة سورية) او زجه فى السجن بتهمة اخلاقية او مالية تلفقها له . من الطبيعى ان اغلبية " المستقلين " الذين " يختارهم الشعب " يكونون من المضمونين والمتعاونين والمتفهمين ، ممن لم تعترض عليهم الاجهزة او تهددهم .

تعيين اجهزة السلطة الفعلية القضاة ايضا ، بناء على قوائم يقدمها لها وزير العدل بالتعاون مع المنظمة الحزبية فى وزارته ، التى تضع تقويما لجميع العاملين فى وزارتها ، شأنها شأن المنظمات الحزبية فى جميع وزارات الدولة ، المكلفة بموجب قانون العاملين الموحد بالتجسس على موظفى الوزارات ، لتقييمهم وتقرير ما اذا كانوا يستحقون الترفيع ام لا يستحقونه . على كل حال ، فان حساسية الجهاز القضائى ، الذى تعتبره السلطة الخفية جزءا منها ، قد دفعت الجهات المقررة الى تأسيس مدرسة لتخريج القضاة ، والى الامتناع عن تعيين اى قاض يرفض الانتساب الى حزب البعث ، ثمنا لمنصبه .

فى مقابل السلطة الظاهرية ، التى هى بلا سلطة ، الا حيث تتقاطع سلطتها مع السلطة الخفية ، تمتلك السلطة الفعلية ، الخفية ، وجودا كاسحا فى سائر مجالات الحياة العامة ، وهى ثقيلة الحضور والوطأة على ضمير وحياة الشعب بمراتبه المختلفة . فهى بعكس السلطة الظاهرة ، شاملة ، توجد فى كل مكان ، بينما السلطة الدستورية والشرعية محدودة الوجود ، محدودة الاعمال ، محدودة الصلاحيات . الى ذلك ، فان السلطة الشرعية تستمد شرعيتها وقوتها المحدودة من خضوعها لرئيس الجمهورية ، اى انها لا تستمد قوتها من قواعدها فى الدولة ، أو من جهازها الادارى ودورها فى حياة الشعب العامة ، بينما السلطة الفعلية تستمد قوتها من انتشارها فى المجتمع والدولة ، ومن امساكها بالمفاصل الاساسية الحاسمة لسائر المناشط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية ولا تستمدها من رئيس تمنحه هى ذاتها القوة ، لكونها عينه ويده ولسانه ، ولانه سفتقر بدونها الى حتى الى المظاهر الخارجية لقوته . اما الفارق الثالث بين السلطتين فيتعلق بمداهما ، فالاولى ، الشرعية ، موجودة فى الدولة لوحدها فقد ، بل انها موجودة فى القسم الادارى منها لوحده ، فى حين توجد الثانية فى المجتمع والدولة جميعا ، لا يحد وجودها حد او يقيده قيد . لذلك فهى ليست بحاجة الى الشرعية ، وليس الدستور بالنسبة لها مصدر وجود . انها هى ذاتها مصدر كل شيء وكل شرعية او وجود فى دولة نمط الانتاج السياسى – الكومبرادورى ، وهى لا ترى خارجها ما يمكن ان تكون بحاجة اليه ، كما لا ترى خارجها من هو يغنى عنها ، بل انها صارت تعتبر نفسها اولية ليس فقط بالسنبة للدولة ، وانما بالنسبة للمجتمع ذاته ايضا ، لادراكها انها اعادت

صياغته طبقيا ومصلحيا ، واعادت صنعه وخلقه ، فهو اذن مجتمعها الخاص الذى خلقته على صورتها ومثالها ، والذى وجد بها ولن يستمر بعدها .

هذه الهوة التى خلقتها السلطة الفعلية بين السلطة والدولة ، وقامت على تجريد الدولة من السلطة وعلى اضفاء طابع دولتى على مؤسسات ذات طابع محض تسلطى بالاحرى ، انحط بالدولة والسلطة معا ، وحولهما عن طبيعتهما العامة والمجردة والشاملة ، ونزل بما اسميناه السلطة الفعلية ، الا وهى اجهزة القمع وتفرعاتها الحزبية والحكومية المتناثرة بين قصر الرئاسة وآخر قرية فى البلاد ، الى مستوى محض عصاباتى تسلطى ، اطاح بالوظيفة الاصلية لهذه السلطة ، التابعة اصلا من كونها جزءا من سلطة الدولة ، وحولها الى ادوات تسلطية بيد قوى منظمة على مستوى الدولة والمجتمع ، خربت الدولة والمجتمع بوسائل دولتيه مظهرا ، لاغية لوجود الدولة عملا ، لان الغاء الدولة هي النتيجة الحتمية التى ترتبت على الغاء المجتمع المدنى وتهميشه والتخلص من الروائز المعنوية والمادية التى تجعل منه مجتمعا بالفعل ، وهى قيم العمل والديموقراطية ، وفكرة الحق والقانون وحقوق الانسان والمواطن ، ومبدأ السيادة الشعبية كاساس ومنطلق لسيادة الدولة ، التى لا يجوز ان تتشخصن فى احد او مجموعة او طبقة او حزب او مصلحة جزئية ، مهما كانت اهميتها .

باضعاف السلطة الشرعية ، وجعل السلطة الفعلية تلتهمها وتخضعها وتسخرها لاغراضها غير الشرعية وغير القانونية ، كان لابد من الغاء السلطة الشرعية ، الممثلة للدولة ، وهو ما حصل فى سوريا بقرارات واعية اشرف عليها رجل الغى الدولة كى يحل شخصه محلها ، وكان من المحال ان يصل تمجيده وتأليهه الى المستوى الذى بلغه ، وان تتشخصن الدولة فيه الى درجة الذوبان ، لو انه بقى لها ادنى وجود . هذا الرجل هو الرئيس حافظ الاسد ، الذى استغل رئاسته للسلطة الشرعية كى يشل فاعليتها تماما قبل ان يلغيها لصالح السلطة الفعلية ، الاخطبوطى الامنى القاتل ، الذى التف حول عنق الدولة السورية الى ان ازهق روحها ، وكان قد استغل مشروعية اجهزتها الحكومية والرسمية لازهاق روح المجتمع السورى ايضا .

من الادلة الفاضحة على انحلال واضمحلال الدولة والمجتمع استبدال الدولة ، فى مرحلة اولى ، باجهزة السلطة الفعلية ، السرية وغير العامة او العلنية ، التي دخلت فى الاعوام الاخيرة فى مرحلة ثانية ذات سمات تتصف بخطورة فائقة ، تتجسد فى بروز تجمعات تسلطية رديفة لاجهزة السلطة الفعلية فى معظم مدن وقرى سوريا ، تعمل فى خدمتها احيانا ، وتسخرها لصالحها احيان اخرى ، بحيث نشأ نمط جديد من تنظيمات تسليطة ، تختلط فيه بقايا الدولتى بالاجهزة التسلطية والقمعية ببنى ما قبل مجتمعية ، اعيد احياؤها كالطوائف والعشائر والاسر والمجاميع المسلحة والعصابات والفئات الجهوية ... الخ ، لتجهز بدورها على اخر بقايا السلطة

العامة فى مناطقها ، وتنسف بقايا اللحمة المجتمعية فى اماكن وجودها ونشاطها . اما اضمحلال المجتمع ، فمن ادلته الفاضحة التمزيق العنيف الذى اصاب بناه وهياكله ومكوناته ، وحولها الى جزر متناثرة من اقليات ، ومجاميع ، واسر ، وطوائف ، وعشائر ، ومصالح متناحرة ، وشرائح اجتماعية مصطرعة مقتتلة ، وجهويات متعادية . اذا كانت قمة السلطة تفرض بسياستها المدروسة المنظمات التسلطية ما قبل المجتمعية على القاع الاجتماعى ، فما ذلك الا لكى تجعل المساعى التى تبذل للحم النسيج المجتمعى المذرر المهشم امرا مستحيلا ، ولجعل اى مشروع للخلاص الوطنى قضية بلا افق او اساس ، اى لجعل البنية المجتمعية القائمة ترفض بحكم وضعيتها ذاتها اى مشروع وطنى قد يتهدد وجود السلطة القائمة ويرسم للبلاد طريقا نحو خلاصها ، لان مثل هذا الطريق سيبقى بالتاكيد رهنا بتجاوز الانقسامات الاثنية والطائفية والعشائرية ... الخ التى احدثها النظام الراهن فى المجتمع ، ليجعل استمراره رهنا باستمرارها واطالة عمره رهنا بتعميقها .

س :اتوجد قرائن على ان السلطة الاسدية تحتضن هذه التنظيمات ما قبل المجتمعية ، وتسخرها لصالحها ؟ .

ج : تدل اسماء زعماء بعض هذه التنظيمات على علاقتها بالسلطة القائمة ، فى " جمعية المرتضى " اسسها جميل الاسد شقيق الرئيس . وهى جمعية طائفية غرضها تعبئة الجمهور العلوى على اسس محض طائفية ضد الاغلبية السنية من جهة ، واعادة علونة قطاعات واسعة من المسلمين فى الجزيرة وبادية حمص وحماه ، بحجة ان بدو وفلاحى هذه المناطق كانوا علويين اجبرتهم السلطة العثمانية على اعتناق المذهب السنى ، ويودون الان العودة الى مذهبهم العلوى الاصلى من جهة اخرى . هذه الجمعية عملت بصورة علنية ، وعقدت ندوات واحتفالات ومهرجانات فى مختلف المناطق السورية تحت سمع السلطة وبصرها ، وفتحت مكاتب لها ، ورفعت يافطات فى اكثر شوارع دمشق ازدحاما ، واصدرت شهادات ووثائق طائفية مكتوبة لشعرات الالاف من رجال القبائل البدوية فى مختلف المناطق السورية ، بل انها قامت بتسليح بدو المناطق الحساسة كبدو منطقة شرقى حمص وحماه ، وامدتهم بسيارات مسلحة من مستودعات سرايا الدفاع ، واعلن اكثر من منتسب اليها انها ستحل حزب البعث بمجرد استلامها الحكم ، وانها ما تأسست الا لكى تخلص الشعب من البعث . واخيراً ، انتسب اليها اخيرا عدة مئات من المسؤولين فى السلطة بصورة علنية ودون خوف ، باعتبارها الذراع السياسية لسرايا الدفاع ، الجهاز العسكرى للنظام القائم . وقد عملت جمعية المرتضى بصورة صريحة طيلة اربعة اعوام

كاملة دون ان تتخذ اية خطوة رسمية ضدها او يلاحق اى عضو فيها ، رغم تشدد السلطة مع مؤسسى التنظيمات غير الشرعية ، الذين ارسل بضعة الاف منهم الى المشانق ، ويقبع الاف آخرون فى السجون منذ قرابة خمسة عشر عاما . فى ايار من عام ١٩٨٣ ، عندما انزلت الجمعية الاف المتظاهرين الى ساحة قصر الضيافة تأييدا لرفعت الاسد ضد ضباط الجيش ، تم منع بقرار لم يكتسب صفة رسمية الى اليوم ، دون ان يعتقل او يلاحق احد منها او ان تلغى عضوية رئيسها جميل الاسد فى برلمان يفترض انه لا يمثل فيه الطائفة العلوية او غيرها من الطوائف ، بل الشعب ، الذى ويسلح بعضه ضد بعضه ويثير فيه النعرات الاشد انحطاطا وضررا . اذا كان جميل الاسد واعضاء الجمعية قد بقوا دون عقاب ، فان مئات السوريين قد عوقبوا على يديه ويدى جمعيته ، وامضوا اشهرا كثيرة وسنوات عديدة فى السجون التابعة لسرايا الدفاع الموضوعة بتصرف " قائد المسار الاستاذ جميل " (هذا هو لقبه الرسمى . اما حافظ الاسد فهو " قائد المسيرة ") ، ومنهم من امضى اشد ايام حياته بؤسا وقسوة لغير ما ذنب جناه سوى رفض الموافقة على انجاز معاملات مخالفة للقانون لصالح جميل الاسد ، بل ان بعض السوريين فقدوا حياتهم ذاتها ، لانهم لم يحتملوا العذاب والاهانة والجوع ، ولان صحتهم لم تحتمل البرد القارس فى ليالى مطار المزة العسكرى والمنطقة الجبلية المحيطة به ، حيث سجون القائد رفعت الاسد وبرك الاسيد التى كان ينوب فيها خصوم النظام ومنهم الشاعر محسن الخير . لقد كان السجناء يوضعون فى هذه السجون عراة كما ولدتهم اماهتهم فى بركات من الصفيح رشت ارضها الخشبية بماء بارد ووضعت فيها مراوح كهرائية تعمل ليلا نهارا ، بينما السجناء محرومون من ابسط حقوقهم الانسانية كحقهم فى الطعام والشراب والنوم والذهاب الى الرحاض والاتصال ببعضهم او بذويهم خارج السجن ، وتنهال كرابيج عناصر وجلادى سرايا الدفاع عليهم فى الدخول والخروج ، وفى كل وقت من الاوقات .

بتقييد نشاط جمعية المرتضى العلنى ، نقل الاستاذ نفوذه وحصره فى مدينتى اللاذقية وطرطوس ، اللتان اعطيتا له كى يديرهاما كما يحلو له . فأسس فى كل منهما مكتبا للاستيراد والتصدير ، ونظم عصابات مسلحة تسهر على حسن سير مصالح رئيسها ، وهى عصابات منظمة بطريقة امنية حديثة ، تملك سيارات وسجونا ومحققين ومنفذين وجهاز استطلاع ومراقبة كامل الانتشار والنمو ، بل ان لديها اجهزة اتصال حديثة واقنية بث خاصة بها . ويرأس هذه العصابات بصورة ميدانية فواز الاسد ، الابن الاكبر لجميل الاسد ، الذى يروع مدينة اللاذقية باساليب من الارهاب والقتل لم تعرف المدينة شبيها لها طيلة هذا القرن .

بدأ جميل الاسد عمله باجتماع عقده مع مدراء واصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير في اللاذقية وطرطوس ، طلب اليهم فيه تسليمه نسبة من دخول مكاتبهم حددها لكل واحد منهم ، وهدد بمنعهم من العمل في مرفأى المدينتين ، ان هم امتنعوا عن تسديد ما يطلبه اليهم . ثم زار مديرى المرفأين الحكوميين ، طالبا اليهما باسم شقيقه رئيس الجمهورية اعطاء مكتبيه الافضلية فى معاملات الاستيراد والتصدير . اخيرا استدعى موظفى الجمارك فى المرفأين وهددهم ان هم اعترضوا اية بضائع يأمر بتمريرها دون رقابة . بعد الكلام جاءت الافعال ، فبدأت عصابات الاستاذ المسلحة عملها ، وشرعت تختطف هذا وتحقق مع ذاك وتبتز نقود هذا وتنتزع ارض ذلك ... الخ ، والسلطة تغمض عينيها كأنها لا ترى شيئا . فى النهاية ، بدأت عمليات العصابات تتجه نحو العدو الحقيقى للنظام ، عنيت الشعب ، فاخذ فواز الاسد يقتحم المقاهى ليطلب الى روادها الانبطاح تحت طاولاتهم ، ويدخل الى فندق الهيلتون وغيره من الفنادق مطلقا النار من مسدسه او معتديا على الزبائن ... الخ . فى هذه الاثناء كثرت اعتداءات العصابات على النساء ، وترددت فى سوريا كلها حكايات الفتاة نائلة عاقل ، التى اختطفت واغتصبت طيلة ثلاثة ايام قبل ان يطلقوا النار علي ثديها الايسر ويلقوا بجثتها فى احد شوارع المدينة . انذاك علق اهلها ورقة نعوة على جدران المدينة يعلنون فيهاموتها " على يد عصابات القتل والغدر " ، فجاء ضباط من المخابرات العسكرية يهددون ذويها باعتقال شقيقيها ، ان لم تستبدل اوراق النعوة باوراق اخرى تخلو من ذكر اسباب الوفاة . كذلك ضجت مدينة اللاذقية بموت الشاب والطالب الجامعى صفوان الاعسر ، الذى ضربه احد ابناء الاسد فرد الضربة . فما كان من ابن توفيق الاسد ، الاخ الثانى لرئيس الجمهورية ، الا ان سارع الى مسلحيه فتبعوا سيارة الباص التى امتطاها الاعسر ثم اوقفوها وصعدوا اليها وطعنوا الشاب بالسكاكين الى ان مات على مرأى من جميع ركاب باص النقل العام .

هذه الظواهر الجديدة هى فى تقديرنا جزء من السلطة الفعلية فى سوريا ، وهى تم بتشعبات وطرق جانبية كثيرة ، لكنها تصل فى النهاية الى رأس السلطة الفعلية ، اى الى رأس السلطة الفعلية ، اى الى رئاسة الجمهورية ، حيث المركز الذى قرر اقامتها والافادة منها ، بعد ما جرى فى سوريا بين عامى ٧٩ و ٨٢ ، حيث نزلت السلطة الفعلية منذ الدقائق الاولى الى المعركة ضد المعارضة المسلحة والسلمية وكانت هى نفسها هدف هذه المعارضة . بعد عام ٨٢ الذى انتهى بانتصارها على شعبها ، قررت السلطة الفعلية خلق عصابات تسلطية مسلحة على مستوى الشارع نفسه ، تخوض معارك السلطة الفعلية ضد القاعدة الشعبية دون انقطاع ، فلا تتيح للشعب الوقت الكافى لتنظيم نفسه من جهة ، وتحول السلطة الفعلية الى حكم بين فرقاء " شعبيين " مقتتلين ، عوض ان تكون هى نفسها طرفا فى الاقتتال الاهلى منذ مرحله الاولى ، من

جهة اخرى . لهذه الاسباب قلنا فيما سبق ان هذه العصابات هى جزء بنيوى - تكاملى من السلطة الفعلية ، وان خيوطا قوية تشدها الى اجهزة الامن ، واكدنا انها مرحلة جديدة على طريق انحلال الدولة ، التى بدأت تتلاشى بسبب اجهزة السلطة الفعلية فى البداية ، الى ان سددت هذه لها الضربة القاضية من خلال النمط الجديد من السلطة ، المتوضع فى الشارع باعداد كبيرة من مسلحين خارجين رسميا على القانون ، لا ينتمون الى اى جهاز دولتى او سلطوى رسمى ، ومسلحين قانونيين ينتمون الى الاجهزة الرسمية ، ويضم منظمات خارجة على القانون الى قوى للسلطة الفعلية ، وظيفتها هى الغاء الحياة القانونية للدولة والمجتمع ، مع انها تتوضع داخل النسيج القديم للدولة وتحمل طابعا شبه دولتى وتعمل بامرة رئيس الجمهورية ، وتتبع دوائر ومؤسسات تنتمى الى السلطة الظاهرية ، الشرعية والرسمية . واذا كانت المنظمات العصاباتية تتقاطع مع السلطة الفعلية على مستوى قاعدى وتفترق عنها على مستوى قياداتهما الوسيطة وكادرهما الاعلى ، فان لقاء خيوطهما عند الرئيس ، وتوجههما نحو تحيق الهدف ذاته ، وهو تفكيك المجتمع والقضاء على اى مظهر من مظاهر وجود الدولة فى الحياة العامة ، يجعلهما جهازين متكاملين فى سلطة واحدة ، يسيران بالوضع العام نحو حالة جديدة ، تنتفى منها الدولة والمجتمع والسياسة ، التى لم تعد جملة الافعال الضرورية لتدبير الشؤون العامة ولادارة الدولة وتلبية مصالحها العليا ، بل جملة تدابير واجراءات وافعال تسلطية هادفة الى تدمير المؤسسات الدولتية والمجتمعية التى تصدر السياسة عنها . اذا كانت السلطة لا تعرف ما يفعله جميل الاسد ورجال العصابات المسلحة ، فانها تعرف بالتأكيد ما جرى شرقى حمص عام ١٩٨٥ بين عشيرتى الحسنة والفواعرة ، اللتان استخدمتا الاليات المدرعة والراجمات والمدافع ضد بعضهما ، مما كان رفعت الاسد قد زودهما به من مستودعات سرايا الدفاع ودربهما عليه . كما تعلم السلطة بوجود عصابات ملحة فى جميع المدن السورية ، تتكون من مجرمين وقتلة اختلت هى نفسها سبيلهم من السجون ، واشرفت على تسليحهم وتدريبهم وشكلتهم فى منظمات تعمل بالتعاون مع الامن ، جهاز السلطة الفعلية ، الذى يكلف هذه العصابات بلغم الحياة العامة باجواء الحرب الاهلية ، وبابتزاز المجتمع وتخويفه من المجازر التى يمكنها ان تنظمها ضده ، مثلما يكلفها باغتيال واختطاف خصوم النظام فى كثير من الحالات ، وبالقيام بالافعال التى كان من المفترض ان يقوم هو نفسه بها .

ببروز الظاهرة العصاباتية كظاهرة سلطوية ، ونزول السلطة الى مستوى محض عصاباتى ، تصل الهيئة الحاكمة بالدولة الى حالة من الالغاء التام ، لانها بدأت تستخدم بعض عصاباتها ، كعصابات جميل الا سد اياه ، ضد اجهزة السلطة الفعلية ذاتها ، بغرض خلق قوى بديلة لها فى الشارع ، والتحكم بحركتها وسياساتها من خلال ادوات تراقبها لها فى الشارع ، إن قيادة السلطة الفعلية تستطيع الاستغناء عنها ، لا سيما وان مركز هــذه السلطــة لا يــريد لاجهزته ان تعمل فى انسجام وتناغم مع بعضها ، بل هو يربطها به باعتباره القطب الذى يجب ان يتمحور كل جهاز منها حوله ، فلا تكون الا جهزة ذاتها هى محور ذاتها ، بل يكون الرئيس هو محورها المشترك رغم ما بينها من صراعات (بالاحرى ليبقى الصراع قائما فيها بينها) وضامن وجودها وكافل تعايشها السلمى النسبى ، او فلنقل كافل عدم تفجر صراعاتها وتحولها الى صراعات مفتوحة وتناقضية ، علما بأن هذه الصراعات ، التى يديرها ويسهر عليها الرئيس نفسه ، ضرورية لتوازن وتحييد اجهزته المصطرعة المتناقضة ، ولكن التى يجب ان يوحدها ولاؤها له ، بحيث لا تصل بها خلافاتها الى اقتتال معلن سيفجر السلطة الفعلية بالتاكيد وسيهشمها . واذا كان مركز السلطة الفعلية قد عمل المستحيل خلال السنوات العشرة الماضية لشق وحدة الاجهزة والتحكم بكل جهاز منها بوضعه فى مواجهة الاخرين ، وبتقريب هذا الجهاز اليه وابعاد ذاك عنه ، وبتحريض هذا الجهاز ليقف ضد الاجهزة الاخرى ، غير الموثوقة او قليلة الولاء فان نشوء الاجهزة التسلطية المرتبطة بتكوينات ما قبل مجتمعية ، طائفية كانت ام سرية ، ليس هدفه فقط اعالة وتأخير وتخريب سيرورة الاندماج الاجتماعى للشعب ، بل وزج هذه الاجهزة الطائفية – الاسرية – الشخصية فى صراعات وتوازنات اجهزة السلطة الرسمية ، واعتبارها جزءا تكوينيا من هذه السلطة . مزودا بصلاحيات « رسمية » غالبا ما تكون رئاسية ، كصلاحيات عائلة الرئيس فى محافظتى اللاذقية وطرطوس ، تضعها فوق جميع مؤسسات وقوى السلطة الفعلية ، التى تنتقل سلطتها الى عصابات تسلطية تتداخل معها وتعمل ضدها فى آن معا ، ترتبط بسلطة تمحورت فى البداية حول شريحة اجتماعية ، ثم فى طور تال حول اجهزة الدولة القمعية ، وها هى تتمحور حول شخص الرئيس وحده ، مع انه مثل وحدتها فى الطورين الاول والثانى ، واخذ يمثل الان تدهورها وانهيارها ونشوء بدائل لها ، انبثقت من قاع لامجتمعى يتعارض وجوده مع وجود المجتمعين المدنى والسياسى ومع وجود اية سلطة نظامية ، بما فى ذلك سلطة الاجهزة .

اعتقد اننا على مشارق طور من الصراعات بين الاجهزة من جهة الى التوازنات الشديدة الحساسية القائمة بين اطراف السلطة الفعلية ، رغم ان هناك مناطق ، كاللاذقية ، انتقل فيها

مركز ثقل هذه التوازنات من الاجهزة الى « العصابات التسلطية » هذه الوضعية الجديدة تستحق دراسة متأنية ، لما سيترتب عليها من صراعات فى السلطة الفعلية ستحل على مستوى « القاع الشعبى » وستنقل الصراع ضد المجتمع من الاجهزة الى صعيد شبه مجتمعى ، ستحسم فيه قضايا لا تنبع من صراعات القوى الاجتماعية ، بل تتعلق بصراعات قوى سلطوية وتسلطية انزلت صراعاتها الى تحت ، لتحسمها هناك ، لان صراعها الصريح على مستوى السلطة سيؤدى الى تفجيرها وتهشيم اطرافها . واذا كان من سمات السلطة السورية انها تنزل بصراعاتها الى المجتمع ، لتفجرها فية بطريقة تضعفه وتوفرها من عقابيل تفجر تناقضاتها الذاتية ، فان هذا النمط الجديد من صراعات الاجهزة لن يؤدى الى اضعاف المجتمع والابقاء على وحدة السلطة فى المجتمع ذاته ، لاول مرة ربما منذ ١٦ تشرين الثانى ١٩٧٠ . ان تغيير جميع قادة فروع الامن العسكرى فى المحافظات قبل قرابة ستة اشهر . وقد تم بذريعة تقوية اجهزة المخابرات فى مواجهة الظاهرة العصاباتية ، هو التعبير الاكثر وضوحا عن الصراعات القائمة ودخول اعلى قيادات الدولة فيها ، واستثمارها ضد هذا الجهاز او ذاك من اجهزة السلطة الفعلية ، لاسيما وان القوة التى اتخذت قرار التغيير (رئيس الجمهورية) لم ترجع فى قرارها الى الجهة المسؤولة عن قادة الامن ، بل اتخذت قرارها من فوق رأسها ، لانه جزء من الجهد المبذول لاضعافها . ومن المميز فى هذا الخصوص ان عصابة من العصابات الاسدية يقودها محمد الاسد ، ابن توفيق الاسد شقيق الرئيس ، قتلت فى اصطدام مسلح مع المخابرات العسكرية رجلين من هذه الاخيرة ، احدهما برتبة مساعد والأخر رقيب عندما حاول حاجز للمخابرات اعتراض سيارات تنقل مخدرات من طرابلس بلبنان الى منطقة الحدود التركية ، وان جميل الاسد اتصل برئيس فرع المخابرات العسكرية فى مدينة اللاذقية يامره بارسال من يستلم جثة « الكلبين » اللذين نصبا كمينا « لمواطنين آمنين » . ومن الجدير بالذكر انه لم يجراى تحقيق رسمى فى مقتل رجلى الامن ، الذين قتلهما مسلحون خارجون على القانون يهربون المخدرات من بلد مجاور الى بلد آخر مجاور ، مع ان زعيمهم اتصل بصورة صريحة معلنا مسؤوليته عن مقتلهما .

س : هل نشأ هذا الواقع فورا استيلاء الاسد على السلطة ام سبقته تطورات ما ؟

ج : ذكرت ان الاسد حدد لانقلابه مرحلة انتقالية ، ينحجز خلالها التحول نحو وضع السلطة فيه قوية ، ومتماسكة ، ومغطاة بتوازنات داخلية وعربية ودولية ملائمة ، والمجتمع مفتت ومذرر وغارق فى العجز والاستسلام . قلت ايضا ان الاسد قدم لهذه الغاية تصورا سياسيا

واسعا ، يوحد السلطة حول مركز واحد قوى ، سيطرته فوق الشكوك يسود الاجماع اطراف السلطة واجهزتها حول قراراته ، التى لا يجوز ان يتم الاعتراض عليها او مقاومتها من اية قوة سياسية او كتلة شعبية ذات وزن مثلما اقام لهذه الغاية مؤسسات تمثيلية وتنظمية يحتوى النظام عبرها ما قد يفرزه الواقع الاجتماعى والسياسى من نخب فى جميع الاصعدة. اما على الساحة العربية . فقد وضع تصور يتيح له مطابقة موقعه مع موقفى مصر والسعودية ، بحبث يحتمى من اسرائيل بمصر ، ويمول الاوضاع السورية الجديدة بالمال السعودى ، ويضع مصر والسعودية فى الوقت نفسه وراءه فى صراعه مع العراق ، فيكون قد امن اسرائيل والعراق ، خصماه الاساسيان فى تلك المرحلة . اخيرا اعلن النظام قبوله بقرارات « الشرعية الدولية » لتسوية الصراع الاسرائيلى – العربى ، وخاصة القرار ٢٤٢ ، الذى اتاح تغطية عالمية معقولة لاوضاع السلطة الداخلية والعربية .

فى ظل هذه السياسة ، التى حملت طابعا انفراجيا فعليا بالنسبة لعلاقات السلطة بالشعب ، تم انتخاب الاسد رئيسا للجمهورية واقيم نظام رئاسى شديد المركزية حول الاسد ، الذى امسك بمقاليد الحزب والجيش والحكومة ، وبدأ يتصرف كرجل للاجماع الوطنى ، يعد انتقاده او الخروج او الاعتراض على قراراته جريم من الطراز الاولى عقوبتها الموت وسط هذه الاجواء من « الوحدة الوطنية » وتحت ضجيج اعلامى يصم الاذان حول الاسد كرجل ينتمى الى الوطن كله ولا ينتمى الى اية مؤسسة او قوة او طبقة ، بدأ النظام الجديد يخلق على ارض الواقع ما جاء لاقامته ، فاخذت السلطة تعمل وكانها قررت نوعا من الاقتسام الطائفى للدولة ، على ان يأخذ العلويون الجيش والامن فى هجمة واحدة ، ضمن سياسة تضع يدهم على هاتين المؤسستين ، بدءا باجهزة الامن التى هى اجهزة السلطة الفعلية المتداخلة مع الجيش من جهة ومع المجتمع من جهة اخرى . على ان يتركوا ، فى هذا الطور ، القسم الاكبر من مناصب الادارة والحزب لغيرهم . شريطة ان يتوضعوا توضعا انتقائيا بداخلهما .

فى هذا الطور من اقتسام السلطة ، الذى جعل السلطة الفعلية بين ايدى العلويين والسلطة التشكلية ، المراقبة منهم بدورها ، بين ايدى غيرهم ، تم تجنيد بضعة عشرات الاف الشبان للدخول الى الكليات الحربية ، وتوسعت سرايا الدفاع (وهى قوة محض علوية نسبة العلويين بين ضباطها وجنودها هى ٩٩,٩٩٪) وكانت قوة صغيرة لا تتجاوز كتيبتين عام ١٩٧٠ فبلغ تعدادها ٥٥ الفا من الضباط والجنود عام ١٩٨٢ . وتحولت الوحدات الخاصة الى حيش كامل ، وتم توسيع المعاد العسكرية القائمة واستحدثت معاهد جديدة بحجة تحديث الجيش ، للامساك بالمؤسسة العسكرية بفرعيها الجيشى والامنى . كما شهدت اجهزة الامن ثورة حقيقية

عددية ووظيفية ، فتدفق اليها عشرات الاف الشبان كل سنة ، الى ان بلغ عدد منتسبيها الان قرابة ٣٦٠ الفا من المتفرغين ، يستخدمون ١٧ الف سيارة ، واحدث ما فى تقنيات الغرب والشرق من اجهزة تنصت وتجسس وتعذيب ومتابعة وتصفية . . . الخ ، بعد ان كانت ملاكاتها صغيرة لا تكاد تذكر عام ١٩٧٠ .

ان اعطاء الاولية فى سياسة النظام الداخلية لتوسيع وتطبيق السرايا والمخابرات يظهر النوايا الحقيقية للسلطة ، فالسرايا هى قوة عسكرية متفرعة لحماية السلطة من الاخطار الداخلية فقط ، كما اعترف رفعت الاسد خلال صراعه مع المجموعة العسكرية عام ٨٣ . اما المخابرات فهى بدورها قوة متفرعة لحماية السلطة من اعدائها الداخليين . بالنظر الى طابعهما الداخلى الخاص ، فانهما لم يلعبا فقط دور قوتين امنيتين قمعيتين داخليتين ، بل لعبتا كذلك دور تنظيم سياسى علوى متوضع داخل السلطة ومتفرع مائة بالمائة للعمل السياسى ، تمت من خلاله السيطرة الفعلية على الجيش ، الذى لم تكن قد اكتملت عملية تطبيقية بعد من جهة ، وعلى الاحزاب السياسية وبعض القطاعات الشعبية والمهنية من جهة اخرى ، كالوسط السورى المتعلم الذى انتسب او نسب الى رابطة خريجى الدراسات العليا ، التى كانت تابعة لسرايا الدفاع .

مع اعطاء الاولية فى العلونة للجيش والمخابرات ، الجهازان اللذان بلغت علونتها نسبة تقارب المائة فى المائة ، كانت عملية علونة بقية وحدات الجيش تسير على قديم وساق ، بدءا بالوحدات الخاصة وانتهاء بضباط الوحدات المقاتلة والضباط الميدانيين ، وبقى القسم الاكبر من جنود وصف ضباط وضباط الخدمة الاجبارية مسلما او مسيحيا ، بينما تتعاظم نسبة العلويين بين المتطوعين تعاضما يفوق حجمهم فى المجتمع السورى (بين ١٠ و ١١ ٪ من السكان) .

ثمة اذن وحدات عسكرية واجهزة امنية علوية بنسبة مائة بالمائة . وهناك وحدات عسكرية تخضع خضوعا مطلقا للضباط العلويين الميدانيين ، الذين يسيطرون عليها بنسبة مائة ايضا ، فهم الذين يقودونها ويصدرون اليها الاوامر ويراقبون كوادرها وملاكاتها . بينما يتكدس من بقى من ضباط الجيش السنة والمسيحيون فى اقسامه الادارية ، حيث يفتقرون حتى الى اسلحة شخصية يدافعون عن انفسهم بها ، او انهم يوحدون كعينات اخيرة فى وحدات الجيش المقاتلة ، حيث يلعبون دورا صوريا وهامشيا تحت ويعاملونهم معاملة المتشكك فى ولائهم ، مع ان بينهم اعضاء قدماء جدا فى حزب البعث .

بدأت عملية علونة الجيش والامن من الايام الاولى للحركة التصحيحية ، لكنها بلغت سرعاتها القياسية واتخذت طابعا صريحا ومكشوفا وفى اعقاب التدخل فى لبنان ، حين بينت

جريمة مدرسة المدفعية ان جميع المنتسبين الى المدارس العسكرية هم من العلويين ، وان عدد القتلى في هذه الجريمة المستنكرة كانوا من الطائفية العلوية بلا أى استثناء . من جهة أخرى ، فان انفجار الصراع مع التيار الدينى المسلح عام ٧٨ استغل سلطويا لتصفية الجيش من بقايا الضباط السنيين ، فتمت عمليت تسريح منهجية لهؤلاء دون اى سبب ، سوى كونهم « ارض خصبة » ، كما كان يقال انذاك ، للتيار الدينى ، مع انه من المعروف ان ضباط الجيش السورى هم جميعهم من البعثيين وان احدا لا يقبل فى الكلية الحربية اذا لم يكن عضوا فى الحزب . كما اعـتقل بضعة مئات من خيرة ضباط الجيش اعدو بعضهم وما زال بعضهم الاخر فى السجون ، لمجرد كونهم من السنة ، غير الموثوق بهم . وقد استهدفت الاعتقالات احسن ضباط الجيش ، والمتفوقين منهم ، لاعتقاد السلطة ان هؤلاء اشد خطرا عليها من غيرهم ، وان عليها التخلص منهم ، لتأمن على نفسها منهم ومن الجيش . بالتعبئة الايجابية والعلونة الفعالة من جهة ، والتسريح والطرد والتصفية لغير العلويين من جهة اخرى ، يمكن القول ان تطييف الجيش والامن غدا تاما ، وان هذين الفرعين من المؤسسة العسكرية هما الميدان الذى تتداخل فيه سلطة الطائفة العلوية بسلطة الاجهزة وتتماثل معها ، بحيث يصبح الحديث عن الجيش حديثا عن الطائفة المنظمة والمسلحة ، والحديث عن الطائفة حديثا عن مؤسسة عسكرية منظمة على مستوى السلطة ، التهمت الدولة والمجتمع واخضعهما لمصالحها ولاولية نظراتها وارتباطاتها ووجودها . والحقيقة ان أى نقد للعلويين يعتبر نقدا للسلطة ، كما ان الاصطدام مع على ما يعد نوعا من العدوان على رجل امن او على احد المنتسبين الى المؤسسة العسكرية ، مع ان الرجل قد يكون بعيدا كل البعد عنها ، وقد يكون من المتعارضين للنظام الراهن ، الذى توجد ثمة معارضة علوية وطنية وديموقراطية شديدة النشاط والقوة له ولسياساته .

بعد عام ١٩٨٣ ، الذى كان ذروة تكسير المجتمع ، بدأت عملية الامساك بالمفاصل الحساسة من الحياة العامة وجهاز الدولة الادارى ، وخاصة فى مجالات معينة كالطب والهندسة والصيدلة واستخراج النفط وبعض الزراعات المتطورة والسياحة والتعليم ، وخاصة حقل العلوم الانسانية ، التى يعتقد النظام انه من خلال السيطرة عليها يسيطر على الاجيال الطالعة . وقد انعكست توجهات النظام فى البعثات التى ارسلها الخارج ، وخاصة الى البلدان الاشتراكية ، حيث ارسل عشرات الاف الشبان كل عام لتلقى العلم أو للتخصص . وقد حرص مكتب التعليم فى القيادة القطرية لحزب البعث ، الذى ترأسه بين اواسط واواخر السبعينات رفعت الاسد ، على ارسال شبان من الطائفة العلوية دون غيرها الى الدراسة فى الخارج . من ذلك على سبيل المثال ان دفعة عام ١٩٧٨ ، التى ذهبت من محافظة طرطوس الى الاتحاد السوفيتى ، شملت

١٩٨ علويا ومسلما واحدا ومسيحيا واحدا ، مع ان عدد مسلمي ومسيحي المحافظة المذكورة يعادل عدد علوييها . انذاك ، اعترض الامين القطرى المساعد لحزب البعث محمد جابر بجبوج علـى تركيب الموفدين ونسبهم ، فنشب نزاع عنيف بينه وبين رفعت الاسد ، الذى اتهمه بالطائفية ، وبانه يقيم تمييزات على اساس طائفى بين مبعوثين « حزبيين » تم انتقاؤهم على اساس حزبى ! ثم تعارك معه وضربه بمنفضة سجائر كانت امامه وبجهاز الهاتف الذى كان على طاولة الاجتماع (فى هذه الفترة القى رفعت الاسد اياه مجموعة من الخطابات فى سرايا الدفاع حث فيها جنده العلى على انجاب اكبر عدد ممكن من الاطفال ، لموازنة الاختلال السكانى الحاصل لمصلحة السنة ، المعروفين بكثرة اطفالهم ، ووعد جنود السرايا باعطائهم مكافأة نقدية مقطوعة وزيادة شهرية ثابتة على كل طفل ينجبونه !) . ويمكن القول ان سيرورة علونة الجهاز الادارى للسلطة جارية على قدم وساق ، وان هدفها هو وضع السلطة الحكومية ذاتها بين ايدى الكادر العلوى بدرجة تجعل من المجال ادارتها بدونه او استغناؤها عنه ، لان بقاء السلطة فى يد العلويين لا يجوز ان يرتكز الى المؤسسة العسكرية وحدها ، فهذه قد تدمر فى حزب او نزاع اقليمى كبير الى المؤسسة العسكرية وحدها ، فهذه قد تدمر فى حرب او نزاع اقليمى كبير ضد عدو ما . لذلك يجب ان يسيطر العلويون على مفاتيح اساسية ، ليكون التخلى عنهم معادلا للقضاء عليها او لتعطيل اعمالها .

لاستكمال هذه التطييف المدروس للدولة ، وضعت السلطة الفعلية العلويين فى مواجهة مجتمعهم عبر سلسلة من التدابير هدفت الى اقناعهم باستحالة وجود او قيام روابط تاريخية او طبيعية تشدهم بطريقة ايجابية الى ابناء وطنهم ، كما رمت الى ربطهم بالسلطة ربطا يلغى أى شكل من اشكال مواطنيتهم او انتمائهم الى المجتمعين المدنى والسياسى لبلادهم : يخرجهم من صراع شعبهم فى سبيل حريته وكرامته ، ويحولهم الى قوة احتلال داخلى لوطنهم ، ليس بينها وبينه اية لغة سوى لغة البندقية المسدس ، ترفض مطالبيه وتطلعاته وامانيه ، وتعتبرها معادية لها او موجهة ضدها ، وتفرض عليه احد خيارين : القبول بحالة الرضوخ المفروضة عليه واعتبارها حالة دائمة وطبيعية وشكلا وحيدا للتعايش ، او الحرب الأهلية ، كامنة كانت ام معلنة .

هذا التطبيق اضفى على السلطة بأسرها ، بما فى ذلك السلطة الحكومية ، طابعا ناقضا للدولة ، وسمها بميسم خاص حولها الى جهاز بيد اقلية نخبوية و مجتمعية ، فلم يعد همها تحقيق مصالح عليا او عامة ، بل صارت اداة لتحقيق مصالح ضيقة وخاصة يستطيع اى سورى فى ايه مـــدينة او قرية تـــحديد اصحابها بالاسم ، كآل الاسد فى محافظتى اللاذقية وطرطوس . .الخ . هذا التطور المناقض لطبيعة الدولة ، الذى يربطها بمصالح حزئية وفئات

مــحدودة ، كان اول خطوة على طريق الغاء الدولة كهيئة عامة شاملة ومجردة ، وهو الذى يكون اوصل ســوريا الى مرحلة تواجه فيها اعتى الازمات دون ان تكون لديها دولة بالمعنى الفعلى للكلمة ، بل مجموعات منظمة على مستوى السلطة احلت مصالحها الجزئية محل مصالح الدولة والمجتمع العامة ، وجعلتها هى مصالح الدولة العليا . تبدو الآثار الكارثية للتــطييف فى المؤسسة العسكرية . التى تحولت الى جهاز للقمع الداخلى ، فلم تتحرك نحو حدود البلاد عام ١٩٨٢ ، عندما اعلنت اسرائيل ضم الجولان رسميا الى اراضيها ، مع ان القانون الدولى كان وما زال يعطى سوريا الحق فى تحريره بالقوة ، بل ارسلتها بعد شهر الى مدينة حماه ، حيث دمرتها وقتلت ٤٥ الف مواطن من سكانها ، علما بأن النظام ادعى فى حينه رسميا وفى صحافته المكتوبة والمنشورة ان من نظموا « التمرد » فى المدينة ليسوا سوى « عصابة » لا يتجاوز عدد اعضائها ١٥٠ شقيا ، وإن سكان المدينة وقفوا ضدهم وقاتلوهم وسلموهم للسلطات الأمنية . كما يظهر الطابع الكارثى لطائفية الجيش فى احجام النظام عن محورة سياسته الخارجية حوال مشكلة الجولان المحتل ، وانهماكه فى مغامرات سياسية موجهة ضد العرب ، منذ عام ١٩٧٦ الى اليوم .

لا نريد ان يفهم من كلامنا ان ثمة تطابقا ما بين العلويين والسلطة ، وان هذه تعبر عن مصــالحهم . فالسلطة الحالية ليست ولم تكن فى اى يوم من الايام سلطة العلويين أو سلطة علوية . انها ببساطة سلطة ذات طابع دولتى تخضعها نخبتها القائدة لمصالح طبقة الدولة الجزئية المتعارضة مع المصالح العليا للمجتمع ، فتبحث عن تغطية « شعبية » او طبقية لنفسها ، وتندفع وراء تفكيك الهيئة الاجتماعية تفكيكا مدروسا يكفل لها التفوق عليه وعلى اية واحدة من كوناته ، وسيلتها الى ذلك استغلال عناصر ومكونات قاعدية ، منها الطائفية والاسرية والعشائرية والجهوية والفئوية . . . الخ ، التى يتعارض وجودها مع اتجاه المجتمع نحو دمج مكوناته المختلفة فى كيانية واحدة . فى هذا السياق ، لجأ قياديو طبقة الدولة الى « طائفتهم » العلوية ، بعد أن وجدوا انفسهم محصورين بين مجتمع معاد لهم ، وخارج عربى يتحداهم ويؤثر على اوضاعهم الداخلية ، ويتدخل او يمكن ان يتدخل لتخريب او تعديل موازين القوى التى اقاموها بقــوة السلطة الفعلية مع مجتمعهم الخاص . لئن كانت طبقة الدولة قد جعلت من العلويين طائفتها ، فان السؤال يكون : هل جعل العلويون طبقة الدولة معبرا عنهم وطائفتهم السياسية ؟ . لا نريد تجميل اوضاع سوريا ، أو التقليل من خطورة الطائفية كظاهرة نافية للمجتمع ، خاصة وان تنظيمها ضد مجتمعها هو مراهنة السلطة الفعلية ، لكننا نجزم انه ليس للعلويين اختيار سياسى واحد ، وان فيهم من خصوم السلطة مثل ما فى غيرهم من فئات

المجتمع السورى ، وان السلطة ادخلتهم فى تقسيم للعمل لا يمكن ان يثير اطمئنانهم الى مستقبلهم ، فقد انزلت اعدادا كبيرة منهم الى المدن كى يعملوا خدما وحراسا ومرافقين لقياداتها ، بحجة ان للجميع العدو ذاته ، الا وهو مجتمعهم ، وان الحارس او المرافق كسيده ، عدو لمجتمعه يركب معه القارب ذاته وله المصالح نفسها . بيد ان الحارس يرى بأم عينه انه ليس كسيده ، وان هذا ينام فى سرير فراشه من حرير ، بينما ينام هو فى تخشيبة مرمية فى زاوية من شارع ما ، معرضا نفسه لسائر انواع الاخطار يقتله الحرمان والبؤس والفقر ، عمله ابقاء عينيه مفتوحتين ضد مجتمع يعلم علم اليقين انه ينتمى اليه ، وإن مشاكله تعنيه لكونه يعانى ما يماثلها . رغم ان طبقة الدولة تحاول فصله عنه بأ شكل وثمن كان .

إن العلويين يعرفون كغيرهم ان الطائفية هى التعبير الاكثر استعصاءا او انحطاطا عن ازمة السلطة الفعلية واجهزاتها ، وأنها ليست الحل لاى شئ كان . وهم يعرفون ان النظام يثير من خلالها طائفية الاسلام السنيين المعاكسة ، التى يأمل ان تتكفل بابقاء الطائفية اطارا للصراع السياسى وتعبيرا عن الوعى - او بالاحرى عن اللاوعى - الاجتماعى والسياسى والطبقى ، الذى سيصاب ، بسبب هذه الطائفية بالذات ، بتشوه يكفل للسلطة التلاعب عب بجميع مكونات وعناصر الهيئة الاجتماعية ، بتشوه يكفل للسلطة التلاعب بجميع مكونات وعناصر الهيئة الاجتماعية ، ويضمن اضعافها واثارة قدر اعظمى من التناقضى والتناحر بين صفوفها ، كما يعينها على التحكم بموازين القوى الداخلية ، وبالمحيط العربى المجاور لها ، كما حدث فى لبنان وفلسطين . من هنا نحن نعتبر طائفية النظام شيئا يتجاوز المذهبية المحضة المرتبطة باقلية من الاقليات ، ونوطنها ايضا فى الايديولوجية القومية - الاشتراكية ، التى هى طائفية سياسة عليا ، تتيح للنظام ضم قوى وعناصر علمانية بل وشيوعية الى اكثر قوى المجتمع السورى طائفية وعشائرية واسرية وبطريكية وتأخرا ، ودمج عناصر ايديولوجية حديثة وحداثية فى نسيج مذهبى بالغ التخلف ، يتنافر معها ظاهريا اشد التنافر ، لتكون الحصيلة سلطة لاغية للدولة والمجتمع ، وطائفية مذهبية - علمانية - ستالينية لاغية لاى شكل من اشكال الوعى الساسى والاجتماعى ، يؤمن بها ويتبعها عدد من الناس لا تربطهم رابطة بالطائفية العلوية ، يكنون لها اشد انواع الكره والاحتقار ، منهم جماعة فى رأس السلطة كعبد الحليم خدام ومصطفى طلاس وعبد الله الاحمر ، فضلا عن اناس من الطائفة العلوية يجرون على لسانهم خطابا علمانيا معاديا لأى ارتباط بين الدين والدولة ، بل هو معاد للدين وللمذهبية فى سائر تجلياتهما الاجتماعية وضمن الوعى الانسانى .

ما الذى ابرز هذا التحول نحو الطائفية على صعيد بنى السلطة ونحو الخطاب القومى -

الاشتراكى – العلمانى على صعيد الايديولوجية ؟ . لماذا لم يطور النظام خطابا ايديولوجيا طائفيا يتفق والواقع المطيف ويعبر عنه ؟ الاجابة المباشرة و البسيطة هى : لان الخطاب الطائفى كان من شأنه ان يفضح فى الوقت نفسه جزئية مصالح السلطة القائمة ، التى بررت انقلابها بخطاب حول انقواسم الوطنية المشتوكة ، اجرته على لسانها فى السنين الاولى للحركة التصحيحية ، ثم قالت فى عودة صريحة وغير معترف بها الى خط القادة السابقة التى انقلبت عليها وعليه . انها طورت قواسمها المشتركة . بعد تحرير القنيطرة ، باتجاه خطابها الراهن الثورى – الاجتماعى – الاشتراكى والطبقى . الم يجعل رفعت الاسد عنوان اطروحة « الدكتوره » التى تقدم بها الى جامعة موسكو : « من الثورة الوطنية الى الثورة الطبقية » ؟ . ان غرض الخطابا ليس فقط التعمية على الواقع المتطيف بصورة متفاقمة ، بل خلق الاجماع من حول سلطة تحول عارها السياسى الى فضيلة ثورية بتحويل التطييف الى سياسة طبقية ثورية اليس العلويون فلاحين بالا صل وفقراء ؟ . الم يكونوا قبل قيام السلطة الحالية انصار للعروبة والعدالة والعلمانية و الديموقراطية ؟ . ما ضر اذن ان تذكر السلطة الراهنة بما كان ذات يوم ، حين اسهم علويون فى تأسيس حركات سياسة وطنية وقومية واشتراكية ؟ . وما ضرها ان هى وضعت يدها على ميراث ينفى عنها تهمة الطائفية التى يرددها الشعب بأسره ، بما فى ذلك العلويون انفسهم ، الذين يعون اكثر من غيرهم عمق المأزق السياسى الذى دفع النظام البلاد ودفعهم اليه ؟ . اخيرا ، فان مهمة هذه الايديولوجية العلمانية – الاشتراكية هى تبرير التناقض الصارخ بين طبيعة النظام الشمولية وبين ارتباطاته المصلحية غير الوطنية وغير الشعبية . ان طبيعة النظام الشمولية تستدعى بداهة سلطة ذات طبيعة عامة وشاملة ، قامت فى حالات كثيرة على اعتبارات قومية او وطنية شاملة وعامة بدورها . هنا ، فى الحالة السورية ، ثمة تناقض بين شكل الحكم الشمولى وطبيعته الطائفية ، اى الجزئية ، وليس هناك من وسيلة للتغطية على هذا التناقض الا العربدة الايديولوجية الشمولية ، التى وسيلتها ايديولوجية ذات طابع لقاطى ، يستطيع تضليل اطراف كثيرة متباينة فى مطالبها السياسية والايديولوجية . يفسر هذا لماذا يرفض النظام برامج الحزاب المتحالفة معه وينكر عليها حق صياغة برامج كهذه ، كما يرفض ادعادها تمثيل هذه او تلك من الشرائح والطبقات الاجتماعية ، ويعترض عليه ان هى ادعت كونها قوى سياسية ذات قاعدة مجتمعية (ان قاعدة جميع القوى السياسة هى بالنسبة للنظام السلطة ، اما السلطة ذاتها ، فقاعدتها هى الشعب) بينما يقبل ايديولوجياتها ، ويرى فيها تيارات ايديولوجية يجب الحفاظ عليها والافادة منها . من الادلة الحية على صحة ما نقول ان النظام فتت الوحدة التنظيمية لجميع القوى السياسية التى تعاونت معه لكنه ابقى على اسمائها وايديولوجياتها جميعها ، ورفض اقتراب خطابها ايديولوجيا من خطاب البعث ، رغم انه الزمه

ببرامجه وقراراته السياسية كمحدد لتوجهاتها وخططها السياسية . ان غرض هذا التنوع الايديولوجى هو ايهام الشعب بأنه يعبر عن طبيعة السلطة الشاملة ، التى ما كانت لتقبل به ، لوانها كانت سلطة جزئية او طائفية ، لا تستجيب فى طبيعتها ذاتها له من هنا ، فان الاحزاب التى تؤجر النظام خطابها الايديولوجى تفقد حقها فى لعب دور سياسى ، مادام دورها السياسى هو قيامها بهذه المهمة دون غيرها . ومادام النظام يرى فيها تجمعات تتمايز من خلال خطاباتها الايديولوجية وليس بفعل طبائعها السياسية وارتباطاتها الطبقية ، التى يجب ان تكون واحدة او متقاربة ، لكونها تنبع من علاقاتها به ، وليس من روابط ما تشدها الى هذا التلوين او ذاك من تلاوين القاع الاجتماعى او الطبقى .

س : هل يمكننا القول ان تطور هذا النمط من السلطة انطلاقا من الطبقة الوسطى الاجتماعية الى الطبقة الوسطى السياسية ، ثم انفراز طبقة الدولة من هذه الاخيرة ، بما صاحبه من تحول فى السلطة ذاتها ، كان سيمر حتما بالطائفية ؟ .

ج : ليس حتما بالطائفية ، لكنه كان سيمر حتما بالفئوية ، المنفتحة على سائر الاحتمالات الاقلوية ، وعلى رأسها الطائفية . ان مسار هذا النمط من السلطة يسير ، بقوة قوانينة السياسية والاقتصادية ، وبفعل تسلط المؤسسة العسكرية عليه ، من الكثرة الى القلة ، ومن الطبقة الاجتماعية كمقولة للعمل الى الطبقة السياسية كمقولة سلطوية ، ومن انتاج السلطة انطلاقا من القاعدة الاجتماعية الى انتاج المجتمع انطلاقا من اعتبارات سياسة القيادة السلطوية . ومن النزوع الديموقراطى الكامن فى الطبقة الوسطى الاجتماعية كخزان مجتمعى يضم خلائط اجتماعية متنوعة الى حتمية التوجه الشمولى والاستبدادى لطبقة دولة تقف معزولة على رأس السلطة ، تتدارك وضعها بقوة السياسة مرة وقوة اجهزة القمع مرات ومرات ، يتهددها مجتمع تضبطه بقوة السلطة ، وسلطة تكفل ولائها بتخويفها من المجتمع ، يتوقف استمرارها على التلاعب بتناقضاتهما والسهر على ابقائهما فى حالة من التحفز العدائى المتفجر ضد بعضهما ، مع انها تدرك ، فى الوقت نفسه ، ان توازناتها مرتبطة اشد الارتباط بقرارات قياداتها ، وانها لن تفلح فى تطوير آليات خاصة بها ، تكفل بصورة تلقائية وجودها كطبقة دولة وتفرض القبول بها على من لاينتمون اليها من الطبقات الاجتماعية والسلطوية الاخرى .

فى هذا المسار ، الذى ينقلها من سلطة طبقية اجتماعية الى سلطة طبقة دولتية ، ومن

تعبير عن كثرة مجتمعية متنوعة الى تعبير عن اقلية سلطوية متحكمة ، تفتش طبقة الدولة عن ركائز تستند الها غير مجتمعها فلا تجد سوى نوعين من الركائز : اجهزتها ، وخاصة منها اجهزتها القمعية والعسكرية ، التى تضم اعدادا لا يستهان بها من المنتسبين ، وما اسميناه التكوينات ما قبل المجتمعية ، التى تضم قبل كل شئ الطوائف والاقليات الاتنية والمذهبية والسياسية والاسرية والعشائرية ، كالطائفة العلوية والطائفة الدرزية واقسام من الطائفة المسيحية ، والاقليات والطوائف السياسية ، كالطائفة البعثية والطوائف شبه البعثية كالشيوعية والقومية .. . . الخ .

مع تطوره الاقتصادى والسياسى من الطبقة الوسطى الاجتماعية الى طبقة دولة لا يربطها رابط ايجابى بمجتمعها ، استبدل النظام قاعدته دون انقطاع ، فاحل الطبقة الوسطى السياسية التى صنعها هو نفسه محل الطبقة الوسطى الاجتماعية التى انبثق اصلا منها . ثم احل طبقته العليا ، طبقة الدولة ، محل الطبقة الوسطى السياسية التى تحولت الى قاعدة مجتمعية للنظام ، قبل ان تسقط اقسام كبيرة منها ، خلال سيرورة التشكل السياسى - الاجتماعى السريعة هذه للتكوينات والمقولات الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية فى القاع الاجتماعى ، حيث اندمجت بطبقتها الوسطى الاجتماعية ، التى كانت قد خرجت بالاصل منها ، تاركة مكانها لتشكيل جديد لا علاقة له بالطبقات الاجتماعية ، بل يمثل نتاجا « اجتماعيا « للسلطة ، شأنه شأن طبقة الدولة ذاتها ، هو طبقة الاجهزة ، المتكونة من منتسبى هذه الاجهزة السلطوية ، الذين تنبع وحدتهم « الطبقية » من ولاؤهم للسلطة بما ترمز اليه من جهة ، ومن حلم صعودهم فى سلمها وخوفهم من السقوط فى القاع الاجتماعى من جديد ، من جهة اخرى . هذه الطبقة الجهازية هى اذن قاعدة طبقة الدولة « الاجتماعية » التى ما عادت تستند الى اية طبقة اجتماعية ، بل هى تستند الى تكوينات فى اطاره ، نسميها طبقات متمع مضاد صنعته السلطة ليقف حائلا بين المجتمع الاجتماعى وبينها ، ليشكل درعا يحميها منه من جهة ، وجسرا يطلها به من جهة اخرى ، تنتقل عليه عناصر وقوى مجتمعية فاعلة وكفوءة الى مراتبا السلطة ، لحرمان المجتمع الاجتماعى من النخب التى قد تتشكل فيه ، وربطها بطبقة الدولة من خلال ادخلها الى الاقنية الداخلية المفتوحة للسلطة وتمكينها من الصعود فيها ، لتصبح جزءا من المجتمع المضاد يتجه نحو الانتماء الى طبقة الدولة .

بما ان طبقة المجتمع المضاد تملك اقنية مفتوحة الى المجتمع الاجتماعى دون ان تمتلك قواعد وركائز فيه ، فانها تبحث عن ركائز كهذه فى التكوينات ما قبل المجتمعية ، لما يمكن لهذه ان تلعبه من دور على مستوى القاعدة الاجتماعية ذاتها ، فيما يتعلق بشل المجتمع وتفتيته ،

ولانها ، بارتباطها بالسلطة الشمولية وباجهزتها ومؤسستها العسكرية ، تستطيع تفجير قد كبير جدا من التناقضات فى القاع الاجتماعى ، فضلا عن انها تستطيع بفعل آليات تحكم طبقة الدولة بالمجتمع ، يكون من تخلق نمطا من التوازنات الشاملة على صعيد السلطة والمجتمع ، يكون من طبيعة ايجابية على صعيد السلطة وسلبية على صعيد « المجتمع » بكلمات أخرى : ان دور التكوينات ما قبل المجتمعية هو شحن المجتمع بعوامل تفجيره شحنا متواصلا ، بحيث تعطى السلطة الضوء الاخضر الانفجار متى شاءت ، وتتـدخل للحفاظ على « السلام الاجتماعى » متى ارادت ، وتوازن العوامل المكونة لها فى اطار مستقل عن الازمات الاجتماعية الطاحنة التى تميز حياة المجتمع . بينما يكون دور الاجهزة هو نقل الازمات التى قد تصيق السلطة الى المجتمع ، وحلها هناك بما هى ازمات محض مجتمعية ، والحيلولة دون وصول ازمات المجتمع الى داخل السلطة وتفجيرها فيها بما يهددها او يمس بوحدتها او يطيح بتوازناتها . اما سبيل السلطة الى تحقيق غرضها فى ابعاد ازمات المجتمع عنها . فهو ابعاد المجتمع عن الدولة ، ودفعها هى ذاتها الى التلاشى والاضمحلال كدولة عامة وشاملة ومحردة ، وتحويلها الى « دولة جزئية » مضادة بنيويا لمجتمعها .

ليسـت الطائفية عيبا فى نمط السلطة السورية ، كما تتحدث ادبيات المعارضة فى الغالب . بل هى حاجة عضوية كم حاجات السلطة المرسملة ، مهما كانت اسماء قادتها . انها لا ترتبط اذن بهذا التيار او الاتجاه او ذاك ، بل ترتبط ببنية هذه السلطة ، التى تعيد انتاج التكوينات ما قبل المجتمعية ، ومنها الطائفية و الجهوية والعشائرية ، لتجعل منها فى طور اول جزءا تكوينيا من قاعدتها الاجتماعية ، ثم فى طور تل جزءا من اجهزتها القاعدية ، وتحولها اخيرا الى جزء من السلطة متوضع على صعيد القاع المجتمعى ، بما ان السلطة الفعلية تتوضع ايضا على هذا الصعيد وتلعب دورا اساسيا فى استقرار واعادة انتاج طبقة الدولة العليا ، من خلال احكام رقابتها عليه وضبطه .

ان نمط السلطة السورية الراهنة سيبقى نمطا يعيد انتاج التكوينات ما قبل المجتمعية ، اكان اسمها الطائفية ام العشائرية ام اى شئ آخر مهما حدث فيه من تبدلات وتلاوين ، لكونه نمطا قائما على عداء للمجتمع وللدولة مدفوع الى حده الاقصى . يرتكز الى سلطة نافية للديموقراطية ، تعيد انتاج عوامل وشروط منعها فى صعيدى السياسة والمجتمع ، لان السلطة ترى فـى المجتمع المضاد قاعدة سياسية وفى تكوينات ما قبل المجتمعية قاعدة » اجتماعية » لها . نستنتج مما شرحناه ان الطائفية وسواها من الاشكال ما قبل المجتمعية ليست فقط النتاج لنمط السلطة القائم بل هى ايضا شرط استمراره ، مثلما كان هو من اعد انتاجها ومثلما صار

بدوره شرط استمرارها ، بعد ان كان التطور الاجتماعى - السياسى لسوريا البرجوازية الديموقراطية ، ثم لسوريا المتحدة مع مصر ، قد اضعفها وحد من نفوذها ووجودها الاجتماعى والسياسى .

س : هذا يعنى ان الطائفية ليست جديدة على سوريا ؟ .

ج : كلا . ليست الطائفية جديدة على بلادنا ، لكنها كانت تضمحل نتيجة للمعركة الوطنية من اجل الاستقلال ، التى خلقت لدى الجماهير الشعبية قواسم وطنية مشتركة تتعارض مع قيم الطائفية ، ولمعركة تثبيت الاستقلال فى وجه الاستعمار الجديد او الامبريالية ، وهى معركة ادخلت الى البلاد مفاهيم وطنية توحيدية اضعفت اثر ونفوذ القوى التقليدية ، الحاضنة التى تعشش فيها الطائفية ، أخيرا ، خلال الصراع من اجل مفاهيم ومثل التقدم الاجتماعى كالعدالة والمساواة والديموقراطية ، والمثل القومية كالوحدة العربية والعلماينة . . . الخ تعززت القيم الموحدة للمجتمع فى الحياة الاجتماعية والفردية لمعظم السوريين ، الى درجة ان سوريا انجزت وحدتها السياسية مع مصر عام ١٩٥٨ ، محققة بذلك اعلى اشكال الغاء الاقلية والطائفية والجمهورية السياسية .

بيد ان الطائفية كانت تتوضع ، كما يبدو ، على صعيد ما بعد المباشر ولايعبر عن نفسه تعبيرا مباشرا فيه . بهذا المعنى انتمت هذه الظاهرة وما تزال تنتمى الى ما اعتبره مفكرون عرب (عبدالله العروى وياسين الحافظ) افتقار فاضحا لدى الفرد والمجتمع العربيين الى وعى ليبرالى ، ترتب على عجز العرب عن انجاز ثورة ديموقراطية وبرجوازية فى الفكر ، تنبسق ثورتهم القومية والاشتراكية فى السياسة والمجتمع ، ويعد نجاحها شرطا لحدوثها . هكذا تنضدت . فى نظر هؤلاء ، مثل الثورة وقيمها فوق موجودات ثقافية تقليدية ومتأخرة ، برزت الى الواجهة من تحت الطلاء الحديث والثورى ، مع تصدع الثورة القومية والاشتراكية وانهيارها فى اعقاب حرب وهزيمة حزيران . بهذا المعنى لم تختف الطائفية فى اى وقت ، بل انتقلت الى طور الكمون والترقب ، بعد ان توضعت فى الطبقات الدنيا لوعى بدا من الخارج حديثا وتقدميا ، مع انه كان سطحيا ومفوتا . انطلاقا من المنظار يطرح نفسه السؤال الثانى : هل قبلت قوى التى تتبنى خطابا ايديولوجيا قوميا – اشتراكيا التعايش مع الواقعة الطائفية كى تحافظ على بعض اشكال الوجود فى الوجود فى الواقع الجديد ، بعد ان دفعها فشل ثورتها الى التراجع فى الواقع والى الانكفاء امام موجودات الوعى التقليدى ومنها الطائفية ؟ . ام ان القوى التقليدية هى التى اقلمت الايديولوجيا القومية – الاشتراكية وقواها مع حاجاتها الخاصة ، بعد ان نزعت عنهما اوهامهما وكيفتهما مع النتائج المترتبة على هزيمة « الثورة العربية » فحولتهما الى هيكل لفظى « حديث وتقدمى » ، يخفى فى اهابه واقعا متأخرا ومفوتا وطائفيا ؟ . اعتقد اننى اجبت على هذا السؤال فى فقرة سابقة .

ان الخلاص من الطائفية القائمة على الصعيد السياسى ممكن بتدابير سياسية تتخذها سلطة ما اما الخلاص من الطائفية كظاهرة مجتمعية عامة فيبقى رهنا بثورة ثقافية تترتب عليها صحوة فكرية – عقلية ، شاملة قدر ما هى عميقة الجذور ، تتم خلالها اعادة صياغة الوعى الاجتماعى بدرجة تجعله حديثا وديموقراطيا ، يعتمد الذات الانسانية الفردية بصفتها هذه كموضوع اوحد للسياسة ويقلع عن اعتبار السلطة او الدولة او الحزب او الطبقة او الشخص موضوعها الاساسى . مع ان التدابير السياسية ليست امرا قليل الشأن ، فهى من حيث المبدأ ، احد السبل الاساسية لانقاذ الهيئة الاجتماعية والدولة ، بل والسلطة الحالية نفسها ، من الاخطار الرهيبة التى تعرضها الطائفية لها . ان الموقف من الطائفية صار معيارا صائبا للوطنية ، فليس من المعقول سكوت المرء عليها باسم الوحدة الشعبية ، ما دامت وظيفتها الاساسية هى تدمير وحدة وطن والوطن والدولة والمجتمع ، ولانه بقدر ما يتم السكوت عليها ، بقدر ما ستكون اخطارها اكبر وآثارها افدح .

س : هل نميز اذن بين طائفية سياسية واخرى ثقافية ؟ .

ج : اعتقد ان علينا التمييز بين هذين النمطين من الطائفية ، علما بأن الانتماء والشعور والسلوك الطائفى لا يقتصر على العلويين ، وان كانت السلطة قد منهجته لديهم اكثر من سواهم ونظمته وحولته الى مؤسسة عامة ورسمية ، كما بينت الامثلة التى سقناها حول شهداء مدرسة المدفعية من قتلى العملية الاخوانية الغادرة فى حزيران من عام ٧٨ ، وطلاب الايفاد الى الاتحاد السوفيتى من محافظة طرطوس . بهذا المعنى نقول : الطائفية السياسية هى اسلوب فى العمل العام ، تميز السلطة من خلاله المواطنين على اساس معيار حاكم هو انتمائهم المذهبى ، ضاربة عرض الحائط بمعايير المواطنة القانونية والدستورية . اما غرض هذا التعامل فهو اضفاء طابع مذهبى موحد قدر الامكان على المنتسبين الى السلطة يعود بافضليات اقتصادية – اجتماعية وسياسية مادية ومعنوية على المنتمين الى طائفية ما ، تتيح لهم التحكم بالحياة العامة لما فيه مصلحتهم بالدرجة الاولى ، على حساب غيرهم من المواطنين وضد اراداتهم . من امثلة ذلك تعليمات صدرت ذات يوم من عام ١٩٧٦ الى اللجان الحزبية الفاحصة فى وزارة الخارجية ، التى اجرت مقابلات شفهية لعشرات المتقدمين بهدف انتقاء خريجى دراسات قانونية تريد الوزارة تعيينهم فى السلك الخارجى . فقد اصدر احد رجال امن الوزارة انذاك توجيهات شفويا الى رئيس اللجان يأمر باعطاء الافضلية للعلويين . وان كانوا من غير الحزبيين ، على السنة ، وان كانوا اعطاء فى الحزب . من امثلة ذلك ايضا توزيع المعلمين على المدارس فى المدن والقرى والاحياء ، فالمعلم الذى يرسل التجمعات السكانية الكبيرة او المعادية يكون عادة من العلويين ، ومدرسو المواد ذات العلاقة بتكوين الوعى السياسى والاجتماعى للتلاميذة كمواد التاريخ والتربية القومية والاشتراكية وعلم الاجتماع والفلسفة يكونون بدورهم من هذه الطائفة .

س : لكن الطائفية هى حاجة من حاجات السلطة الحالية ، كما قلت ، اليس كذلك ؟

ج : نعم ، بالضبط . على نفهمها بالمعنى الواسع الذى يبرز فكرة وضع الاقلية فى مواجهة الاغلبية والتكوينات ما قبل المجتمعية فى مواجهة المجتمع ، وهو معنى يجعل احزاب الاقليات السياسية المنضوية فى « الجبهة الوطنية التقدمية » طوائف سياسية الخطاب ، تنضاف الى الطوائف الدينية والاتنية ذات الخطاب المذهبى او العشائرى . الطائفة هى ،

بهذا المفهوم ، كل اقلية لاغية للمجتمع الاجتماعي او السياسي ، لذلك نود التحدث عن الطائفية سلطة تتكون من قادتها واتباعها ورجالات اجهزتها الذين يفرضونها بالوسائل اللادستورية واللاقانونية على اغلبية ترفضها .

اذا عدنا الى الطائفة العلوية وجدنا انها ليست تاريخيا طائفة طائفية ، اذا جاز هذا القول ، فقد اطلقت منذ مرحلية مبكرة في عشرينات هذا القرن كفاحا وطنيا لاهبا من اجل وحدة الوطن السوري ورفض اى كيانية سياسية خاصة بالعلويين تضعهم خارجه او في مواجهته . بهذا الصدد ، نظم الرمز المكافح لهذا التيار الشيخ صالح العلي ، قصائد في تمجيد العرب وسوريا ، وشارك بفاعلية في المقاومة الوطنية السورية العامة للاحتلال الفرنسي . وقام بثورة مسلحة في جبال العلويين استمرت ثلاثة اعوام ضد الاحتلال الفرنسي للساحل السوري ، وضد فصله عن وطنه الام بحجة ان له كيانية تاريخية خاصة . هذه الثورة كانت على اتصال مع حركات المقاومة في بقية انحاء سوريا ، وخاصة مع ثورة الشمال بقيادة ابراهيم هنانو . من الجدير بالذكر ان مدينة حماه هي التي تولت تسليح ثورة جبال العلويين وهي التي امدتها بما احتاجته من مال . كما ان بعض ابنائها ساهموا في القتال معها .

في مقابل هذا التيار العربي – الوطني ، برز في ظل الاحتلال الفرنسي تيار آخر مثله ابراهيم الكنج ، رئيس مجلس نواب دولة العلويين ، وسليمان المرشد ، الرجل الامي الذي اعلن فيما بعد الوهيته في اواسط الثلاثينات . وقاد ثورة مسلحة ضد الدولة السورية المستقلة عام ١٩٥٤ بقصد فصل المنطقة الساحلية عن الداخل السوري (هذه المنطقة هي آخر ما ترك لسوريا من سواحل ، بعدما اعطي وعد بلفور ساحل فلسطين للصهيونية ، اقتطعت فرنسا من سوريا قسما من ساحلها لاقامة « دولة لبنان الكبير » عام ١٩٢٠ ، واعطت تركيا عام ١٩٣٨ لواء اسكندرون مع مرفأ انطاكية ، لو قيض لتمرد سليمان المرشد النجاح لكان لدينا الان ما اسماه اتفاق سايكن – بيكو « دولة سوريا الداخلية » الممتدة على الطريق من دمشق الى حلب مرورا بحمص وحماه ، ولاختلف التكوين الاستراتيجي لاسيا العربية اختلافا جذريا عنه اليوم . تبرز هذه اللمحة التاريخية خطورة الالعاب الطائفية التي يمارسها النظام السوري ، وتبين الاخطار التي تمثلها الطائفية بالنسبة لمستقبل المنطقة العربية برمتها . ان اعلان دولة طائفية في جبال العلويين سيعني حتما اختفاء سوريا التاريخية والسياسية من خارطة المنطقة) . وكانت ذريعة الفرنسيين وانصارهم هي ان « للشعب العلوي » خصوصية تاريخية تبرر انفصاله اخيرا عن البلاد التي فرض عليه الانتماء اليها وبالفعل ، اقيمت كيانية سياسية خاصة ما لبثت ان تكرست كدولة الى عام ١٩٣٦ ، حين تقرر اعادتها الى سوريا الموحدة ، وكان الفرنسيون قد قسموها

الى خمس دول مستقلة . اثناء فترة قيامها ، امتلكت « الدولة العلوية » ادارة وجيشا خاصين بها وحاكما عاما افرنسيا . ولعبت اسرة الاسد دورا فى السعى لادامة هذه الدولة ، اذا وقع والد الرئيس الحالى رسالة وجهها ستة « زعماء » علويين الى المقيم العام ببيروت يطلبون اليه فيها مـنع ضم اراضى دولة العلويين الى الدولة السورية ، بحجة ان الاسلام السنين سيضطهدونهم . « كما يضطهدون اليهود فى فلسطين » مثلما تقول الرسالة .

هذان التياران فى الوسط العلوى كانا غير متكافئين ، فالتيار الاندماجى الوطنى كان اكبر بكثير واقوى بكثير من التيار الانفصالى ، الذى تلقى ضربة قاتلة باعدام سليمان المرشد عام ٤٦ ، فى اعقاب احباط الثورة المسلحة التى نظمها بمعونة فرنسا . ولم تقم له قائمة الا بعد إستيلاء تنظيم البعث العسكرى على انقلاب ٨ ازار عام ١٩٦٣ وخاصة بعد ما عرف باسم الحركة التصحيحية ، التى يقول خصومها انها صححت خطأ كان صلاح جديد على وشك ان يرتكبه ، تجلى فى الانعطاف بالسياسة نحو الشعب فى اعقاب هزيمة حزيران ، وفى ابعادها عن الصبغة الطائفية ، التى كانت المؤسسة العسكرية بقيادة الاسد تمعن فى اضفائها عليها .

مهما يكون من امر ، فان التقاسم الطائفى للسلطة السورية غدا شيئا طبيعيا وسياسة قائمة ، فالوزارة يجب ان يكون فيها درزى ومسيحى من حوران وآخر من محافظة اللاذقية . كما يـجب ان يكون رئيسها سنيا فى جميع الاحوال (فى العهد السابق للوحدة شكل فارس الخورى ، المسيحى الوزارة مرات عديدة) ، كما يجب ان تضم فى كل الاحوال اسماعيليا من سلمية ، وان تذهب معظم مناصبها لـلسنة ، لاثارة الوهم بأن السلطة فى ايديهم وليست للعلويين (تمثل الحكومة كما قلنا مرارا السلطة الشكلية فيه (ممثلة فى منصب وزير الدفاع الحكومى) هى لرجل سنى هو مصطفى طلاس المعروف بميوله الاستعراضية وخفته وطيشه ، بينما السلطة الحقيقية فى المؤسسة العسكرية بين ايدى ضباط علويين ، يمسكون تماما بجميع المواقع القيادية فى فرق والوية الجيش وفى افواجه وكتائبه المستقلة ، تاركين المناصب الشكلية والادارية كمنصب قائد جحفل لهذا الضابط السنى او ذاك ، ممن لا حول لهم ولا طول . الى ذلك يحتل العلويون احتلالا احتكاريا سائر المراكز فى الامن العسكرى والداخلى وامن الدولة والامن السياسى والامن الخارجى وامن القوى الجوية ، والرئاسة . . . الخ حيث من النادر ان يصادف المرء ضابطا سنيا ولو فى مواقع شكلى ، بسبب ما تعزوه السلطة للامن بمختلف افرعه من اهمية وما تكلفه به من ادوار ويصله من اسرار داخلية وخارجية تمس امن النظام وقد تعين خصومه على الاضرار به ، ان هى تسربت اليهم . هنا ، فى المؤسسة العسكرية ، لا توجد تمييزات بين سلطة صورية – شكلية واخرى فعلية ، بل توجد مركز وروح السلطة الفعلية ، سيما

وان الامن ، والعسكرية منه بوجه خاص ، هو المدير الاعلى لشئون المؤسسة العسكرية وللطائفة وللسلطة الفعلية ، وهو منسق اعمالها ومحدد اهدافها والمشرف على علاقاتها بمختلف القوى السياسية فى الداخل ، كما انه هو الذى يقترح اسلوب توزيع الثروة على شرائح المجتمع المضاد المختلفة ، ويحدد الجهات التى تذهب هذه اليها ، تحت اشراف الرئيس ، الذى هو اعلى ضابط الجيش رتبة وآمر مجموع اجهزة الامن وضابط الخابرات الاعلى . وقد اشيع ابان مرض الاسد عام ١٩٨٣ انه تم تقاسم وظيفى للسلطتين الفعلية والحكومية ، جعل على اصلان العلوى مشرفا على الاولى ، وعبد الحليم خدام السنى مشرفا على الثانية ، مع وعد بتنصيبه رئيسيا للجمهورية فى حالة وفاة الاسد ، شريطة حرمانه فى الوقت نفسه من صلاحيات هذا الاخير التى تضعه فى موقع المشرف على المؤسسة العسكرية والمتحكم بسياستها .

س : هل السلطة الاسدية سلطة طائفية فقط ؟ .

ج : كلا ، انها ليست سلطة طائفية فقط . اعتقد انه من المستحسن الان رسم صورة كاملة للسلطة ، لنظهر حقيقتها ونعرف طبيعتها الاجتماعية والسياسية وتلاوينها الداخلية .

قلنا منذ قليل ان السلطة هى سلطة جهازية ، وانها لا تستند الى قاعدة مجتمعية ولا تشكل جزءا من دولة بالمعنى العلمى للكلمة ، بل هى تستند الى ما اسميناه « مجتمعا مضادا » لاغيا للهيئة الاجتماعية ، والى « سلطة مضادة » لاغية بدورها للدولة ، تتراكم من حول نواة صلبة تختلط فيها عوامل طائفية وايديولوجية وسياسية واجتماعية واقتصادية ، لينبثق عنها فى النهاية الوضع الذى نحاول التعرف عليه ، حيث المجتمع مهشم مذرر والدولة مغيبة ، وعلاقة السلطة « بالشعب علاقة عدائية ، ترتكز الى قهره وقمعه ونهبه ، الكون السلطة فقدت طابعها كجهاز للادارة الاجتماعية وتحولت الى جهاز يفتقر لاية صفة عامة من الصفات التى تميز سلطة الدولة ، اى لكونها تحولت الى سلطة بلا دولة وضد الدولة .

بيد ان هذه السلطة ، ذات العلاقات الخاصة ، ليست سلطة اقلية معزولة تقبع على رأس الحكم ، تمسك بأيديها اجهزة القمع واعادة انتاج الحياة العامة وفق شروط تتيح لها تنهيجا اعظميا للموارد التى تتوزعها بل هى سلطة اقلية « شعبيه » اذا جاز القول ، تتصل عبر الفئات العليا من الطبقة الوسطى السياسية بتوزعات الطبقة الوسطى الاجتماعية ، وعبر هذه باالقاعدة الاجتماعية العريضة فى المدينة وخاصة فى الريف ، حيث تختار اجهزتها عناصر من مختلف تراتبات المجتمع ، عمالية كانت هذه ام فلاحية ، متعلمة ام قليلة العلم ، غنية ام فقيرة ، مؤمنة ام ملحدة ، قريبة من السلطة واحزابها ام بعيدة عنها ، لتدفع بها ، تحت اشرافها الوثيق

والمباشر ، وبعد ان تنسبها الى احد فروعها الحزبية او الامنية ، فى اقنية السلطة الداخلية متيحة لها الارتقاء فيها بصورة شبه مفتوحة فى معظم الحالات . رغم ان مسار الصعود يعنى فى الوقت نفسه القطع بصورة متزايدة مع الهيئة الاجتماعية ومع التراتب الاجتماعى الذى منه تحدرت العناصر الصاعدة فى هرمية السلطة الداخلية ، كما يعنى ايضا الانتماء بصورة متزايدة الى احد تلاوين طبقة الدولة التى تتداخل مع التراتبات الاجتماعية وخاصة منها الطبقة الوسطى السياسية فإن المنبت المجتمعى لهذه العناصر كان الى سنوات قليلة شريحة ما من الشعب العامل ، الذى تطلب طبقة الدولة الى المرشحين للصعود الى صفوفها عدم قطع صلاتها به كى تحولها لى رؤوس جسور ومرتكزات لها فيه ، علما بأنها تخضع علاقتها بقاعدتها المجتمعية السابقة لرقابة خاصة ، لتضمن عدم تحول هذه العناصر الى رؤوس للشعب داخل السلطة ، لان من شأن تحول كهذا ان يضع لبنة أول على طريق نسف السطة وتغيير طابعها وسينفجر تنقاضات المجتمع فيها ويؤدى الى انهيار توازاناتها .

بهذا الجذور والفرع الممتدة الى الشعب ، من الطبيعى ان تبدو السلطة شعبية او ذات جذر شعبى ، وهو ما يؤكد عليه خطابها ، ويلح عليه كثيرا رجالاتها . يقول هؤلاء : انظروا الى فلان الفلانى ، لقد كان الى ما قبل سنوات قليلة ابنا لاحد العمال الزراعيين . راقبوا هذا المسؤول فى الامن ، انه ابن راع سابق . تأملوا هذا الضابط السامى فى « جيشنا الشعبى « لقد كان عتالا فى المرفا او معلما بالوكالة او موظفا صغيرا فى دائرة الاحوال المدنية . . . الخ الحقيقة ان ما يقوله هؤلاء صحيح او كان صحيحا فى الماضى اما اليوم ، وبعد ان استغرقت عملية صعوده فى هرم السلطة عشرات السنين ، فان هذا الضابط او ذاك العتال السابق او موظف الاحوال المدنية لم يعد ابنا للشعب ، بل غدا بالاحرى ، وهنا الطامة الكبرى ، ابنا للسلطة الفعلية التى اكتشفته وصنعته وارتقت به من قاع البؤس الاجتماعية الى نعيم ثورة اقتصادية ليس صاحبها مالكا لوسائل الانتاج ، ولم يتحول شكليا الى « برجوازى » ولم يغادر ، بالمعايير المحض صورية صفوف الشعب . بهذا المقياس ، تكون « السلطة شعبية » وتضم ابناء الشعب . بيد ان هذا المقياس لا يخدع احدا ، بما فى ذلك من يروجون له ويعتبرونه معيارا لاشتراكية النظام وتقدميته ، لان حائز السلطة على وسائل الانتاج التى لا يملكها ينتمى الى « الرأسمالى العام » الذى هو « الدولة » المالك الفعلى لوسائل الانتاج والقوة المنظمة التى لا تنتزع فائض قوة عمل العمال لوحدهم فقط . كما فعلت الطبقة البراجوازية الغرب اوربية ، بل هى تستولى على فائض قوة عمل المجتمع بأسره ، بما فى ذلك فائض قواه التى تعيش من دخل ثانوى ، ولا تنتمى الى الطبقتين العاملة والبرجوازية . من الواضح اذن ان الابتعاد عن الجذور والمنابت

الشعبية لمنتسبى السلطة يعنى شيئا اساسيا من الناحية العملية : تعظيم الحصة الخاصة من السلطة تعظيما متصلا يتحيح لمالكها تكبير حصته الاقتصادية من « الدخل الوطنى » تكبيرا متزايدا يدخله فى النهاية ضمن حلقة طبقة الدولة العليا ، التى تقرر كيفية توزيع فوائض ونواتج عمل المجتمع على مختلف التراتبات السلطوية والاجتماعية .

بكلمات اخرى ان للسلطة جذورا تمدها الى المجتمع المذرر ، لتلقط من ترتباته المختلفة النـخب التى يمـكنها ان تضع نفسها على رأسه ، لو لم يتم احتواؤها فى الاطار الداخلى للنظام ، وتركت تواجه مصيرها فى اطار المجتمع ذاته ، حيث عناصر التفجر كثيرة ، ان الاجراءات والتدابير التى تتيح هذا الاحتواء تشكل فى مجموعها ما يسمونه السياسة الداخلية للنظام . التى تقوم على ادارة الحكم ادارة تتيح احتواء النخب المجتمعية . التى قد تتكون فى التراتبات الاجتماعية المختلفة ، داخل اطار السلطة . لعزلها عن مجتمعها وتمكين السلطة من اخضاعه فى سائر الظروف والاحوال . من هنا ، ليست علاقات النظام مع مجتمعه مبنية على توازنات جديدة وبعيدة المدى ، بل هى تقوم على فكرة حذفه ، واخراجه من السياسة ، دون اقامة اية توازنات معه ودون ابداء رغبة فى الوصول معه الى قواسم مشتركة من اى نوع كان .

بيد ان آلية التقاط العناصر من القاع المجتمعى تضفى على السلطة ، من حيث الشكل ، طابعا يبرز خطابها الشعبوى ، ويبرز ايضا ما تقوله عن نفسها كسلطة شعبية مفتوحة امام المجتمع وهو يضع يدنا على وظيفة اخرى من وظائف الايديولوجية القومية – الاشتراكية – العلمانية للنظام ، فهى ايديولوجية معيرة على هذا الطابع الاستدراجى للنخب المجتمعية الى داخل السلطة ، غرضها خلق قناعة لدى النخب الاجتماعية والجمهور العريض بأن المزاعم الشعبوية للنظام تتفق مع طابعه الحقيقى ، العلمانى – الاشتراكى – القومى ، والالما قام النظام بتبنى ايديولوجية تخالف جوهره وتجافى طبيعته ، الامر الذى ما ينفى عنه ، بصورة غير مباشرة ، صفة الطائفية التى كثيرا ما الصقت به .

هذه الشروح المختصرة تصل بنا الى نقطة هامة : ان العناصر التى يدخلها النظام فى تراتباته الداخلية ليست بذاتها جزءا من الشعب وليس لديها اية التزامات حيال محتمعها ، بل هى تصبح ممثلة للشعب وتنوب عنه لحظة تدخل فى النظام او السلطة . لذلك فان منبتها الشعبى لا يجب ان يدفعها الى اقامة علاقات ما بالهيئة الاجتماعية التى تحدرت منها ، مستقلة عن علاقات الانضواء فى الهيئة السلطوية ، بل يجب ان يدفعها الى القطع التام مع تاريخها الاجتاعمى السابق ، لان انتماءها الى السلطة هو بداية تاريخ اجتاعمى جديد بالنسبة لها ،

تحل السلطة فيه محل المجتمع تماما ، حيث السلطة مجتمع المنتسبين اليها ، وخاصة منهم قادة واعوان طبقة الدولة ، وحيث المجتمع الاصلى ، المجتمع الاجتماعى ، هو العدم السياسى او السلطوى ، وبالتالى نقيض السياسة كنمط انتاج يتيح للمتسلطين من سائر تراتبات السلطة الانتساب الى عالم برجوازى تغطية ايديولوجية اشتراكية ، وعالم طائفى تغطية ايديولوجية علمانية والى عالم اقليمى متستر بجلابيب ايديولوجية قومية .

ربما كانت شروحنا قد ابانت ان اعظم خطر يتهدد السلطة هو انقطاع سيرورة اعادة انتاجها من « الشعب » ، سيرورة أحتواء بالنخب المجتمعية بداخلها . ان التوازن الرئيسى للسلطة السورية قائم على هذه السيرورة وعلى استمرارها . لذلك تتجه انظار النظام اليها اساسا . ويتركز جزء رئيسى من همومه فى تأمين مستلزماتها ، وفى رأسها تأمين موارد داخلية وخارجية تبقى السلطة مفتوحة امام استيعاب اكبر عدد ممكن من المتنسبين الى الشرائح والفئات الاجتماعية المتوسطة الدنيا ، التى سقطت من عالم السياسة الى عالم العمل العبودى لصالح طبقة الدولة ، ولم يبق ثم ما يحول بينها وبين الانفجار سوى حرمانها بصورة منهجية ومتصلة من النخب والعناصر والقوى القادرة على التعبير عن معاناتها ، ودلها على السبل الكفيلة باخراجها من عبوديتها . بما ان قطع سيرورة اعادة انتاج السلطة قد غدت شبه مستحيلة على الصعيد السياسى ، بسبب موازين القوى القائمة بين السلطة والمجتمع ومجمل الاوضاع التى شرحناها فى الصفحات السابقة فان القطع لايمكن ان يتم الا على صعيد اقتصادى ، صعيد اعادة انتاج السلطة عبر العمل الاجتماعى .

للرد على هذا الاحتمال . زادت السلطة من الطابع الخارجى لنمط الانتاج السياسى ، بأن زادت استعدادها لتأجير دورها السياسى والاقليمى لمن يدفع . مهما كان المبلغ الذى يدفعه تافها ، هذا يعنى انها قللت من اعتمادها على الشروط الاقتصادية الداخلية لاعادة انتاجها ، وان كانت قد فاقمت فى الوقت نفسه هذه الشروط ، بأن شددت نهب مجتمعها تشديدا لا سابقة له ، زاد من وطأته تعرض طبقته الوسطى الاجتماعية ، وشرائح واسعة من طبقته الوسطى السياسية ، وعماله وفلاحية وبرجوازيته الصغيرة لافقار لا سابقة له ، جعل السلطة عاجزة لاول مرة منذ قرابة عقدين عن احتواء الاعداد الهائلة من المتعلمين فى جهازها ، واضطرها لاغلاق اقنيتها الداخلية امام هؤلاء وابقائها مفتوحة بصورة انتقائية امام المخلصين لها ، وخاصة امام العلويين . بالمقابل ، وازنت السلطة هذا الخلل الجلى فى اوضاعها البرجوازية من الطبقة الوسطى فى الصناعة والتجارة ، لحرمان التذمر الشعبى من « بازا » يعبر عنه او يموله او ينظم طاقاته ويدفع به الى الانفجار ، فى ظروف الانهيار الاقتصادى والبطالة الرهيبة التى اصابت

خلال السنوات الخمس الاخيرة بضعة مئات الاف الشبان ، والتبدل العالمى ، الذى يطرح تحديات خطيرة على نمط السلطة السوية القائم ، مع انها لا ترى فى الشعب حقيقة سياسية – وطنية ترتكز الدولة اليها وتستمد شرعيتها منها ، بل تعتبره حقيقة اقتصادية – اجتماعية ، قل مجموعة من القوى العاملة والمنتجة المذررة ، التى وظيفة السلطة حرمانها من ثمار عملها ، كى لا تفيد من فوائض ونواتج عملها الاجتماعى فى اقامة حقيقتها السياسية فى دولة معبرة عنها ، ديموقراطية وشعبية فى آن معا . بالنظر الى ان السلطة ترى فى المجتمع مجموع القوى العاملة ، وفى نفسها مجتمعا سياسيا قادر على خلق هيئة اجتماعية مكافئة له ومطابقة لحاجاته ، تستمد عناصرها من المجتمع الاجتماعى ، لكنها تتحول عبر السلطة الى مجتمع دولة مضاد له ، فانها لا تعتبر نفسها معبرة عن هذا الاخير ولا تقر بوجود التزامات عليها حياله ، بل تعتبر نفسها حقيقة سياسية ، وطنية ومجتمعية متقدمة عليه ، وترى انه هو الجهة الملزمة بواجبات محددة حيالها تنحصر فى ضرورة تسليم ناتج عمله اليها ، والاقلاع عن النظر الى نفسه كواقع وطنى يتطلع الى امتلاك سلطة سياسية مطابقة لحاجاته ومعبرة عنه .

هده العلاقة ، التى تفتقر الى اى بعد سياسى يربط السلطة السورية بمجتمعها ، والمفعمة ببعد يلزم المجتمع بتقديم ما ينتجه الى سلطته التى تنفية سياسيا ، هى ادنى درجة من درجات العبودية انحدرت اليها الهيئتان الاجتماعية والسياسية السورية فى تاريخها البعيد او القريب . وهى لا تعبر فقط عن تشتت وتمزق وموت المجتمع المدنى ، وانما تعبر بدرجة اكبر عن موت وتشتت وتمزق الدولة والمجتمع السياسى ، لانه اذا كان طبيعيا ان يكون للمجتمع المدنى مجتمع سياسى يعبر عنه ، فانه من الطبيعى ان يكون للمجتمع السياسى بدوره مجتمعا مدنيا ينبع منه من عمله وتعاونه وطبيعته العامة والشاملة والمجردة . بالمقابل عندما تقوم السلطة على الغاء كيانية المجتمع فانها لا يمكن ان تكون سلطة لدولة ، بل هى تكون سلطة تلغى كيانية الدولة . اليس هذه هو السبب الذى يدفع السلطة الى تألية رئيسها والقول بابديته وخلوده (يكرر ملايين المواطنين السوريين من موظفين وجنود وطلبة وتلامذة صباح كل يوم ثلاث مرات شعارا يقول : قائدنا الى الابد ، الامين حافظ الاسد !) . ان الاسد ليس مجسد السلطة والدولة ، بل هما اللتان تجسد انه ، بأعتبارهما تصدر ان عنه وتفيضان عن حقيقته الخالدة ، التى لا محل فيها لشئ سوى ارادته ، دولة كان هذا الشئ . ام قانونا ، ام ارادة عامة ، ام مجتمعا مدنيا اوسياسيا .

س : مـــن اين تـــأتى السلطة بفـــوائض تمـــول بها سيرورة اعادة انتاجها ؟ .

ج : ثمة مصدران لهذه الفوائض : داخلى وخارجى . اما المصدر الداخلى فهو المجتمع بمختلف فئاته ، اكانت متلقية ومنتجة دخول اولية ام ثانوية اية ذلك ان الرأسمالى العام لا يستغل فقط قوة عمل من يشتغلون لديه ، بل هو ينهب المجتمع العامل كله ، كى يعطى المجتمع السياسى ممثلا فى مجتمع السلطة القائمة ، ما هو بحاجة اليه ، ليس لانه يقوم بعمل ما ، بل كى يبقى موانيا لها ويمكنها من انتزاع فوائض قوة عمل الشعب ، بما يتيح لها توسيع نفسها وزيادة عائداتها كسلطة مرسملة ، تملك قسما اساسيا من وسائل الانتاج ، وتضع يدها بقوة اجهزتها وبالعنف العارى على قوة عمل المنتجين الخاضعين لها . فى هذا النمط من الرسملة لا يأخذ الرأسماليون الفلالحين المحررين من الزراعة الى الصناعة ، ومن الريف الى المدينة حيث يعملون باجور هى دون سعر قوة عملهم ، ويذهب القسم الاكبر من هذا الفارق الى الصناعة فى دورة اعادة انتاج تتسع باضطراد ، وانما يغادر الفلاحون المحررون الريف الى ضواحى المدن ، يحث يتكدسون فى مدن الصفيح ويشكلوا هناك احتياطيا جاهزا للتدخل ضد « المجتمع العامل » الضعيف سياسيا والسيئ التنظيم ، او يتكدسون فى هده المدن املين ان يقبلوا فى اجهزة الامن او فى المؤسسة العسكرية ، حيث يتحولون من قوى هامشية الى قوى طفيلية . من الزراعة الى الاجهزة ، وليس من الزراعة الى الصناعة : هذه هى مسيرة ملايين الفلاحين السابقين ، الذين يعيشون فى مدن لا مكان لهم فيها ، تخلو من اية خدمات تقدمها لهم (يوجد فى مدينة دمشق منشآت خدمية لقرابة مليون ونصف مليون انسان ، بينما يعيش فيها قرابة ثلاثة ملايين ونصف مليون مواطن . الى ذلك ، فان ٤٣ ٪ من سكان سوريا يعيشون فى مدينتى دمشق وحلب . مع انهما ليستا مدينتين صناعيتين او زراعيتين ، بل هما مقران اساسيان لدولة الاجهزة . ان النتيجة المباشرة لسياسة السلطة التنموية هى اذن تريف المدن ، وتصحير الريف وافراغه من سكانه . ومن يراقب نمو مدينة دمشق او اية مدينة سورية اخرى ، سيلفت نظره وجود نواة مدينية تتوفر على خدمات منتظمة ، تحيط بها احياء كالقرى مبنية بطريقة عشوائية تفتقر افتقارا مزريا الى سائر أنواع الخدمات ، بما فيها الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية) .

بانتمائهم الى الاجهزة يتحول الفلاحون من قوة منتجة الى عبء على القوى المنتجة ، ويصيرون قطاعات طفيلية واسعة فى مدن تضيق بهم فلا تقدم لهم شيئا سوى البؤس . لكن هذا

التحول يرتب التزامات واعباء هائلة على العاملين فى الارض والصناعة ، الذين يطلب اليهم الان تمويل من كانوا يعملون معهم الى البارحة فى الارض وتحولوا اليوم الى عبء عليهم . مع ان انتاجية العمل فى الزراعة تتراجع بسبب اعتماد الفالحين على تقنيات ووسائل انتاج تقليدية وصغر المساحة التى يزرعها الفلاح . بعد ان فتت الاصلاح الزراعى الملكية الزراعية تفتيتا تحول الى عقبة حقيقية فى وجه استخدام وسائل انتاج حديثة وتقنيات زراعية متطورة ، مما جعل العمل الزراعى يقوم على استنزاف الارض الى درجة الانهاك ، ويقدم للمدن فيضا لا ينقطع من الايدى العاملة والافواه الجائعة . من جهتها ، لم تجد السلطة مكانا يستوعب هذه الملايين سوء اجهزتها ، فشددت عملية نهب الزراعة بشكل خاص ، وقوت اجهزتها اكثر فاكثر مع تحولها الى سلطة نهب معمم لمجتمعها . اما الصناعة ، فان التطور الذى شهدته كان محدودا جدا ، وقد اتسم بالعشوائية والمزاجية ، كما اتسم بالاسراف والتبذير الناجمان عن الرغبة فى احداث قدر من الفوضى كبير الى درجة تسمح لكادر السلطة باكبر قدر ممكن من الرشاوى والنهب . فى هذه الاوضاع ، كان لا بد اذن من البحث عن نمط جديد من فوائض العمل ، لا يقتصر على نهب العمال الصناعيين لوحدهم ، كما حدث فى التجربة البرجوازية الاوربية ، فوجد « الرأسمالى العام » بروليتاريا عاما هو الهيئة الاجتماعية بتلاوينها وتراتباتها المختلفة ، فشرع ينظم نفسه فوق رقعتها كلها كى ينهب منها وتراتباتها المختلفة ، فشرع ينظم نفسه فوق رقعتها كلها كى ينهب منها ما نسميته « فائض قوة العمل الاجتماعى » الذى يقدمه الفاحون والعمال والمنتسبون الى التراتبات المختلفة للطبقة الوسطى ، وخاصة العاملون منها فى الصناعة والزراعة والتجارة .

بهذه الهيكلية المجتمعية العاملة ، وهذه الهيكلية السلطوية الناهبة ، تتدهور الزراعة دون توقف ، وتدور التنمية الصناعية فى حلقة مفزعة ، ما انها تبدو من الناحية الشكلية وكأنها فى تقدم وتنهار قوى الطبقة الوسطى المنتجة انهيارا متعاظما ، بينما السلطة تنمو كسرطان لا تعرف حاجته الى النهب الداخلى حدودا ، يبتلر يوما بعد يوم الهيئة الاجتماعية دون ان يثورها او يسمح حتى بتنظيمها وتسييسها ، الى ان يصل بها الى حافة البؤس والعجز ، ويجعلها نهبا لشقاء لا تعرف منه مخرجا . عندئذ تكون السياسة الوحيدة التى تتقنها السلطة هى فن ابتزاز اشكال متجددة من فائض القيمة الاجتماعى ، وتكون السياسة هى فن الابقاء على السلطة فى حالة تفوق على عدوها الوحيد ، مجتمعها ذاته ، وبالاخص منه قواه العاملة . ويكون من الضرورى توسيع نمط الانتاج الكومبرادورى – السياسى ، الذى يحتم اراهان البلاد اكثر فاكثر لدى الخارج ، ويرهن بالفعل حياة السلطة باستعدادها لخدمة من يمدونها بالمال ، مصدر حياتها

الاساسى ان لم يكن الوحيد كسلطة رأسمالية طفيلية . قال كارل ماركس في مكان ما من مؤلفاته ان سلطة نمط الانتاج الاسيوى عرفت ثلاث ادارات : الجباية لنهب الداخل ، والحرب لنهب الخارج ، وادارة بناء وصيانة المشاريع الكبرى . ونقول : ان سلطتنا المرسملة والشرقية لا تعرف الا ادارة واحدة هى ادارة نهب الداخل والتسول فى الخارج . اما المشاريع الكبرى ، فهى لا تهتم بها الا من اجل توسيع القاعدة الداخلية للنهب ، فالغرض منها هو زيادة انخراط المجتمع فى عالم العمل ، او استدراج قوى جديدة اليه بصورة تتيح لها زيادة نهبهما زيادة تتناسب مع حاجاتها الى موارد تكفى لتمويل حاجات طبقتها المتزايدة العدد والحاجات ، والانفاق على سيرورة دخول بعض ابناء الشعب الى عالمها ، التى قلنا ان توازنها الداخلى يتوقف بدرجة كبيرة عليها .

لن نطيل حديثنا عن موارد النظام الخارجية . سنكتفى بالقول انها ترتبط بمجموعة معقدة من العوامل . كحجم موارده الداخلية ، الذى يتيح له هذا القدر او ذاك من الاستقلالية . المؤقتة على الاغلب ، عن موارده الخارجية ويؤمن له بالتالى هذا القدر او ذاك من حرية المناورة على الاوضاع والقوى الخارجية . عندئذ تكون اوضاع النظام الداخلية هى الورقة الرابحة فى سياسة ابتزاز الخارج وتأمين حد اعلى من موارد نمط الانتاج السياسى . من العوامل التى ترتبط بها موارد النظام الخارجية قدرته على ابتزاز القوى والبلدان المحيطة به ، وهذه تعبر عن نفسها فى قدرته على تحويل نفسه الى قوة محورية بالنسبة لهذه البلدان ، يهدد استقراره واضطرابه استقرارها ووجودها ، فتسهم بما لديها من موارد فى حمايته ، لان لها مصلحة ذاتية وداخلية فى ذلك . كما يعبر عن نفسه فى ضبط اوضاعه بحيث لايضع اوراقة كلها فى سلة واحدة ، وانما يبقى لنفسه حرية مناورة تكفى لممارسة الدور والتلويح بنقيضه فى آن معا ، ولقبض ثمن الموافقة على سياسة طرف الاطراف بطريقة تجعله يحصل سلفا على ثمن عدم ذهابه الى خصومه . لهذا السبب يصوغ النظام موقفه صياغة تتضمن دوما الايحاء باستعداده لتغيير موقعه وتبديل تحالفاته ، التى يجب ان تكون عارضة ومصلحية فيما يتعلق بالمدى القصر والمتوسط لسياسته ، خاصة فيما لا يتعلق بالثوابت الاستراتيجية العليا ، النابعة ليس من سياسة النظام ، بل من وضعه الجغرافى وعدد سكانه وموارده وعلاقاته وروابطه التاريخية . . الخ .

من العوامل المقررة لموارد النظام الخارجية الحالة الدولية القائمة اذا لاحظ النظام ان السياسة الدولية تميل الى تهدئة المواقف فى العالم العربى ، سارع الى طرح سياسة تأزيمية ، واذا كان التأذيم مطروحا ، عاجل الى الاخذ بسياسة تهدئة ، ليقبض فى الحالتين ثمن مواقفه :

فى المرة الاولى لانه لعب ورقة الابتزاز ، وفى الحالة الثانية لانه لجأ الى التطمين والعقلانية . هذه التكتكات والسياسات تكفل له البقاء فى مركز اهتمام الخارج ، وتثير الانطباع بأنه يمسك مفاتيح المواقف ، كما تكرر دعايته بلا تعب وفى سائر المناسبات . من العوامل الهامة فى تأمين موارد مالية خارجية للنظام اخذه بسياسة تقوم على التوافق مع مصالح الطرف الدولى الغالب فى المنطقة ، فاذا كانت اميركا هى القوة المهيمنة على منطقتنا ، كما هو الحال بالفعل ، وجدناه يرسم سياسته الخارجية بطريقة لا تستفزها أو تتعرض لمصالحها العليا ، ومنها حماية النفط وانظمته وممراته ، وعدم الانحياز الى الجانب السوفياتى بما يحدث تحولا جديا فى علاقات القوى الدولية داخل المنطقة العربية . الا انه لا يقلع فى الوقت نفسه ، عن الامساك بمفاتيح ضاغطة على سياسة اميركا تؤثر على صراعاتها العامة مع خصومها ، وتتهددها ، بين فينة واخرى ، بتبدل يسبب لها بعض المتاعب فى هذه القضية الجزئية او تلك ، سواء كانت هذه المفاتيح سوفياتية ام عربية ام داخلية ، وسواء امسك بها لشهر ام لسنة . يقودنا هذا الى استنتاج هام ، وهو ان الخروج من ساحة التوازنات والتناقضات العربية والدولية يعنى موت نمط الانتاج السياسى ، وان غرض السياسة الخارجية هو البقاء فى مركز التناقضات والتوازنات فى أن معا ، وامتلاك جميع الاوراق الضرورية لتأدية الادوار المترتبة عليهما ، فى الداخل وعربيا ودوليا (سنشرح فيما بعد ما تعنيه هذه التخطيطات ضمن الواقع العملى من سياسات) . ولكننا نسارع الى القول ان السلطة تعتبر مجالها الداخلى الساحة الوحيدة الخاضعة خضوعا مطلقا ، لا تحده حدود من الناحية النظرية ، لسيادتها ، وترى فيه ، بمقارنته مع الساحتين العربية - الاقليمية والدولية ، المكان الذى تستطيع ممارسة سياستها فيه دون قيود ، بما يحدد بدرجة كبيرة طبيعية دورها فى الساحتين الخارجيتين ، اذا كانت سياسة السلطة الخارجية تنطلق من ترتيب وضعها الذاتى ترتيبا قويا الى ابعد حد ممكن ، فلايمانها ان مكونات هذا الحقل هى العنصر الاساسى الذى تستطيع الضغط به على الخارج . من هنا يتداخل العامل الداخلى فى سياسة النظام الخارجية مع العامل الخارجى تداخلا لا فكاك منه ، يصل الى اعتبار الداخلى خارجيا والخارجى داخليا ، حسب الحالات المختلفة والاستخدامات المتباينة للسياستين . ودليلنا على ذلك ان السلطة مولت قسما كبيرا من سياساتها وتحالفاتها وتحولاتها الداخلية من خلال سياسة موجهة نحو الخارج « الصمود والتصدى والتوازن الاستراتيجى » . . . الخ وعلى سبيل المثال ، فقد رفع النظام السورى طيلة الاعوام الخمسة عشرة الماضية شعار التوازن الاستراتيجى بينه وبين اسرائيل ، بحجة انه غدا قوة المواجهة العربية الوحيدة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واميركا واسرائيل . من البدهى ان احد اهداف هذا الشعار الملكف عربيا كان زيادة عائدات السياسة الخارجية ، فالبلد الذى يتطلع نحو التوازن

الاستراتيجى مع اسرائيل القوية يحتاج الى مبالغ طائلة جدا ينفقها على التسلح وتحديث مجتمعه . الى ذلك ، فان بناء توازن استراتجى يحمى العرب يتطلب بدوره نمطا من العلاقات مع القوى العربية ، وخاصة منها فلسطين ولبنان والاردن ، يضعها فى خدمة هذا الهدف ، ويخضعها لنمط العلاقات التى يقرها البلد القائد (سوريا فى هذه الحالة) ويضفى الشرعية على تدخله فى شؤونها وتقرير اوضاعها . من جهة اخرى ، ستجعل هذه السياسة من السلطة السورية مركز استقطاب سياسى عربى ودولى ، يحولها الى نقطة تتبلور حولها المواقف العربية وتفترق ، مما سيزيد وزنها كثيرا بالنسبة للعلاقات العربية – العربية وتشابكاتها الدولية ، دون ان يؤثر بالفعل على التفوق الاسرائيلى أو يستفز ردا اسرائيليا ضد ما اكتسبه النظام من قوة ونفوذ عربى ودولى . اخيرا ، فأن سياسة التوازن الاستراتيجى قد استخدمت افظع استخدام داخل سوريا ذاتها ، فقد اقتيد الاف المواطنين الى السجون بحجة انهم ضد التوازن الاسترايجى مع اسرائيل او يضعفون عن عمد سياسة النظام الذاهبة نحو هذا التوازن باضعاف مواقعه الداخلية . باختصار : بعد خمسة أعوام من التطبيل والتزمير والابتزاز والاعتقالات حصل عدوان اسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢ ، فاذا بالجيش السورى اضعف منه فى اى وقت مضى ، مع ان جريدة تشرين كانت قد اعلنت بلسان العشرات من رجال النظام على ان التوازن الاستراتيجى قد انجز ، وان مفاعيله ستظهر فى اول صدام مع العدو (من هؤلاء مستشار د . رفعت الاسد للشؤون العلمية د. . سليم بركات والعماد مصطفى طلاس وزير الدفاع . الذى قال بعد هزيمة لبنان المخزية فى محاضرة له بكلية القيادة والاركان فى القابون ان الحرب اثبتت قدرة الجيش السورى منفردا على انزال الهزيمة باسرائيل ، مع ان العامل رأى الطريقة المهينة التـى خـرج بها اللواء ٨٥ من بـيروت ، وعلم انه لولا ان امدته منـظمة التحرير بالطعام لهلك جوعا) .

يظهر هذا المثال ، كما يظهر مثال الصمود والتصدى ، الطريقة التى تحولت بها سياسة النظام الخارجية الى مادة اولية وثروة مادية ، وكيف قدمت الشعارات والاهداف الضرورية لتقوية السلطة وابتزاز العالم العربى ، واضعافه بزرع التناقضات بين اطراف واخضاع بعضها لاغراض ، وقمع الداخل والابقاء على موازين القوى مع اسرائيل دون أى تغيير ، فى آن معا ، فكان سياسة التوازن الاستراتيجى كانت موجهة ضد العرب والشعب السورى ، ومكرسة لخدمة النظام واسرائيل : الاول لانها اتاحت له موارد هائلة مول بها نفسه وقوى مواقعه ، والثانية لان سياسة الصمود والتوازن لم توجه ضدها ، بلالالة ما اضهرته هزيمة عام ١٩٨٢ الحزيرانية بكل معنى الكلمة ، فقد تشتت جيش سورية بعد ان حاول تفادى الحرب طيلة اربعة ايام كاملة ، وصلت اسرائيل فيها الى مشارف بيروت ، ثم وجد نفسه يخوض معركة واحدة (يوم ١٠ حزيران) قصمت ظهره تماما واضطرت رئيسه لارسال محمود الايوبى الى السفارة السوفياتية ليبلغ السفير السوفياتى بتزايد ضرورة تدخل عسكرى سوفياتى ، لان اسرائيل ستكون « صباح اليوم اليوم التالى فى دمشق « كما قال الاسد ، بعد ان تمزقت الوحدات السورية فى لبنان ودمر اللواءان المدرعان ١٢١ و ٤٧ وهما محملان على ناقلاتهما داخل الاراضى السورية ، واسقطت ١٣٧ طائرة سورية ، دون ان يفلح سلاح الجو السورى فى اصابة اية طائرة اسرائيلية (يوجد لدى سوريا طيار اسرائيلى اسرته حركة فتح فى جنوب لبنان خلال عدوان ١٩٨٢ ، عندما اسقطت مدفعيتها المضادة طائرة ال ف ١٦ التى يقودها قرب قلعة الشقيف : ويوجد لديها ايضا اسيران من جنود الدبابات سقطوا فى يد الجبهة الشعبية – القيادة العامة خلال هذا العدوان) .

بل ان الاحتلال الاسرئيلى للجولان تحول هو نفسه الى مورد مادى للنظام ، فاسهم فى اضعاف مجتمع سوريا وتقوية سلطتها ، مع ان هذه الاخيرة هى التى اضاعته ، حتى لا نقول فرطت به ، ومـــع ان المجتمع بذل اغلى التضحيات من اجل الحفاظ عليه ثم فى سبيل استرداده ، لنستمع الى عبد الحليم خدام يشرح فى اجتماع اعلامى سياسة السلطة حيال الجولان : ان سياستنا تقوم فى هذه المسألة على ابقائها مطروحة باستمرار كعامل من عوامل السلم والحرب فى المنطقة ، دون ان نسمح بجرنا الى اى منهما ، فى الوقت نفسه . هذا يعنى ببساطة ان علينا طرح مشكلة الجولان وابقاءها ساخنة بلا انقطاع من جهة ، ورفض كل ما يعرض علينا بخصوصها من جهة اخرى لان طرحها سيعود علينا بأموال الدعم العربية ، بينما سيحرمنا حلها من الحصول على هذه الموارد الهائلة ، التى مولت « التنمية » النظام ، وسيعرض سلطتنا لمخاطر داخلية كبيرة ووخيمة . فهل نضحى بالنظام من اجل جرف صخرى مثل قبل

احتلاله عبئا ماليا واقتصاديا جسيما على البلاد ؟ .

لمعرفته بأهمية الخارج فى اعادة انتاجه ، تهدف سياسة النظام السورى الخارجية الى وضعه فى مركز التوازنات والتجاذبات العالمية فى منطقتنا . لهذا فان سياسته حيال العالم لا تقوم على اسس استراتيجية يجابه بها القوى العالمية ، بل هى تقوم على اقلمة اهدافه مع الممكنات المتاحة فى اطار سياسات واستراتيجيات القوى العالمية ، لذا فهى تركز قسما كبيرا من جهدها على رقابة المتغيرات الدولية فى منطقتنا رقابة مباشرة ودقيقة ، واقلمة تاكتيكاتها واستراتيجياتها المتوسطة الاجل مع التبدلات الجادية ، بحيث يبقى النظام فى مركز التوازن الدولى ، ويجسد قوة تستجيب للمصالح الخارجية فى العالم العربى ، مهما تغيرت الاحوال واشتدت الازمات والصراعات .

لا يعنى البقاء فى مركز التوازنات والصراعات الاخذ بسياسة انكفائية او سلبية بطبيعة الحال ، بل هو يتطلب سياسة فعالة وديناميه من طراز عال ، كما يتطلب تحويل المراكز المقررة فى السلطة الى مراكز متخصصة فى السياسة الخارجية ، مثلما هو حال الرئاسة ووزارة الخارجية والاعلام ومصالح الجيش والامن ، التى تشكل حلقة خاصة فى ادارة البلاد ، تصل الخارج بالداخل ، وتصوغ طاقات بلادها الداخلية كى تستجيب استجابة اعظمية لمصالح الخارج ، سواء على مستواها الداخلى الخاص ام على مستوى الوطن العربى والعالم . لذلك تركز هذه الحلقة المقررة والفعالية من السلطة نظرها على الخارج ، وتولى السياسة الخارجية الاولية فى نشاطها ، وتبذل القسم الاكبر من وقتها فى مراقبة تطورات السياسات الدولية وفى استنباط الاستجابات المناسبة لها ، وتعتبر الداخل مضمارا تختبر فيه نجاحات سياساته الخارجية وقاعده ذاتية يجب إن ترتبها لتحقق انطلاقا منها سياسة خارجية فعالة .

لهذه الاعتبارات تتصف السياسة الخارجية للنظام السورى بمرونة فائقة وانتهازية ، فقد جاء الى السلطة باسم اولية تحرير الجولان ، وها هو يحكم البلاد باسم المعركة المؤجلة والصمود والتوازن الاستراتيجى ، ولا يتردد لحظة فى زج من يطالبون بتحرير الجولان او باثارة مشكلته فى السجون والمعتقلات ، بحجة انهم يستعجلون « المعركة » . كما جاء باسم قومية المعركة التى يجب ان يشارك فيها كل العرب دون استثناء ، ثم تحول الى خوض معركة حياة وموت ضد جميع العرب تقريبا بدءا بالمقاومة الفلسطينية الى الشعب السورى الى الشعب لبنان بمختلف فئاته وطوائفه ، الى العراق فالاردن فمصر . . . الخ وبينما هو يوزع اليوم « جيوشه » ، لبنان والخليج والمدن السورية ، فان حدوده مع اسرائيل تخلو من اى وجود عسكرى . اخير

فان شعاره المعلن كان حين استلم الحكم ، الابتعاد عن السوفيات الذين لا يعطوننا سوى الاسلحة الدفاعية (كما قال الاسد فى تعميم وزعه على الجيش عام ١٩٦٨ ، وتسبب فى غضب عبد الناصر عليه الذى وبخه خلال احدى زياراته الى مصر فى السنة ذاتها ورساله : اذا كانت الاسلحة التى بين يديكم دفاعية ، فلم تدافعوا بها عن انفسكم خلال حرب حزيران ؟ . لولا هذه الاسلحة ومن يرسلونها لكان لاسرائيل ١٣ علما فى ١٣ عاصمة عربية اولها دمشق ، فلا تعد الى اصدار بلاغات وتعميمات جوفاء كهذه !) ، ثم اكتشف بعد استيلائه على السلطة اساسيات اللعبة التى يجب عليه ممارستها ، ومنها استخدام الورقة الاميركية لتحسين مواقعه السوفياتية ، واستخدام ورقته السوفياتية لاستخدام مواقعه الاميركية . وعدم القطع فى اى من الاتجاهين ، او الانحياز الى اى منهما بما يجعله اسيره او منفذا طيعا لارادته ، مع تذكر ان التفوق الاميركى فى المنطقة العربية من طبيعة استراتيجية - بنيوية تتجاوز حقل السياسة الحديثة القصيرة الامد والمباشرة ، وإن من الحماقة المساس به او عدم الانصياع لمستلزماته ومتطلباته العليا لذا ، يجب حصر المناورة السياسية فى حقل الاحداث الجارية ، الذى تفصله اميركا نفسها عن مصالحها الاستراتيجية العليا ، وهى ، فى المنطقة العربية : الوصول الحر الى النفط ، وتقييد بلدان المنطقة بمواقف لا تخل بالتفوق الاميركى العالمى والاقليمى على السوفيات ، والا تتعرض لاسرائيل بما يؤدى الى تحسين مواقع السوفيات والعرب الاستراتيجية العامه على حساب الولايات المتحدة واسرائيل .

بهذه السياسات القائمة على حد اعلى من المناورات وحد ادنى من المبدئيات ، يعلن مسؤولون كبار فى النظام السورى انهم لا يعترفون بالمبادئ الدائمة ، اذا كانت تقيد كمحركتهم باتجاه مصالحهم ، المتغيره من حال الى حال ومن وقت لآخر ، يلفت الانظار بقوه ، فى هذا السياق ، ان السلطة التى تقدم خطابا علمانيا - اشتراكيا وثوريا قد تقيدت طيلة العقدين المنصرمين بالثوابت الاستراتيجية العليا للسياسة الدوليه فى منطقتنا ، وخاصه منها الثوابت الاميركية ؛ وانها بدلت ، فى الوقت نفسه ، مواقفها تبديلا لا ينقطع فى علاقاتها بالقوى الاقليمية ، عربية كانت ام اسرائيلية ، دون ان يرف لها جفن او تأبه بما تعلنه هى نفسها . من ذلك مثلا تحالفها فى المرحلة الاولى من الحرب الاهلية اللبنانية مع حزب الكتائب ، الذى وصفته فى مرحلة لا حقة ب « الطائفى والفاشى » وتحالفها الدائم مع السعودية ، الدولة التى تدار بطريقة اسرية وعشائرية ومذهبية متزمتة . من ذلك ايضا تحالف طبقة السلطة مع المؤسسة الدينية داخل سوريا ، وهى واحدة من اكثر الموسسات تأخرا ومعاداة « للعلمانية والاشتراكية والثورية » منها ايضا توازنات السلطة مع العالم الخارجى ، حيث تذهب التجارة فى معظمها

الى بلدان اوربا الغربية ، ويأتى القسم الاكبر من الصناعة الى البلدان الاشتراكية ، ويتم الحصول على رساميل من مؤسسات قريبة من الولايات المتحدة الاميركية ، وعلى معظم الهبات والمعونات المالية من البلدان النفطية ، التى يتهمها قادة السلطة بالرجعية والعداء للتجربة السورية ، بينما هم يغلقون حدودهم مع بلد كالعراق ، ثورى وعلمانى واشتراكى . . . الخ .

بايجاد سبل عملية لتحقيق مصالح متغيرة فى الواقع ، تسعى السلطة السورية للامساك بوقة العوامل الخارجية التى قد تؤثر عليها . وتحولها (هذه العوامل) الى اوراق بيدها تتيح لها موارد خارجية كافية لتمويل سيرورة صعود النخب « الشعبية » فى هرميتها الداخلية ، وتكفل لها الاستقرار الناجم عن تفوقها على مجتمعها ، المذرر والمهمش . هكذا تتداخل اذن السياستان الداخلية والخارجية ، وتتحولان الى جهد واحد يسوق سياسة السلطة كما تسوق اية مادة اولية ، فيعرضها فى سوق البيع والشراء وفقا لقوانين عرض وطلب ، تتعامل معها كسلعة بالغة الحساسية هى سيادة الدولة المباعة او المؤجرة لهذه الجهة او تلك .

س : كيف تتجلى سلطة الاجهزة فى الحياة العامة ؟ .

ج : توجد الاجهزة فى هيكل وانشطة السلطتين الفعلية والشكلية ، وبينما تعد السلطة الاولى سلطتها العملية الصريحة ، فان السلطة الثانية ، بما تتصف به من هامشية وطرفية ، هى مجرد غلاف خارجى لها ، تقتضيه علاقات السلطة الفعلية بالخارج (لا يعقل ان تكون وزارة الخارجية او الثقافة فرعا من فروع الامن ، وان كان احتلالها بعناصر من الاجهزة الامنية يعد امرا طبيعيا فى السلطة السورية) او نقص المعارف والخبرات (من الصعوبة بمكان تحويل وزارة الاقتصاد او المالية الى مقرين لرجال الامن ، بسبب ما يتطلبه العمل فيهما من دراية علمية وتقنية) . اذا كانت الاجهزة لا تحتل تماما ملاك السلطة الشكلية ، فان هذه الاخيرة لا تستطيع ، فى سلطة كالسلطة السورية ، ان تكون الاتعبيرا عنها وتجسيدا لها . فهى لا تنجو من تدخلاتها ، بل ان سياستها تعبر عما قررته لها فى مختلف المجالات والحقول . ومهما يكون امر ، فان السلطة الشكلية مسؤولة فى النهاية امام السلطة الفعلية ، وهى تعمل تحت اشرافها المباشر ، وتخضع لرقابة دائمة تمارسها عليها ، سواء كاجهزة حكومية ام ككادر عامل فيها .

اما بالنسبة للمجتمع ، فان وجود الاجهزة يأخذ شكلين اساسيين : فهى موجودة فى مواجهة المجتمع وجودا مســـــتقلا عنه تمام الاستقلال ، حتى اننا اسميناها « مجتمعا مضادا » اى انها مضـادة « للمجتمع الاجتماعى » كما توجد منتشرة ومبثوثة فى ثنايا المجتمع

الاجتماعى ، فتأخذ شكل رؤوس جسور بداخله ، تحتل فيه مراكز تصنت ورقابة حساسة ، او تكون على شكل توضعات منضوية فيه ، تمارس عليه رقابة توجيهية مباشرة ، وتحدد له السبل التى يحسن به ان يتحرك بداخلها ، والافكار التى يجب عليه تبنيها ، بل وحتى الاحساسيس والمشاعر التى علـيه السماح لنفسه بها . فى الحالة الاولى يكون وجود الاجهزة داخل المجتمع الاجتماعى فرديا ، فى الثانية سياسيا ، تجسده الاحزاب والمنظمات التابعة للسلطة الفعلية كحزب البعث وحلفائه من احزال الجبهة الوطنية التقدمية ، واتحاد نقابات العمال والفلاحين ومنظمات الشبية والطلبة واتحادات الحرفيين والمرأة . . . الخ . غير ان الوجود الفردى لاعضاء الاجهزة فى المجتمع الاجتماعى هو ، من الناحية العددية ، وجود جد قوى ، وهو من الناحية السياسية حيوى ، بل بالغ الحيوية ، بالنسبة للسلطتين الفعلية والشكلية ، لان العاملين فى خدمة الاجهزة هم تكوين اساسى من تكرينات المجتمع المضاد يحتلون اسفل هرمه ويشكلون قسما اساسيا ، شعبيا ومجتمعيا ، من قاعدته العريضة ، وصلة وصل اساسية بين المجتمع الاجتماعى والقيادات الوسيطة للاجهزة ، المنضوية بدرجة كبيرة فى رأس الطبقة الوسطى الجهازية . لو اخذنا مثلا على الاهمية العددية للمنتمين الى قاعدة المجتمع المضاد ، العاملين فى خدمة الاجهزة لوجدنا انفسنا امام المثالى التالى : فى محافظة اللاذقية بلدة صغيرة اسمها « الحفة » تقع على الطريق بين اللادقية ومصيف صلنفة ، يبلغ عدد سكانها ١١ الف مواطن ، يتوزعون على الطوائف الدينية الثلاث : المسلمة السنية والمسلمة العلوية والمسيحية ، التى تعايشت دون اية اشكالات مذهبية او سياسية طيلة بضعة مئات من السنين . هذه المدينة الوادعة تحتلها ثلاثة من فروع الامن ، يبلغ عدد منتسبيها قرابة ١٤٥ موظف ، وفيها جهاز من المخبرين العاملين فى خدمة الامن لكنهم ليسوا من ملاكه الرسمي ولا يقبضون رواتب منتظمة ، تعداده ٣٥٠ مخبرا . هذه البلدة التى نصف عدد سكانها من النساء ، و ٦٥ من ذكورها تحت سن الثامنة عشرة (هذه هى نسبة الفتيان من هذه الفئة العمرية فى المجتمع السورى) تضم اذن ٥٥٠ شخصا يعملون فى خدمة الامن ، بينما عدد ذكورها الذين يتجاوز سنهم ١٨ عاما هو ١٩٢٥ شخصا . لنفترض الان ان كل واحد من هؤلاء يحترف السياسة ، فان نسبة العاملين فى الامن الى المجتمع ستكون واحد الى اربعة . اما اذا اخذنا ارقاما واقعية ، وهى ان نسبة العاملين فى السياسة ، بمن فيهم المنتسبون الى احزاب السلطة ونقاباتها واتحاداتها ومنظماتها . . الخ لا تتجاوز نسبة عشرة بالمائة من السكان ، فاننا سنجد انفسنا امام واقع مذهل يجعل لكل مهتم بالشؤون العامة ، مهما كان انتماؤه السياسى ، اربعة مخبرين وموظفين فى الامن ، يتفرغون له ليلا ونهارا ودون اى كلل او تعب ! .

هذه الاعداد الهائلة ، التى تضم المنتسبين الى الاجهزة وتفرعاتها السياسية – الحزبية ، ونقاباتها ، و« منظماتها الشعبية » واتحاداتها المهنية . . . الخ ، الى جانب الاعداد الكبيرة من المخبرين الذين يتلقون مكافأة مالية محددة مقابل كل تقرير يكتبونه ، تبرر ما قلناه حول وجود « شعب الاجهزة ، وحول » المجتمع المضاد » المجتمع الخاص بالسلطة والمضاد للمجتمع المدنى ، وحول اعتماد السلطة الفعلية على تكوينات « مجتمعية أو شعبية » من صنعها ، تحلهافى محل التكوينات الاجتماعية الحقيقية ، المتشكلة فى سياق التطور الطبيعى للمجتمع ذاته والمتكونة فى سيرورة انصهاره وتوحده التاريخية المديدة . بينما تتسم تكوينات المجتمع المضاد بصيرورتها وتشكلها بقوة السلطة الفعلية التى تفكك المجتمع وتلغى حالته الطبيعية ، بقوة هذه السلطة وقوة الاليات « المجتمعية » النابعة من وجود التكوينات الجديدة ، النافية للمجتمع وضد المجتمعية وفى مقدمتها التشكيلات السياسية – المجتمعية – المذهبية ، المدعومة والممولة من السلطة ، التى تضم عشرات بل مئات الاف الاشخاص ، مثل جمعية المرتضى شبه الرسمية ، التى نسب جميل الاسد ، بعلم السلطة وتشجيعها ودعمها المادى والمعنوى ، عشائر وقبائل كاملة اليها ، اريد لها ان تتجاوز . من خلال ارتباطها عبر السلطة بالتكوينات المشابهة لها والمتناثرة فوق البلاد بأسرها ، محليتها ، كى تتحول الى « تكوينات اجتماعية « مبنية تمام البنية ومهيكلة افقيا وعموديا فى « مجتمع » سلطوى يلغى ويفكك المجتمع التاريخى المتكون فى سياق تطور طبيعى – انسانى مديد . مثل هذه التكوينات لا تعيد فقط انتاج السلطة القائمة من اعلى « الدولة » الى ادنى تراتبات المجتمع المضاد ، بالضرورة ، بل هى تفرض عليها ايضا اعادة انتاج سياسة تفضى حتما الى استبداد شمولى يقع جذره فيها كتكوينات مجتمعية – سلطوية ، لكونه نتيجة من نتائجها السياسية من جهة ، ولكونها نتيجته « الاجتماعية والشعبية » المصنوعة بوسائله السياسية والتحكمية ، من جهة اخرى .

س : ما علاقة الطبقات الجديدة بالمجتمع الاجتماعى ، بعد ان عرفنا شيئا عن علاقتها بالمجتمع المضاد ؟ .

ج : قامت التكوينات الطبقية الجديدة فى مجتمع لم يشهد توسيعا فعليا لقواه المنتجه او لطاقاته الانتاجية ، وتثويرا للادوار التى تمارسها طبقاته ، كما اتسم نشوء هذه التكوينات بطابع سياسى غالب تطابق مع حاجات سلطة مرسملة ، وليس مع ضرورات تطلبتها تحولات مجتمعية وتغيرات اقتصادية ترتبت عليها تبدلات عميقة فى البنية الاجتماعية القائمة ، شملت كل ما فيها من جوانب . صحيح ان النتيجة العملية للتبدلات الطبقية التى شهدها المجتمع السورى جاءت متفقة والحاجة الى رسملة السلطة الجديدة ، وخدمت فى

المحصلة النهائية هدفا اقتصاديا - اجتماعيا ، الا ان طريقة احداثها اخذت شد
سياسيا ، وتمت باساليب ووسائل الدولة المرسملة الجديدة فارتبط وجود البنية الطب
بسلطة الدولة اكثر مما ارتبط بالانتاج ، وبمتطلبات السياسة اكثر من الضرور
الاقتصادية والاجتماعية .

مثلما يحصل فى الحالات المماثلة ، حين تنضاف بنى مجتمعية وطبقية جديدة الى
طبقية ومجتمعية قائمة (ومأزومة) ، دون توسيع جدى لقاعدة الانتاج او رفع جذرى لانتا
العمل ، فان الطبقات القديمة تصاب بالاهتراء والتعفن ، بينما تسعى الطبقات الجديدة
وضع امتيازى كثيرا ما تبلغه بوسائل اكراهية ، تستخدمها فى البداية ضمن حقل السيا
القائم ، لتجعله مطابقا فى بنيته واتجاهه لحقل السلطة الجديدة ، التى يراد من خلالها احد
تبدلات تفض الى رسملة الدولة وتحول دون رسملة المجتمع .

فى الوضع السورى الراهن ، ليس المرء بحاجة الى دقة ملاحظة خاصة ، كى يرى
عينه هاتين الظاهرتين : تهرؤ الطبقات الاجتماعية اطار نمو شبه مجتمعى لفئات وشر
سلطوية ملحقة بالدولة المرسملة ، دفعتها ازمة النظام فى السنوات الاخيرة بدورها الى ت
تدريجى ، تجلى فى تساقط اقسام كبيرة من منتسبى الدرجات الدنيا لتكويناتها الى ما تد
من تكوينات مجتمعية متهرئة .

يتجلى تهرؤ الطبقات الاجتماعية فى ظواهر كثيرة كتقلص عددها ، وتقلص دو
وخروجها من حقل السياسة ، وتخليها الطوعى عن ممارسة دور سياسى خاص بها ، وتد
نصيبها من الدخل الوطنى تدهورا متفاقما رغم زيادة حصتها فى العمل الاجتماعى ز
متعاظمة بلا انقطاع ، واقتباس العناصر المكونة ل « ايديولوجيتها » من الطبقات الاخر
وتعين وعيها اذا ما وجد ، بوعى « الطبقات السلطوية » . من الجلى ان هذه العلامات تتفق و
الطبقة الوسطى الاجتماعية ، وتنطبق بخاصة على الفلاحين والعمال ، الطبقتان المنتج
للقسم الاكبر من الدخل الوطنى وفائض القيمة الاجتماعى ، اللتان انحدرتا الى وضع مد
عبودى ، يحرمهما من ابسط حقوقهما ومن ثمار عملهما ، ويرجع بهما الى حالج من اللاتن
واللاوعى ، اضاعا بسببها ملامحهما الاجتماعية القليلة التميز ، التى كانا قد شرعا يكتسبا
على كل حال ، خلال نضالهما « البرجوازى » ضد الاقطاع ، ونضالهما الطبقى من
الحريات النقابية والسياسية والمطالب الاجتماعية المرتبطة بمعاشهما كطبقتين محرومتين
الحقوق .

تهمشت المراتب العاملة من الطبقة الفلاحين وتهشمت اجتماعيا واقتصاديا ، وانتقلت اقسام كبيرة منها ، مع رسملة الدولة ، الى مدن الصفيح ، او احتلت المواقع الاقل اجرا الاسوأ عملا فى الجيش واجهزة القمع ، بعد ان ارتقى قسم من « ابنائها » السابقين الى مراتب عليا فى الطبقة الوسطى السياسية وحتى فى صفوف طبقة الدولة السائدة ، وعمل من موقعه الجديد على تحويلها الى طبقة عبيد للدولة المرسملة ، يخدمونها فى المدن فتسرقهم فى الارياف والمدن ، وتحرمهم من مقومات الحد الادنى من العيش الكريم والمواطنية الصحيحة . ام الطبقة العاملة فقد تعرضت لما هو اقسى من ذلك ، اذ حرمت من حقها فى امتلاك تعبيرات سياسية او نقابية او مهنية خاصة بها ، بعد ان تم الحاق جميع تعبيراتها السابقة بجهاز النظام السياسى والايديولوجى و الامنى ، حيث شكلت واحدة من اهم ركائز ومكونات الطبقة الوسطى السياسية ونسيت تماما العالم الاجتماعى الذى جاء منه قسم كبير من كادرها . فى هذه الشروط ، انحدرت هذه الطبقة بدورها الى مهاوى البؤس والحرمان ، فعانت وما تزال تعانى الامرين فى معامل يفترض انها تشارك فى ملكيتها (وارباحها !) ، فصلت عنها اولا باول العناصر التى كانت تبرز من حين لاخر فى صفوفها ، وتتصف بشئ من الكفاءة المهنية او التنظمية او السياسية ، لتتحول ، بفعل ارتباطها بالطبقة الوسطى السياسية وبالاجهزة ، الى عبء اضافى عليها . وزاد الطين بلة ان السلطة نصبت هده العناصر او ما يشبهها « كقيادة » للعمال ، « تنطق باسـمهم وتدافع عن مصالحهم » فكان اول ما نطقت به اعلانها اهم ليسوا بحاجة الى اية حقوق ، وانهم على استعداد للاستغناء بصورة دائمة عن جزء من قوة عملهم للسلطة ، يقدمونه لها دون اجر او مقابل ، اسهاما منهم فى تمويلها ودعمها . من جهتها كانت السلطة قد فرضت على العمال ، الذين تحب ان تتحدث بأسمهم ، مبدأ « النقابية السياسية » بديلا لما اعتبرته « النقابية المطلبية » ، واضعة بذلك معيارا سياسيا للمطالب النقابية المحضة ، تمهيدا للتصدى بوسائل القمـع والاستبداد لمن يرفعون مطالب كهذه . ثم اصدر رئيس الجمهورية ، الذى تسميه « القيادات » العمالية التى عينتها اجهزته « العامل الاول » مرسوما جمهوريا رقمه عشرة لعام يمنع العمال من اقامة دعاوى عمالية على الدولة امام القضاء ، وهو ما تسبب فى ضياع مبالغ تقدر بعشرة مليارات من الليرات السورية على الطبقة العاملة ، كان القضاء قد اصدر احكاما قانونية نافذة بها ، وقد عوض الاسد الطبقة العاملة عن خصارتها هذه بصينية نحاسية قدمها هدية الى رئيس اتحاد نقابات العمال خلال مؤتمرها الثالث ، عرفانا منه بدور هذه الطبقة فى خدمة الثورة ، كما قال فى خطابات خلال افتتاحه المؤتمر . كما اصدرت القيادات مجموعة قرارات تمنع العمال من المطالبة بزيادة اجورهم ، مهما كانت الاحوال ، وتحظر عليه رفع مطالب من اى نوع كان الى السلطة وفرضت عليهم اعمالا لاتطوعية مختلفة

الاشكال كالعمل ايام الجمعة خلال اسابيع متتالية دون اجر ، يدعمون خلالها المجهودات السياسية للسلطة (عندما يتعلق الامر بنهب العمال ، فانه يحق لهم العمل لاهداف سياسية . اما حين يطالبون بزيادة فى الاجر ، فهذه سياسة معادية للثورة وبرجوازية عقوبتها المخابرات) .

بكلمات ماركسية : لقد اعادت الدولة المرسملة الطبقات الاجتماعية ، وخاصة منها الطبقات العاملة ، الى طور « طبقات بذاتها » بعد ان كانت فى الطريق نحو التبلور « كطبقات لذاتها » بل انها رفضت القبول بابقائها فى حالة خام (اى طبقات بذاتها) ، وشرعت تفتت اسس وجودها الاجتماعي والاقتصادى ، وتحظر عليها اللجوء الى وسائل سياسية او نقابية تعينها على بلورة نفسها كطبقات وتكوينات ذات مصالح ورؤى متميزة ، ودور ووزن وحقوق . ان سرعة دوران الايدى العاملة فى الصناعة هو دليل شديد المعنى ، يبين الاتجاه الذى تردت اليه احوال « الطبقة العاملة » والفلاحين . من ذلك على سبيل المثال ان احد اعضاء المكتب التنفيذى لاتحاد نقابات العمال ذكر فى حوار مع جريدة تشرين الحكومية عام ١٩٧٩ ان عمال معمل الاسمنت فى عدرا ، وعددهم ٣١٢ عاملا ، يتغيرون بنسبة ٩٥ ٪ سنويا ، وان العامل المدرب والواعى اصبح نادرا تماما فى الصناعات السورية . كذلك نشرت جديدة الثورة بعد ذلك باعوام (١٩٨٥) تحقيقا حول الصناعات النسيجية قالت فيه ان احد عشر الف عامل تركوا هذه الصناعة فى عام ١٩٨٤ ، وان من حلوا محلهم يفتقرون فى حالات كثيرة الى الخبرة العملية والمعرفة الكافيتين .

اما الفلاحون ، فانهم يعانون فى بلد كان يعيش الى الامس القريب من الزراعة بدرجة اساسية ، عمل ٥٤ ٪ من قواه العاملة فى الريف ، من التحولات العاصفة التى اقتلعتهم من قراهم ، والقت بهم الى مدن الصفيح حول المدن والبلدات الكبيرة والمتوسطة ، بل والصغيرة ، وحولتهم الى احتياطى واسع جدا من عاطلين غير مؤهلين ، او الى جيش للقمع ، او وهذا هو مصير معظمهم ، الى هامشيين لا عمل هم . بينما تعانى الزراعة من نقص فادح فى الايدى العاملة لا يعوضه اى تجديد تقتنى ، نتيجته الوحيدة تراجع الانتاج الزراعى (انتجت سوريا عام ١٩٨٨ ، وفق تقرير سرى لرئاسة مجلس الوزراء ٣٩ ٪ من حاجتها الى الحبوب و ٦٩ ٪ من حاجتها الى الخضار بينما كانت سابقا من البلدان المصدرة لهما !) وخراب الارياف ، وسير الطبقات الفلاحية نحو تقلص متسارع وتهمش متعاظم ، حيث ينزوى اعضاؤها فى مدن الصفيح المحـرومة من الخـــدمات وفرص العمل ، ويعيشون فى الفقر والنسيان الى ان يوافيهم الاجل .

س : هذه العلاقة بين السلطة والطبقات ، أليس من الضروري الاسفاضة في شرحها ؟ .

ج : مع انتقال حقل السياسة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، وكانت تمثل المجتمع بالطريقة السلبية التى وصفناها ، الى السلطة المرسملة ، وبامتلاء هذا الحقل بحضور طبقة الدولة العليا والطبقة الوسطى السياسية وبايديولوجيتها « القومية - الاشتراكية » ، وبحزبها واجهزتها القمعية ، حصلت اكبر عملية فرز سياسى و« طبقى » عاشتها سورية فى العقود والقرون القلية المنصرمة . وجرى تبديل عميق للحقل الاجتماعى ذاته وحصل تطور لا مثيل له فى تاريخ البلاد ، اوصل الرسملة الى الدولة ومنع النظام الرأسمالى عن المجتمع بقوى هذه الدولة المرسملة ، التى كان يفترض بها هى نفسها ان تنقله اليه وتنشره فيه .

تتجلى اولى علامات هذا الفرز فى الانقسام الجديد كل الجدة الى دولة تؤسس طبقات خاصة بها وذات صفات سياسية بالدرجة الاولى ، ومجتمع تتعوض طبقاته لتحول كبير على يد هذه الدولة المرسملة الجديدة ، ينتهى الى حالة خاصة لا تستند السلطة فيها الى طبقات المجتمع بعد اقلمتها مع حاجاتها ، بل الى « طبقات » وتكوينات مجتمعية تطلق الدولة المرسملة سيرورة تشكلها من الطبقات الاجتماعية ، التى تدفع بها هى نفسها الى سيرورة انفراط وتلاش متعاظمة ، يترتب عليها فصل « طبقات » الدولة عن مجتمعها فصلا سياسيا ووظيفيا مراقبا ، وتحولها الى مجتمع مضاد ترتكز السلطة اليه ، ينضوى فى اجهزتها القمعية والاقتصادية والسياسية . اما السبب فى نشوء هذه الحالة الخاصة ، فيرجع الى ان السلطة المرسملة لم تنشأ فى سياق التطور الاجتماعى الطبيعى لاية طبقة اجتماعية ، او لاى حلف طبقى ، بل ترتبت على التمايزات السياسية لطبقة وسطى امسكت بسلطة سياسية واقتصادية استخدمتها فى رسملة الدولة واعادة بنية المجتمع . بهذا الشكل ، نشأ مجتمعان فى الدولة : « مجتمع سياسى » تكون من السلطة وطبقاتها المحدثة ، و« مجتمع اجتماعى « قوامه المجتمع القديم بطبقاته المهرأة والمفككة ، المفتقرة الى وعى سياسى خاص بها وتعبيرات سياسية متبلورة تمثلها . على الرغم من بقاء قنوات المجتمع الاجتماعى مفتوحة امام المجتمع المضاد ، مجتمع الدولة السياسى ، فان هذا الاخير قد اقفل ابوابه باحكام امام المجتمع الاجتماعى ، ليحول دون تغلغل اى مؤثر من مؤثراته اليه ، وليكفل وجوده بفصل ما هو سياسى عما هو اجتماعى ، حيث السياسى محصور فيه ومفصول عن مجتمع يعد اخراجه من عالم السياسة شرطا لا لغائه بوصفه مجتمعا قائما بذاته ، تتوفر له مقومات الاستقلال عن سلطته السياسية ومجتمعها المضاد . بكلمات اخرى : تشكل السلطة بطبقتها العليا والوسطى ، وبقاعدتها « الشعبية » المتحدرة من سائر

التشكيلات الاجتماعية ، وباقتصادها وسياستها ، عالما متكاملا ، يمتلك حقلا سياسيا مهيمنا وتشكلات مجتمعية مطابقة ، ومصالح اقتصادية سائدة وايديولوجية خاصة ، بينما لا يشكل المجتمع ، المفصول عنها والخاضع لها وغير الممثل فيها ، فى آن معا عالما كهذا ، بل هو يشبه ركاما اجتماعيا ملقى فى فراغ سياسى ، يعيد انتاج سلطته التى تذرره وتلغيه على صعيده الاجتماعى الخاص وتعدمه على صعيدها السياسى .

ان ازمة الطبقات الاجتماعية ، التى عاشتها سوريا فى الماضى على شكل ازمة للطبقات الاجتماعية مع الطبقة الوسطى الاجتماعية ، ولهذه مع « البرجوازية والاقطاع » قد انتقلت ، مع التطور الذى وصفنا ملامحه العامة ، الى طور بالغ الخطورة والتأزم هو طور الازمة الحادة للمجتمع الملغى والمهش ، الخارج من حقل السياسة والداخل الى حقل العبودية .

س : هل « طبقــات الــدولة » كبيــرة العدد ، وهل تتــطابق مع المنتــمين الى جهاز الدولة ، وما هى « طبقة الدولة العليا » ؟ .

ج : غنى عن القول ان اعداد المنتمين الى طبقات الدولة السياسية تكون كبيرة فى دولة تمتلك وسائل الانتاج الاساسية وتتحكم بفوائض قوة العمل الاجتماعى ، وتتصرف بجهاز هائل من المتنسبين الى اجهزتها ، بمن فيهم المتنسبون الى القاع الاجتماعى الذى تستند اليه ، ممن لا ينضوون فى اطار كادرها الدولتى المباشر . اما عدد المتنسبين الى طبقات الدولة فيكون كبيرا بسبب عوامل كثيرة ، ذكرنا بعضها فى اول الاجابة على هذا السؤال ، ونود العودة الى بعضها الآخر هنا . ومنها ان تحكم السلطة فى عمليات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ناظمة لحركتها ولحركة المجتمع يتطلب وجود اعداد كبيرة من الكادر ، يتوزعون على هذه المجالات المختلفة ، ليمسكوا بخيوط التوازنات الحساسة بين السلطة والمجتمع وفى داخل السلطة نفسها ، ويتحكموا باى تبدل قد يصيبها منذ الاطوار الاولى لنشوئه ، ان عجزوا عن التحكم به تحكما وقائيا يحول دون حدوثه اصلا ، ويسيطر على التشابكات الكثيرة لعملية اعادة تشكيل البنية الاجتماعية الشديدة التعقيد والكثيرة الترابطات ، التى يتوقف نجاحها على صحة ما تتخذه طبقة السلطة العليا من قرارات وتدابير فى الحقل السياسى ، تنعكس على الحقلين الاجتماعى والاقتصادى ، بما هما حقلان تكوينيان للسلطة دون المجتمع .

هذه المهمة تتطلب توزيع مراكز اتخاذ القرار والتنفيذ داخل النسيجين السلطوى والاجتماعى توزيعا كشف ، كما يتطلب هو ذاته وجود ما لاحظناه من تنافر بين الانتماء الى جهاز السلطة الوظيفى والانتماء الى جهازها السلطوى ، وبين انعدام التطابق فى حالات كثيرة بين الهرمية الوظيفية والصلاحيات الفعلية لكادر السلطتين الشكلية والفعلية ، وهو تنافر حرى باثارة اشد انواع الفوضى ايذاء فى دولة من النمط الغربى – الليبرالى ، لكنه لايثثر هنا اى قدر من الاضطراب ، الا عندما تضعف السلطة الفعلية ، التى تقع السلطة الحقيقة بين يديها . او حين تنشأ ملابسات بين السلطتين فى مجال من المجالات التى يتقاطعان فيها . وهو ما يتم نتيجة لهجوم السلطة الفعلية على صلاحيات الحكومة ، ويؤدى الى تقليص مجالات عملها وطردها منـها واحدا بعد آخر . يفسر هذا الواقع تلازم الفوضى و الانضباط فى الدولة المرسملة ، حيث الملاك الحكومى فى حالة من العطالة المتزايدة ، بينما تعمل الافنية والاجهزة الخفية لتسيير دولة تبدو عصية على التسيير ، اذا ما حكمنا عليها بمعيير الواقع الحكومى المعـطل الى ذلك ، فان سلطة تمتص مجتمعها وتسعى الى دمج قسم منه فيها والغاء قسمه الاخر ، تكون ميالة فى العادة الى احتواء اكبر عدد ممكن من افراده فى صفوفها ، لما يلعبه هذا الاحتواء من دور هام فى تحييد القوى المجتمعية الجديدة والمتنامية ، وفى شل القوى المهددة ، التى هى فى الواقع العملى قوى المجتمع الحقيقية وطبقاته العاملة . من هنا قلنا ان التنسيبات الى جهاز السلطة تهدف الى تعطيل ، وليس الى تفعيل الطاقات الداخلة اليها ، وتخضعها لرقابة دائمة ترصد حركاتها وسكناتها وتبلور وعيها السلطوى المعادى لمجتمعها وترسم دورها بطريقة تضعها فى خدمة قيادة السلطة . نستنتج مما سبق قوله ان مفهوم « طبقة الدولة » ، الذى اعتبرناه مفتاحا معرفيا هاما لشرح اوضاع وبنى سائدة فى السلطة المرسملة ، لا يشمل جميع العاملين فى الدولة ، بل يصف شريحة العدد ، تقرر شكل وطرائق اعادة انتاج الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية ، ونمط عمل السلطة واسلوب توزيع الدخل الوطنى وبالتاى اسلوب اعادة انتاج « طبقات وتكوينات « السلطة ، ونمط العنف الضرورى لتسيير هذه السيرورات جميعها تيسيرا متوازنا .

بيد ان مفهوم « طبقة الدولة » لا يفسر شيئا بذاته ، بل هو يكتسب دلالاته الهامة بربطه بالمفهوم الاوسع مفهوم المجتمع السياسى للدولة المرسملة ، الذى كان يشمل بالاصل طبقات ثلاثا تصور منها ، فيما بعد مجتمع الاجهزة الذى اسميناه « مجتما مضادا » اعتبرنا المنتسبين اليه شعبا خاصا بالدولة المرسملة ، وبديلا للشعب الاجتماعى . هذا المجتمع المضاد يتداخل من جانبه ، مع المجتمع السياسى تداخلا يقوى كلما صعدنا الى فوق ، الى « طبقة الدولة » اى كلما ابتعد المجتمع السياسى عن منابته ومصادره الاجتماعية ، مثلما يتداخل المجتمعان الاجتماعى والسياسى كلما نزلنا الى الادنى فى هرمية هذا الاخير . من هنا تبدو طبقة الدولة ، التى هى رأس المجتمع المضاد . منغرسة فى المجتمع الاجتماعى من خلال الطبقات الدنيا للمجتمع السياسى ، ومن خلال تداخلات الطبقة الوسطى السياسية مع الطبقة الوسطى الاجتماعية . وتبدو مستقلة ومعزولة عنه ، فى الوقت نفسه ، من خلال الشريحة العليا لطبقة الدولة ، التى قطعت جذورها داخل الشعب قطعا حاسما ، ولم تعد تحمل شيئا من علامات ماضيها السياسى والاجتماعى السابق ، بل غدت حريصة بالاحرى على الظهور بمظهر طبقة غريبة عنه فى سلوكها وتفكيرها ونمط استهلاكها وعلاقاتها ، كانها قوة خارجية غازية ، تحتل وطنها بقوة الاجهزة القمعية . وتخربه بأليات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى تأخذ بها ، وتشمل مقاومته بوسائل مبتكره كالشفط المتواصل لقواه وطاقاته ، الذى يطوع هذه القوى تطويعا يجعلها متلائمة مع حاجات الدولة المرسملة ، ويفقدها القدرة على اعادة انتاج جسدية اجتماعية واقتصادية وسياسية وايديولوجية خاصة بها ، مستقلة عن المجتمع المضاد .

س : هل شهدت طبقات الدولة تطورات ما خلا هذه التبدلات الهامة ؟ .

ج : حدثت خلال السنوات الفائتة تبدلات جدية فى علاقات القوى الداخلة فى السلطة ، نجمت عن التبدلات البنيوية التى شهدتها الدولة ١٩٧٠ وانتهت الى اختيارات كان من المحتم ان توطد هيمنة الاجهزة القمعية على غيرها من اجهزة السلطة . هذه الواقعة تستحق اكبر الاهتمام ، فقد بدأت تجربة الدولة المرسملة انطلاقا من شرائح فى الطبقة الوسطى ، شكل ضباط الجيش ذراعها الضاربة وارادتها الانقلابية . بما ان هؤلاء نظموا المجتمع والسلطة على الطريقة التى يعرفونها ، عنيت الطريقة العسكرية ، واقاموا نمطا من السلطة نافيا للدولة والمجتمع ، فان العنف المنظم ، وهو طابع الدولة المحايث لها ، الذى تحرص السلطة فى الاحوال العادية على اخفائه انكاره وتعد ناجحة بقدر ما تبتعد عنه ، اصبح سياستهم الحقيقية او روح السياسة بالنسبة لهم ، وحالتها الدائمة ، وشكل الادارة العامة للشؤون

العامة ، بالمقابل ، تزايدت الحاجة الى اجهزة العنف المنظم ازديادا متعاظما ، الى ان تحولت السلطة بأسرها الى تفرعات لهذه الاجهزة واستندت سياستها فى سائر مناحيها وتجلياتها ، بما فيها الاكثر بعدا عن العنف اليها . مثلما انفرزت . بعد الاستيلاء على السلطة بخاصة ، طبقة وسطى سياسية من الطبقة الوسطى الاجتماعية التى تحلنا سابقا انها كانت قد امتصت الطبقات الاخرى فى حقلها السياسى والمجتمعى الخاص ، قبل انقضاضها على السلطة وتعرضها للتحولات الداخلية الهامة التى وصفناها ، ، كذلك انفرزت من المؤسسة العسكرية ، الادارة السياسية والقمعية الاكثر بروزا للطبقة الوسطى السياسية ثم لطبقة الدولة العيا ، اجهزة قمع وتحكم وادارة وتوجيه عام وعنف منظم نسميها مجتمعة اجهزة السلطة المرسملة التى انتزعت من البيروقراطية وظائفها ، بعد ان كيفتها مع حاجاتها وحلت محلها او حولتها الى مجرد ذراع لها ، يمارس ما يفيض عنها من مهام او ما تكلفها هى به مـــن اعمــال داخـــل اطـار الادارة التقنية المحضة السلطة . (تم الغاء البيروقراطية فى الطريق نحو الغاء الدول بزرائع مختلفة كعذم ثوريتها ، وانفصالها عن الشعب ، وتمـسكها الحرفى بالقوانين . .الخ) . هكذا التهمت الاجهزة الدولة ، وخنقت لنفسها الاطار السلطوى لرسملتها ، وغدت كافلة الرسملة الرئيسية ان لم تكن الوحيدة ، الى ان صار من الممكن القول : ان رسملة الدولة هى نمط من الرأسمالية الحض الدولتية يعبر عن حاجات وهيمنة طبقة سياسية تتمحور حول اجهزة السلطة القمعية . لهذا السبب غدا البعد والقرب من اجهزة القمع معيارا للبعد والقرب من مركز اتخاذ القرار فى السلطة المرسملية ، وللقرب والبعد من الثروة ، والعامل الذى يحدد موقع ومكانة الموظفين يفى التراتب الهرمى للادارة ، وغدا التقيد بالتدابير البيروقراطية للعمل الرسمى ضربا من التآمر على المصالح العليا للدولة ، وبرهانا على عدم الولاء للسلطة المرسملة . كما سقطت قيمة القوانين الناظمة لعلاقات الاجهزة ، وحلت محلها « قوانين » مستمدة من عالم القمع والتوحش ، ترتكز الى الشللية والزبنية والولاءات الشخصية ، تقوم على الغاء المواطنية كمعيار للعمل الوظيفى العام ، والى انكار وجود مصالح خاصة بمواطن الدولة بل والى انكار وجود المواطن والدولة معا .

هذه العلاقات الزبنية حولت السلطة الى اقطاعات متفرقة ، يهيمن على كل واحدة منها امير من امراء الاجهزة القمعية او تابع من اتباعها الموثوقين ، بعد ان تحول موقع « الموظف » فى الاجهزة الى رائز لقدرته على انتزاع قسم من فائض العمل الاجتماعى ، وسبيل الى الاثراء الشخصى ، واداة لنهب الاملاك العامة والخاصة ، وتوزيع قسم من ناتج عمل المجتمع المنهوب

على الاتباع والازلام . فى هذه الظروف ، يعيد رؤساء الاجهزة انتاجها من فوق ، وفق حاجاتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية ، لتكبير حصتهم من قرار سياسى تتناسب عوائدهم المادية وحجم حصتهم فيه كما تتناسب اعداد اتباعهم وزبانيتهم مع حجم هذه العوائد ، وتنعكس على موقعهم فى القرار السياسى .

بهذا النمط من العلاقات والمصالح ، يقلع قادة الاجهزة عن اعتبارها مؤسسات رسمية تابعة لدولة وخاضعة لقانون ، ويتعاملون معها بوصفها مراكز سياسية وشخصية خاصة ، يسهمون من خلال قوتهم المتراكمة فيها فى توزيع الدخل الوطنى ، وتأسيس انوية اجتماعية خاصة بهم وتابعة لهم بصفة شخصية (لهذه الاسباب يعتبر رئيس الجمهورية ، اى رئيس جميع الاجهزة الشخصيين مواطن الدولة ابتاع شخصيين له ويرى فى الاجهزة زبانية و ادواته الشخصيه ويعتبر الدولة اقطاعا له يهبه لمن يشاء ويحجبه عمن يشاء ، دون ان يقيده قانون او عرف او دستور) مثلما يسهمون عبره فى ادارة السلطة وفى وضع يدهم على مفاصلها ، محولين وظائفها العامة والمجردة والعلنية الى ملكية شخصية خاصة ، يقطعونها لهذا او ذاك من اتباعه والعاملين فى اجهزتهم . فى هذا الوضع ، يرى المسك الاعلى بالسلطة فى السياسة فن انشاء وادامة التوازنات بين كبار قادة الاجهزة القمعية ، ويعيد النظر بلا انقطاع فى نمط ادارة هذه التوازنات وفى بنيتها ، على ضوء التغيرات والتبدلات الحاصلة فيها . من المعروف ان قيمة السياستين الداخلية والخارجية تنبع بدورها من فن التحكم بالتوازنات ، وان رئيسا مهددا اضاعة حكم « ٥ » .

يسيطر قادة الاجهزة على مابين ايديهم من سلطة وعلى اتباعهم بأسلوبين متكاملين ، يقوم اولهما على التقيد بالاجماع سبيلا الى زيادة وزنهم ومواقعهم الخاصة ، فيبدو عندئذ وكأنهم يسعون الى توطيد الوضع القائم وليس الى تعزيز وزنهم ومواقعهم الخاصة . لكنهم يقومون من جهة اخرى بزيادة وزنهم ووزن جهازهم الشخص زيادة تمكنهم من تحويل دعمهم للاجماع الى دور يوطد مكانتهم ويرجحها على مكانة سواهم من قادة الاجهزة ، لذا فهم يعملون دون انقطاع لقراءة الاجماع قراءة تحدد هويته ونمطه على ضوء مصالحهم ، عند هذه النقطة يبدأ الاسلوب الثانى ، المعاكس تماما للاسلوب الاول ، والقائم على اعادة النظر فى الاجماع ، الذى كان قادة الاجهزة يتسابقون على اظهار الاخلاص له ، بحيث يعاد انتاجه بمايتفق ومصالحهم ويزيد من وزنهم داخل السلطة ويعزز قدرتهم على طبعها بطابع جهازهم . من ذلك مثلا ان الاجماع كان يعنى ، فى بداية تطور طبقة الدولة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، الالتفاف حول ما اسمى فى عهد صلاح جديد « قيادة الحزب » . اما بعد تطور مركز الرئاسة

كمركز مقرر ، فتغير معنى الاجماع الى عكس معناه السابق وصار « الالتفاف حول شخص الرئيس » ، الذى استغل الالتفاف « حول قيادة الحزب لتعزيز موقعه وموقع الجهاز العسكرى داخل السلطة ، وراكم من خلال التبدل الذى احدثته قراءته للاجماع فى علاقات السلطة القوة الكافية لقلب الحكم ونسف الاجماع ، والاحلال مفهوم جديد للسلطة وللاجماع فى محلهما . هكذا يأخذ كل جهاز من الاجهزة بسلوكين متناقضين ظاهريا متكاملين عمليا : ينطلق اولهما من الاجماع نحو تعزيز الموقع الخاص ، وينطلق الثانى نحو اعادة انتاج الاجماع على ضوء وبقوة الموقع المعزز ، فلا تعنى عملية اعدة الانتاج نسف الاجماع القائم او تعزيزه ، بل تعنى اعادة نظر جد بطيئة فيه والانتماء اليه فى آن معا . فان حدث ومست الحاجة الى اعادة تعريف الاجماع او الى اعادة النظر فيه بصورة جدية ، وجب ان يتم ذلك على قاعدة وحدة السلطة ، دون ان يلاحظه احد من خارجها ، لاعتبارات اهمها ان سلطة تتمحور حول مركز تقريرى واحد ومهيمن لا يجوز ان تخضع لغيره ، مثلما لا يجوز ان تسمح لمن هم خارجها بالتدخل فى آليات عملها .

هذه العلاقات ، الاقطاعية الى حد بعيد ، السائدة بين قادة الاجهزة وتابعيهم ، وبين رئيس الاجهزة (رئيس الجمهورية) وتابعيه من قادتها تلعب دورا اساسيا فى احتفاظ كل شخص بموقعه ، وتبادل الولاءات المادية والمعنوية داخل هذا النظام المغلق من العلاقات الزبنية ، التى تختلط بعلاقات سلطوية او شبه سلطوية ، ودولتية او شبه دولتية . وهى ترتكز الى جوانب معنوية لا يستهان بها كاثارة « روح الجهاز » لدى المنتسبين الى جهاز مقفل من الاجهزة القمعية القائمة ، حيث يعد الولاء للجهاز شكل الولاء الوحيد للسلطة ، والولاء لهذه ولاء لسيد الجهاز الاعلى ولتابعه فيه . مما يلفت النظر فى هذا السياق ان المعايير والنواظم التى تحول الجهاز الى اداة شخصية لصاحبه هى عينها التى تمكنه من التحكم بمن ينتمون اليه واخراج العصاة منه . انها معايير « ديموقراطية عسكرية مقفلة » تضع منتسبى الجهاز فى مواجهة مجتمعهم دون انقطاع ، عقب تزويدهم بوعى مغاير لوعيه ومصالح نافية لمصالحه ، وتحويلهم الى حلقة مفتوحة نحو مركزها ، قادرة فى اى وقت على توحيد مافيها من طاقات واستخدامها ضد العدو الذى يقع خارجها ، والذى تحكم علاقاتها به التوزنات السلطوية ان كان جهازا ، والقمع الاعمى ، ان كان تكوينات مجتمعيا او سياسيا من خارج السلطة .

س : كيف يحافظ ارباب الاجهزة على ولائها لهم ؟ .

ج : بالطريقة التى يحافظون بها على السلطة ، وهى القمع اولا ، والفساد والافساد ثانيا . ثمة علامـــتان تبرزان فى النظام السورى تضفيان طابعا خاصا كثيرا ما حير وجوده المراقبين . فهو نظام اشتراكى وثورى وشعبى وجمهورى فى خطابه ، واقطاعى فى بنيته وتراتبه وادارته للسلطة وعلاقته بمجتمعه . كما انه نظام قمعى للاسباب التالى .

١ – لانه نظام حملته من المؤسسة العسكرية ، التى قادت عملية رسملة الدولة . العسكر عندما يعملون فى التغيير لاجمتاعى والسياسى يميلون الى الاخذ باساليب القهر والاكراه لاعتقادهم ان المجتمع يرفض السير وراهم بسبب جهله وقلة انظباطه وفوضاه ، وان مصلحة الوطن والشعب يتطلبان انتهاج سياسة حازمة وعنيفة فيها وحدها النفع العام ، لكونهاتطبع المجتمع المدنى بطابع الجماعة العسكرية المنظمة والمنضبطة ، التى يعد قيامها شرط نجاح الهيئة الاجتماعية فى تجاوز معضلاتها المتفاقمة . ينبع القمع فى السلطة السورية من ميل الجيش الى عسكرة الحياة العامة واحلال اسس التنظيم الجيش محل تلك الاسس النابعة من كيانية المجتمع الاجتماعى ذاته . ينبع القمع كذلك من الرغبة فى تسريع التطور بالقوة وفى قطع السيرورة الطبيعية للنمو . هذه الاسس الجيشية تتعارض مع ركائز الهيئة الاجتماعية ، المنبثقة من حاجتها الى التعاون فى العمل ومن ضرورات تعايش مكوناتها المختلفة ، ومن مستلزمات سيطرتها على الطبيعة وامتلاكها للمعرفة . هذه الاسس ليست الا فى المحصلة النهائية وبصورة غير مباشرة اسسا تقنية للتنظيم والمعرفة ، وهى لا تشبه الاسس العسكرية القائمة على الاكراه والقسر ، وعلى هيمنة الروح القطيعية والنمذجة والاقتداء . . . الخ . من جهة اخرى ، فان علاقات المؤسسة بالهيئة العامة الاجتماعية هى علاقة جزء بكل ، فلا يصح الزام الكيان الاجتماعى بالاخذ بمبادئها وحده ، لكونه يعيش ويستمر من منابع معنوية ومادية اخرى اوسع واشمل من مبادئ العسكر ومغايرة فى طبيعتها لها ، مع العلم بأن اكراه المجتمع بالاقتصار على اسس التنظيم العسكرى هو سبب رئيسى للقمع ولطبع الحياة العامة بطابع فاشى صريح .

٢ – لان السياسة ترتكز فى نظام من النمط السورى على اوسع استخدام للاكراه غير الاقتصادى ، الذى يلعب دورا هاما فى اقامة المستلزمات الضرورية لاعادة انتاج السلطة المرسملة واقامة شروط اعادة انتاج الدولة المرسملة فى مجتمع غير رأسمالى . من المعروف ان الاكراه غير الاقتصادى هو الاسم السرى للقمع الموسع ، اساسه استخدام وسائل

سياسية – اجتماعية اكراهية لتحقيق اهداف من غير طبيعتها ، يصعب بلوغها بوسائل اقتصادية عادية ، مع ان غرضها هو احداث تأثير فى اقتصاديات المجتمع ، يدفع بها فى هذا الاتجاه او ذاك . هذا الاخذ بأساليب من خارج الحقل الاقتصادى للوصول الى اهداف اقتصادية – اجتماعية هو قسر يفرض على التطور واقحام للمسارات وآليات خاصة عليه ، لا تنبع من طبيعته الموضوعية او من حاجات وضرورات منبثقة منه او كامنة فيه ، وترجمته العملية واليومية هى القمع المكثف .

٣ – لان ثمة شبها كبيرا بين الاقطاع السياسى للسلطة السورية ونظام اقطاع الارض . فى نظام الاقطاع الاوربى ، كان الملك او الامير . . . الخ يقطع اتباعه اراض تتفاوت مساحاتها بتفاوت مراتبياتهم ، مقابل التزامات معينة يقومون بها حياله ، وحقوق خاصة يحصـلون عليها من خلال الارض المقطعة . فى السلطة السورية ، يقطع رئيس الجمهورية (الملك الجمهورى) جزءا من سلطت « ٥ » السياسية لاحد رجالات الاجهزة ، يتناسب حجمه عادة واهمية الموقع الذى يحتله هذا الاخير فى الهرمية العسكرية (ثم السياسية) القائمة ، فيحصل من خلاله على سلطة اقتصادية – اجتماعية مقابل التزامات محددة حيال رئيس النظام وحقوق شخصية غير محدودة تجاه شريحة مجتمعية معينة او قطاع محدد فى السلطة ، هذا الاقطاع قد يكون تكريسا لمكانة الاقطاعى ضمن النظام القائم واعتراف بموقعه فى اطار الامر الواقع ، وقد يكون ايضا الفعل المؤسس لسلطة الاقطاعى الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية ، التى يحتل بفضلها موقعا فى الهرمية الدولتية القائمة . لذا يعد لجوء الرئيس الى الحالة الاولى علامة ضعف ، والى الحالة الثانية علامة قوة ، او اشارة الى ما فى السلطة من صراعات وتناقضات ، يحسمها الملك الجمهورى باعادة انتاجها فى اطار وضع سلطوى جديد ، يتمحور حوله اكثر من الاوضاع التى يحله محلها .

هذا الاقطاع السياسى هو ضرب من اقطاع مقلوب ، الاقتصادى تابع فيه لسياسى وليس العكس ، كما كان الامر فى الاقطاع الاوربى ، ولئن كان آليات نمطى الاقطاع متقاربة او متطابقة فى حالات كثيرة ، فان الاقطاع الاقتصادى انجب دولة اقطاعية ، اما الاقطاع السياسى فانجبته دولة مرسملة تعمل ادارتها وفق آليات اقطاعية ، تفسر القدر الكبير من التوحش والقسوة الملازم لها ولعلاقاتها بالاتباع الذين تتحكم بهم .بهذه المكونات الاقطاعية للسلطة ،يصبح القمع كافل الحياة العامة ، ويحول ضمان القوة الاقتصادية والموقع الاجتماعى عبر السلطة السياسية اساسا القمع الى سياسة يومية ويجعله حقيقة العلاقات الشخصية

والزبنية داخل السلطة من جهة ، وبين هذه والشعب من جهة اخرى . عندئذ يصب العمل والانتاج والاجماع والتوزيع والاستهلاك رهنا بالقمع ، وتغدو هذه كلها موضوعات ووظائف له ، ويتوقف على نجاح القمع نجاح رسملة الدولة .

س : ها قد وصلنا الى القمع ، فما هو معناه هنا وما هو ميدانه ؟ .

ج : للقمع فى سلطة من نمط السلطة السورية غايات تتجاوز حقل السياسةوتتعدى علاقات السلطة بالمواطن واعادة انتاج الاجماع ، الى المجال الاقتصادى - الاجتماعى العام . حيث يعيد القمع انتاج الشروط المادية الضرورية لرسملة الدولة من جانب ، ولمنع رسملة المجتمع المحتجز التطور المذرر رسملة معممة من جانب آخر ، بسبب هذه الطبيعة المتناقضة ينجز القمع مهمة تتنافى مع السير الطبيعى للحياة الاقتصادية والاجتماعية يحتاج تحقيقها الى تدخل متصل فى السير الموضوعى والطبيعى للمجتمع ، وهو تدخل يحل تدابير ارادية محل النتائج المترتبة فى الواقع العملى على التطور الاجتماعى . بكلمات اخرى : ان استخدام وسائل ادارية - سياسية لاقامة نظام دولتى مرسمل تنجزه اساسا اجهزة القمع ، هو السبب الذى يجعل القمع قابلة قانونية للسلطة المرسملة ، تحقق مهاما دمجية على صعيدى السلطة والمجتمع ، وتنجز الرسملة على الصعيد السياسى بينما هى تقيدها على الصعيد الاجتماعى ، رغم ان الرسملة تميل ، شأنها شأن اى تطور ، الى الانـتشار فوق رقعة الدولة والمجتمع ، وتسير بقوة طبيعتها ذاتها الى تجاوز حالاتها الجزئية ، والى التوسـع من حالة انتاجية الى نمط انتاج الى تشكيلة اقتصادية - اجتماعية ، ترتكز الى العمل الاجتماعى وليس الى نظام يفتقر لجذور اقتصادية حقيقية تكونت ونمت فى المجتمع نفسه ، او الى نظام اقتصادى قائم فى الدولة يقابله نظام مغاير له على صعيد المجتمع .

هذا الوضع المتناقض ما كان له ينشأ دون القمع ، الذى يتجاوز فى حالتنا التدابير الاكراهية التى تمارسها اجهزة سلطوية متخصصة ضد خصوم وهميين او حقيقيين ، ويعنى ايضا ، وبالدرجة الاولى ، اخضاع انشطة الدولة والمجتمع لضرورات ومعايير سياسية متعارضة مع سيرهما الطبيعى وحصر السياسة بالسلطة ، واعادة انتاج طبقات المجتمع انطلاقا من حاجات السلطة وليس العكس . هذا يعنى ان النشاط الاقتصادى الخاضع لمستلزمات واوليات السياسة لا يمكن ان يكون من طبيعة غير قمعية ، وان التدابير الاجتماعية التى تشرف عليها السلطة تكون ذات طبيعة قمعية بدورها ، مهما كانت اغراضها ومصادرها ، تنشر معايير

وضـرورات الحقل السلطوى بقوة الاجهزة الدولتية ، فى سائر مناحى الوجود الاجتماعى والدولتى ، وتعيد صياغة الشروط المادية اللازمة لاستمرار الهيئة الاجتماعية وفق حاجات طبقة الدولة المحدودة عددا وانتشارا ، وحاجات السلطة المرسملة التى تخدمها .

فى اوضاع كهذه ، يكون ثمة معنى ضيق للقمع ، يتجلى فى الحملات التى تقوم بها اجهزة متخصصة ضد قوى وعناصر مناوئة للنظام او معارضة لسياساته ، او فى ممارسة سياسة وقائية تلحق المجتمع بالطبقة المهيمنة تحت كافة الظروف والاحوال ، وتمنعه من تكوين بدائل لها ، ومن القيام بأى عمل يحد من نهبها او يؤثر فى طريقة توزيعها للدخل الوطنى ، يهدد الطبقة العليا للسلطة او التوازنات السائدة بين اطرافها . فى سياق هذا النمط من القمع ، تخضع سائر الفئات والقوى الواقعة خارج مركز القرار الاعلى له ، كما تخضع له اجهزة السلطة بطريقة تجعلها تندفع الى تنفيذ ما ينتظر منها او يطلب اليها تنفيذه دون تردد او تفكير ، ويمنعها ، فى الوقت نفسه ، من وضع نفسها خارج الحقل « السياسى » المهيمن او خارج ما يرتبه على عملها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتفرع عنه بالنسبة لعمل طبقة الدولة العليا ، المهيمنة. ان غرض هذا النمط من القمع هو تدمير ثقة المجتمع بنفسه ، وغرس اليقين لدى ابنائه بعجزهم عن القيام بما من شأنه تخليصهم من اوضاعهم ، وتسجيل القمع فى الاجهزة المختلفة للسلطة تسجيلا يجعلها قادرة على انجازالنمط الثانى من القمع وهو نمط لا تقوم به اجهزة متخصصة ضد خصوم فعليين او موهومين للسلطة ينتهى بهم الى السجون او المنافى ، بل تمارسه السلطة بجماع اجهزتها وطاقاتها وفى جميع انشطتها ، وغرضه خلق ظروف مادية ومعنوية تحتم اعادة انتاج وتوسيع الرسملة على مستوى الدولة ومنعها على الصعيد الاجتماعى من جهة ، وتوسيع السلطة الفعلية داخل التكوينات والتراتبات الاجتماعية او شبه الاجتماعية توسيعا متصلا ، يجعلها حاضرة فى هيئة اجتماعية هى نمط وجودها ، او بالاحرى غيابها السياسى ، الوحيد ، اذا كان النمط الاول من القمع ينجز اغراضه عن طريق وقوع فعل القمع ،، فان الثانى لا يحتاج بالضرورة الى وقوع هذا الفعل ، اما بسبب ما قد يترتب على وقوعه من تصدعات فى وحدة الجهاز السياسى ، التى تعد شرطا لاستمرار السلطة المرسملة ، او لتعارض الفعل مع جوانب اخرى من مستلزمات هذا النمط من القمع كبعض مكونات الايديولوجية الرسمية ، التى تمارس فعلا قمعيا يفوق تأثيرة ، فى معظم الاحيان فعل سائر المكونات القمعية الاخرى للسلطة ، بهذا المعنى ، تمارس السلطة النمط الثانى من القمع وتعممه ، لتحد من فعل القمع المباشر ، ما دام هذا النمط يحقق اغراضها ، النتائج التى يفترض ان تترتب على حدوث القمع . بيد ان فشل الرسملة الواقعى ما يلبث ان يكرهها على اضافة هذا النمط الى ذاك ، مما يعمق طابعها التسلطى ، الشامل و المعمم الصلا .

ثمة فى الفلسفة السياسية لسلطة الدولة المرسملة بدهيات شديدة الاهمية بالنسبة لعملها ، منها استقلال السلطة عن مكوناتها استقلالا لا تاما ، وارتباط هذه المكونات بمركز القرار ارتباطا مطلقا ، وتوزع اعمال السلطة على مقررين لهم حق اشراق غير محدود على منفذين لا يحق لهم التدخل فى اى مستوى من مستويات المجال التقريرى . من هذه البديهيات ايضا ان نوعية المواطن تتحسن بقدر ما يرتقى فى عالم السلطة السياسية الفعلية ، حيث تبلغ الذروة فى شخص رئيس الجمهورية ، اعلى المنتسبين اليها ، والحضيض فى المواطن العادى ، خاصة اذا كان من المعارضضين . كما ان المنتسبين اليها ، حتى لو كانوا من العلماء والمفكرين المبرزين او العاملين المنتجين . الى ذلك ، فان العاملين فى الاجهزة هم بدورهم افضل من المنتسبين العاديين الى ادارات الحكومية ، الذين هم افضل من اى مواطن خارجها . بنظرة كهذه ، ترى السلطة فى رجل الامن ، الشخص الخانع والامتثالى المرتبط بها وليس بوطنه او مجتمعه ، انموذجا لمواطن امثل تسعى لاعادة انتاجه فى الواقع ، بتحويل الشعب الى شعب من المخبرين وعملاء الامن والمتعاونين معه . ولا شك فى ان خلق المجتمع المضاد هو علامة بالغة الاهمية على نجاح مسعاها .

س : كم جهازا للقمع يوجد فى سوريا ؟ .

ج : هناك اجهزة عددها بعدد الحقول والمجالات التى تغطيها هى : الامن الخارجى ، والامن الدخــلى ، وامن الدولة ، والخابرات العامة او الامن الخارجى ، والامن الداخلى ، وامن الدولة ، والخابرات العامة او الامن العسكرى ، والامن السياسى ، وامن الرئاسة ، ومخابرات القوى الجوية ، وتوجد فروع امنية متعددة تابعة للامن العسكرى هى فرع المنطقة المتخصص بمنطقة دمشق العسكرية وبالجبهة القريبة منها ، حيث تتمركز الوحدات العسكرية الاساسية للجـيش ، وفرع فلسطين المتخصص بملاحقة الفلسطينيين والحالات السورية المتداخلة معهم ، وفرع التحقيق العسكرى ، وهو مركز التحقيق الذى يمر به جميع معتقلى الامن العسكرى ، ليعاد التحقيق معهم فى حالات كثيرة ، ويفرزوا من هناك الى السجون العسكرية المنتشرة فى مختلف انحاء سوريا ، هذا الفرع الذى يترأسه ضابط مسيحى من بانياس اسمه كمال يوسف ، هو مصنع للقتل والتعذيب يعمل ليلا ونهارا ، بلا توقف او استراحة . كما يوجد فى كل محافظة وقضاء سورى فروع لاجهزة الامن التى ذكرناها .

س : كم عدد العاملين فى اجهزة القمع ؟ .

ج : لا احد يعلم بالضبط ، لكن بعض العارفين يجعلون العدد بين ٢٥٠ و ٣٠٠ الف فى مختلف الاجهزة الامنية. . ويتركز العاملون فى الامن فى الجيش بالدرجة الاولى ، الذى يخضع لرقابة مستمرة تحص انفاس منتسبيه وخاصة ضباط الوحدات القريبة من دمشق . كما تولى اجهزة الامن القطاعات الطلابية والعمالية اهتماما خاصا ، بالنظر الى تجمع اعداد كبيرة نسبيا من العمال والطلاب فى اماكن الدراسة والعمل ، وللحراك الاجتماعى المميز لهاتين الفئتين ولدرجة وعيهما المرتفعة ، وخاصة لدى طلبة الجامعات الذين يخضعون لرقابة صارمة من اجهزة الامن ومن الاتحاد الوطنى لطلبة سوريا ، « المنظمة الشعببية » التى يفترض بها انها تمثل المصالح المهنية للطلبة ، لكنها تمتلك جهازا امنيا خاصا بالجامعات يضم « فرعا للمداهمة » . الى ذلك ، يعبر طلبة الثانويات بدورهم عناصر شديدة الخطورة ويخضعون لرقابة « شبيبة الثورة » ، المنظمة شبه العسكرية ، التى تملك بدورها « قسما للمتابعة والمداهمة » . من جهة اخرى ، تتركز فى المصانع السورية وحدات من الاجهزة الامنية المختلفة باسماء صريحة او مستعارة (كلجان نقابية خاصة) تعمل بالتعاون مع مخبرين يجندهم الامن من العمال ، كى يراقبوا زملاءهم خلال العمل . وتوجد على ابواب المعامل حراسات امنية خاصة تفتش العمال عند دخولهم الى المصانع وخروجهم منها ، تحرس الاسوار الخارجية للمصانع كى لا يتسلل اليها من قد يوزعون فيه منشورات او يكتبون على جدرانها شعارات معادية للسلطة . اذا اضفنا الى ذلك الجهاز الادارى للمعمل ، المعين من قبل السلطة ، اى المختار عمليا من قبل جهاز الامن ، والجهاز النقابى « المنتخب » من العمال وفق قوائم يوافق عليها او يضعها الامن ، عرفنا حجم الرقابة التى يخضع لها العمال فى مصانعهم اما الطلبة فهم يدخلون بدورهم الى الجامعات من ابواب تحرسها مفارز من رجال الامن ، تمنع دخول اى طالب او طالبة اليها ما لم يبرز (تبرز) هويته (هويتها الجامعية . فاذا ما دخل الطالب او الطالبة الى حرم الجامعة ، اخضعا لرقابة عناصر الامن المنتشرين فيها بشكل ظاهر ، الذين يتجولون فى قاعات المحاضرات والحدائق وقد يفتشون من حين لآخر كتب وحقائب الطلاب والطالبات اليدوية ، خشية ان يكون فيها مناشير الى بيانات معادية للسلطة . فى قاعة المحاضرات يتعرض الطلبة لرقابة مخبرين مبثوثين فى صفوفهم وعناصر « التحاد الوطنى لطلبة سوريا » واساتذتهم ، الذين غالبا ما يكونون من عملاء الامن . جديد بالذكر ان الطلبة والعمال المعارضين يتعرضون للبطش الفورى بهم ، فيعتقلون فى معاملهم ، او فى قاعات المحاضرات والصفوف فى جامعاتهم ومدارسهم ، دون اى تمهل او تسامح لما لهاتين الشريحتين من خطورة وقدرة على الحركة ، اذا ما افلت زمامهما من يد السلطة ، ولو بصورة موقتة او جزئية .

لايعنى تركز الرقابة على الجيش بالدرجة الاولى ، وعلــى العمال والطلبة بدرجة تالية ، أن بقية قطاعات المجتمع هى بمنأى عن الرقابة والملاحقة الامنية المكثفة . فالرقابة شاملة والحضور الامنى مكثف ودائم فى كل وقت ومكان ، يتعرض لهما الكبار والصغار من النساء والرجال ، فى البيوت ، والاحياء ، والمتاجر ، والمدارس ، والمساجد ، والكنائس ، الكراجات وسيارات النقل العام والخاص (٣٠٪ من سيارات التاكسى فى مدينة دمشق هى ملك للأمن يعمل عليها عناصر منه ، وكثيرا من هذه السيارات مزود بأجهزة للتصنت والتسجيل) والمكاتب ، والمزارع ... الخ . لرسم لوحة تبين حجم الرقابة التى يخضع لها المواطنون العاديون ، نكتفى بالقول ان المواطن يخضع للملاحقة والرقابة طيلة الوقت بين استيقاظة وعودته الى النوم ، ان هو لم يعتقل خلال هذه الفترة ، حيث يتعرض فى السجن ذاته لاجهزة التسجيل المبثوثة غالبا فى زنزانته . يستيقظ المواطن العادى ، أى غير النشيط سياسيا وغير المهتم بالسياسة ، ليجد مخبرى ورجال الامن فى انتظاره امام الافران والمجمعات الاستهلاكية والاسواق وبداخلها ، حيث يترصدونه ويراقبونه ، ويتدخلون لزجره او حتى لاعتقالة ، ان هو تذمر من نوعية البضائع المباعة له ، او من عدم وجود ايه بضائع او خضار أو مواد غذائية ، او احتج على المعاملة التمييزية والتعسفية التى يلقاها على يد رجال وزلم السلطة ، الذى لا يقفون بالدور كما يقف المواطنون ويأخذون كميات السلع التى يطلبونها ، والتى تزيد غالبا عن حاجتهم وتكون احسن ما هو معروض للبيع ثمة الا فى القصص حول سيدات مسنات احتججن على هذه المعاملة التمييزية فقص رجال الامن شعورهن فى الاستهلاكيات أو امام الافران ، او تعرضن للضرب والسباب ، او اعتقلن لساعات عوملن خلالها أسوأ معاملة قبل ان تتم اعادتهن الى المكان الذى اعتقلن منه ليكن عبرة للناس . اذا حدث وتحمل المواطن ما تراه عيناه من مظالم وتسمعه اذناه من اهانات ، وعاد الى بيته ، فانه سيقصد بعد دقائق قليلة موقفا من مواقف الباصات فى طريقة الى عمله ، حيث سينتظر لفترة تصل فى بعض الاحيان مالى ساعة كاملة ، تمر امام عينيه خلالها سائر انواع السيارات الحديثة التى يركبها مسؤولو واعضاء المجتمع المضاد ، وهى فى الغالب من النوعيات الفارهة كالمرسيدس وال ب م ف واللانسيا . عندما يأتى الباص سيصعد اليه عدد من المخبرين ورجال الامن المبثوثين بين المنتظرين فى جميع محطات الباصات وسيارات النقل العامة ، للاستماع الى ما يقوله الناس ، فى الباص ، سيجد صاحبنا عددا آخر من المخبرين ورجال الامن المتجولين فى انتظاره ، ولا يستبعد ان يشتم احدهم السلطة ، التى تترك المواطنين يتعذبون ، بينما رجالها يمتطون افخر السيارات ، التى دفع هو وامثاله من المواطنين ثمنها ، ليعرف ردود افعاله ويختبر حقيقة افكارة .اذا سكت المواطن وتصنع عدم سماع السباب ، وهو ما يحدث غالبا ، ووصل اخيرا بخير الى عمله ، وجد على باب وزارته حراسات امنية شاكية

السلاح ، ومرافقي الوزير المسلحين حتى اسنانهم ، وهم من رجال الامن المختارين ، ثم وجد ، عندما يجلس وراء طاولته او يقف وراء آلتـه ، احد اعضاء المنظمة الحزبية ، او احد المخبرين السريين ، ممن يحصون عليه انفاسه ويتفرسون فى مراجعيه وضيوفه (مازالت عادة استقبال الاصدقاء والمعارف وزملاء العمل دارجة فى سوريا) بل ويسألونه عنهم بال خجل ، ان كانوا يأتون اليه للمرة الاولى او اطالوا زيارتهم .

عندما سيعود مواطننا الى بيته ظهرا ، وقد امضى وقت دوامه دون اى عمـل على الاغلب ، فانه سيلاحظ ، مهما كانت قدرته على الملاحظة محدودة ، الاعداد الهائلة من بائعى الخضار ، الذين يدفعون امامهم عربات خشبية سيكتشف مواطننا ، ان حدث أمر ما ، انها مزودة بجهاز هاتفى ، فى حالات كثيرة . سيرى صاحبنا ايضا الاعداد الكبيرة من مبائعى اليانصيب وماسحى الأحذية ، ومن المباعة الذين يفرشون بضاعتهم على الارصفة داخل الحارات ، والمتسكعين الذين يسيرون فى اعداد تتراوح بين شخصين وثلاثة اشخاص ، كما سيرى العدد الهائل من اكشاك الحراسة امام بيوت المسؤولين فى الجيش ،الامن والوزارات ، واعداد حراس المقرات الحزبية المنتشرة فى كل مكان ، واعداد اكشاك بيع الصحف فى الزوايا الاستراتيجية من مدينته (اقامت وزارة الاعلام عام ١٩٧٨ اكشاكا لبيع الصحف فى مدينة دمشق بلغ عددها ٥٥ كشكا ما لبث فرع الامن الداخلى ، الذى يترأسه محمد ناصيف ، ان انتزعها ووضع فيها رجالة ، بل انه مزود بعضها بالهاتف ، كالكشك الذى يقع امام مبنى الهاتف الالى بدمشق وكشك ساحة العباسيين) . اما ما لا يراه مواطننا ، فهو البيوت المسدلة النوافذ التى استأجرها جهاز الامن فى مختلف انحاء مدينته ، والتى ركب فيها اجهزة رقابة وتصنت حديثة ، يستمع من خلالها الى ما يجرى فى البيوت والشوارع ، ويراقب « الغرباء » الذين قد يدخلون الى هذه الحارة او تلك ، او يتجولون فى هذا الشارع او ذاك . لكنه سيرى السيارات الكثيرة التى تقف مطفأة الانوار اثناء الليل فى الزوايا والمنعطفات ، وقد جلس ركابها يراقبون ما حولهم ، تتوهج رؤوس سجائرهم فى عتمة الليل ، وينبعث دخانها من سياراتهم ، وقد ركزوا انظارهـم علَى المارة المتأخرين ، او اوقفوهـم ، وفتشوهـم ، وطلبوا هويتهم وعنوانهم ، ورافقوهـم فى احيان كثيرة الى بيوتهم ليتأكدوا من انهم لم « يكذبوا » عليهم .

اذا انتهى النهار على خير ، كما يقولون ، وجلس المواطن امام تلفازه ، وقال ما يشى بتزمرة من الاخبار والبرامج التى لا تدور حول ما يجرى في الدنيا ، بل حـول الرئيس الاسد ، « القائد المحنك ، والبطل المغوار ، والاب الرحيم لشعبه ، والمناضل الوحيد من اجل الحقوق العربية والسورية وبانى سوريا الحديثة ،العامل الاول ، والصحفى الاول ، والعسكرى الاول ،

والطالب الاول ، والرياضي الاول ، الذي سيقود سوريا وجميع ابنـاء العرب والانسانية الى الابد ... الخ ، فان احد اطفاله قد يقع في الفخ ويقول في المدرسة صبيحة اليوم التالي ان والده شتم البابا حافظ ، الذي علموه في المدرسة اغان تجعل منه الاها ، وقالوا له انه افضل من ابيه الذي انجبة وانه هو ابوه وابو الشعب ، الذي يجب عليه ان يحبه اكثر من ابيه الاجتماعي.

س : مالذي يحدث لهذا المواطن ان هو اعتقل او كان له قريب يعمل في السياسة وينتمي الى احد احزاب المعارضة ؟

ج : لنفترض الأن ان لهذا المواطن قريبا مسيسا يناضل ضد السلطة . في هذه الحالة ، ستتوقف الازعاجات التي سيتعرض لها على درجة القرابة ونوعية الانتماء السياسي للقريب واهميته وعلى شكل العلاقة التي كانت بينهما . لنفترض انه قريب بعيد للمواطن اياه ، وانه ينتمي الى احدى المنظمات التالية : الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) او حزب البعث العربي الاشتراكي الموالي للعراق او حزب الاخوان المسلمين ؛ لنفترض ايضا ان القريب ليست له ايه علاقة حزبية او منظمة بمواطننا . فماذا سيحصل لهذا الأخير ؟ ان اول ما سيجري ، ان كان القريب معتقل بعد ، هو ان احد فروع الامن سيستدعيه ليطلب اليه في اجواء من الاهانات والسباب الضرب المبرح ، وبعد سجنه في زنزانة مظلمة وقذرة لفترة قد تمتد لأيام عديده يحرم خلالها من النوم والطعام ويهدد باحضار زوجته او احدى الاناث من اسرته (ابنته او شقيقته او امه) واغتصابها امامه ، ان هو رفض توقيع تعهد يلزم نفسه فيه بمتابعة اخبار قريبة واعلام الامن عنه ، او يلتزم بالتعاون مع الامن لاستدراج قريبة الى بيته وتسليمه لكمين ينصبه جهاز الامن المعنى فيه ، يستمر احيانا اسابيع عديده ، يحصى خلالها عناصر الامن الذين يحتلون بيته وينزلون في ضيافته انفاسه وانفاس اسرته ويضعونهم تحت رقابة دائمة ، تتخللها تقييدات واهانات له ولذوية ، وتنتهي دوما الى انتزاع ما لديه من نقود وما لدى اهله من حلى ومجوهرات واشياء نفيسة . اما اذا كان مواطننا شقيق او اب او ابن المطلوب اعتقاله ، فانه يعتقل ببساطة ويعتبر رهينة تبقى في السجن الى ان يسلم هذا الاخير نفسه او يتم اعتقاله. فاذا ما اخفق جهاز الامن في اعتقال هذا « المطلوب » ، بقى قريبه في السجن . وهناك اطفال من مدينة حماه اعتقلوا عام ١٩٧٦ وما زالوا الى اللحظة في السجن ، لا امل لهم في الخروج منه ، اذا لم يعتقل اخوتهم او اباؤهم ، الهاربون الى خارج سوريا ، بعد ان حكمهم الامن بالاعدام .

اذا ما وافق المواطن على « التعاون » مع الامن ، كان عليه ان يحضر كل عدة ايام لتلقى

توجيهات جديدة ، تتعلق غالبا بشخص اخر غير قريبه ، تحوله الى مخبر لدى الجهاز المعنى . او كان عليه تقديم تقرير الى المسؤول عنه فى الجهاز ، علما بأن هذا المواطن لا يذهب الى الجهاز الامنى بصفته شخصا له ماسم موصفات مدنية ، بل بوصفة « مندوبا » للامن له رقم لا يعرفه الا الضابط المسؤول عنه وحلقة ضيقة من رؤسائه .

لنتفرض الان ان هذا المواطن بحاجة الى قليل من النقود وانه اجر غرفة يملكها لاحد الاشخاص ، ثم اتضح ان هذا الشخص مطلوب للامن ، فان عقوبة المواطن تكون الحبس لمدة خمسة اعوام ، لانه اجر او باع غرفة او بيتا دون موافقة الامن المسبقة ، التى تعد شرطا لانجاز ايه عملية بيع او شراء او ايجار في سوريا . فان كان المواطن المذكور صيدلانيا وباع عقارا مانعا للنزف الى احد الاشخاص دون ان يخبر الامن بالامر ، فانه يعتقل ايضا ، لان الشارى قد يستخدم العقار فى معالجة جراح اعضاء التنظيمات المسلحة ، ممن قد يصابون فى معارك مع المخابرات . فى هذه الحالة ايضا يعد الصيدلانى متواطئا وشريكا في اعمال مسلحة ، وقد يعدم كما جرى بالفعل لبعض الصيادلة فى اعوام ١٩٨٠ – ١٩٨٢ .

عندما يعتقل هذا المواطن لسبب من الاسباب ، فان ابناءه وبناته وزوجته واباه وامه واخوته واخواته يبدؤون مسيرة عذاب لا تنتهى . اذ ان اول اجراء تتخذه السلطة هو قطع راتب المعتقل ان كان موظفا ، ومصادرة بيته وماله ، فى اغلب الاحيان ، ان لم يكن من العاملين فى الدوله . فى الوقت نفسه ، تبدأ سلطات الامن بمضايقة اسرته ، وخاصة الاناث منها ، فيتم علي سبيل المثال ، استدعاء زوجته او احدى بناته او اخواته او امه الى فرع الامن ، حيث يطلبون اليها اقامة علاقات معهم ذات طبيعة امنية جنسية ، والا لفقوا لها تهمة ما ووضعوها بدورها في السجن او اعتدوا على اولادها وبناتها امام اعينها ، او اخذوهم رهائن ، او اغتصبوها ، او اعدموا زوجها بحضورها ... الخ . هناك مثال شهير حول هذه الممارسات قام به العميد محمد مسعود ، الذى امر باعتقال احد الشبان من العاملين فى جهازه (كان محمد مسعود هذا رئيسا لفرع فلسطين) ليساومه على اخته ، التى كان قد رآها مرة وامر اخيها باحضارها اليه كى يمارس الجنس معها . بعد اعتقال الشاب ، ارسل مسعود دورية احضرتها من بيتها الى احد البيوت السرية التابعة لفرعة في حى المزة ، حيث قال لها بعد ان فكوا العصبة عن عينيها وادخلوها الى البيت ، انه امر العناصر باطلاق النار عليها ان هى خرجت بغير صحبته من المنزل ، ثم امرها بخلع ملابسها والاستلقاء على السرير ليمارس . حين اخبرته انها ما تزال عذراء ، اجابها انه يعرف طريقة تمكنه من ادخال عضوه فى فرجها دون ان يفقدها عذريتها . بعد اشهر من العلاقة ، ذكرته الفتاة بوعده اخلاء سبيل شقيقها ، فاجابها انه لن يخلى سبيله

الى ان « يشبع » منها ، او تجد له فتاة اكثر جمالا منها تنام معه .

في العادة تتعرض اسر المعتقلين لعمليات تعذيب نفسي وارهاب معنوى فظيعة ومتصلة . من ذلك ايقاظها فى الليل او عند الفجر بالطرق على الباب او باستخدام الهاتف ، وتهديدها باختطاف اطفالها ، او اخبارها انهم قتلوا المعتقل او قطعوا عضوة التناسلى وسيرسلونه لها في اليوم التالى ، ويسألون زوجته ان كانت تريد بديلا له العضو التناسلى لاحد رجال الامن ، او يسمعونها كلمات سباب وتهديد بافحش الافعال الجنسية ، ان هى خرجت من منزلها ... الخ . هذه الاعتداءات اليومية تستمر سنوات عديدة يحطمون خلالها الروح المعنوية لاسرة المعتقل ، التى تجهل عنه كل شئ ، لانهم يمنعونها من زيارته او الاتصال به بأى شكل من الاشكال . فى هذا السياق ، لايندر ان يختطف رجال الامن احد الابناء او البنات من اسرة المعتقل لساعات او لايام قليلة لارغام احدى نساء اسرته على الاستسلام لهم او لاجبار احد من اسرته على التعاون معهم ، ولتحطيمهم نفسيا واشعارهم ان حياتهم لا تساوى شيئا ، وان الامن يمسك بهم بيده الفولاذية وانه قرر القضاء عليهم ، دون ان يشعر بهم او يهب لمساعدتهم احد . فى هذه الضروف الرهيبة يسمحون لاسرة المعتقل بزيارته لمرة اولى ، لتجد امامها ابنا او اخا او زوجا او ابا حطمه التعذيب والارهاب الجسدى والمعنوى وانهكه الجوع والاذلال ، فترجوه القبول بتنفيذ ما يطلبونه منه ، ويطلب بدوره منها القبول بأى شيئ يطلبونه مقابل اخراجه من السجن ، ويكون الانهيار والتحطم نصيب الجانبين .

س : نعود الان الى مواطننا ، الذى سنفترض انه اعتقل . ما الذى سيجرى له فى هذه الحالة ؟

ج : قبل الاعتقال ، يرسل الامن احد رجاله الى الحى الذى يسكنه المواطن لاجراء تحقيق عنه ولوضع خطة الاعتقال ، ودراسه جغرافية البيت ومداخله ومخارجه . بعد اعداد الخطة ، يأتى رجال الامن المسلحون فى القسم الاول من الفجر ليطوقوا المكان ، ثم ليطرقوا الباب وايديهم على زناد بنادقهم ومسدساتهم ، الجاهزة لاطلاق النار . حين يفتح المواطن الباب ، يقتحمه عناصر الامن ويدخلون الى البيت كى ينتشروا في غرفه ويفتشوها ويعدوها لدخول الضابط المسؤول عن الاعتقال الى المنزل . لن يعرف سكان المنزل بالطبع من يكون مقتحمو منزلهم ، فان طلبوا ايضاحا ما ، اجابهم هؤلاء : سنأخذكم معنا بدوركم كى تعرفوا من نكون . وهم يأخذون احدا ما معهم بالفعل ، حيث يبقى فى حالات كثيرة عشرات الاشهر بل بضعة أعوام ، لانهم ينسونه بمنتهى البساطة او يعتبرونه عاص يستحق التربية والسحق . قبل اعتقال المواطن ، يصدر رئيس الفرع الامنى المعنى امرا

عرفيا مدته ستة اشهر باعتقال المواطن . ان اصدار امر عرفى بحق اى شخص يراد اعتقاله هو امر بالغ السهولة ، لكونه من صلاحيات رئيس الفرع الذى يقوم بالاعتقال . كما ان اصدار امر عرفى ضد شخص معتقل هو بدوره امر بالغ السهولة ، اذ يكفى ان يؤرخ الامر بتاريخ سابق للاعتقال ، حتى يصبح الامر والاعتقال قانونيين . علما بأن الاوامر العرفية تتجدد بصورة تلقائية ، اذا لم يلغها رئيس الجمهورية ، حتى عندما يتعلق الامر بمواطن تجرأ وسأل رجال الامن من يكونون ، عندما اقتحموا بيته ، او طلب اليهم ابراز نسخة الامر القضائى الذى يجيز لهم اقتحام منزله وتفتيشه ، وهو الامر الذى يمنع القانون دخول بيوت المواطنين بدونه .

خلال اعتقال المواطن فى بيته ، يتم توجية الالفاظ النابيه اليه واهانته امام اسرته واطفالة . وكثيرا ما يتعمد رجال الامن منعه من ارتداء ثيابة ويأخذونه معهم بثياب النوم ، مثلما يقيدون يديه وراء ظهرة ويربطون عصبة سوداء على عينيه داخل بيته ، على مرأى من افراد اسرته . وليست قليلة الحالات التى يطلقون فيها اقوالا غامضة حول اسباب اعتقال المواطن غرضها وضع اسرته فى حالة من الشك حول سلوكه او اثارة قلقها عليها وبعث الحيرة فى نفسها . فى السيارة ، خارج البيت ، يجبر المعتقل على الانبطاح فوق ارض السيارة ، وقد جلس فوق المقاعد القريبة منه معتقلوه واسلحتهم مسدده الى رأسة او الى جسمه وهم يتوعدونه بأسوء عقاب ، متى بلغوا الفرع . ببلوغ الركب اخيرا الفرع ، وانزال المواطن المعصوب العينين المقيد اليدين من السيارة ، ينضم عناصر من الفرع ، يقفون باستمرار قرب بابه بانتظار المعتقلين ، الى الدورية التى قامت بالاعتقال فيبدؤون بدفع المعتقل وجره الى داخل الفرع ، حيث يجردونه من ساعته وخواتمه ونظاراته وحذائه وثيابه ونقوده وهويته وربطة عنقه ... الخ ، ويدفعون به تحت ضرب السياط ، التى تنهال عليه ما ان يضع قدمه داخل الفرع ، الى احدى الزنزانات المظلمة ، ترافقه التهديدات ، وتملء مسامعه اصوات من يتم تعذيبهم وصرخاتهم ، بعد ان اخبر السجانون مواطننا انه اصبح رقما يسمونه له ، وانه سيعاقب ان هو استخدم اسمه او نسى رقمه . فى هذا الجو المشحون بالحيرة والخوف ، يأتى سجان فيسأل عن اسم المواطن ، الذى يجيب عادة ذاكرا اسمه الحقيقى . عندئذ تنهال عليه الضربات والاهانات ، ويقال له انه غدا رقما ، وانه يجب ان ينسى اسمه وعالمه القديم ونفسه . بعد قليل ، يأتى سجان آخر ذو مظهر مسالم ، فيقدم له سيجارة و ينصحه ان يعترف كى لا يطيل عذابه ، ثم يقول له بصورة حميمة وسرية انه سمع بالصدفة حديثا بين الضباط يقولون فيه ان جريمته فظيعة وانهم سيعذبونه حتى الموت ان هو انكر شيئا من المعلومات التى يعرفها او اخفى امرا ما عن العدالة . ينكر المعتقل بالطبع انه خطير الى هذا الحد ، بل انه قد يتحدث عن عدم قيامه باى دور ضد

النظام ، فيذكر له محدثه الناصح حالات عذب فيها بعض المعتقلين حتى الموت ، لانهم انكروا التهم الموجهه اليهم أو رفضوا الاعتراف على رفاقهم والوشاية بهم ثم يذكر له اسماء بعض من ماتوا بالفعل او اختفوا ، تاركا له هو ان يقرر مصيره ويكون مسؤولا عما سيحل له ، علما بأن الاوضاع العامة لا تتطلب منه تحمل الاذى من اجل رفاق له سيعتقلون عاجلا ام آجلا ، وسيشون به ، فالسلطة قوية وجهاز الامن يعرف كل شيئ عن المعارضة او عن الشعب ، ومن الحكمة ان يكون المرأ واقعيا ، ويقر بما يعرفه جميع الناس ، وهو ان التنظيمات السياسية جميعها مخترقة من الامن ، وان ما يخفيه منتسبوها مكشوف ، وما يحرصون على ابقائه سرا معروف ... الخ . اخيرا ينهض الرجل ، الذى كان يخاطبه طيله الوقت باسمه ، دون كلفة او رسميات ، والذى ادعى عندما جاء الـيه ، معرفته به واستغرب وجوده فى السجن ، قائلا : اذا شئت ان تعترف فاطرق باب الزنزانة واطلب الى الحارس احضار اوراق وقلم كى تكتب اعترافاتك قبل بدء التحقيق معك وتعذيبك .

ينصرف « الصديق الناصح » ليقدم تقريرا اوليا الي الجهات العليا فى الفرع حول نقاط ضعف المعتقل ونقاط قوته ، وحالته المعنوية والعقلية ، مقترحا الاسلوب الافضل للتحقيق معه . بينما يقوم عنصر مختص باعداد هذا المعتقل المسكين للمرحلة القادمة ، مرحلة التحقيق ، بوضعه داخل اجواء تخويفيه يراد بها اثارة اكبر قدر من الذعر لديه ، بأن يروى له حكايات مخيفة عن صراخ بنات المعتقلين وهن يغتصبن تحت انظار ابائهن وامهاتهن ، او عن صراخ الرجال ونساؤهم يغتصبن تحت ابصارهم . خلال هذه المرحلة الاعدادية ، يحرم المعتقل من الخروج الى الحمام وتقدم له وجبة طعام واحدة فى اليوم ويحرم من حلاقة ذقنه او مـن الاغتسال ، كما يعامل بقسوة متعمدة . اثناء هذه الساعات الحرجة يظهر من يخبره ببعض ما يجرى فى خارج الفرع ، مدعيا انه عضو في حزبه او قريب منه ، مدللا على ذلك بذكر بعض الاسماء او الوقائع ، وعارضا خدماته كايصال رسائل واخبار منه الى خارج الفرع .

اخيرا ، يأتى من يأمر المعتقل بالسير الى التحقيق ، متسائلا بدهشه عما فعله بنفسه ، ولم يتسبب لاسرته بالقدر الكبير من الشقاء ، الذى ينتظرها على يديه . يخرج المواطن من الزنزانة مربوط العينين يجره السجان ، بينما تنهال عليه عشرات السياط من ايدى جلادين تزودوا لهذه المناسبة بكل ما قد يخطر على البال من ادوات الضرب والتعذيب . ويستمر هذا الضرب الى ان يبلغ المواطن غرفة التحقيق ، حيث يطلب اليه صوت ما ان يخلع ثيابه (او ما تبقى منها) ، كى يبدأ التحقيق ، بعد ان احترمه الفرع واعطاه مهلة يراجع فيها موقفه ويعترف بمحض اختياره ، دون اكراه او اذلال ، وبعد ان رفض هذه اليد الممدودة لمعاونته ، علما بأن الفرع يعرف كل شيئ عنه وعن حزبه ، وانه لا يطلب معلوماته ليعرف ما يجهله ، بل لتدقيق

معارفة وانقاذ الابرياء من ظلم قد يقع بهم . ولكن ، بما انه رفض اليد الممدودة اليه ، فانه هو المسؤول عما سينزل به ، وعن العذاب الذى سيتعرض له . يتوقف المحقق لحظة ، ثم يصف بالتفصيل ما بحوزته من وسائل تعذيب لا يصمد فى وجهها انسان ، ثم يخبره بما باح به قادة الحزب الذى ينتمى اليه اثناء التحقيق ، ويصف كيف انهاروا واعترفوا وحكوا كل شيئ ، ذاكرا نتفا من « اعترافاتهم » ، يتوقع ان يكون المعتقل على علم بموضوعاتها ، على ذلك يسهل انهياره وسقوطة فى الفخ المنصوب له .

س : لنفترض ان المعتقل بقى صامدا ، وان التحقيق بدأ بالفعل . فما الذى يجرى له ؟

ج : يعذبونه بجميع الوسائل المتوفرة لهم ، ومنها الدولاب والكهرباء والمروحة والكرسى وبساط الريح والفروج المشوى والخشبة ذات المسامير التى يضغطون بها على ركبتية ، وزجاجة الكولا الى يدخلونها فى مؤخرته ، والصاج المحمى ، الذى يضعونه فوق طباخ الكاز ويجلسونه عليه وهو عارى القفا ، والمشنقة والعصا الخيزرانية ذات الرأس الحديدية المدببة ، التى يضربونة بها ضربات متواترة على ظاهر قدمه او مؤخرة عنقة ، الى ان ينفصل اللحم نتفا صغيرة عن جسده وتظهر عظام ظاهر قدمه او مؤخرة رقبته . كما يطفؤون السجائر المشتعلة فى صدرة ، ويربطونه من خصيتيه الى حبل رفيع يشدونه الى بكرة مثبتة فى السقف ، فيعتصر الحبل الخصيتين عندما يتم لفه حول البكره ، او يدخلون يده فى آله ذات بكرة دوارة تلفها وتعتصرها كما تلف الغسالة الغسيل وتعتصره ، الى ان تتكسر عظامها قطعة بعد قطعة وجزءا بعد جزء . اخيرا يمارسون العدوان الجنسى عليه او على احد افراد عائلته وخاصة النساء منهم.

مالم يكن المواطن المعتقل شخصا بالغ الخطوره ، فان تعذيبه يستمر طيلة يومين او ثلاثة دون ان يطلب احد اليه شيئا . انهم يعذبونه بلا توقف ، دون ان يطرحوا عليه اى سؤال او يطلبوا اليه الاعتراف عن اى شيئ ، بل انهم لا يخاطبونه ابدا ولا يسمعونه اصواتهم ، فكأنه بين ايدى اشباح تفعل به ما تفعله لمجرد التلذذ به ، وليس لانها تريد منه شيئا محددا . فى هذه الاثناء ، يكون المواطن فى حالة فظيعة لا يعرف من جهة متى ينتهى العذاب المتواصل الذى لا غاية له ، ويجهل من جهة اخرى ما يريدونه منه ومتى سيسمحون له بالاعتراف ويكشف ما لديه ، عله يضع حدا لعذاب لا نهاية له ، ويخلص نفسه من القبضة العاتية المسكة به ، التى ازهقت روحة طيلة ايام طويلة من العذاب ، دون ان تمكنه من التقاط انفاسه او معرفة ما تطلبه اليه . عندئذ يرجو المسكين سجانية وجلاديه ان يسمحوا له بالاعتراف ، لكنهم لا يستجيبون له ،

بل يواصلون « عملهم » دون توقف وهم يأمرونه بالخرس . فى الليل ، عندما سيردون المعتقل الى زنزانته ، حيث سينفرد بنفسه ، سينظر الى جسده فاذا هو مهشم ممزق ، ينز وينزف من سائر جراحة ومساماته . وسيكتشف انه عاجز عن النوم او النهوض او قضاء حاجاته ، وان كل ذرة من جسده تؤلمه ، وان روحه المعذبة تكاد تفارقة . فان هو طلب طبيبا يعالجه ، قال له الجلاد الذى يحرسه انه لا يستحق الرعاية ، واخبره انه ليس مسموحا لاحد ان يراه ، وشتمه وذكره انه ليس فى مشفى أو مصحه ، وان الفرع هو الذى سيقرر عالجتة ، متى ساءت حالته بالفعل واصبح ميؤوسا منه . اخيرا يقول الجلاد : انت لم تر شيئا بعد ، فانتظر الغد . فى هذه الحالات ، لا يندر ان يتذكر السجين الزيارة الاولى التى تلقاها فيطلب ورقة وقلما ليكتب اعترافاته ، الا ان السجان يرفض طلبه ، بحجة ان تقرير امر كهذا ليس من اختصاصه .

فى اليوم الرابع ، يحضر الجلاد دون المعتقل الى امام « لجنة امنية » مكونة من ضباط ينتمون الى فروع امنية مختلفة مكلفة بملاحقة حزب من الاحزاب ، فيطلب المحققون من المعتقل رواية ما لديه ، دون ان يحددوا له موضوعا بعينه او يطرحوا عليه اسئلة محدده . يأخذ المعتقل بالرد ، بينما يشير المحققون للجلادين ان يعذبوه او ان يتوقفوا لفتره عن تعذيبه ، بحسب اجاباته . فى العادة ، يكون لدى الامن اعترافات ما عن المعتقلين ، انتزعت بالطرق التى نصفها من معتقلين آخرين ، يعرفونهم او ينتمون الى احزابهم . هذه المعلومات تكون غالبا قليلة ، نتفا من معارف ووقائع جزئية وناقصة ، لذا فان مهمة التحقيق هى استكمال هذه المعلومات وانتزاع ما يعرفه المعتقل من معطيات يجهلها الفرع . لهذا الغرض يضع المحققون فرضية معينة يعذبون المعتقلين لأيراد ادله وبينات تثبت صحتها ، وهى اعترافات وبينات تدينهم بالتهم التى يفترض الفرع توفرها ضدهم او يريد اثباتها عليهم ، من خلال اعترافهم هم انفسهم ضد انفسهم . لذلك يتجه التحقيق نحو التركز على الوقائع التى تؤكد فرضيات الفرع ، كاذبة كانت هذه ام صحيحة ، منطقية ام متهافته . من هنا يأخذ التعذيب طابعا موجها نحو اكراه المعتقل على البوح بما يريد المحققون له ان يبوح به ، وهو ما يؤدى اثناء التحقيق الى تعذيب المعتقل تعذيبا اضافيا قاسيا ومتصلا ، خاصة اذا كانت فرضية الفرع حوله غير صحيحة ، او بعيدة عن الواقع ، او عجز صاحبنا عن التقاطها بسرعة ؛ فهو سيبدو عندئذ كمن يحاول المقاومة او التضليل ، وسيعرض نفسه لتعذيب يصل الى حد الموت او التشويه الجسدى او الاصابة بعاهة من العاهات . تقوم التحقيقات اذن على التقاط كلمة من « اعترافات » المعتقل او على ارسال كلمة ما اليه ، يفترض بها ان تثير لديه تداعيات ذهنية تدفعه الى افراغ مخزونه العقلى امام المحققين فى شكل يرضيهم ، ويتفق والاتجاه الذى كانوا قد افترضوا ان تحقيقاتهم ستتجه او

ستصل اليه . اما فى الحالة الاولى ، حالة التقاط كلمة من اعترافات المعتقل ، فان على هذا ان ينسج على كلمته وقائع تقنع المحققين ، ويفكك ما يكمن وراءها من معان وما ترمز اليه من مدلولات . فان « خيب » امال المحققين ، عد « غير متعاون » وممتنعا عن تقديم ما لدية من معلومات ، وامر هؤلاء باستئناف تعذيبه دون هواده . اما ان هو لعب اللعبه وعرف اصولها ، وهو ما سيمكنه من اخفاء القسم الاساسى من معلوماته ، فان التعذيب يكون معتدلا . غير ان التحقيق يستمر ، فى جميع الاحوال لفترة ليست بالقصيرة (بين ثلاثة وخمسة عشر يوما ، وقد يصل الى ستة اشهر او حتى سنة بحسب اهمية الشخص وطبيعة التنظيم الذى ينتمى اليه ونوع التهم الموجهة له ، فمن يعرف على سبيل المثال اسماء اعضاء تنظيم عسكرى يعذب تعذيبا مفتوحا وان استمر عشرة اعوام ، اما من يعمل على اطراف تنظيم صغير وغير معروف ، فانهم يعذبونه لأيام او لساعات) ، ويكون فى معظم الحالات مفتوحا على احتمالات غير مرئية ، كأن يدخل فرع ما على خط التحقيق ويقدم معلومات كان المحققون من الفروع الاخـرى يجهلونـها (يحصل هذا نادرا ، بالنظر الى التنافس الشديد بين الفروع الأمنية) . وهناك حالات لا يغلق التحقيق فيها ابدا ، كحالات زعماء التنظيمات المعتقلين ، الذين يستدعون للتحقيق ويعذبون كلما القى القبض على احدٍ انصارهم الهامين سياسيا ، وقد اعيد التحقيق مع رياض الترك ، الامين العام للحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) عـدة مرات خلال فتـرة اعتقالة الطويلـة (اعتقل عام ١٩٨٠ وما زال الى اليوم نزيل زنزانة منفردة ، ممنوعا من الاتصال باحد خارج السجن ، او من قراءة الصحف ، او مغادره الزنزانة او لقاء اسرته) .

عندما يعتقد المحققون انهم انتزعوا من المعتقل كل ما لديه ، تبدأ مرحلة جديدة فى التحقيق ، هى مرمحلة مطابقة اقواله ومقاطعتها مع اقوال سواه من المعتقلين . هذه المرحلة تكون قاسية بصورة خاصة ، لانها مرحلة رسم الصورة الكلية « للمؤامرة » ، التى كان المعتقلون يحيكون خيوطها . وهى تقوم على مقابلة اعضاء التنظيم المعنى ببعضهم ، وجعلهم يقدمون ما لديهم من اعترافات ضد بعضهم ، حيث يجب على كل واحد فيهم ان يقول كلاما ينسجم واعترافات سواه ، وان ينسق اعترافاته مع اعترافاتهم ، والا اعتبر « كذابا » وتمت اعاده التحقيق معه . هذه المرحلة يفوق ما تسببه من الم نفسى وانسانى للمعقلين الالم الجسدى الذى تعرضوا له فى فتره التعذيب الفردى . وهى فتره احساس بالعبث وبانهيار التنظيم الذى ينتسبون اليه ، وبضياع جهودهم السياسية ، وانسحاقهم كافراد امام سلطة كليه القوه والحضور ، اخطأوا فى معرفتها وتقدير ما تستطيع عمله ضدهم ، فاكرهم على الاعتراف بضعفهم حيالها ، كافراد وكجماعة سياسية .

بنهاية هذه المرحلة تنتهى فتره العزل ، التى كان مواطننا يعيشها داخــل زنزانته المظلمة ، وتنتهى مبدئيا ، مرحلة تعذيبه ويسمح له بالتدخين ثلاث مرات فى اليوم ، ويقلع عناصر السجن عن ضربه واهانته كلما رأووه ، وينقل ، بعد حين ، الى زنزانه جماعية ، تضمه الى الاشخاص الذين كان قد وشى بهم او كانوا قد وشوا به ، تمهيدا لنقله الى سجن من السجون الكثيرة التى تضمها الاراضى السورية ، حيث يسجن الى اجل يعرفه الله ورئيس الجمهورية ، الوحيد في سوريا الذى يرتبط به مصير المعتقلين والمساجين ، مهما كانت طبيعتهم أو مواقعهم الحزبية والسياسية . هذه المرحلة من العزلة والتحقيقات تدوم فى العادة ثلاثة اشهر كاملة ، يمنع المعتقل فيها من الاستحمام وحلاقة ذقنه وتنظيف اسنانه وزيارة الطبيب ومقابلة احد من خارج ملاك السجن ، ويتعرض فيها لصنوف العسف والمهانة ، فهو لا يستطيع السير الا منكس الرأس ، ولا يستطيع الحديث الا بصوت هامس كي لا يسمعه احد من شاغلى الزنزانات المجاورة فيتعرف اليه ، ولا يستطيع استعمال اسمه ، بل يستعمل رقم زنزانته عوضا عنه ، كما يستعمل رقم دورة المياه التى يدخلها ، عندما يذهب لقضاء حاجته ، فيقول بصـوت هامس : رقــم خمسة انتهى (الرقم هو لدوره المياه التى يستعملها) . كما يحظر عليه مخاطبة حراسه بأى شكل من الاشكال ، وعليه ان يقصر اجاباته على الاسئله التى توجه اليها وحدها ، علما بأن هؤلاء كثيرا ما يخرجونه فى ساعات فراغهم من زنزانته لتعذيبه على مسؤوليتهم الشخصية ولتسلية انفسهم. من ذلك انهم يطلبون اليه ان يصف لهم جسد زوجته مثلا ، وكيف يمارس الجنس معها بالتفصيل ، وقد يأمرونه بالزحف والحبو والقفز ، مقلدا القردة او الحمير ، وقد يربطونه الى سلم مقلوب بقضى الليل مشدودا اليه ، راسه الى الاسفل وقدمـاه الـــى الاعلى ، او انهم يجبرونه والسياط تنهال عليه على تنظيف دورات المياه ومسح ارض السجن وتلميع احذيتهم ...الخ .

بانتقاله الى زنزانة مشتركة او جماعية ، كما يسمونها (يعاقب اى سجين يسمى مكان سجنه الانفرادى زنزانه : عليه ان يتحدث عن « الغرفة التى يسكنها ») تتغير حياة السجين بعض الشيئ ، وان كانت تتغير فى بعض النواحى الى الاسؤ . من ذلك على سبيل المثال ان المساحة المخصصة له تكون اقل من مساحة الزنزانة الانفرادية ، التى امضى فيها اشهر التحقيق (مساحة زنزانات فرع التحقيق العسكرى هى ٨٠ سنتيميترا لعرض ومتران للطول ، ومساحات الفروع الاخرى اقل من ذلك ، وهناك زنزانات يعيش المرء فيها محنى الظهر على الدوام ، واخرى ينام فيها وساقاه مرفوعتان نحو الاعلى ، واخرى تضم حفرة التواليت المفتوحة التى تخرج منها باستمرار روائح الغائط والبول ، لا يغادرها السجين علين الاطلاق ، إلا للتحقيق) . من ذلك ايضا ان العلاقات بين المعتقلين تكون متوترة على الدوام ، لان كل واحد

فيهم يرى فى رفاق واصدقاء الامس خونة وكذابين انحرفوا عن خط التنظيم وتعاملوا مع الامن ووشوا برفاقهم ، فيكثر العراك والخلاف بينه وبين رفاقه ، الامر الذى تفيد منها سلطات الامن ، التى تضع اجهزة تسجيل فى الزنزانات الجماعية ، تستدرك عن طريقها ما فاتها خلال التحقيقات ، او اخفاه عنها هذا او ذاك من المعتقلين اثناء المواجهات . هذه المرحلة الصعبة يستغلها المحققون للقيام « بزيارات ودية » الى المعتقلين فى الزنزانات الجماعية ، حيث يجرون معهم « حوارات حره » يسعون خلالها الى معرفة حالتهم المعنوية وقياس التغيرات التى احدثها اعتقالهم فيهم . فيناقشونهم مثلا فى برامج حزبهم والاحزاب المعارضة وفى اوضاع البلاد العامة ، ويشرحون لهم سياسات النظام وما يعتقدون انه اخطاء المعارضة .... الخ . اخيرا يطرحون السؤال التالى على كل واحد من المعتقلين بصوره فردية : اذا افترضنا انك خرجت اليوم من السجن ، فهل ستعود الى ممارسة العمل السياسى ؟ انهم يحاولون كذلك معرفة الخلفيات الاجتماعية التى دفعت المعتقلين الى المعارضة ، والاقنية التى تسلل منها الوعى المعارض اليهم لاول مرة ، واليات واشكال الاتصال والتأثير التى خضعوا لها فى حياتهم السياسية والفردية ، واوصلتهم الى الانضواء فى احزاب المعارضة . بل ان بعض القياديين من المعتقلين قد يتلقون زيارات من اشخاص يقدمون انفسهم لهم كباحثين يعدون اطروحات علمية حول الفكر السياسى الحديث ، ومنه الفكر السياسى المعارض ، او حول المنابت الاجتماعية والايديولوجية للمعتقلين ... الخ ، ويطلبون اليهم تعبئة استمارات تبدو محايدة وعامة ، لكنها تتركز حول موضوع واحد هو معرفة الاسس السياسية والاجتماعية والفكرية الموجهة لخط من الخطوط السياسية او لتنظيم من التنظيمات ، بما يمكن السلطة من التنبؤ بالخطر العملية المستقبلية التى قد يقوم بها ، ومن العمل على احباطها بصوره مسبقة ، بطمر الحاضنة الاجتماعية التى يستهدفها بمقولات مضادة او محبطة لمقولات ، وخطط معاكسة بصورة مسبقة لخططه .

قد تمتد فترة الزنزانة الجماعية لسنوات . ذلك يتوقف على القرار الذى اتخذته ادارة الفرع الذى اعتقل المواطنين حول العقوبة التى يجب فرضها عليهم ، وحول وجود او عدم وجود مكان لهم فى السجون العادية ، حيث الازدحام على اشده . (يقول بعض معتقلى سجن المزة السابقين انهم دخلوا السجن فكان عرض المساحة المخصصة لهم هو ٧٤ سنتميترا ، وخرجوا منه او نقلوا الى غيره من السجن بعد ان تقلص عرض هذه المساحة الى ٤٧ سنتميترا ، فغدت المساحة المخصصة للشخص الواحد اقل من متر مربع ، اى ٩٤٪ من المتر المربع ، باعتبار ان طول المكان المخصص لكل شخص هو متران !) . خلال هذه الفترة ، تمنع زيارات المعتقلين

منعا باتا ، الا اذا كان اهليهم ذوى الجاه والسلطان او من اصحاب الثروات الطائلة ، يستطيعون الوصول الى هذا او ذاك من كبار ضباط الامن ، للحصول منه على اذن بزيارة المعتقل ، مقابل مبالغ معلومة وصلت فى سجن تدمر العسكرى الى نصف مليون ليرة سورية ، قبضها مديره السابق المقدم فيصل غانم من رجل يعيش فى احدى المدن الساحلية مقابل السماح له بمشاهدة ابن له ، وهو يمر امامه ، على مسافة خمسة امتار منه ، علما بأن هذا الابن كان معتقلا منذ سبعة اعوام كاملة .

اذا ما نقل المعتقلون الى احد السجون العسكرية او المدنية ، فان حراسهم وجلاديهم السابقين يعدون لهم وداعا حافلا باصناف الضرب والاهانة والتعذيب . فهم يجمعونهم فى ساحة داخلية ما من ساحات القبو الذى يوجدون فيه (فاتتنى القول ان جميع مراكز التحقيق توجد فى اقبية بعضها على نعمق عشرين مترا تحت الارض ، كقبو فرع التحقيق العسكرى فى دمشق ، الذى يقول الاسد لزواره انه ليس سجنا ، بل هو شبه مصحة ومكان للاستراحة !) ، ثم يبدؤون بضربهم بكل ما تقع ايديهم عليه من ادوات ، ويستمر الضرب ساعات عديده ، قبل ان يربطوا يدى كل معتقلين الى بعضهما ويضعوا العصبة السوداء على عيون جميع المعتقلين ، تمهيدا لنقلهم الى السيارة التى ستقلهم الى السجن ، حيث تنتظرهم حفلة تعذيب فردى طويلة تستمر ساعات بالنسبة لكل سجين يتخللها ضرب بالسياط ودواليب وكهرباء ... الخ ، قبل توزيعهم على مهاجع مليئة بالمساجين ، لكنها على كل حال تتيح لهم التدخين وتناول الشاى والقهوه واكل وجبات طعام عادى بعد ان تناولوا طيلة فترة التحقيق والزنزانات الجماعية شايا باردا مغطى بطبقة من السمن البارد فى الرابعة والنصف صباحا ، وصحن برغل مليئ بالحص الى جانب صحن من الكوسا المسلوقة المنقوعة بماء بارد فيه رب البندورة عند الظهر ، وصحنا صغيرا من حساء العدس فيه قدر كبير من الملح مساء (لم يخرج احد من فروع التحقيق الا ومعدته مدمرة ومصاب بالبواسير والربو ، وقد فقد عددا من اسنانه خلعها له سجانوه ، نظرا لقرار منعه من زيارة اى طبيب ومن اخراجة من الفرع قبل استكمال التحقيق معه !) . كما يستطيع المعتقل قراءه الجرائد المحلية والاستماع الى الراديو ، والنوم قبل الحادية عشرة مساء والاستيقاظ متى شاء فى الصباح . الى ذلك ، فان زيارة المعتقل تفتح ، من حيث المبدأ ، بعد ستة اشهر من وصوله الى السجن . (هذا التقليد لم يعد يطبق الا فى حالات قليلة ، وهناك معتقلون منذ عشرة اعوام لم يتلقوا زيارة واحدة من ذويهم ، ولم تعترف السلطات بوجودهم لديها ، اشهرهم المحامى رياض الترك ، الامين الاول للحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) .

خلال هذه الفترة الطويلة يتلقى اهل المعتقل نوعين من الزيارات يقوم بها رجال الامن : نوع يطلب اليهم النقود مقابل اطلاق سراحه ، ونوع يضغط عليهم ، وخاصة على النساء منهم ، للتعاون مع اجهزة الامن واقامة علاقات جنسية مع ضباطها وعناصرها . وقد يصل رجال الامن الى احد هذين الهدفين او اليهما معا عبر العنف والابتزاز . من ذلك مثلا اقتحام احد البيوت واعتقال احدى السيدات بحجة انها من تنظيم مناوئ للسلطة ، واقتيادها الى مكان يغتصبونها فيه واحدا بعد آخر قبل اعادتها آخر الليل الى بيتها او عدم اعادتها اليه ، بل القاءها فى مكان ما وتركها تواجه مصيرها . مثل هذه الممارسات شاعت كثيرا فى الفترة التى حدث بها الصدام مع الاخوان المسلمين ؛ فكانت دوريات الامن الكثيرة تنتزع النساء من ازواجهن وابنائهن وابائهن بحجة انهن مع « العصابة » (الاسم الذى اطلقة الاعلام الرسمى السورى على حزب الاخوان المسلمين) او كانوا يوقفون السيارات ، ويطلبون الى الرجال تسليم نسائهم مقابل عدم اتهامهم بالانتماء الى « العصابة » (كان الانتماء الى « العصابة » ومازال يعنى حكما مضمونا بالموت ، فالمرسوم رقم ٤٩ ، الذى اصدرة الاسد عام ١٩٨٠ يقضى باعدام كل منتسب الى حزب الاخوان المسلمين) . ومازالت مدينة دمشق تتزكر الى اليوم عشرات جثث النساء ، اللواتى كان الفلاحون يعثرون عليها فى الحقول والبساتين المحيطة بالعاصمة السورية ، وخاصة فى منطقتى السيدة زينب ومرج السلطان .

س : الا توجه تهم رسمية الى المعتقلين ؟

ج : كلا مع آن الدستور السورى ، الذى اصدره الاسد نفسه عام ١٩٧٢ يحظر اعتقال اى مواطن لفترة تتجاوز ٢٤ ساعة دون توجيه تهمة قضائية اليه ، ويمنع دخول بيوت المواطنين الا لممثلى النيابة العامة ، يصاحبهم ممثل عن الهيئة الادارية فى الحى او المنطقة ، على ان يتلو بصوت مسموع ومفهوم عليهم التهمة الموجهة اليهم ، ويسلموا نسخة مكتوبة عنها ، ويعطوا حق تعيين محام لهم يختارونه بانفسهم . هذا كله لا يعمل النظام به ، علما بأن القانون السورى يعتبر الانتماء الى احزاب معارضة للنظام القائم جنحة وليس جريمة ، ويحكم القضاء المعارضين ، اذا ما حكمهم ، بالحبس لمدة لا يجوز ان تتجاوز ثالثة اشهر او بغرامة مالية قدرها مائة ليرة سورية لا غير . اما النظام فانه لا يوجه تهمة الى احد ، بل يتحدث فى خطابه السياسى عن نمطين من المعارضين : مجرمون (الاخوان المسلمون وحزب البعث العراقى) ومضللون (احزاب التجمع الوطنى الديموقراطى ، الذى تأسس عام ١٩٨٠ ، وضم الحزب الشيوعى السورى ، وحزب الاتحاد الاشتراكى العربى ، وحزب العمال الثورى ، وحزب البعث الديموقراطى العربى ، وبعض الاشتراكيين العرب . قال

التجمع فى بياناته بضروره التعدديـه وبالتغيير الديموقراطى السلمى للنظام القائم ، واطلاق الحريات الفرديه والعامه ، واقامه نظام برلمانى واستقلال القضاء ... الخ ، وهو يلاحق منذ ذلك الوقت بلا رحمه) . عندما يعتقل احد ما ، فانه يرسل ، ان كان من الاخوان او من تنظيم البعث الموالى للعراق الى المحاكم الميدانيه والفوريه ، التى تشكلها فروع الامن من ضباطها وتصدر بناء علـى اعترافات المتهمين احكامها او هو يرسل الى السجون باعتباره من المضللين ، حيث يقضى فتره مفتوحه ، قد تمتد لعقدين من الزمن ، حتى ان كان من الاعضاء الصغار فى المعارضة الديموقراطيه .

س : ماهى هذه المحاكم الميدانية والفورية ؟

هى محاكم تشكلت بامر من الاسد عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، تنتشر من مستوى كتيبه فى الجيش الى المحاكم الميدانية العليا . بذلك اعطى الاسد ضباطا برتبه رائد حق تشكيل محكمة ميدانية عسكرية ، واصدار احكام باعدام من يرون انه من اعداء النظام ، فكانت نتيجة مرسوم جمهورى كهذا تشكيل فروع عسكرية للتعذيب فى معظم وحدات المجيش ، ونشر الارهاب على كامل رقعه البلاد . اما المحاكم الفورية فهى محاكم امنية تتشكل فى فروع الامن من ضباطها ، تحاكم المعتقلين بناء على اعترافاتهم المنتزعة منهم بالطرق التى وصفناها وتعدمهم داخل الفرع نفسه ، لان احكامها واحكام المحاكم الميدانية غير قابلة للطعن او للنقض او للاستئناف .

س : اما زالت هذه المحاكم قائمة ؟

ج : بطبيعة الحال ، وان كان عملها قد تقلص بعد القضاء على « العصابه » .

س : باسم ماذا يسجن النظام خصومه ؟

ج : باسم امن البلاد والاحكام العرفيه المفروضه على سوريا منذ ٨ آذار عام ١٩٦٣ .اما مبررات القمع فتختلف من حاله لاخرى . اذا كان النظام متخاصما مع الفلسطينيين اتهم خصومه بانهم من العرفاتيين . واذا كان فى عراك مع المصريين ، قال ان خصومه عملاء للسادات او لمبارك . وبما انه على خلاف » استراتيجى » مع العراق ، فان « العماله لنظام صدام الفاشى » هى تهمة دائمة توجة دون انقطاع الى سائر خصوم السلطه ، وان كانوا من غير المؤيدين للسلطه العراقيه ، بل ومن المعادين لها . يقول خطاب النظام العام ان المعارضه تجند فى صفوفها قسما صغيرا من اناس يعملون بايحاءات خارجية ، لذلك يستحقون الاعدام اذا ما حملوا السلاح ، والموت البطئ ان هم اكتفوا بالمعارضة

السياسية ، لان هؤلاء واولئك يعارضون نظاما فى « حالة حرب مع اسرائيل » ، يدافع عن الوجود » القومى » لبلاده ضد الاخطار الخارجية ؛ يتعرض لمعارضة سياسية تربكه ولمعارضة عسكرية تضعفة ، وعليه ان يرد اذن على خصومه ردا يتفق ومستوى الخطر النابع من هذا « الصراع الوجودى » ، وان يجعل بالتالى من القمع سياسه ثابته له ، سيما وانه لا يقمع اعدادا كبيره من شعب موال له ، بل يركز قمعة على اقليات سياسية او مسلحة ، تتعامل مع العدو العربى وتقوى مواقع العدو الاجنبى ، كما يقول الخطاب الرسمى . من جهة اخرى ، فان الاحكام العرفية المفروضة منذ قرابه ثلاثين عاما على البلاد تبرر بدورها بوجود سوريا فى حالة حرب مع « العدو الامبريالى – الصهيونى » . لا يجيب النظام بالطبع على السؤال المتكرر ، الذى يطرحه ابناء سوريا : هل يجوز فرض الاحكام العرفيه على بلاد حاربت خلال السنوات الثلاثين الماضية اياما معدودات ، بينما القانون السورى يمنع فرضها الا فى حالات نشوب الحرب الفعليه او وقوع كوارث طبيعيه لا تستطيع الحكومة مواجهتها بالصلاحيات العادية المعطاه لها ؟ لماذا لا تفرض فى اسرائيل حالة الطوارئ الا فى اوقات الحرب الفعليه ، مع انها اقل عددا من سوريا ومحاطه بالعرب من جميع الجهات ؟ لماذا يتعلل النظام « بالحرب » مع اسرائيل ليفرض حاله من الحرب الداخليه ضد الشعب السورى ذاته ؟ للاجابه على اسئله الشعب ، نذكر ما قاله الاسد فى اجتماع للقياده القطريه عام ١٩٨٠ ، حين نوقشت مسأله الغاء الاحكام العرفيه : اذا الغينا الاحكام العرفيه ، اضطررنا لترك الحكم خلال اربعة وعشرين ساعة .

س : كيف يلاحق النظام السورى خصومه ؟

ج : عندما يقرر الرئيس ، بنـاء على تقارير تصله من اجهزة الامن او على تقديراته السياسية الخاصة ، شن حملة اعتقالات ضد حزب من الاحزاب او جماعة من الجماعات ، فانه يدعو مستشارية الامنيين لاجتماع معه ، وعلى رأسهم اللواء على دوبا ، رئيس شعبة المخابرات العامة فى ألاركان العامة (المخابرات العسكرية) ، يبحث معهم خلاله الجوانب المختلفة للموضوع ، ويشرح لهم حدود الحملة وابعادها واغراضها والقصد منها ، ويحدد الفترة الزمنية التى سيطلب اليهم القيام بالحملة خلالها (تتراوح عاده بين ثلاثة وسته اشهر تاليه للاجتماع) . يطرح مستشارو الامن اسئلتهم على رئيسهم ، ويقدمون موجزا عما فى ملفاتهم من معلومات حول تحركات الحزب المعنى ، واماكن انتشاره فى مختلف القطاعات والمناطق ، ويشرحون مالديهم من ملاحظات حول العلاقات التى نسجها مع هذه الجهة او تلك ، ومدى قوتها ومعناها بالنسبة لامن البلد الداخلى وعلاقاته الخارجية ... الخ .

بنهاية الاجتماع التداولى ، تشكل فروع الامن المكلفه بملاحقة التنظيم لجنة تنسيق عليا من مندوبيها تكون رئاستها عادة للفرع الامنى الاكثر معرفة بالتنظيم ، تشرف على عمل لجان جمع المعلومات واستكمال الملفات والمطاردة والتحقيق . تضع لجنه التنسيق خطة تفصيليه لاختراق التنظيم المعنى ، وجمع اكبر قدر من المعلومات عنه . فتبدأ بمراقبة من تتوفر لديها معلومات عنهم من اعضائه مراقبه دقيقه ، تستخدم فيها سائر انواع التقنيات الحديثه كاجهزه تسجيل صغيره تعمل بالليزر ، الى جانب الطرق العادية فى المراقبة ، التى تجعل من رجال الامن باعة متجولين للخضار ، وباعه اوراق اليانصيب ، وجماعات بحث احصائية ، وسائقى سيارات تاكسى ، وعمالا فى مؤسسات الكهرباءم والمياه والهاتف ، وموظفى ضريبة دخل ، وماسحى احذية ... الخ . اخيرا يراقب جهاز الامن هواتف اعضاء التنظيم ، ويستأجر شققا مقابل بيوتهم يستعملها فى مراقبه الداخلين اليها والخارجين منها طيله اربع وعشرين ساعه ، وفى تصوير الذاهبين والغادرين وتسجيل ما يقولونه داخل البيوت . بدهى انه بمقدار ما تتجمع المعلومات من داخل التنظيم وخارجه ، بقدر ما تتقدم المراقبه وتتخذ طابعا نوعيا متقدما ، وتتركز على رؤوس التنظيم ومسؤوليه الكبار وعلى مراكز قيادته ... الخ

خلال مرحله جمع المعلومات هذه ، يعتقل الامن بعض اعضاء التنظيم السابقين ويحقق معهم تحقيقا دقيقا وصارما ، اما لمعرفة اكبر قدر من المعلومات عن التنظيم ، او لتجنيدهم وادخالهم اليه من جديد . مثلما يعتقل نشطاء من التنظيم نفسه يعيشون فى مناطق طرفيه كى لا يثير اعتقالهم الكثير من الانتباه . ويكون اعتقالهم لفترة قصيرة فى العادة تصاحبها اشاعات تزعم انهم اعتقلوا لاسباب غير سياسية ، كى لا ينتبه التنظيم الى الغرض الحقيقى من الاعتقالات ويتخذ احتياطات ما . بل ان الامن قد يعتقل اعضاء من تنظيمات ليست مستهدفة بالحملة القادمة ، اما لأن لهم صلات ما مع اعضاء فى التنظيم المعنى ، او لانهم يستطيعون اقامه علاقات كهذه ، تفيد الامن ان هو جندهم فى صفوفه ودسهم داخل التنظيم المعنى ، او لتضليل التنظيم وطمأنته الى انه ليس مستهدفا بأيه ملاحقه خاصة . تستمر حملة استكمال الملفات ثلاثه اشهر عاده ، توضع اثناءها خطه الملاحقة على ضوء تعليمات القيادة (تسمى لغة السياسة السلطوية رئيس الجمهورية القياده السياسيه) ، وجوهرها تسديد ضربة ماحقة الى الكادر القيادى الذى هو الجهاز العقلى والعصبى للتنظيم ، تصيبه بشلل تام ، وتفقد التنظيم القدره على الحركة او رد الفعل ، وتجعل اعضاءه كما مهملا عاجزا عن القيام بأى شئ يمكن التعامل معه فى مرحلة لاحقه بالطريقة التى تحلو للامن . لذا يوضع تصنيف دقيق للتنظيم المعنى ، يحدد تراتباته الهرمية ، ويعين نشاطاته ونقاط قوته وضعفة ويقرر مراحل الضربه

واسماء وصفات من ستصيبهم الموجة الاولى من الاعتقالات وما هو مطلوب من التحقيق كشفه ، وكذلك اسماء الموجة الثانية من المعتقلين ، ان كان ثمه موجة ثانية ، وطريقة التحقيق معها ... الخ ويسبق الحمله الفعليه على التنظيم حمله من الشائعات ضد سياسته وقادته تتهمه بمختلف انواع التهم ، صحيحة كانت ام باطلة ، وعلى رأسها العداء للعلويين ، بحجة ان التنظيم طائفى ، وتهمة التعامل مع العراق او عرفات او الاميريكيين او الاسرائيليين . من امثله هذه الحملات الكراس الذى اصدره عضو المكتب السياسى السابق فى الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) يوسف نمر ضد حزبه السابق قبل الاعتقالات التى تعرض الحزب لها عام ١٩٨٠ بفتره قصيرة ، ودعا فيها الى وحده الحركة الشيوعية السورية بمختلف فصائلها عدا ما اسماه « عصابة الترك » (وهو وصف اقتبسته منه السلطه السوريه فيما بعد) التى خانت الشيوعية والوطن وتعاملت مع نظام بغداد والاخوان المسلمين (كررت السلطه التهم ذاتها فيما بعد ، لكنها عجزت الى اليوم عن نشر ايه وثيقة او اعتراف يثبتان صحة تهمها ، مع أن المئات من قادة الحزب واعضائه فى معتقلاتها منذ عشرة اعوام) ثم اتضح ان يوسف نمر كتب كراسه بالتعاون مع الرائد هيثم الشمعة ، المشرف في فرع الامن الداخلى على شؤون الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) .

عندما تستكمل الملفات وتضوع الخطط ، يرفع الامر للرئيس مع مقترحات وبدائل ، فيجتمع هذا من جديد مع مستشاريه الامنيين ليدقق معهم بعض الامور المتعلقة بالحملة المزمعة ، قبل ان يصدر ، فى يوم يكون فى العاده قريبا ، امر البدء بالحملة . عندئذ يتم اعتقال قيادة التنظيم المركزية وقياداته الفرعية فى وقت واحد وساعة واحده ، وتنصب التحقيقات الاوليه على استكمال معلومات الامن حول قيادات ومخابئ احتياطية او بديلة يمتلكها التنظيم . بعد اعتقال القيادات يبدأ اعتقال النشطاء من اعضاء التنظيم العاديين ، مع ان الامن يفضل ان لا يكون عدد المعتقلين كبيرا ، كى لا يخلق الانطباع بأنه يخوض معركة داخلية ، وتدحض اطروحة النظام القائلة : ان الشعب يقف مع القياده ، باستثناء قلة من المضللين والمنحرفين لا يعتد بها .

باعتقال القيادة تبدأ عملية تصنيف لاعضائها واعضاء الحزب تلعب دورا هاما فى سير التحقيقات . فيقول رجال الامن للمعتقلين انهم ليسوا ضد حزبهم او تنظيمهم بل ضد انصار التشدد والمعارضة الهوجاء فيه ، الذين يقودون الحزب نحو معارك خاسرة لا مصلحة له فيها ، ويتحالفون مع انظمة او سياسات مناوئة لخطه السياسى ولوجوده ذاته . وهو ما يثبت انهم عملاء لهذه الانظمة لا يأبهون لمصير حزبهم ، الذى يجب على اعضائه انقاذه منهم وتحرير ارادته من تسلطهم . عندئذ يعلن الامن استعداده لمساعدتهم . هكذا يقدم الامن نفسه كقوه تريد مساعده

الحزب الحقيقى على التخلص من قياده تتسلط عليه ، وليس كقوه تقمعه وتقضى لى نشاطه وتعترض على وجوده . وهو يتابع اثناء التحقيقات ، ومن خلال المعلومات التى حصل عليها فى المرحلة السابقة للحمله الامنية حول مختلف قياديي واعضاء التنظيم ، رسم التلاوين الداخلية للتنظيم المعنى ، بغرض فرطه وتشجيع انشاء قيادة بديله « للقياده المضلله ، المتشدده ،المتحكمة به » لذلك تتناسب درجة التعذيب والاكراه خلال التحقيق مع درجة التمسك بخطر التنظيم المعارض وقيادته . فاذا كان المعتقل مخلصا لهذه القياده ، تعرض لتعذيب شديد وابقى لفتره طويلة فى اقبيه فروع التحقيق ، حيث يعرضونه لمضايقات لا حد لها ، قبل ان يرسل الى سجون مشهوره بقسوه العيش فيها كسجن تدمر وسجن المزة وسجن امن الدولة فى كفر سوسه بدمشق ، حيث يعزل عن بقية معتقلى حزبه كى لا يؤثر فيهم اثناء الاعتقال ويحول دون رضوخهم للضغوط التى يتعرضون لها من الامن ، كي يغيروا مواقفهم . اما اذا وجد الامن فيه ضعف وميلا الى الانفكاك عن قيادته وخطها ، فانهم يقلعون عن تعذيبه ، ويوهمونه بان الغرض من اعتقاله كان التحاور معه في ظروف مناسبة ، وانه يستطيع التحرك بحريه فـى اطار المعتقل ، ليتحدث الى رفاقه عن الحقائق التى اكتشفها او تعرف اليها خلال اعتقاله ، وليخرج معهم الى الحرية ويستأنف واياهم العمل الحزبى . هكذا يجد الحزبيون من اعضاء التنظيم معاملة حسنه ، بينما يتعرضون هم انفسهم للذل والهوان والتعذيب والتجويع ؛ فيميلون الى اعتبارهم اختراقا امنيا كان كامنا داخل الحزب ، مع انهم فى الحقيقة ليسوا كذلك .

ليس فى تاريخ سوريا بعد عام ١٩٧٠ حزبا سياسيا تعرض للاعتقال دون ان يتعرض ، في الوقت نفسه ، لانشقاق ما ، سبق الاعتقالات او ترتب عليها (هذه الحالة الاخيرة هى الحالة الغالبة) . كما تعرضت الاحزاب الموالية للسلطة بدورها الى انشقاقات لم تتوقف ، وان كانت من اسباب اخرى سنعوذ اليها بعد قليل . اما اسباب الانشقاقات فى الاحزاب التى تتعرض للاعتقال ، فهى مساعى الامن ، المنصبة على خلق تيار مناوئ لقيادة الاحزاب بداخلها ، تمكنه من استلام القيادة بدلا عنها ، بحيث تتقلص قياده الحزب الشرعية الى مجموعه صغيره من السجناء ، يتم عزلهم فى احد السجون ، فيجهلون ما جرى لحزبهم ويجهلون ان رفاقهم تخلوا عنهم وتحولوا الى نقاد لهم ولخط الحزب الاصلى ؛ وانهم سيبقون فى السجن الى امد لا يعرفه الا الله والرئيس ، ولكن بصفتهم افرادا لا قاده لاحزاب تدافع عنهم ، « ضللوا » تنظيماتهم ذات يوم ودفعوها الى تشديد لا مبرر له ، فحررها جهاز الامن منهم وعزلهم فى السجون عقاب لهم على ما اقترفته ايديهم .

لا يعتقل الامن عادة جميع افراد التنظيمات المناوئه له ، وان عرف اين يكونون ومن يكونون ، بل يبقى باستمرار بعض الحزبيين طلقاء ، ليراقب من خلال حركتهم بقايا التنظيم ، وردود افعال اعضائه وجمهوده وانصاره على الحملة القمعية التى تعرض لها ، وليصطاد نشطاءه الذين قد يبرزون بعد الضربه الاولى ، ويتحكم بطريقة اعاده ترميمه . كما يجند من المعتقلين جماعات يعتقلها سرا ويطلق سراحها بسرعه شريطة ان تعود الى التنظيم ، بعد ان يأخذ عليها عهدا بالتعاون معه ويكلفها بمهمات محدده بدقة ؛ او انه يكلف عناصر تعمل فى خدمته بمحاوله اقامه صلة مع من لم يتم اعتقالهم من التنظيم ، لتتسرب اليه وتكشف اسراره وخباياه . اخيرا ، فان الامن يتعاون على نطاق واسع مع قيادات واعضاء من احزاب « الجبهة الوطنية التقدمية » ليحصل على معلومات حول الاحزاب المعارضة ، التى انشقت عن هذه الاحزاب او طرد اعضاؤها من صفوفها سابقا ، والتى قد توجد تقاطعات وعلاقات شخصية بين بعض اعضائها او كوادرها . في هذه الحالة ، تمد احزاب الجبهة الامن بما لديها من معطيات ، وقد تعاونه مباشره ، كما عاون كوادر من الحزبين الشيوعيين الواليين للسلطة ، حزب خالد بكداش وحزب يوسف فيصل الامن فى اعتقال بعض اعضاء المكتب السياسى فى مدينتى حلب واللاذقية عام ١٩٨٠ ، بأن ركب عناصر منهما فى سيارات الامن ليلا وذهبوا يدلونهم على بيوت واعضاء الحزب الشيوعى المعارض ، الذى يسميه اللسان الشعبى : المكتب السياسى . مثلما تعاون اعضاء سابقون من الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) مع الامن ، على رأسهم يوسف نمر ، الذى كان يتلقى اسماء المعتقلين على الهاتف من فرع الامن الداخلى او مكتب محمود الايوبى نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية ، فكان يعطى تقييما سياسيا لكل واحد من المعتقلين ، وينص بتعذيب هذا والتخفيف عن ذاك وباطلاق سراح ذلك .

اذا نجح الامن فى شق الحزب المعتقل ، كفل وضعه تحت رقابته ، وحيده واستغله ضد اعضائه المعارضين للسلطة . فى هذه الحاله يواجة التنظيم المعارض صعوبات رهيبه ، غالبا ما تكون قاتلة . اما اذا اخفق الامن فى شق الحزب ، وهو امر لم يحدث الى اليوم الا فى حالة المكتب السياسى ، فان الملاحقات تأخذ طابعا هستيريا والتعذيب يكتسب طابع تصفية جسدية يذهب ضحيتها العشرات من اعضاء الحزب ، لان النظام يعلن حربا مسعوره على جميع من كانوا ذات يوم فى التنظيم ، ويبدأ باعتقال اشخاص لم يشاركوا فى اى نشاط حزبى منذ عشرات السنين ، ويعذبهم علهم يدلونه على طرف خيط يمسك به ، ليمسك عبره بالتنظيم او باحدى حلقاته. كما تراجع الاجهزة الامنية الملفات التى بحوزتها حول تاريخ التنظيم ، لتركيز انظارها على اوساط معينة تخضعها لرقابة مستديمة ، علها تصل من رمى شبكتها الواسعة هذه

الى اصطياد الاسماك القليلة ، التى ربما كانت ما تزال تسبح فى القاع الاجتماعى ، بعيدا عن عينيها وعن ضوء الشمس . فى هذه المرحلة ، يلجأ جهاز القمع الى اخذ رهائن ، فتمتلء السجون بهؤلاء المعذبين ، الذين غالبا ما يكونون من اطفال ونساء وشيوخ ، يحتجزون لسنوات طويلة لاجبار احد ما من اقاربهم على تسليم نفسه ، او بالاصح على العوده من الخارج وتسليم انفسهم ، وهو ما قد يعنى موته . والحقيقة انه يوجد فى قواويش السجون السورية ، ومنها على سبيل المثال المهجعان رقم ١١ و ١٢ من فرع التحقيق العسكرى بدمشق ، عشرات الاطفال والنساء ، بل ان بعض الاطفال ولدوا فى السجن ، اما لان امهاتهم كن حوامل عند اعتقالهن ، او لانهن حملن من السجانين ، الذين يغتصبونهن كلما سنحت لهم الفرص او رغبوا فى ذلك . وقد روى سجين من اصل عراقى انه افاق ذات يوم فى قبو سجن الحلبونى بدمشق على صوت امرأه ترجو سجانها ان يعفو عنها لانها حامل توشك ان تلد ، وسمع صوت السجان يقول لها : الحامل الذ لانها تكون ضيقة . ثم سمع عذابات المرأه وهى تغتصب . ومن البديهى ان الرهائن من الاطفال لا يعرفون القراءه والكتابة ، ولايعرفون ايضا اى شيئ عن عالم الاطفال خارج السجن ، اذ لم يسبق لهم ان خرجوا منه او من زنزاناتهم . كما لا تعنى كلمات كالطيور والارانب والكرات والطائرات والسيارات والانهار والبحار والعصافير شيئا بالنسبة لهم ، فلم يسبق لهم ان راؤوها او لعبوا بها او معها .

س : ما هى الشروط التى تتيح للنظام الانفراد بالمجتمع وقمعه الى هذا الحد غير المعقول ؟

ج : هناك شروط كثيرة سنذكر واحدا من اهمها ، هو بنية الحياة السياسية فى سوريا . فالسلطة السورية التى قامت فى السادس عشر من تشرين الثانى عام ١٩٧٠ ارست نفسها على قاعده سياسية واسعة ، شملت طيلة سنوات كثيرة القوى السياسية الفاعلة فى الساحة السورية ، التى دخلت فى « جبهة وطنية تقدمية » مع السلطه الجديدة ، ضمت جميع التلاوين ، الاحزاب السياسية غير الدينية ، وخاصة الاحزاب « الاشتراكية والقومية » ، باعتبار ان الحاجة الى ادخال الاحزاب والتيارات الدينية فى الجبهة لم تكن ضاغطة ، فهذه الاحزاب كانت ترتبط بعلاقة مباشرة خاصة بالعهد الجديد ، عبر الاسد ، الذى كان ، كما شرحنا فى مكان آخر ، يسعى لوضع يده على احزاب المجتمع السورى المنظمة ، التى رأى انها تمثل شرائح اجتماعية يجب احتوائها من قبل الطبقة الوسطى السياسة وطبقة الدوله من جهة ، ولاقامة رأى عام واسع مؤيد له يحله محل جمهور الاحزاب السياسى او المسيس ، والذى يشكل قوة شارعية ضاربة وواعية نسبيا ، من جهة اخرى .

هذه القاعدة السياسية الواسعة ، التى تضم الاحزاب فى مؤسسه رسمية هى الجبهة ، وتستدرج التيار الدينى والبرجوازية السورية الكومبرادورية الى علاقة سياسية منظمة مع رئيس الجمهورية ذاته ، بينما هى تستبعد الجمهور المسيس من العمل العام ، اتاحت للسلطة الجديدة استقرارا سياسيا لاشك فيه ، نقطه ارتكازه ربط الاحزاب بالسلطة وفصلها عن جمهورها وعن الفئات والشرائح الاجتماعية التى تدعى تمثيلها ، وتحويل الجمهور المسيس الى رأى عام يتلاعب به تجار غرف التجاره وشيوخ وزارة الاوقاف ، ويضعوه فى خدمة ارباب السلطة الجديدة . اذا تذكرنا ، اضافة الى ذلك ، ان ميثاق الجبهة يلزم الاحزاب بالامتناع عن العمل فى اوساط الطلبة والجيش ، وبالتقيد بالقرارات الصادرة عن مؤتمرات حزب البعث وبالمنهاج المرحلى لهذا الحزب ، ادركنا ان قيام الجبهة الوطنية التقدمية كان غرضه الغاء الحياة السياسية ومنع الاحزاب بما هى تكوينات سياسية مستقلة ، ودمجها بحقل طبقة الدولة دمجا منهجيا يمنعها من الانفكاك عنه ، بعد ان كان دمجها فى الماضى مقتصرا على مستوى عملى فضفاض ، يمكنها العوده عنه . فى مقابل هذا الالغاء او الالحاق الفعلى للأحزاب السياسية بحقل طبقة الدوله السياسى وخاصة منه اجهزة الامن ، وعدت السلطة باشراك قيادات احزاب الجبهة فى القرارات السياسية وفى مغانم النظام ، ثم سحبت وعدها بالشراكة السياسية وابقت على منافع صغيرة كسيارة عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية (مرسيدس ٢٨٠) وسيارات المرسيدس التى يمنح نواب الاحزاب الجبهويه رخص استيرادها (مرسيدس ٢٣٠) ، وعددها بالنسبة لكل حزب من احزاب الجبهة سبع سيارات يستوردها « ممثلو الشعب » ليبيعوها ويربحوها بضعة مئات الاف الليرات . اما العلامات الدالة على وجود هذه الاحزاب فى الحياة العامة فليس لها من اثر ، لان من الممنوع عليها اصدار صحف او فتح مكاتب او ممارسة ايه نشاطات بصوره علنية او الاعلان عن قيامها بنشاطات من اى نوع كان ، بل انها ما تزال احزابا غير قانونية الى اليوم ، لم تعطها السلطة تراخيص رسمية تجيز لها العمل الحر والعلنى ، اى القانونى .

بالغاء الاحزاب والحاقها بالسلطة ، والغاء الجمهور المسيس ، واقامة رأى عام غير مسيس مفاتيحه فى ايدى غرف التجاره ووزاره الاوقاف ، وحصر العملية السياسية بالمركز المقرر دون غيره ، وابقاء المعلومات بين يديه لا يحق لاى كان مشاركته فيها او الافادة منها ، تم عمليا وضع الاسس الكفيلة بالغاء الحياه السياسية ذاتها ، خاصة بعد ان تمت عسكره الحياة العامه . فى هذه الشروط راهنت السلطة الجديدة على منع نشوء احزاب بديلة للاحزاب المحتواه فى الجبهة ، مع انها لم تترك شيئا الا وفعلته لشقها ، والتلاعب بتناقضاتها ، وتسريب عناصر

من المخابرات اليها او تجنيد عناصر منها تعمل فى خدمة المخابرات ، لانهاك هذه الاحزاب والقضاء على ايه صلة لها بالقاعدة الاجتماعية ، وسد اقنية الاتصال التى تشدها الى هذه القاعدة او الى الاحزاب الاخرى ، واخضاع هذه الاقنية لرقابة امنية مستمره . لكن علاقة الاحزاب بالسلطة ادت الى انشقاقات عاصفة اجتاحتها جميعها ، قام فى اثرها حزبان او اكثر من كل حزب من الاحزاب ، علما بأن السلطة لعبت دوما دورا مركزيا مع الانشقاق ، فهى التى حرضت بكداش على الانشقاق عن حزبه فى الثانى من نيسان عام ١٩٧٢ ، وهى التى نظمت انشقاق فوزى كيالى عن حزب الاتحاد الاشتراكمى العربى عام ١٩٧٣ ، وهى التى شقت فيما بعد الحزب البكداشى واخرجت منه مجموعه مراد يوسف التى اتهمها بكداش بخدمة اميركا والعراق ، بسبب مطالبتها بأخذ مسافة فى موقف الحزب من النظام . كما لعبت السلطة دورا اساسيا فى شق حزب خالد للمره الرابعة ، عندما اخرجت يوسف فيصل منه ، بعد ان تعالت الاصوات البكداشية الناقده لسياسة السلطة ، ولاح فى الافق شبح الخلافات بين السلطة السورية والسوفيات . اخيرا ، فان السلطة هى التى رتبت انشقاقات الاتحـاد الاشتراكى التالية ، التى جعلت كل اثنين من اعضاء الحزب الستة يشكلون تنظيما خاصا ، وجد له مكانا فى الوزارة والبرلمان والجبهة . من الامور الواجبة الذكر فى هذا السياق ما قاله الاسد لخالد بكداش عام ١٩٧٣ ، حين حاول مصالحته مع الدكتور الاتاسى ، امين عام الاتحاد الاشتراكى العربى ، لاعادته الى الجبهة التى كان قد انسحب منها . قال الاسد : عندما اسسنا الجبهة كنتم اربعة احزاب ، اما اليوم فانتم ثمانية احزاب ، ولن يكون بعيدا اليوم الذى ستصبحون فيه اثنان وثلاثون حزبا ... وهكذا . ان حزب خالد بكداش نفسه انقسم خلال خمسة عشر عاما اربع مرات ، وكان قد نجح فى تفادى الانشقاقات طيلة قرابة خمسين عاما ، عاش خلالها على حملات التطهير المتكرره .

باحتواء الاحزاب فى السلطة خسرت جميعها طابعها الاصلى وتحولت الى احزاب سلطوية متطابقة فى « بناها وطبائعها وبرامجها وجمهورها » ، تستمد شرعيتها ومبررات وجودها من علاقتها باجهزة ومؤسسات رسمية خلقت بالاصل لمعارضتها ، مع انها ليست ، فى الوقت نفسه ، جزءا تكوينيا منها ، لان هذه الاجهزة والمؤسسات لم تسمح لها بالدخول اليها ، وانما ابقتها مجرد تكوينات هامشية ليس لها من قيمة بذاتها ، لكنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة للسلطة ، لكونها تخلق وهم التعددية فى نظام يقرر اموره مركز زمامه فى يد شخص واحد او مجموعه جد قليلة من الاشخاص ، لا يخضع لايه رقابة او محاسبة او مسائلة قانونية ، بل يخضع كل من هم خارجه لرقابته ومساءلاته ؛ ولانها احاطت سلطة لها هذا القدر من الفردية

والصلاحيات بتشكيلات سياسية متنوعة شكلت نطاقات حماية لها ، فاثارت لدى الشعب الاحساس بانه دون تعبير سياسى ، متروك لقدر عات تتكاثر فيه جميع القوى السياسية المندمجة فى السلطة الطغيانية المتحكمة به ، بينما هو وحيد يفتقر الى ايه وسيلة من وسائل الدفاع عن نفسه وحياته ومصالحه . فى عام ١٩٧٠ ، عقد الاسد اجتماعا للقيادة القطرية تحدث فيه عن رؤيته السياسية ، فقال ان احزاب سوريا تطلعت طيلة تاريخها نحو هدف واحد هو الالتحاق بالجهاز الادارى للسلطة ، رغم انها كانت تغطى رغبتها هذه بصراخ مسعور حول عزمها القيام بثورة تقلب الاوضاع رأسا على عقب . بل ان هذه الاحزاب تحدثت عن الثورة بسبب عجزها عن الالتحاق بجهاز السلطة الادارى واعتقادها ان صراخها سيخيف الحكام وسيقنعهم بالحاقها بهم . نحن ، قال الاسد ، سنلحقهم بجهازنا الادارى (بالسلطة الشكلية) وسنفيد منهم فى احتواء الحياه السياسية داخل السلطة ولصالحها ووفق رؤاها ، مقابل الحاقهم بسلطة لا تقدم شيئا فى سياسة الدولة ولا تؤخر . بالمقابل ، سيبقى هناك على الدوام بضعة مئات من اصحاب الاوهام الذين يعتقدون ان الدنيا تسير بالمبادئ والمثل العليا . هؤلاء ، سنحاول شراءهم بالمال او بالسيارات او بالبيوت او سنورطهم سياسيا ، فان نحن اخفقنا فى تحييدهم ، ادخلناهم الى السجون ليموتوا فيها .

س : ماهى فلسفة القمع ، ان كانت له فلسفة ؟

ج : توضح الفقرة السابقة ان القمع يتم بجماع قوه السلطة ، التى احتوت تعبيرات سياسية كانت تعبيرات عن المجتمع فى يوم من الايام ، وبالتالى فان القمع لا يقتصر على اعمال الاجهزة المتخصصه المكلفة به ، بل هو يتعدى اجهزته الى الدوله بأسرها . ولا يقتصر على الافعال الزجرية او الاكراهية المنصبة على خصوم النظام ، بل يصل الى سائر مجالات انشطة الدولة التى هى انشطة قمعية تختلف طبيعتها باختلاف الحقل الذى تمارس فيه ، فتسمى تاره انشطة اجتماعية او سياسية او ايديولوجية او ثقافية ... الخ ، مع انها فى جوهرها انشطة قمعية بالمعنى الواسع ، الذى جوهره احتواء المجتمع فى السلطة ، والغاؤه او الحد من وجوده وتأثيره لصالح وجودها وحده .

الى جانب هذه الممارسات القمعية ذات الاسماء المختلفة ، توجد فلسفة سياسية للقمع ، يعلنها النظام بصورة شبه يوميه ، ويطلق عليها صفات تحسينية كثيرة ، لارتباطها بشخص رئيسه المعصوم ، وبالمركز التقريرى الضيق المحيط به . تقول هذه الفلسفة ان للرئيس وحده القدره على رؤية اللوحة العامة والكاملة للحياتين الداخليـة والخارجيـة لسوريا وللبلدان المحيطة

بها ، فهو الشخص الوحيد الذى يجلس فى القمة من مركز القرار ، حيث تتجمع كميات شاملة وتفصيلية فى الوقت نفسه من المعلومات ، يفتقر اليها جميع المهتمين بالشأن العام والعاملين فى حقل السياسة . ينفرد الرئيس ، لهذا السبب ، برؤية الصوره الحقيقية للاوضاع ، عامة كانت ام جزئية ، وينفرد فى قدرته على اتخاذ قرارات صحيحة تراعى جميع المعطيات الفعلية لمشكلة من المشاكل . اخيرا فانه ينفرد فى قدرته على وضع السياسات الصحيحة والاستراتيجيات المناسبة للبلاد ، لكونه الشخص الوحيد المطل عليها من عل ، وصاحب النظره الشمولية الوحيد فيها . هذا يعنى ان ما يراه الاخرون يكون اما جزئيا او ناقصا او مشوها ... الخ ، وان قدرتهم على التصدى للمشاكل هى بدورها جزئية او ناقصة او مشوهة . ويعنى ان اى تدخل لهم فى السياسة العامة للبلاد او فى المجالات التى يفتقرون بالضرورة القاهره لمعلومات حولها ، بحكم الموقع الذى يحتلونه فى المجتمع او فى الهرم السياسى للسلطة ، قد يشوش رؤية الرئيس ، وقد ينقل احكاما نابعة من حقل جزئى ، قد يراه المعنى بحكم موقعه فيه ، كمدير المعمل مثلا الذى يدلى بارائه حول معمله ، الى ميدان عام ، هو الميدان الذى يخص الرئيس وحده ، فيسبب عن غير قصد او عن تصميم مسبق الاذى للبلاد والارباك للقياده السياسيه (اسم الرئيس فى لغة السياسة السورية) . ان حل هذه المشكلة هو امتناع جميع المواطنين والاحزاب عن الادلاء بأى رأى يمس الحياه العامة ، واحجام جميع المواطنين والاحزاب عن التعاطى مع قضايا تتجاوز دائرتهم الشخصية القريبة والضيقة ، شريطة ان يتعاطوا مع هذه القضايا بامر من مركز القرار وليس بمبادرة ذاتيه ، لان ذلك قد يطرح على الرئيس مشاكل فى غير الوقت المناسب ، فيربكه او يشوش رؤيته .

ليس من حق الاحزاب اذن اتخاذ مواقف حول قضايا عامة ، وليس من حق الاشخاص اتخاذ مواقف حول القضايا الخاصة ، فالاحزاب كالاشخاص محكومة ، بالضروره وبحكم موقعها ذاته ، بجزئية معارفها وبجهل الحقائق والميل نحو استنتاجات مغلوطة تمس مجالات لاعلاقة لها بها ، فهل هناك ما هو اكثر من هذه الفلسفة القمعية تبريرا للقمع ، وهل هناك فلسفة تجعل اكثر من هذه الفلسفة القمع ايديولوجية معلنة للسلطة ، وهل هناك فلسفة تشخصن السلطة اكثر من فلسفة القمع الاسدية التى تؤدلج حرمان الاحزاب السلطوية والمواطنين من حقهم فى الادلاء بارائهم ، بحجة انهم ليسوا جديرين بمعرفة الحقيقة او حتى برؤيتها وتكوين اراء صحيحة حولها ؟

س : بمثل هذه « الفلسفة » تعد جميع الاراء ممنوعة ، اليس كذلك ؟

ج : بطبيعة الحال ، عدا الاراء الجزئية التي تتعلق بمجالات محدودة من الحياة العامة ، التي يدلي بها صاحبها او ينشرها بناء على طلب الرئيس او احد من ممثليه . عندما تكتب جريدة ما اراء حول القضايا العامة على لسان هذا المفكر او ذاك او هذا الحزب او ذاك ، فانها تتجاوز حدودها . اما عندما يكتب حزب موال مقالة حول الوضع في احد المصانع يقترح فيها اصلاح بعض الخلل ، فانه يمارس تقريبا اعماله وما هو منتظر منه ، ان هو احسن اختيار اللحظة المناسبة لقول ما يريد قوله . هذا هو المسموح به . فان انت تعللت بأن الرأى المعبر عنه ليس ملزما لاحد ، وانه ليس من الضرورى ان ينتج عنه ضرر ما ، اجابك محدثك : ليس ثمة من مجال للخطأ فى فكر او اعمال القياده ، فما حاجتنا الى الاجتهاد اذا كنا قادرين على معرفة الحقيقة ومعرفة كيفية الوصول اليها ، بحكمة « القيادة » وبعد نظرها وشمولية نظرتها ؟ لماذا نجتهد ، اذا كنا نعرف منذ البداية ان اجتهادنا لن يفيد ولن يفيد ولن يعتد به ، لصدوره عن جهة تجهل معطيات الحقيقة ؟

من الطبيعى ان السلطة تعرف ما ترمى اليه فلسفتها : انه ليس فرز الخطأ من الصواب والتمسك بهذا الاخير وحده ، بل منع التفكير بجعلة جريمة ضد امن الدولة . فالسلطة تعرف ان الخطوه الاولى على طريق تحرر سوريا من وضعها الراهن ستتم على صعيد الفكر ، من خلال جهد عقلى جبار سيبذله افراد ينتمون الى نخبة مفكرة ، يضع الاسس الاولى لمعرفة نظرية وعملية تعين الطبقة الوسطى الاجتماعية ، بدرجة اولى ، على العودة الى ميدان الحياة العامة بحقل سياسى مستقل عن حقل السلطة ومعاكس تماما له ، يتسع لسائر الطبقات الاجتماعية التى تم تهميشها وسحقها تحت اقدام طبقة الدولة العليا فى السلطة المرسمة . تعلم السلطة ان تكون هذه النخبة محال دون قدر معين من حرية التفكير والتواصل ، وحرية الوصول الى معلومات ومعارف ضرورية تكون قواسم مشتركة بين اعضائها ، ينقلونها الى الهيئة الاجتماعية التى تحتاج اليها فى تحررها ، وخاصة منها الطبقة الوسطى الاجتماعية ، عبر اقنية وجسور معينة ، يجب ان تكون قائمة بين هذه النخبة ومجتمعها . لذلك تحاصر السلطة بنظريتها وممارساتها القمعية تشكل هذه النخبة ، وتحول دون وصول المعلومات اليها واكتسابها لاى قدر معقول من المعرفة الضرورية لعملها ، مثلما تحول دون تفاعل اعضائها فيما بينهم ومع مجتمعهم ، بان تغلق اقنية اتصالها معه وتجعل التفكير والاتصال بالمجتمع جريمة ضد « امن الدولة » ، علما بأن هذه النخبة قد توجد داخل حزب او مجموعة احزاب ، وقد تكون مستقلة اليوم عن الحياه السياسية ذاتها وعن منظماتها .

بهذا المنظار يغدو التفكير جريمة كبرى ويعد المفكرون العضويون الملتزمون بالمصالح العليا لمجتمعهم ، اعداء الداء « للنظام العام » وللسلطة المرسملة ، وتتحول طاقات المفكرين العقلية والمعرفية الى شرط لازم لتحرر مجتمعهم ، والى ديناميت يتهدد السلطة المرسمله . ومن يراجع علاقة السلطة بالثقافة بالمثقفين العضويين سيجد انها سعت دوما الى معاملتهم بالطريقة التى وصفها الاسد ، فهم اما فى السجون او فى المنافى ، بينما اشباه المثقفين غارقون فى امتيازات لا يستحقونها ، تعطى لهم تعويضا لهم عن الدور الذى كان يجب عليهم القيام به من اجل تحرر مجتمعهم . ولقد سلك النظام سبيلين مختلفين الى افساد المثقفين وتخريب دورهم : الاول قام على الحاق الثقافة بالسياسة ، وعلى اعتبارها تابعة تبعية مطلقة لها ، تستمد معاييرها منها وتقاس بمقاييسها ، فصارت الثقافة تعنى اية معرفة تخدم سياسة السلطة ، سواء كانت معرفة صحيحة ام مجموعة من الترهات والاضاليل . وصار المثقف هو ذلك الشخص الذى يعرف كيف يقدم صياغات ثقافية لما اسموه « خط القياده السياسية » ، الذى يحدده العارف الوحيد والمثقف الوحيد السيد رئيس الجمهورية . اما الثانى فهو تحويل الثقافة الى عمل اعلامى ، وتحويل المعرفة الى عملية تطبيل وتزمير في وسائل الاعلام ، غرضها قتل المحاكمة العقلية الصحيحة والحس السليم لدى المواطنين ، والغاء ملكة النقد لديهم واحلال ملكة الامتثال الفكرى حيال النظام فى محلها . لهذه الغاية غدا التفكير ممنوعا ، واقلعت البلاد عن انجاب رجال فكر وثقافة جديين ، وخلت الصحافة من مقالات فكرية خلوا شبه تام ، وتم تعويض المجتمع عن ملكة العقل بقرض الشعر ،نظم القوافى ، فكثر الشعراء الذين لا معنى لشعرهم ، وكثر تجرؤ الجهلة على الثقافة والابداع والمعرفة ، الى ان ظهر جيل من الغلمان لا يتجاوز المنتسبون اليه العشرين من العمر ، لبعض افراده كتبا عديده فى مواضيع مختلفه ، فى رأسها قرض الشعر . وحلت محل المعالجات الجدية الصادقة لقضايا الواقـع بهلوانيات « الصور الحلوه » ، التى موضوعها الحياه الخاصة لبعض مخرجى السينما المرضى نفسيا والتافهين ، الذين لم يفعلوا شيئا في حياتهم ومع ذلك فقد وجدوا الجرأة على سرد قصص حياتهم الشخصية التافهة على شاشات السينما ، يشجعهم علـى ذلك نظـام اقلقته افـلام ممتازه ، عالجت بسويه فنـيه عالية (كفيلمى « حادثة النصف متر » و « وقائع العام المقبل » لسمير ذكرى ، و « نجوم النهار » لاسامة محمد ، و « ليالى ابن آوى » لعبد اللطيف عبد الجميد) مشاكل جديه يعانى المجتمع السورى منها كالظاهرة العسكريتارية واثارها علـى الحيـاه العامه ،القمع وجذوره فى واقع سوريا الاجتماعى والحياتى ، والنتائج الكارثية التى تترتب عليه بالنسبة للمجتمع .

لقد منع الفكر اذن ، وحلت السياسة والايديولوجية محل الثقافة . وانزوى الرسامون الكبار ، من اصحاب الرؤى والهموم الحقيقية والمواهب الصادقة فى الظل ، ليحل محلهم المتعاملون مع الامن واعضاء الحزب والجبهة من كتبة التقارير . مثلما حل محل الغناء الاصيل نهيق منافق يمتدح السلطة ويمجد وحشيتها وعنفها ، وينزل بالعلاقات الانسانية الى حضيض علاقات حسية محض جنيسة ، ترى فى المرأة كيانا شهوانيا يحيا للنكاح ، وليس كائنا انسانيا ساميا ومضحيا ، يحمل في نفسه انبل مشاعر الحب والعطف والكبرياء . لئن كان مطربو السلطة هؤلاء يفتقرون الى الصوت الحسن والاداء الجيد ، فانهم يتوفرون ، بالمقابل ، على مسدسات زودتهم بها دوائر الامن التى يعمل فى خدمتها ، يتباهون باظهارها تحت ستراتهم حين يبدؤون « وصلاتهم » الغنائيه . اخيرا فقد بذلت جهود هائلة لافساد الذوق العام للشعب ، من حيث الملبس والماكل ، فصار المواطن يجد المايونيز معروضا للبيع على قارعة الطريق ، بينما هو ينتظر على ابواب الافران ساعات طويلة لشراء الخبز لاطفالة (مؤخرا ، اخذت بعض فروع الامن تصادر المايونيز من لبنان كى تبيعه للمعتقلين ، الى جانب كريم نتف الشعر المستورد من فرنسا وايطاليا ، بينما يتضور هؤلاء المساكين جوعا ، لا يعرفون ما يفعلونه بهذا المعجون الاصفر ذى الرائحة الكريهة ، الذى اجبرهم سجانوهم على شرائه بالقوه ، ولا يدرون كيف يستخدمون كريم نتف الشعر ، وهم الممنوعون من الخروج الى الحمامات واستخدام المياه !) . بل ان افساد الذوق العام وصل الى نمط البناء ذاته فاصبحت المدن السوريه « الحديثة » كتله من الاسمنت ، تفتقر الى ايه مساحات داخليه وتخلو من الحدائق والمنتجعات والاستراحات والاشجار والارصفة فى احيان كثيره ، وغدت بيوتها منخفضة السقوف وبناياتها متلاصقة الجدران ، يتكدس سكانها كالسردين فى علبه صغيرة وضيقة .

ان لفلسفة القمع غرض خطير اذن ، يتجاوز مجرد الدفاع عن تدابير « القياده السياسيه » الى منع المجتمع من القيام بالخطوة الفكريه المعرفية الاولى ، الضرورية لخروجه من المأزق الذى اغرقه النظام فيه . لهذا السبب ، لا تربط السلطة منع التفكير بالسياسة او بالمعارضة ، ولا تقصر المنع على الفكر المعارض ، بل هى تمنع وتقمع جميع انواع المعرفة والتفكير ، ومن يقرأ الكتب المدرسية او الجامعية ، سيكتشف دون عناء كيف يربون الاطفال والشباب على الامتثالية والسطحية ، وكيف يوهمونهم ان بضعة صياغات عامة وسطحية هى مؤونه كافية لمواجهة العالم ، وانها هى العلم بعينه . من المميز فى هذا السياق ان النظام يمنع اى شكل من اشكال المعرفة العقلية ، ويحول بين المواطن وبين تنمية ملكاته العقلية والنقدية ، ليقينه ان اى حضور للفكر سيسبب له المتاعب ، وان المعرفه ، مهما كانت بعيدة عن السياسة ، ستتجه ضده ان عاجلا او آجلا . لذلك فهو يلقى بالطلبة الذين حصلوا على ادنى العلامات في

البكالوريا الى كليات العلوم ، حيث الرياضيات والفيزياء والكيمياء والجيولوجيا ، ويشترط اعلى العلامات لدراسه الطب والهندسة والصيدلة ، وينظر الى العلوم الانسانية نظرة من لا يرى فيها علوما جديرة بالتعليم او بالمعرفة ، فيسلط عليها « اساتذة » جهلة بكل معنى الكلمة من امثال « الفيلسوف » سليم بركات ، الذى يدرس الفلسفة الاوروبية الحديثة (القرن التاسع عشر) والذى رد على مدرس فى قسم التاريخ يطالب بزياده ساعات تدريس التاريخ والحضاره الرومانيه قائلا : كفوا عن هذا العبث . لقد عدت البارحة من بوخارست ، فلم اجد حضاره رومانيه ولا من يحزنون ! .

فى الاونة الاخيرة انتقل النظام القمعى الى القيام بدراسات تحليل كمي ونوعى للمقالات التى يكتبها الكتاب والصحافيون السوريون ، ليعرف ، من خلال المصطلحات والافكار التى يستخدمونها ، درجة ولائهم له وتشبعهم بايديولوجيته وعناصر الخطوره فيما يكتبونه . وقد استدعى بعض الكتاب والمفكرين الى اجهزه الامن ، حيث هددهم ضباطها باشد انواع العقاب ، ان هم لم يكفوا عن تبنى بعض الافكار المطالبه بالديموقراطيه بديلا للاوضاع الراهنة . كما شرع الامن باعداد ملفات لكل كاتب معروف فى سوريا ، تمهيدا لابتزازه بما ربما يكون قد كتبة او قاله فى الماضى ، مما يعاكس مواقفه الحاليه . من ذلك ما جرى قبل فتره للمفكر والكاتب حافظ الجمالى ، الذي نشر فى جديده الحياه اللندنيه مقاله يطالب فيها بالديموقراطية فى سوريا ، فزاره ضابط امن بعد حملة سباب عنيفة عليه فى صحف السلطة ، وهدده باعاده نشر مقاله كان قد كتبها فى تأييد سلطه الزعيم حسنى الزعيم الدكتاتوريه عام ١٩٤٩ . (كتب الجمالى وغيره من كتاب البعث القدماء مقالات كهذه بطلب من زعيم حزبهم المرحوم ميشيل عفلق ، الذين كان معتقلا انذاك !) .

س : هل الكتاب والمفكرون والمثقفون هم العدو الوحيد للسلطه القمعيه ؟ .

ج : من حيث المبدأ ، هناك اعداء عديدون للسلطه القمعية منهم الكتاب والمفكرون والمثقفون العضويون ، والمناضلون السياسيون وجماهير الشعب عامه . فالكتاب والمفكرون والمثقفون لن يغيروا الدنيا بافكارهم وحدها ، بل سيغيرونها من خلال الشعب ؛ اذا ما التقطها وآمن بها وسار على هديها ، وخاصه منه النخب المتعلمة والقطاعات الواعية والمستنيرة ذات المصلحه فى التحرر من الوضع الراهن ، وخاصه منها العمال والفلاحين والموظفون والضباط والجنود ... الخ او ما اسميناه الطبقة الوسطى الاجتماعية ، التى نعتقد انها الطبقة الوحيدة المرشحة للتصدى للاوضاع الراهنه ،والتى تركز السلطة قمعها عليها .

تركز السلطة القمعية انظارها على المفكرين والمثقفين ، لتحول بينهم وبين وضع منظومة فكرية – معرفية هي شرط انعتاق المجتمع ، بقوة الطبقة الوسطى الاجتماعية بالدرجة الاولى . لنفترض ان نخبة ما بلورت منظومة فكرية ما نجحت في ايصالها الى شريحة من الشرائح الاجتماعية ، فما الذى تفعله السلطة ؟ . انها تتجه بقمعها الى الوسط الاجتماعى الذى يحتضن هذه النخبة ، لتنزل به اشد انواع الارهاب ، قبل ان تلتفت الى النخبة وتجتثها بالمعنى الحرفى للكلمة ، بوصفها اقليه معزوله افقدها قمع وسطها الاجتماعى الحاضنة التى كانت تحميها .

من هنا يمكن تمييز مرحلتين فى القمع : مرحلة وقائية ينصب القمع فيها على النخبة ، ومرحلة تالية لهذه المرحلة الاولى او مصاحبة لها ، ينصب فيها القمع على الجمهور . اذا كانت المرحلة الاولى تقوم على منع تبلور نخبة بديلة ، فان المرحلة الثانية تستهدف اجتثاث العناصر والقوى التى قد تكون اصيبت بعدوى ما انتجته النخبة من افكار او سياسات ، عن طريق قمع وسحق الوسط الاجتماعى الذى انجب هذه العناصر والقوى . على ان يكون معلوما ان قمع المجتمع لا يعنى دوما تعريضة للارهاب الجسدى والمعنوى ، بل هو يتجسد غالبا فى سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وايديولوجية ... الخ تبدو بعيدة كل البعد عن القمع والارهاب ، لكنها تمكن السلطة من الامساك بجذور الحياه العامه ، وتتيح لها التحكم بها بطريقة تجعلها كتيمة تجاه تكون او تبلور نخب بديلة ، بحيث ينضاف الى قمع السلطة الموجه نحو النخبة وضع مجتمعى يمنع ببنيته ذاتها ، تبلور ونشوء نخبة كهذه او يحبط امكانية التفاعل المجتمعى الذى يترتب على تبلورها ، فتدور فى فراغ يسهل على السلطة اصطيادها ، وقمعها ، وافسادها والتسرب اليها ، واثاره التناقضات بداخلها ، وشغلها بمشاكلها الذاتية التى تكبحها بدورها وتحول بينها وبين الوصول الى مجتمعها ، بأن تعكس اتجاه اقنية التواصل بينها وبين خارجها الاجتماعى ، فتحولها الى اقنية داخليه يقتصر الحوار والتواصل فيها على اعضائها وحدهم ، بوصفهم قله معزوله وغير فاعله ، تتعاطى بقضايا لا يفهمها مجتمعها ، وتتحدث لغه ليست لغة الشعب . وكان المطلوب ان تنعكس علاقاتها الداخلية المفتوحة على خارجها ، وان تكون اقنيتها الداخليه موصله الى المجتمع ، مفتوحة عليه ومسخرة له . فى هذه الحالة ، تنعزل النخبة وتتلاشى شيئا فشيئا الى ان تختنق بوحدتها ومشاكلها وتختفى .

حين تفلح السلطة في عزل النخبة او تحول دون تكونها او تقضى عليها ، يبدا عمل المبدأ الثانى من الفلسفة القمعية ، الموجه الى الهيئة الاجتماعية ، وفحواه اجتثاث السياسة من المجتمع ، لانها ستكون بالضروره سياسة ديموقراطية ، وبالتالى اجتثاث جذور الديموقراطية الكامنه فى المجتمع ذاته ، فذلك اقصر السبل نحو قتل النخب التى ينجبها وتجفيف الماء الذى

تسبح فيه . وقد ظهرت تطبيقات هذا المبدأ بكل جلاء فى احداث ١٩٧٨ – ١٩٨٢ ، وخاصة فى مدينتى حماه وحلب ، حيث تركز العنف في الاعوام الاربعة المذكورة ، وطبقت السلطة فلسفتها القمعية وطورتها وعدلتها ، الى ان وصلت بها الى طورها الراهن ، حيث القمع سياسة شامله موجهة نحو المجتمع غرضها منعه من قبول ما يتكون فيه من نخب ، او ايصاله الى حالة يمنع هو نفسها فيه ، ببنيته وشروط وجوده ، تكون نخب كهذه . لهذا السبب ، بدأت السلطة سلسلة تضييقات اقتصادية – اجتماعية امتدت لتطال كل شئ من حياه الهيئة الاجتماعية وتركزت بالدرجة الاولى على معاشها بالمعنى المباشر للكلمة . فتدهورت الخدمات المعاشية والطبية والتعليمية وذوت القدرة الشرائية للقسم الاكبر من المواطنين واوشكت ان تتلاشى تماما ، وانهارت قيم العمل والحياة واختفت من التداول مفاهيم مفتاحية كالشرف والكرامة الشخصية والرحمة والاخلاص ، وكثرت القسوه والانانية والجشع والعدوانية ، وتضخمت الاسعار بسرعة تضخما لا مثيل له ، فاقلع الناس عن العمل ، واهملوا اراضيهم واملاكهم وانفسهم ، وتدنت الى الحضيض قيمة العلم والتفكير ، وغدا العقل عدوا لصاحبة ، وصار لقب « مفكر » او » منظر » يعد سبه فى جبين من يطلق عليه ، حتى صار رجال الامن يلقبون المنحرفين اخلاقيا والحشاشين ... بلقب استاذ ، ويتهكمون على المثقفين باطلاق لقب « المنظرين » عليهم . بل ان الناس انفسهم صاروا يرون فى العامل الشريف ، الذى يرفض الرشوه والفساد « حمارا » لا يساير وقته بل يسبح ضد تيار جارف يموت من يقاومه فقيرا ووحيدا . الى ذلك ، تفككت الروابط والعلاقات الاجتماعية ، وتحولت الى معايير غريبة عن مجتمع سوريا ، فاقلع الابن عن العناية باهله ، وادار هؤلاء له ظهرهم بدورهم وكثرت الجرائم كثرة لا مثيل لها ، وتحولت الحياه الى غابة تعج باناس يسيرون على جثة غيرهم من اجل الوصول الى ما يريدونه . وازدهرت فى المجتمع فلسفة تبرر كل شئ ، معيارها الثراء الشخصى دون تطلع الى مصادرة ، والتسلط والقوة والتوحش كقيم جديدة لهيئة اجتماعية يقاتل افرادها من اجل النجاة بانفسهم ، مهما كان الثمن الذى يدفعه غيرهم او كانت الالام التى يعانونها . فى هذا السياق كثر اقتناء السلاح وحمله واستخدامة ، وصار من النادر وجود تجمع صغير ، مهما كان عارضا ومؤقتا ، الا وفيه بضعة اشخاص يحملون سلاحهم بشكل ظاهر ، ويتباهون باستخدامه فى هذه المناسبة او تلك ، حتى صار المرء يسمع قصصا لا تصدق حول بيوت تم اقتحامها بالقوه واغتصاب نسائها بحضور ذويهم ، الذين اكرهوا على التفرج على ما يجرى والمسدسات موجهة الى اصداغهم ، او طردوا من بيوتهم وامروا بالعوده اليها بعد ساعتين او ثلاثه ، والا جرهم رجال الامن الى الفروع واذاقوهم الويل ... واغتصبوا نساءهم . وهناك اسر كثيرة غادرت سوريا فرارا من هذا الوضع التوحشى الاعمى ، ولا زالت مدينة اللاذقية تتحدث عن الفتيات ، اللواتى لم ير اهلهن وسيلة

للحفاظ عليهن من فواز ومحمد وهلال الاسد وعصاباتهم ، سوى الفرار بهن الى اليونان او تركيا او لبنان . لقد دفع المجتمع كله الى حافة منحدر خطير شرع ينزلق عليه نحو هاوية لا قرار لها ، فى الوقت الذى تمت فيه عسكرة الاقسام الاكثر تأخرا منه والاقل اندماجا فيه ، لتمارس ضده بطشا وتوحشا لاهدف لهما سوى افقادة توازنه ومنعه من استرداد وعيه وتحسس جسديته ، المدمرة او المنهكة والمخربة . على كل حال ، فان الانقسام الاجتماعى ، الذى اصاب الشرائح والطبقات الاجتماعية الشعبية بالاهتراء ، ونزل بها الى درك الفقر والفاقة ، واخذ لدى الشرائح والفئات العليا شكل تغرب وجودى عن مجتمعاتهم ، التى ما عادوا يأكلون ما تأكله ويشربون ما تشربه ويحسون بما تحسه ، قد وضع اغلبيه الشعب الساحقة فى قبضة شقاء لا تعرف كيف تخرج منه ، فاخذ الناس يتسابقون تسابقا فرديا على النجاه ، مهما كانت شروطه والنتائج المترتبة عليه ؛ كما اخاف الاقلية على امتيازاتها ، وجعلها تحافظ على الوضع القائم بقوه السلاح ، وبشحن المجتمع بالحرب الاهليه والقمع ، تستخدمهما ضده وقائيا فى حالات خنوعه ، وعمليا عندما يفكر بالتمرد عليها .

فى اوضاع كهذه ، يصبح من الصعب على الهيئة الاجتماعية الاستماع الى ما تقوله لها النخب ، بافتراض ان هذه موجوده . ويصبح من الصعب تكون نخب بديلة للنخبة السائدة والمهيمنه ، المسيره للعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، والمسلحة حتى الانياب ، التى تعيد انتاج نفسها « كمجتمع مضاد » يضم القوى الاكثر تفكيكا للمجتمع واعاقة لاندماجة ، التى تصل بالسلطة الى آخر وكر من اوكار التكوينات ما قبل المجتمعية والعصاباتية ، وترتقى بها ، من جهة اخرى ، الى سماء العلاقات الدوليه العليا ، حيث يجمع الغرب والشرق على دعم طبقة الدوله المرسملة وتأييدها .

س : اين طبق النظام فلسفاته القمعية ومتى ؟ .

ج : انه يطبقها طيلة الوقت ، لكنه كان الى احداث ١٩٧٨ - ١٩٨٢ المسلحة التى عاشتها سوريا يطبق القمع كتبدابير تندرج فى اطار سياسة معينه ، ثم شرع منذ الاحداث يمارسه بوصفه الاطار العام لسياسته ، الذى يجب ان يظهر فى سائر تجلياتها . فتحول منذ ذلك الوقت من نظام سياسى يقوم بين فينة واخرى باجراءات قمعية الى نظام قمعى يغطى قمعه بتدابير سياسية - اقتصادية - اجتماعية - ايديولوجية ... الخ . تلك الاحداث كانت حقل اختبار رأت السلطة المرسملة من خلاله حدود وابعاد سياساتها ، واختبرت لاول مرة القمع كسياسة شاملة تحققت على الارض من فعاليتها حيال كتله كثيرة العدد ، تتنوع

انتماءات منتسبيها وتختلف تراتباتهم فيها باختلاف اوضاعهم الاجتماعية والثقافية ... الخ . بالنظر الى ان السياسة الناجحة لا تستخدم العنف الا بصوره جزئية ومحدوده المدى في الحالات العادية ، لان استخدام العنف بديلا للسياسة هو معيار فشلها الاكيد ، فان انتقال السلطة من الاخذ بسياسة تستخدم القمع استخداما محدودا ، الى الاخذ بقمع يلتهم السياسة ويحولها الى جزء منه ، هو تغيير لطبيعة السلطة وتحويل لها من سلطة سياسية الى سلطة قمعية - عنفية ، ترمى هى نفسها السياسة عنها وتضع السيف بينها وبين مجتمعها ، وتقلع عن التعامل معه بمنظورات الشرعية الشعبية والسياسية ، وتجعل القمع والعنف مبرر وجودها الوحيد ومصدر شرعيتها ؛ فاذا هى سلطة الحرب الاهلية والاقتتال الوطنى ، واذا تدابيرها ولغتها السياسية وخطابها مستمدة كلها من عالم القمع والعنف ، حيث معايير العمل العام نابعة من ضرورات الحرب الاهلية ، ولغته تابعة للغتها ، ومستلزماته هى عينها مستلزماتها . هذا التشوه الذى يلغى السلطة السياسية ويحل محلها سلطة الحرب الاهلية ، القمعية والعنفية ، يلغى فى الواقع علاقة الدوله بالشعب ويؤسس لعلاقة جديدة بينهما هى علاقة غاز خارجى بشعب محتل ومقهور ، جرده غزاته من سائر حقوقه واخضعوه للعسف وحده ، وحالوا بينه وبين اى شكل من اشكال العمل العام ، لان السماح له بممارسة العمل العام سيفضى بالضروره الى القدره على المقاومه وسيهدد وجود الغزاه والاحتلال . هكذا ، بدخول السلطة من بوابة القمع الى العنف كعالم بديل للسياسة ، يخرج الشعب بدوره من السياسة ، ويجد نفسه مكرها على الدخول الى عالم العنف . اما نتيجة وضع كهذا ، فتكون شديدة التباين ، تتراوح بين فرار « المواطن » من وطنه الى اى مكان خارجة تتاح له امكانية الوصول اليه (وهذه لا تعنى طبعا امكانية البقاء فيه) وبين قيامه باعمال ذات طبيعة انتحارية ، مع انها ليست اعمالا عنفيه كالمعارضة السياسية المحضة التى تلجأ الى اساليب بعيدة كل البعد عن العنف ، مرورا بالعنف ، الذى يكون فرديا على الاغلب ، يتجه بصوره شبه دائمة تقريبا فى اتجاه افقى ، ويكون ضد مواطنين بسطاء ، ولا يتجة الا فى حالات جد نادرة ضد السلطة ، العدو الحقيقى للمجتمع ولممارسى العنف انفسهم . فى هذا الوضع ، الذى يتيح للسلطة تفوقا راجحا علي مجتمعها ، المتخبط في انقساماته ، وفوضاه ، وانعدام القوى المحورية القادرة على تأطيره من حولها وتوجيهه نحو اهدافه الحقيقية وضد السلطة الطغيانية ، يكتشف ارباب السلطة ان السياسة القمعية هى السياسة الحقيقية ، لكونها تكفل لهم « ادارة » المجتمع بطريقة تؤدى الى تفكيكه سياسيا واستعباده اقتصاديا ، اى لكونها تقضى عليه كمجتمع سياسى وتبقى عليه كمجتمع من العبيد ، وتتكفل بادامه شروط اعاده

انتاج السلطة ، مهما كانت الاحوال والظروف . هكذا غدت السياسة فن تحويل السلطة الى سلطة قمعية وفن وضع امكانات الدوله والمجتمع في خدمة الاجهزة القمعية ، واقامه انماط من توازنات وعلاقات القوى تضمن استمرار القمع وتفصح عنه بدل ان تقنعه ، وتنشره في سائر مجالات عمل السلطة والمجتمع ، وتكفل فاعليته القصوى . لذلك اقلعت السلطة عن النظر الى ايه قضية او اى مطلب الا بالمعايير والمناظير الامنية والقمعية ، فحظرت على الجائع ان يطالب بالطعام ، وعلى السجين ان يتطلع الى الحرية ، وعلى المريض ان يرغب في الدواء ، وعلى المشرد ان يطالب بمسكن ، وعلى العاطل ان يطالب بالعمل . ولعله من الامور الداله على نجاح سياسة القمع ان ذوى عشرات الاف المعتقلين ، وبينهم من يقبعون في السجون منذ قرابة عشرين عاما ، لا يطالبون بهم ، او يسعون لمعرفة ما اذا كانوا احياء ام امواتا . اليس « نجاحا » للقمع ما بعده نجاح ان لا تجرؤ الام علي المطالبة بابنتيها ، اللتان اعتقلتا ذات يوم من شهر آذار عام ١٩٨٠ ، واختفتا منذ ذلك التاريخ ، دون ان يعرف احد عنهما شيئا ؟ . (جرت هذه القصة في حمص لاسرة من بيت الدروبى) اليس « نجاحا » فذا لسياسة القمع المكثف ان لا يطالب ذوو المعتقلين بمعرفة اخبار ابنائهم وبناتهم ، المختفين في بعض الاحيان منذ خمسة عشر عاما ، مع انهم سمعوا انباء الاعدامات الجماعية التى شهدتها السجون السورية المختلفة ، وراح ضحيتها ١٢ الفا من المواطنين ، اعدموا رميا بالرصاص او شنقوا ما بين بداية عام ١٩٨٠ ونهاية عام ١٩٨٢ ؟ . ان سلطة تنجح فى تخويف مواطنيها الى درجة ينسون معها ابناءهم وبناتهم ، هى بالتاكيد سلطة قمعية من طراز فريد ونادر ، فنسيان المرء لابنه او لابنته نتيجة الخوف يعنى انه ما عاد فى حياته شيئ عزيز ، ويعنى انه ما عاد كائنا بشريا يمتلك حدا ادنى من الرغبة فى الدفاع عن وجوده ، والتعاطف مع المخلوقات الاكثر قربا الى نفسه وانغراسا فى جوارحة .

س : نعود الى حماه ، كيف طبقت السلطة القمع فيها ؟

ج : باختصار : اذا كانت جذور الديمواقراطية فى الشعب ، فان سياسة السلطة قامت على اجتثاث الشعب ، كى تجتث طاقة المجتمع على المقاومة وتوقف عملية نمو القوى البديلة لها من داخله وتتخلص من الديموقراطية . للوصول الى هذا الهدف ، وضعت اجهزة القمع وعلى رأسها المؤسسة العسكرية خططا غرضها ترويع وسحق الشعب بحيث يسارع ، نتيجة القمع الذى يتعرض له ، الى تسليمها القوى المعادية لها ، لان وجودها بين صفوفه يلحق به من الاذى اضعاف ما يلحقه بالسلطة . هكذا لم تركز السلطة قمعها ، فى البداية ،

على القوى القليلة المعادية لها ، التى كانت تقاتلها بالسلاح ، بل ركزته على الجمهور العريض ، ذو التلاوين والتباينات والتراتبات المختلفة ، بما فى ذلك المنتمين منه الى حزب من احزاب « الجبهة الوطنية التقدمية » وحزب البعث العربى الاشتراكى « الحاكم » . كانت خطة السلطة تقوم اذن علـى ترك « المقاتلين » طلقاء في مرحلة اولى ، وعلى قمع الشعب الى درجة تجعلة يرى فيهم خصوما له ويسارع الى تسليمهم لها بمحض اختياره . من الطبيعى ان تحقيق اغراض خطه كهذه كان يتوقف على فك التماهى القائم بين المعارضة المسلحة وغير المسلحة وبين الشعب ؛ ذلك كان شرطه نشر قدر من القمع فى المجتمع كفيل بايصال العنف الى كل فرد فيه طيله النهار والليل ولفترة غير محدوده ، فلا يكون امامه من اختيارات سوى المفاضلة بين وجوده الفيزيائى المحض واخلاصه للمعارضة ، التى ستتحول بسبب القمع النازل به الى مصدر اساسى للتهديد الحياتى الموجه اليه ، فيرى ان من الحكمة انقاذ نفسه بالتخلى عنها ، اى بتسليمها . كيف نظمت السلطة القمع الذى تكفل بايصال الاهالى الى التخلى عن ابنائهم ، والمجتمع الى تسليم القوى التى دافعت عنه ؟ بادئ ذى بدء ، تم الامساك بمداخل المدينه ومخارجها لعزلها ، عند الضروره ، عن العالم الخارجى ، فوضعت حواجز في مداخلها ومخارجها ، اتاحت التحكم بحركة الدخول اليها والخروج منها . الي ذلك ، تم تقسيم حماه الى دوائر صغيرة وضعت كل دائرة منها تحت اشراف ضابط كبير من الوحدات الخاصة ، يأتمر بامره عدد من العسكريين يتناسب واهمية دائرته . وقد بلغ عدد جنود وضباط الوحدات الخاصة عام ١٩٨٠ فى المدينة وضواحيها قرابة عشرة الاف رجل ، فضلا عن جهاز امنى بلغ عدده قرابة احد عشر الف عنصر وضابط ، يعاونه عدد غير معروف من المتعاونين والمخبرين . وقد كلفت الوحدات الخاصـة بالعمليات القتالية ، بينما تـم تكليف جهاز الامن بمشاركتها في المعارك من جهه ، وبالقيام تحت اشرافها وبحضورها بالمداهمات والاعتقالات ، الاغتيالات ... الخ من جهة اخرى . علما بأن الانتشار الامنى بلغ حدا من الكثافة جعل جنود الوحدات وعناصر الامن يقفون على بعد امتار احدهم من الاخر . اما قائد هذه القوات ، فكان العميد (يومها) على حيدر ، قائد الوحدات الخاصة ، الذى انزل الى المعركة مدرعات وعساكر محمولة بالهيلوكبترات ومدفعية هاون وسائر انواع الاسلحة الخفيفة والثقيلة . بينما قامت الخطة التى وضعها على ترويع سكان المدينة ترويعا متواصلا بأى شكل من الاشكال او اسلوب من الاساليب ، واعطاء عساكره وضباطه وعناصر الامن صلاحيات كافية لتحقيق هذا الهدف ، دون خوف من المساءلة او المحاسبة لاحقة . هكذا ظهرت فجأة فى مدينة حماه حواجز ثابتة لجنود الوحدات ، تحرسها المصفحات وراجمات الصواريخ ، شرعت

تعذب جميع المارة دون اى سبب ، فكان عناصرها ينهالون بالضرب على الرجال والنساء والاطفال ، ان ضحكوا ، بتهمة انهم يضحكون من الجيش ، وينهالون بالضرب عليهم ان وجدوا انهم لا يضحكون ، بتهمة انهم يكشرون لرؤية الجيش ... الخ . وقد اكتسب حاجز المدخل الجنوبى للمدينة شهرة كبيرة ، لان صف الضابط المشرف عليه لم يترك انسانا مر به دون ان يؤذيه فى جسده او شرفه او كرامته ، فكان يعتدى على لابس البنطال بحجة انه متغربن ، وعلى لابس الشروال بحجة انه رجعى ، وعلى من اطالوا شعورهم بحجة انهم من المخنثين ، وعلى من قصروها بحجة انهم من التقليديين ، وعلى من يسير رافع الجبين بحجة انه يتحدى الوحدات ، وعلى مطاطئ الرأس بحجة انه ليس فخورا بانجازات القائد الاسد ... الخ . وقد استمرت هذه الاجواء الفظيعة شهورا كاملة ، روع خلالها عناصر الوحدات والامن سكان المدينة امام الافران وفى المشافى ودوائر الدوله والمقاهى والمطاعم ودور السينما والمؤسسات الاستهلاكية ... الخ ، وحولوا حياتهم الى جحيم مقيم ، فغدت قصص الجلد والتعذيب والاهانة والاعتداءات على كل لسان ، لا توفر احدا او تقف عند احد ، واحجم الخلق عن مغادرة بيوتهم الا لاسباب قاهره ولفترات جد قصيرة .

فى هذه الاثناء ، كانت المخابرات تقوم بمداهمات واسعة فى كل مكان من المدينة وضواحيها ، معتقلة الافا كثيرة من المواطنين ، اذاقتهم من التعذيب ما لا يخطر ببال . وما يزال كاتب هذا النص يتذكر ان من تعرضوا للتعذيب كانوا يصلون الى درجة من الاحساس بالالم والمذلة ، يعجزون معها عن مواصلة كلامهم ، فيطلبون اعفاءهم من وصف ما جرى لهم ودموعهم تترقرق فى اعينهم او تجرى على خدودهم . وكانت السجون في المدن السورية الاخرى تتلقى نهرا دافقا لا يتوقف من معتقلى المدينة ، لا لذنب سوى انهم حمويون . فى هذه الفتره ، كانت تعليمات السلطة الى جهاز الامن تقول باعتبار كل حموى مذنبا الى ان تثبت براءته (ثم عمم هذا المبدأ وما يزال معمما الى اليوم على مواطنى سوريا باسرها) ، فكانت حواجز الامن فى المدن السورية وعلى الطرق بين المدن تعتقل اى حموى وتقتاده الى مراكزها للتحقيق معه ، بل ان عناصر حاجز الامن عند مستديرة تدمر جنوب حمص كانوا يصعدون الى الباصات صارخين : هل بينكم احد من حماه ؟ . فان نفى المسافرون عن انفسهم تهمة الانتماء الى المدينة المطاردة ، سمحوا لهم بمواصله السفر ، وان قال احد ما انه من حماه ، انزلوه وتركوا الباص يواصل طريقة . هكذا كانت حماه اسم نوع للمجتمع الاجتماعى ، اسم نوع للاخر ، الذى ليس هو السلطة ومجتمعها المضاد ، وعوقبت على مرأى من المجتمع باسره ، ليكون عقابها عقابا له ، وتحديا لابنائه .

بعد اشهر من الاذلال والاعتقالات والقتل فى الشوارع والطرقات ، بدأت عملية التعذيب الجماعي القظيع للمدينة ، فاخذت الوحدات الخاصة « تفتش » حيا من الاحياء كل يوم ، فى الوقت الذى تختاره ودون اعلام الاهلين بالطبع . فكان الاهالى يؤمرون بالخروج من بيوتهم الى الشوارع المطلة عليها ، والوقوف امام ابواب بيوتهم ، وقد اداروا ظهورهم للشاروع ورفعوا ايديهم فى الهواء وباعدوا ما بين ارجلهم ، وشرعوا يهتفون بحياه القائد الاسد ، ويطلقون كلمات نابية تحط من قيمة رسول الله (ص) ورب العزة والجلال نفسه . بينما جنود الوحدات ينتشرون بينهم باعداد كبيره وينهالون عليهم ضربا بكرابيج مجدولة من كابلات هاتفية مغلفة بالرصاص ، او باعقاب بنادقهم ، او بعصى الخيزران . خلال هذه الاحتفالات المجنونة للهوس الوحشى ، كان الجنود يطلبون من الابناء التبول فى فم ابائهم او امهاتهم ، ومن الاباء اغتصاب بناتهم او ابنائهم ، ومن الرجال جلد نسائهم ، ومن الشبان جلد ابائهم او جيرانهم ... الخ ، وكان الجنود ينفذون ما يرفض المواطنون المعذبون تنفيذه ، بينما رفاق لهم يدمرون البيت ويخربونه ، فيخلطون ما تختزنه الاسر من مؤونه ببعضه ، ويحرقون ما يعثرون عليه من ثياب وفرش ، ويرمون من النوافذ بالكراسى والاسرة ... الخ . اخيرا ، كانت حفلات التعذيب الجماعى تنتهى بصوره شبه دائمة تقريبا الى اعتقال مجموعات كبيره من الشبان او الشابات واقتيادهم الى ملعب المدينة الرياضى لاطلاق النار عليهم ، بحجة انهم « ارض خصبة » لانبات « عصابة » الاخوان المسلمين . كان الاهالى يحاولون انقاذ ابنائهم وبناتهم بالتوسل لجنود الوحدات فيرد عليهم هؤلاء مكررين ما قاله احد ضباطهم لاب حاول انتزاع ابنيه القادمين لزيارته من موسكو ، حيث يدرسان منذ ثلاثة اعوام : الا تعرف اننا نأخذ بسياسة تقييد النسل ؟ . قبل ان يطلق النار عليهما امامه .

بعد اشهر من التعذيب المجنون ، الذى لم يترك شخصا الا وطاله ، شرع الحمويون يتركون مدينتهم ويتشردون فى المدن السورية الاخرى . لكن السلطة كانت لهم بالمرصاد فى كل مكان ، لم تكف عن ملاحقتهم وتنكيد حياتهم واعتقال ابنائهم . فاخذوا عندئذ يفرون الى خارج سوريا ، وخاصة الى منطقة الخليج العربى . فى هذه الفترة ، ادلى العميد على حيدر بحديث الى جريدة الفداء ، جريدة السلطة فى حماة ، قال فيه انه لا ينفذ الا خمسة بالمائة من توجيهات القائد الاسد . وانه يحس بالالم لما تعانيه مدينه درس فيها وله فيها اصدقاء اعزاء ، وان الاسد يلومه على تسامحه حيال الشعب ، الذى يتمنى ان يقلع عن تأييد « العصابة » . هذا الحديث كان انذارا مبطنا للحمويين ، وقد فهموه وشرعوا يكثفون فرارهم الجماعى الى خارجها . وقد اتضح فيما بعد ان من فروا نجوا بجلودهم ، ومن بقوا فى المدينة هلكوا بعشرات الالاف ، فبعد ثلاثة اعوام كاملة من احتلال حماه وترويعها بالطرق التى وصفناها ، ادعت السلطة ذات يوم من

شهر شباط عام ١٩٨٢ ان » مائة وخمسين عضوا في العصابة » نظموا هجوما على المدينة لاحتلالها ، وان قوات الجيش والوحدات والامن تعمل للقضاء عليهم . كان ذلك يوم ٢ شباط من عام ١٩٨٢ . حين انتهت المعارك ، التى شاركت فيها اقوى فرقة عسكرية فى الجيش السورى هى الفرقة الثالثة ، التى يأمرها ابن عمة الاسد العميد (يومها) شفيق فياض ، يـوم ٢٦ شباط ، كانت المدينة القديمة قد محيت عن وجه الارض ، بكل ما فيها من احياء وشوارع وحمامات ومساجد وكنائس وتحف وبيوت ، وكان ٤٦ الف من سكان المدينه قد انتقلوا الى دار البقاء ، على يد المؤسسه العسكرية ووحداتها الخاصة ومخابراتها . وكان كبار ضباط الامن يقولون : ان السيد الرئيس قد نصب للمدينة فخا متقنا جعل بوسع اى حارس ليلى ان يحكمها. لقد تمرد مائة وخمسون شخصا بعد ثلاثة اعوام من احتلال المدينة عسكريا ، وبعد قتل الاف الناس فيها واعتقال عشرات الالاف مـن ابنائها (هذا التمرد ليس سوى اكذوبة بررت الفخ) فكانت النتيجة ابادة المدينة وقتل ابنائها بالجملة ، فى واحده من افظع مجازر القرن العشرين الوحشية ، تعادل فى فظاعتها القاء قنبلة ذرية على المدينة المسكينة ، التى استمر القتل فيها اياما كثيرة بعد نهاية « الاحداث » (هذه المأساة التى يخجل المرء حتى من سرد وقائعها ، اسماها النظام فى اعلامه « الاحداث ») ، فقد اعدم يومى ٢٧ و ٢٨ شباط ٢٥٠٠ شابا فى الملعب البلدى رميا بالرصاص لمجرد انهم شبان من المدينة التى قرر الاسد تحديد النسل فيها ، كما اغتصبت خلال ذلك الشهر المشؤوم ثمانية الاف سيده وفتاة ، ويقال ان المدينة قررت اجهاض جميع من حملن فيها خلال شهر شباط ١٩٨٢ ، خشية ان يكـن قد حملن سفاحا .

وكان قد سبق مجزرة حماه بعام ونصف مجزرة سجن تدمر ، التى نفذتها قوات الاسد الخاصة المسماة سرايا الدفاع ، وخطط لها رفعت الاسد نفسه وقام بها عناصر وضباط من لواء يأمره صهره الضابط معين ناصيف . وصف بعض جنود السرايا ، ممن القت السلطات الاردنية القبض عليهم عام ١٩٨١ بتهمة محاولة اغتيال رئيس وزراء الاردن حينذاك السيد مضر بدران ، كيف قتلوا المحابيس فى السجن ، وذكروا ارقاما حول الاعداد الهائلة من القتلى ، الذين كان بينهم مئات الرهائن ، المعتقلين بسبب فرار اقارب لهم وليس لانهم قاموا هم انفسهم بنشاط سياسى ما . وقد تحدث العقيد عدنان بركات ، قائد محاولة اغتيال مضر بدران ، عن قرابة ثمانمائة شخص تمت تصفيتهم فى السجن ، لكن الحقيقة هى ان ١٠٨٣ شخصا لقوا مصرعهم خلال نصف ساعة فقط ، بينما هم فى السجن ، بين يدين السلطة ، لا حول لهم ولا قوه .

س : هل طبقت تدابير وسياسات قمعية مماثلة فى المدن السورية الاخرى ؟ .

ج : نعم . فى جميع المدن ودون اى استثناء . خذ مثلا ما جرى في مدينة جسر الشغور ، الواقعة على الطريق بين اللاذقية وحلب ، فى القسم الاوسط من سهل الغاب . انها مدينة صغيرة تفتقر لاية اهمية سياسية ، ولم يسبق لها ان لعبت اى دور هام فى التاريخ الحديث او القديم لبلادنا . هذه المدنية شهدت فى الايام الاولى من شهر آذار عام ١٩٨٠ مظاهرة متواضعة هتف بعض الشبان لمشاركين فيها قائلين : « لا دراسه ولا تدريس ، حتمى يسقط الرئيس » . اعطت السلطة عندئذ اوامرها لكتيبه وحدات خاصة مجوقلة بالتوجه الى البلدة ومعاقبتها على ما يهتف به طلبة المدارس فيها . فما كان من المقدم هاشم معلا ، قائد الكتيبة المذكوره ، الا ان انزل قواته قرب معمل السكر شرق المدينة ، وعلى التلال المحيطة بها من الغرب ، وشرع يقصفها بمدافع الهاون ، قبل ان يقتحمها بالنار . لم تكن المدينة فى حالة مقاومة ، ولم تعرف بأن فيها تنظيمات مسلحة . ومع ذلك ، فان عددا كبيرا من مواطنى المدينة اعتقلوا في الشوارع ، وبينهم طفلان صغيران هما ماهر وجمال المصرى (١١ و ٩ اعوام) اختبآ وراء حائط بناء قيد الانشاء عندما سمعا القذائف تنفجر فى البلدة ، بينما كانا فى طريقهما لشراء الخبز من فرن قريب . ساقت الوحدات الخاصة « الثوار » الى مبتى البريد ، فى الطرف الجنوبى الشرقى من البلده ، حيث كان بانتظارهم عضو القيادة القطرية توفيق صالحة ، الذين شكل محكمة « ميدانية ثورية » ضمته الى ضباط من الوحدات ، حكمت على ١٥٤ شخصا بالاعدام فورا ، كان بينهم الطفلان ماهر وجمال المصرى ، اللذان قتلهما جنود الوحدات بضربهما على رأسيهما بالكابلات الرصاصية الى ان ماتا .

مثل هذه المأسى البربرية حدثت فى بلدة المعرة القريبة ، بلده الفيلسوف والشاعر ابو العلاءالمعرى ، احد اكبر المتنورين والانسانيين فى تاريخ العرب ، الذى يطلب الى الانسان السير برفق فوق التراب ، لانه تكون من اجساد الموتى من البشر . هنا ايضا ، قتلت الوحدات الخاصة ٥٤ شخصا دون محاكمة او دليل ، بناء على لوائح اعدتها فروع المخابرات . ويقال ان احد ضباطها كان على وشك ان ينسف قبر ابى العلاء المعرى ، لو لم يسارع بعض ابناء المعرة لانقاذة في آخر لحظة . (نسف جنود الوحدات فى حماه ثانى اقدم كنيسة فى تاريخ المسيحية !) . كذلك حدثت مجازر رهيبة فى حلب ، حيث قتل نقيب في الوحدات الخاصة يوم عيد الاضحى من عام ١٩٨٠ ، ٨٦ شخصا ، ردا على مقتل عنصر من الوحدات فى مكان قريب

من مقبرة حلب . عندما سمع النقيب ابو الغضب ، كما كان يسمى نفسه ، نبأ مقتل الجندى ، امر جنودة بالصعود الى بنائين مجاورين وانزال من فيهما من رجال وصفهم قرب حائط البنائين . عندما انزل الرجال من البنائين ، سأل ابو الغضب احد ضباطه عـن عدد من انزلوهم ، فقال هذا له انهم ٦٧ شخصا ، فما كان من النقيب الا ان قال له : هذا قليل ، انزل سكان بناية ثالثة . انزل رجال البناية الثالثة ، وكان بينهم استاذ فى جامعة حلب وعضو قيادة فرع البعث بالمدينة ، وعقيد فى الجيش . امر ابو الغضب باطلاق النار على الرجال ، فرفض الضابط الامر الذى لا مبرر له ، فما كان من النقيب الا ان اطلق النار عليه وعلى الرجال الواقفين قرب الحائط ، الذين قتلوا لتوهم . قبل اطلاق النار قال العقيد لابى الغضب : انا عقيد في الجيش وهذه هويتى العسكرية ، فاجابه هذا : نحن لسنا هنا فى حفله تعارف ، بل فى ساحه حرب .

اما مدينة اللاذقية فقد شهدت فى شهر آب من عام ١٩٨٠ مجزرة دبرتها السلطة بعناية ، عندما قتل عملاؤها شيخا علويا فاضلا هو يوسف الصارم ، خريج الازهر المعروف باعتداله ، قبل ان ترسل مخابراتها الى الاحياء الشعبية تستفز الناس وتطلق النار على جنازة ، قتل خلالها ستة عشر شخصا من سكان المدينة . قبل مقتل الشيخ بيوم ، تدفق الى مدينة اللاذقية سائر قادة الفروع الامنية بصحبة رفعت الاسد ، واقاموا لهم مقر قيادة في مبنى المحافظة الجديد قرب نادى الضباط ، حيث جلسوا فى روف المبنى المطل على البحر يديرون المجزرة ويلعبون النرد ، على ان يربح الفائز نصـف مليون ليرة سورية . حدثت المجزرة يوم الثامن من آب ؛ فى اليوم السابق ، كان فرع الحزب فى المديـنة قد وزع خمسة الاف نسخة من بيان سياسـى طويل يقول انه تبين للحـزب ، بعد التحقيق والتدقـيق ، ان محافظتـنا خالية مـن « عصابة » الاخوان المسلمين ، واننا بمنأى عن اعمال القتل والشغب وسنحافظ على وحدتنا الوطنية . هل كان فرع الحزب يجهل ما يدبر للمدينة ، ام انه اراد اصدار بيان براءته مما سيجرى قبل وقوعه ؟. لا احد يدرى . كل ما نعرفه ان القيادة الحزبيه فى دمشق اصدرت فى اليوم التالى بيانا يتهم العصابة بقتل رجال الدين ، وان بندقية الكلاشينكوف ، التى كان الريف العلوى المحيط بالمدينة يرفض شراءها من سرايا رفعت الاسد التى عرضتها عليهـم بمبلغ زهيد ، بيعت بعد الاحداث بكميات هائلة وباسعار جد مرتفعة . فمى هذا اليوم ، قتل ٤٨ شخصا من مدينة اللاذقية و ١٦ عنصرا من الامن ، ووضع حد للتعايش الذى كان قائما طيلة العقود الاربعة الماضية بين العلويين والسنة ، وتحولت المدينة الى رهينة لدى السلطة تضغط بها على المجتمع السورى وتبتز الشعب .

لم تشهد مدينة حمص عمليات مسلحة من اى حجم كان ، لكن هذا لم يكن كافيا لنجاتها من القمع المكثف . فقد افاقت المدينة ذات يوم على الوحدات الخاصة والامن وهم يقتحمون المدينة الصناعية ويعتقلون كل من فيها من اهالى حمص وارياقها ، ليقتادونهم بسيارات كبيرة الى ظاهرها ، حيث اقاموا معسكرا فى الوعر محاطا باسلاك شائكة وخندقا عميقا مليئا بالماء ، على غرار ما كانوا قد فعلوه من قبل في حلب ، حيث كان يتكدس قرابة خمسين الف شخص في العراء خارج المدينة ، ضمن معسكرات تفتقر الى كل شيئ سوى السياط واجهزة التعذيب . نزل الناس من السيارات لا يدرون لم اعتقلوا ، فانهال عليهم الاف الجنود وعناصر الامن بالسياط والعصى وعذبوهم وضربوهم من الصباح الى المساء ، حين اطلقوهم دون ان يحقق احد معهم او يطرح عليهم اى سؤال . هنا ، كان الجنود يعتذرون قائلين : اننا مجبرون على فعل هذا ، كى لا يعاملوننا كما عاملناكم .

لم تشهد دمشق العنف المسلح الذى عاشته المدن السورية الاخرى ، وان تعرضت بدورها لعملية سحق منظم طالت أعدادا كبيرة جدا من ابنائها وبناتها . من المعروف ان مجموعات العنف المسلح كانت حموية المنشأ القوه وانها لم تكن منضوية في حزب الاخوان المسلمين ، بل تحلقت حول الشيخ مروان حديد ، الرجل المتطرف الذى درس فى مصر ، حيث تعرف على افكار سيد قطب والتنظيمات الاسلامية المتطرفة التى قالت بحاكمية الله في الارض ، وانبثقت منها فيما بعد « جماعة التكفير والهجره » بزعامة مصطفى شكرى ، صديق محمود حديد ، التى صاحب تكونها تشكيل تنظيم الطليعة المقاتلة فى حماه ، الذى اسسه الشيخ مروان . اما حزب الاخوان المسلمين ، الذى كان قويا فى مدينه دمشق ، فكان ضد العمليات المسلحة ، وضد فلسفة الحاكمية والقائلين بها ، فلم تنتشر الاعمال العنيفه فى دمشق الا على مستوى محدود نسبيا . هذه لا يعنى ان اقبية المخابرات ، التى بلغ تعدادها فى تلك الفترة ٧٦ قبوا لم تكن تعمل بكامل طاقتها ودون توقف ، وهو لا يعنى أن عدد المعتقلين هنا كان اقل منه فى اى مكان آخر من سوريا . هنا ايضا ، استقبلت اقبية التعذيب مئات الاف الاشخاص ، خاصة عندما شرعت السلطة تطبق سياسة القضاء على الوسط الدينى المنجب لحزب الاخوان المسلمين ، الذى اتهمته ظلما وكذبا بأنه مشارك فى العمل المسلح ، واصدرت مرسوما يقضى باعدام المنتمين اليه ، وان لم يمارسوا نشاطا سياسيا او عسكريا معاديا للحكم . هنا ، فى العاصمة ، اخذت اجهزة المخابرات تعتقل الاطفال والنساء والشيوخ واليافعين ، وكل من يقصد مسجدا للصلاة او يستمع الى درس دينى ، وهكذا استغلت الاحداث لتقضى قضاء جسديا على حزب الاخوان المسلمين ، فشرعت تبحث عنه فى ضمائر الناس وقلوبهم ، لتجتثه منها او لتجتثها هى ذاتها من انفسهم

وصدورهم . وقد تم اعتقال الالاف من اعضاء الحزب واصدقائه ومن المؤمنين العاديين ، وارسلوا الى المشانق في واحـده من اكبر عمليـات القتل التى شهدتها سجون العالـم في هذا القـرن (شنقت السلطة ١٢ الفا من الرجال والنساء والشبان بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٢) ، عدا من ماتوا تحت التعذيب ، وهم الاف كثيرة ايضا .

س : هذه وقائع لا تصدق ، فهل هناك دليل على صحتها ؟ .

ج : دليلى على صحتها ما كان المساجين يسمعونه فى سجن تدمر خلال هذين العامين من تكبير وتهليل ،.عندما كان المحكومون بالاعدام يساقون الى الموت . ان ليالى الله اكبر ستبقى فى ذاكرة من عاشوها ما داموا احياء ، فقد كان المعتقلون يستيقظون في ساعات الفجر الاولى على صرخة « الله اكبر » ، تطلقها حناجر الشبان الذاهبين الى المشانق يوميا . دليلى كذلك الحديث الذى اجراه الاسد مع وفد من مدينة حماه ، جاءه بعد شهرين من نهاية « الأحداث » يرجوه سحب الوحدات الخاصة من المدينة الى المدينة الرياضية وكلية الطب البيطرى ، حيث كانت تتمركز من قبل ، لان افرادها يضايقون السكان وخاصه النساء ، وقد يتسببون بكارثة جديدة للمدينة . هذا الوفد ضم مفتى المدينة وخمسة وعشرين شخصا من وجهائها واعيانها ، وقد تعهد رئيسه ، مفتى حماه ، بتسليم السلطة كل من يعارضها من السكان ، فسأله الاسد : اما نسيت شيئا هاما يا شيخى ؟ حار الشيخ ، فاضاف الاسد : اما كان من الذوق واللباقة ان تبدأ حديثك بشكرى على انقاذك وصحبك من ا لموت ؟ ارتبك المفتى . لم يفهم لماذا يشكر رجلا قتل قبل شهرين فقط ثمن سكان مدينته ، فقال الاسد متسائلا : الم يكن بوسع من اصدر امرا بقتل قرابة خمسين الفا من سكان حماه ، اصدار امر بقتلكم انتم ايضا ؟ فهم المفتى فاجاب : دون ادنى شك . قال الاسد : الا يستحق من انقذكم من الموت كلمة شكر كان يجب ان تبدأ بها حديثك ؟ ثم التفت الى مدير مراسم القصر الجمهورمى وقال له : غدهم ثم اوصلهم بسيارات المراسم الى بيوتهم فى حماه . ونهض مغادرا القاعه .

س : لماذا نشبت النزاعات المسلحة بين السلطة والتيار الدينى ؟

ج : هذه مسأله تستحق الروايه بشيئ من التفصيل . عندما استولى الاسد على السلطة ، فكر بخلق رأى عام غير مسيس يسهل عليه التحكم بمفاتيحه لاحلاله مـحل الجمهور المسيس المنضبط ، وباحلال رجال الدين محل الدعاه الحزبيين والايديولوجيين . لذا شدد قبضته

على القوى السياسية ، فعمل على احتواء الموالية منها ومطاردة المعارضة له ، ومنح رجال المؤسسه الدينية الرسمية حرية اتصال غير محدود بالجمهور ، كما اغمض عينيه عن نشاطهم الهائل فى بناء المساجد واقامة دورات دراسية ورياضية لابناء الجيل الصاعد . علما بأن هذه النشاط وخاصة منه بناء المساجد ، تطلب عملا تنظيميا متقنا ، واقتضى اقامة صلات مع المملكة العربية السعودية للحصول منها على التكاليف الهائلة لبناء المساجد الحديثة ، التى يقال انها بلغت ٢٥ مليارا من الليرات السورية ، تم انفاقها على بناء ١٢٦ مسجد فى مختلف انحاء سوريا بين ١٩٧٢ و ١٩٧٩ . فى هذه الاثناء كانت المخابرات تركز انتباهها على مطاردة شبان جامعتى دمشق وحلـب ومدارس البلاد الثانوية ، لتعتقل من يقرؤون منهم كتاب « اسس اللينية » او كتب ماوتسى تونج ، او الادب الثورى المتدفق من مطابع بيروت على الشام . كما كانت التعليمات الرسمية تقضى بمنع اقامة اى تماس بين الماركسيه من جهة وبين حزب البعث والجيش من جهة اخرى ، فكان البعثيون يترصدون بعضهم فى الاجتماعات ، يزحلق بعضهم بعضهم الاخر الى الاعتراف بقراءه هذا الكتاب الماركسى – اللينينى او ذاك ، بينما يتسابق كبار الضباط الى احراق ما يجدونه فى مكتبات الالوية والافواج المستقلة والفرق من كتب ماركسية ، قبل ان ينتقلوا الى منع الجيش من قراءه فكر البعث ايضا باعتباره فكرا عفلقيا – يمينيا .

كان التعايش بين الاسد والتيارات الدينيه كاملا ، الى ان احس كل منهما ان شروط الاطار السياسى العربى والدولى للسلطة تتغير ، وان الاطار الداخلى يتغير او سيتغير بدوره ، بعد اتفاقية فصل القوات الثانية فى سيناء ، التى عقدها السادات منفردا مع اسرائيل ، وتسببت فى ازمه بين النظامين السورى ومصر ، ادت الى انفراط العلاقة التى قامت بينهما فى اعقاب الانقلابين اللذين قاما بهما فى سوريا ومصر (السورى يوم السادس عشر من تشرين عام ١٩٧٠ ، والمصرى يوم ١٥ ايار عام ١٩٧١) .

بانفراط التحالف بين سوريا ومصر ، تغيرت حسابات الطرفين . قد اعتقد التيار الدينى، وخاصة منه التيار غير المؤسسى ، اى التيار غير الممثل فى وزارة الاوقاف الحكومية ، ان النظام سيمر فى مرحلة من العزله العربية والدولية ، سيتعرض فيها لاخطار التصدى منفردا لاعباء الصراع مع اسرائيل ، وهى اعباء ستقصم ظهره ، لان خروج مصر من ميزان القوى مع اسرائيل سيتركة فى حالة ضعـف ستجعله عاجزا عن انجاز سلامه المأمول مع اسرائيل من جهة ، وعن شن الحرب ضدها من جهة اخرى ، وهذا ما سيسبب له ارباكات خارجية وداخلية جدية لن يقدر على مواجهتها . لذلك ، لا يجوز ان تقبل التيارات الدينية استمرار سياسة

التعايش معه ، حيث ينفرد هو بالسلطة تاركا للتيارات الدينية نفوذا مشكوكا في قيمته على الشارع ، علما بأنه هو مالمستفيد الاكبر من هذا النفوذ . لهذا ، عمل قادة الفكر الديني على اضفاء طابع سياسي صريح على نشاطهم الديني ، فربطوا عملهم التبشيري والدعاوي بالقوى السياسية ذات البرامج الدينية ، ومنها حزب الاخوان المسلمين ، ووضعوا تسييس الذين في خدمة قضيتهم الخاصة وليس في خدمة السلطة ، مستفيدين في ذلك من خبراتهم التنظيمية المكتسبة ، ومن صلاتهم العربية الوطيدة مع المملكة السعودية ، القوه التي سيعني كسبها الى صفهم انهاء نظام لم يبق له من سند في العالم العربي سواها ، بعد انهيار علاقاته مع مصر ، وبروز التحدي الاسرائيلي الهائل امامه وتغير التوازنات الدولية في المنطقة لغير صالح السوفيات . من هنا ، بدأت الدعاوه الدينية تتحدث في السياسة لتقول ان الاسلام نظام تام لا يقبل الخلط بغيرة او الاندماج فيه ، وانه لا يجوز ان يقوم الى جانب الاسلام نظام آخر ، مستورد من الخارج وغير مناسب لحاجاتنا ، وان مهمتنا هي اقامه نظام اسلامي ورفض اي نظام عداه . في هذه المرحلة ، نشأ نمط من الدعاة الدينيين ، يجسد في شخصة المربي العلمي والرياضي ، والموجه الديني والخلقي ، والمنظم الاجتماعي والسياسي ، والمصلح المجدد لشؤون الدين والدنيا على ارضية السلف الصالح . وقد انتزع هذا النمط من « الشيوخ » الارضية التي كان يحتلها رجال المؤسسه الدينية الرسميين ، الذين وجدوا انفسهم بين نارين ، نار السلطة المتشككة ، ونار الشعب الناهض والعائد الى ذاته بالايمان ، فقرر كثيرون منهم التحول الى الشعب ، وغدوا وجوها بارزة في هذا التيار الديني -ن السياسي ، الذي جمع بين صفوفه شكلا من اشكال الوعي الديني الشعبي والدعاوة الدينية - الدنيوية ، ونقل الى الدين نفسا « ثوريا » وراهنا ، جعله يندفع الى الدفاع عن الشعب ضد السلطة الظالمة الفاسدة والطائفية ، التيم جرت المسلمين الى خوض حربين خاسرتين ، واوصلت البلاد الى حالة من الانقسام والضعف حيال الاعداء الخارجيين هددت وجود الجماعة الاسلامية السورية ذاتها . كان التيار الديني يرى ابعاد الازمة بهذه الطريقة الواضحة ، فرشح نفسه لوراثه السلطة الاسدية القائمة ، واخذ يعد العدة للاستيلاء على الحكم ، كي لا يسقط بين يدي قوة غير اسلامية ، تسبب للبلاد المزيد من المآسي، لا سيما وان الاسلاميين اعتقدوا ان الاوضاع الدولية والعربية والداخليه للنظام ستزداد سوءا ، وان امكانية الاستيلاء على السلطة ستكون متاحة لهم اكثر فاكثر ، وستغدو اسهل بمرور الايام .

من جانبة ، كان النظام يرى مأزقة ، ويفكر بحلول تخرجة منه . وقد رأى في التواز الداخلي ، الراجح لصالحه رجحانا كبيرا ، عاملا اساسيا في كسب ما يحتاجة من وقت لتعديل تحالفاته العربية المنهاره او لاحلال تحالفات اخرى في مكانها . في حين كان وضعه

الدولى محصنا بعلاقاته مع والاتحاد السوفياتى ، الذى ، شانه شأن النظام ، رأى فيما يجرى بين مصر واسرائيل توجها اميركيا نحو حل تنفرد هذه الاخيره فى فرضه ، يخالف ما اتفق العملاقان عليه فى جلاسسبورو ، حيث التقى كوسيجين وجونسون فى اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ وقررا التعاون لحل مشاكل المنطقة ، ورفضا فكره انفراد اى منهما بحل كهذا . كان الاسد يراقب اذن وضعه الداخلى بشئ من الاسترخاء ، ووضعه العربى بكثير من القلق ، بينما كان يضغط بورقته السوفياتية على الاميركان ، كى لا يتجاوزا الخط الاحمر تجاهه ويدفعوا به الى اختبارات يعرفون تماما انه لا يريدها ، ستحوله فى احسن الاحوال الى جيفكوف جديد ، والحال ، ان الاسد كان يشعر بالاطمئنان الى اوضاعه الداخلية ، لانه كان قد اتم انجاز الانتقال الذى تحدثنا عنه فى بدايه هذا الكتاب ، والذى افضى الى تركز السلطة وتقويتها وتوحيدها ، بينما كان المجتمع يتآكل ويضعف ويفقد قواه اكثر فاكثر . فاذا اضفنا الى ذلك الطريقة التى طرحت السلطة بها « تحرير » الجولان ، واوهمت المواطنين ان البلد استرد اراضيه ، بدلاله عودة القنيطرة الى سيادته ، وهى رمز الجولان ، وبدلاله اللقب الجديد الذى اضفه الاسد الى القابه ، الا وهو لقب « بطل التحرير » و« قائد التشرينين : تشرين التحرير وتشرين التصحيح » .

انصرف هم الاسد الاساسى الى علاقاته العربية اذن ، والتفت بعض الشئ كذلك الى تنمية رصيده الاوروبى ، الذى امل فى استعماله ، الى جانب الورقة السوفياتية ، للضغط على اميركا ، كى لا تتركه وحيدا مع الغول السوفياتى ، الذى تظاهرت السلطة بحبه بقدر تعاظم خوفها منه . وقد فكر الاسد فى طريقة ترمم علاقاته مع مصر ، وتمسك باستماته بعلاقاته مع السعودية ، التى كان يعرف انها قد تصبح موضوعا لرهان داخلى ، قد يذهب بها الى الجانب الآخر ، اى الى التيار الدينى ، مما سيشكل تهديدا بالغ الخطورة للنظام . لهذا السبب ، ربط الرجل العلاقات مع السعودية به شخصيا ، وان اوكل ملفها الدبلوماسى الى خدام ، وملفها الحقيقى الى شقيقة رفعت ، الذى غدا عديل الاسره السعودية الحاكمة . بل ان الاسد زاد تنسيقه مع السعوديين ، فاخذ يستشيرهم فى القرارات الداخلية السورية ، المتعلقة بسياره الدولة ، ومنها مثلا تركيب مجلس الشعب ونسب القوى والطوائف فيه ، وشكل السياسة السورية الداخلية الضرورية « لانتقال » السلطة التدريجى الى مصالحه شاملة مع السنه ، تضعهم فى موقع الشريك وتنهى العلاقة القائمة التى تجعلهم اتباعا وعبيدا . ومع ان السعوديين مدوا فى هذه الفترة خيوطا قويه الى التيار الدينمى داخل سوريا ، الذى لم ينقطعوا يوما عن تمويله ، والذى اقاموا له ما يشبه جهازا تمثيليا داخل الاراضى السعودية شرعوا ينسقون معه اوثق تنسيق ، فان السلطة لم تقطع مع المملكة ، لان القطع معها كان من شأنه ان يعلقها فى

الفراغ ، لكونها قد انفكت عن مصر ، ولم تكسب الولايات المتحدة ، القوه التى لم تكترث لها كثيرا ، ورأت انها فى موقع ضعف يمكنها من ابتزازها ، وهو ما اضعف ، في التوازنات الولية القائمة ، موقف السلطة حيال الاتحاد السوفياتي ، الذى كانت واثقة انه سيلقى بها الى خارج الحكم ، ان هو وجد داخل البلاد جماعة قادرة على استلام السلطة . كل هذا ، بينما هى فى مواجهة اسرائيل ، المتفوقة عسكرى وسياسيا عليها ، والعراق ، الذى يترقب الفرصة لاقتنائها وهى فى هذا الموقع الضعيف ليسترد منها السلطة.

كانت العلاقات مع السعودية ذات طبيعة استراتيجية بالنسبة للسلطة السورية ، سيما وان القناه السعودية هى التى ستفتح ابواب مصر وستعيد المياه الى مجاريها مع نظامها ، وهى التى ستمكنه ، من تسوية اوضاعه مع الاميركان ، ومن خلال هؤلاء مع الاسرائيليين . والا فانه لن يجد بدائل كثيرة ، وقد يرى نفسه فى النهاية فى احضان العراق ، الاخ اللدود الذى تعد المصالحة معه اول خطوه على طريق موت مؤكد . هكذا اخذ السعوديون يأتون الى سوريا وكأنها محمية ، وابتنوا لانفسهم القصور فى الريف العلوى ، وخاصة فى منطقة بزينه شرقى القرداحة ، مسقط رأس الاسود (الاسد واخوته) ، وغدا من الطبيعى ان يشاهد الشعب السورى الاسد على شاشة التلفاز وهو يستقبل باجلال واكبار مسؤولين من الدرجة الثانية فى الحرس الوطنى السعودى والخارجية السعودية ، بل انه ذهب ذات مره الى مكة وحج العمرة ، مخالفا بذلك احد مبادئ المذهب العلوى ، وهو ما عاد عليه بغضب مشائخ الطائفة ، الذين لعنوه على مسمع من اتباعهم واعتبروا انه يقدم تنازلات لا لزوم لها للسنه .

لكن هـذه العلاقة مـع السعودية لم تفتح ابـواب مصر ولـم تعـد المياه الـى مجاريها ، فالسعوديون كانوا يعرفون ما يعرفه جميع العرب ، وهو ان بلادهم اضعف من أن تمسك بالوضع العربى ، وانها لن تستطيع لعب دور عربى ما ، ان هى احجمت عن تغذية حد معين من الخلافات بين البلدان العربية ، وخاصـة منهـا مصر وسوريـا ، وسوريا والعراق ، ومصر والعراق ... الخ . هكذا لم يحسب السعوديون حسابا لمخاوف الاسد واندفعوا يفيدون من عزلته لتشديد قبضتهم على عنقه ، وربطه بهم وحدهم ارتباطا وثيقا يغلق امامه البابين المصرى والعراقى عربيا ، والاميركى دوليا . من هنا كان السعوديون يذهبون ويأتون ، يأكلون على طاوله الاسد الصغير رفعت ، الذى يمولون قواته ، ويستضيفون فى الوقت نفسه قاده الاخوان المسلمين فى بلادهم ، ويمدونهم بالمال والسلاح الضروريين لوضع الاسد تحت ضغط داخلى يضاف الى الضغط الخارجى ،الناجم عن عزلته ، التى بيدهم مفاتيحها العربية والدوليه .

فى هذه الظروف الصعبة ، التى هددت « نصف النصر » الذى حققته السلطة السورية فى تشرين بالتحول الى كارثة كاملة تحل بها ، بعد ان شرع السادات يسير نحو حل يرجع اراضى مصر المحتلة الى السياده المصريه ، تاركا سوريا وحيده فى مواجهة « عدو » لا قدره لها على استرداد ارضها منه بمفردها . (روى المرحوم كمال جنبلاط ان السادات قال له عام ١٩٧٦ انه اصبح قادرا على رد المؤامره الحزيرانيه الى صدر البعث ، الذى ورط عبدالناصر بالاتفاق مع اسرائيل وجره الى فخ هزيمة نصب لمصر باحكام . وقال السادات انه سيسترد اراضى مصر المحتلة بأى شكل ، وسيترك الاسد يواجه منفردا الاحتلال الاسرائيلى للجولان) كانت قد اخذت تبرز الى العلن الاهداف الحقيقية للسلطة السورية ، واتضحت الهوه بين الاقوال والافعال ، وشرع الناس يروون وهم فى حالة من الذهول انباء الفساد ، التى اخذت تصل الى مسامعهم ، واخبار الرشاوى والمحسوبية ، بينما البلاد تعاني من بداية انحسار الطفره الاقتصادية ، التى ترتبت على المساعدات الخليجية ، وتبخرت خلال اعوام قليله او ذهبت الى غير الهدف منها ، فصنعت عددا كبيرا من المليونيرات (قدر عبدالله الاحمد عضو القياده القطرية للبعث فى عام ١٩٨٠ عدد مليونيرات سوريا الاشتراكية ب ٢١ الف مليونيرات) وشعبا بائسا شقيا ، ووضعت الناس امام الحقائق ، فاذا البلاد عاجزة بصوره مضطرده عن اطعام نفسها ، واذا جريدة البعث الرسمية تنشر ارقاما مخيفة حول حجم مشتريات البلاد من المواد الغذائية فى الخارج (١٣ مليارا عام ١٩٧٩ ، كانت تعادل قرابه اربعه مليارات من الدولارات ، حسب معطيات عبدالله الاحمد ، فيم المقاله التى نشرها بمناسبه « ثوره الثامن من آذار المجيدة » ، عام ١٩٨٠ في جريدة البعث ، واذا جريدة الثوره تكشف معنى تراجع الزراعه ، وتقول ان المساحة المزروعه تراجعت بالنسبة للفرد من السكان بمقدار دونم واحد خلال عشره اعوام (من ٦و٩ دونم الى ٥و٩ دونم) وهو ما يعادل تراجعها خلال عشره قرون سابقه . واذا الارض التى غرقت تحت بحيره الاسد لم تتم استعادتها (وكان يقال ان المساحات المرويه ستزيد ٦٧٦ الف هكتار) رغم المبالغ الهائلة التى « انفقت » على المشروع الرائد وحده ، وبلغت عشرين مليارا من الليرات السورية لم يدر احد كيف تبددت فى الرمال . كان انحدار الزراعه من عام لاخر يثير الشكوك ، وكان تضاؤل نصيب الزراعات الغذائية فيها وتعاظم نصيب الزراعات التصديرية كالقطن يثير المخاوف من ان تغرق سوريا فى سياسة المنتج الواحد ونمط الانتاج الكولونيالى (فى تلك الفتره منح السوفيات درجة الدكتوراه لمن اسمته مجلة انباء موسكو « شخصية سياسية وعسكريه سوريه كبيره « رفعت الاسد ، عن اطروحه عنوانها » من الثوره الوطنيه الى الثوره الطبقيه » تضم صفحه ونصف عن المداجن ، و ١٦ سطرا فقط عن الزراعات الغذائية . هذه هى « الثوره الطبقية » ، التى نزلت بالثروه على طبق من ذهب فوق

رؤوس الحكام ، واطبقت على الشعب العامل والمنتج فاودت بلقمه عيشة) .

اما الصناعه ، التى كثيرا ما طبلوا لها وزمروا واعتبروها بديلا للزراعه ، فاتضح انها دون اقوالهم بكثير ، وان كبار رجال السلطة استغلوا التصنيع لقبض العمولات ونهب المعونات . اتضح ايضا ان القطاع الصناعى الاول هو قطاع الصناعه الاستخراجية ، التى توصل الى الخارج ثروات البلاد بوصفها موادا اوليه رخيصة الثمن ، وعلى الاخص منها النفط والفوسفات ، وقد تبين ايضا ان « الثوره الصناعية السوريه » اقتصرت على الصناعات التحويلية والتركيبية بدرجة اساسية ، التى هيمنت على ما اسمته الدعايات الرسمية الكاذبة اكبر « عمليه تصنيع شهدتها المنطقة » . بهذين القطاعين من الصناعا ، الاستخراجية والتحويليه - التركيبيه ، « تقدمت » سوريا الى وضع من التبعية اشنع من الوضع الذى كانت تحاول الخروج منه ، ووجدت نفسها فى حضن نمط انتاج كولونيالى يضع اولياته على ضوء حاجات نمط الانتاج الرأسمالى المهيمن عالميا ، ونمط انتاج كومبرادورى لسلطة لا تتردد عن بيع ثروات بلادها الوطنية ، بما فى ذلك الاثار الوطنية نفسها .

فى مقابل هذه الصوره الرسمية ، كان الشعب يرى عالمه وهو يتهدم بسرعه ، ويشاهد كل يوم ما يؤكد له ان طبقة جديد تتكون فى قمه السلطه ، تستند الى طبقة وسطى سياسية تتحول شرائح وفئات منها الى برجوازيه خدمية تشارك طبقه الدولة العليا الوليمه النقطيه ، التى ايقن بعد حين انها ثمن قبول الاحتلال الاسرائيلى للجولان والامتناع عن رسم سياسه داخلية وعربيه جديه لمواجهته . وقد تناهى الى اسماع المواطنين فيض من القصص حول انهماك كبار ضباط الجيش والامن فى نهب البلاد ، منها رواية نذير هدايا ، التاجر الدمشقى وشريك رفعت الاسد ، الذى قال فى الجلسات الخاصة ان ما يصل اليه من ارباحه لا يتعدى ال ٣٪ ، بينما يذهب ٩٧٪ من الارباح الى ضباط الجيش والامن . ومنها قصص جولات رفعت الاسد فى مدينه دمشق ، حيث كان يطلب الى مرافقيه ضباط السرايا شراء هذا الطابق وتلك الشقة له فى هذه البناية او تلك ، على ان يبلغوا اصحابها برغبته فى عقد الصفقات معهم ، ويطلبوا اليهم موافاته فى مواعيد يحددها لهم . كان الناس يعرفون ان زوار « القائد » كما كان رفعت الاسد يسمى نفسه ، يأتون اليه بحقائب مليئه بمئات الاف وملايين الليرات ، يدفعونها ثمنا لشقق وطوابق اشتراها منهم دون ان يدفع ثمنها بطبيعه الحال . وقد قيل انذاك ان دخل القائد من جولاته كان حوالى مليون ليره سوريه يوميا .

فى تلك الاجواء الرهيبة من الفساد ، تناهت الى اسماع الناس ايضا قصه الباصات

التى اشتراها النظام للمدن السوريه ، وتنافست عليها شركتا فيات الايطالية ومانيسمان الالمانية الغربية ، ووقف وراء كل شركه منهما حلف من فروع الامن وضباط الجيش . عندما عقد اجتماع فى مكتب الشؤون الاقتصادية بالقيادة القطرية لاختيار احد العرضين المقدمين من الشركتين ، تعذر الوصول الى اتفاق بسبب تكافؤ قوى الحلفين المتنافسين . فتقرر دعوه مندوبى الشركتين لحضور اجتماع معهما فى وزاره الاقتصاد . عندما جاء مندوب فيات بالطائره من روما ، تلقفه رجال محمد ناصيف (الامن الداخلى) فى المطار واقتادوه الى الفرع حيث اخفوه عندهم . فما كان من جماعة على دوبا (الامن العسكرى) الا ان اخذوا بدورهم مندوب شركه مانيسمان من المطار الى احد فروعهم واخفوه . اخيرا قرر اجتماع اقتصر فقط على ضباط الامن والجيش ، المنخرطين فى الحلفين المتنافسين ، شراء ٥٠٠ باص فيات ، ٥٠٠ باص مانيسمان ، واقتسام العمولات فيما بينهم بالعدل والقسطاس . من جهه اخرى ، كانت سوريا باسرها ترى عشرات الاف السيارات المهربه تتجول فى طول البلاد وعرضها ، دون نمر رسمية . كان الضباط يسرقون هذه السيارات من لبنان ليبيعوها فى سوريا ، ليسرقوها من جديد ممن اشتروها ويبيعوها من جديد لغيره وهكذا . وكانوا فى حالات كثيره يأمرون عساكرهم بكتابة رقم على مقدمة السياره يختلف عن الرقم الذى يكتبونه على مؤخرتها ، ثم يعطونهم السياره « ليعملوا » عليها ، بعد ان يحددوا لهم مبلغا شهريا يطلبون اليهم دفعه لهم ، مقابل حمايتهم لهم . كان الجنود يستخدمون عندئذ « سياراتهم » فى مهام نبيله ، على رأسها تهريب المخدرات من لبنان الى سوريا فتركيا وبالعكس ، مستخدمين فى تنقلاتهم الطرق الحربية ، التى لا يقترب رجال الجمارك منها . بل ان الشعب السورى كان يعرف ، على سبيل المثال ، اسعار كل مسافة من الطرق بين سوريا ولبنان ، وتلك التى داخل سوريا ، الخاضعة لرقابه امنيه او جمركية صارمه . فكان سعر الكيلومتر الاول بعد الحدود اللبنانية عند منطقة البقاع هو خمسون الف ليره سوريه ، وسعر الكيلومتر الثانى اربعون الفا ، وهكذا دواليك . وكان المهربون يدفعون ، ان كانوا لا يعملون فى خدمه كبار ضباط الامن والجيش ، هذه المبالغ لدوريات الامن والجيش ، فترافقهم مسافة معينة تسلمهم بعدها لدورية اخرى ، تحرسهم بدورها مسافه اخرى ، الى ان يصلوا غوطة دمشق ، حيث يجدون بانتظارهم مجموعات اخرى وتسعيرات اخرى . هذه المسافة الفاصله بين حدود لبنان ودمشق كانت ملكا مشتركا لجميع فروع الامن وفرق الجيش وخاصة الفرقتان الاولى والثالثة المدرعتان المعسكرتان فى ضواحى دمشق . اما منطقة دمشق والغوطة فكانت مقتسمة بين الفرقتين ، حيث جنوب دمشق من صلاحيات الفرقة الاولى بقياده ابراهيم صافى ، وشمالها خاضع للفرقه الثالثة التى يقودها شفيق فياض ، الذى يملك فمى مقر قيادته الرسمى فى الفرقة مكتبا للتهريب يترأسه عقيد دمشقى اسمه عثمان ، يستقبل زبائنه من

المهربين والتجار بصوره علنيه ورسميه ، ويدير شبكه واسعه من المستودعات في الغوطتين الشرقيه والغربية ، وينظم حركه انتقال الاليات العسكرية ، المفروزه بأمر من قياده الفرقه لنقل المواد المهربة ، وخاصه الاسمنت والحديد والخشب . ويقال ان عائدات اللواء فياض تبلغ حوالى مليار ليره سوريه فى العام نتيجة لسيطرته على طرق التهريب بين لبنان ودمشق . (عندما نتحدث عن التهريب من لبنان ، فنحن لا نقصد ما يشتريه المهربون من لبنان ، بل ما يسرقونه من هناك او ينتزعونه من اصحابه بالقوه . ان سوريا يشترى برادا من لبنان يتفق مع مهرب على نقله الى دمشق مقابل مبلغ من المال ليس هو المهرب الذى نعنيه . المهرب الذى نتحدث عنه هو ذلك المنتمى الى المؤسسه العسكريه ، الذى يضع يده على مرفأ غير شرعى فى لبنان او يرسل جنوده لقتل اللبنانيين من اجل سرقه ما فى مستودعاتهم او بيوتهم او دكاكينهم ، تمهيدا لنقلها الى سوريا وبيعها هناك والاثراء منها) .

خلال هذا التطور ، كان البسطاء من الناس يكتشفون من تجربتهم المعاشة حجم الاذى الشخصى والمادى الذى لحق بهم . لم يقرأ هؤلاء ارقام التضخم النقدى (بلغت خلال الاعوام الواقعه بين ٧٤ ، ٨٠ نسبه وسطيه تتراوح بين ٢٠ و ٢٨٪ سنويا !) الا انهم كانوا يعيشون فى واقعهم اليومى النتائج الناجمه عن السياسة التضخمية المقصوده للسلطة ، التى تنمى عبر التضخم . ولم يطلعوا على ارقام حول توزيع الدخل الوطنى فى بلادهم ، الا انهم كانوا يلمسون لمس اليد ويشاهدون باعينهم الخاصة التفاوت الطبقى المتعاظم من يوم ليوم (ليس ثمة ارقام رسمية حول توزيع الدخل الوطنى فى سوريا ، هناك ارقام شبه رسميه تقول ان قرابه ٤٩٪ من الدخل تذهب الى حوالى ٩٪ من الناس ، وان ١٢٪ يحصلون على ٣٠٪ مما تبقى من دخل ، بينما يصل الى حوالى ٨٠٪ من المواطنين ال ٢١٪ المتبقيه !) بهذه الوقائع الجوهرية بالنسبة لعامه الشعب كان من السهل على اى كان اثاره حنق جمهور حانق يشعر ان الازمه الاجتماعيه تنضاف الى الازمه الوطنية ، ازمه الاحتلال الاسرائيلى للجولان ، التى حولها النظام الى سيف مسلط على عنق الشعب ، والى اداه لابتزازه ماديا وروحيا ، مع انه هو الذى تسبب بها .

فى هذه الاجواء ، اقدم النظام على ارسال جيشه الى لبنان . فايقنت غالبيه الشعب ان السلطة وصلت الى طريق مسدود ، وان المسار الذى قطعته بقياده الاسد قد افضى الى خساره المعركه الوطنيه ، وورط البلاد فى مشكله سياسيه خطيره تعبر عنها ازمة اجتماعية متفاقمة وازمة حكم متزايدة البروز . كان الشعب يعتقد ان هذا المسار يجب ان يتوقف ، لتبدأ البلاد مرحلة جديدة تصحح بها الاخطاء المرتكبة ، وتشق لنفسها طريقا غير تلك التى قطعتها تحت

قيادة ساقتها الى الفشل .

س : كان هذا هو الجو ، عندما دخلت السلطة الى لبنان ، اليس كذلك ؟ .

ج : نعم . وقد سبق الدخول الى لبنان نشاط سياسى هام فى اوساط الطلبه والعمال والجنود قامت به احزاب يسارية معارضة على رأسها الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) ، الذى خاض معارك اعلامية ونقابية حامية ضد السلطة فى الجامعات والمصانع ، وطرح منذ اوائل عام ١٩٧٣ شعار « السلطة البديلة » ثم ما لبث ان اكمله بعد حين بشعار « التغيير الديموقراطى » الذى يحـــدد نوع السلطة البديلة كسلطة ديموقراطية تنبثق عن انتخابات حره ، وتقوم على التعدديه السياسية ، وعلـــى نظام برلمانى يستند الى حقوق الانسان والمواطن وسياده الشعب . من جهه اخـــرى ، كان هناك الجهد الكبير الذى تبذله الاحـــزاب والتيارات الدينيه (من الامور المـــيزه ان الحزب الشيوعى السورى (المكتب السياسى) هـــو الذى طرح برنامجا ليبراليا فى غياب الاحزاب الليبراليه عن ساحه السياسة السوريه ، وهـــذا ما مكنه من الصمود امـــام اعتى حمله قمـــع تعرض لها حزب شيوعى فـــى تاريخ سوريا) فى تذكير الشعب بالبديل الدينى ، وفى امكانية الوصول اليه . الحقيقة ان دخـــول النظام الى لبنان كان خطـوه على طريق الصدام الآتى ، الذى كانت ملامحه ترتسم فـــى افق السياسة والمجتمع السوريين .

س : كيف ذلك ؟

ج : لابد من العودة الى الطريقة التى عالج بها الاسد ازمـــة العلاقـــات العربية التـــى مر بها ، واوصلته الى الى نفق مســـدود ، جعله رهيـــنه للنظامين السعودى – المصرى ووضعته امام ضروره اتخاذ قـــرارات كبرى تتعلق بمستقبل نظامـــه كله ، كما بينت منذ قليل .

عندما وضع الاسد يده على الحكم ، كان يرى ان حلفا يضمه الى مصر والسعودية سيكفل تحييد العراق واسرائيل فى وقت واحد ، وسيعزل العراق عن العالم العربى ، او سيسمح له بالدخول اليه ، فى احسن الاحوال ، من موقع الطرف الضعيف ، الذى يأتى متأخرا ليلعب دوره فوق مسرح سياسى صعد اليه الممثلون منذ وقت طويل واحتلوه وباشروا ادوارهم امام النظاره . كذلك رأى الاسد ان الحلف مع السعودية ومصر سيتيح له مد خيوط سياسية قويه باتجاه الاميركان والاسرائيليين فى وقت واحـد ، دون ان يعنى بالضروره القطعية مع السوفيات ، الذين سيقوى حلف كهذا موقفه حيالهم ، وسيمكنه من الضغط عليهم بالورقه العربيه ، الى جانب ضغطه بالورقتين الداخليه (علاقاته مع الحزب الشيوعى الموالى لموسكو فى اطار الجبهه الوطنية التقدمية) والدوليه (علاقاته مع واشنطن) . كانت السلطة السوريه تعى تماما عبر ودروس التاريخ ، وهو ان علاقه مصريه – سوريه معاديه للعراق ستكسب بالتأكيد عطف الولايات المتحده ، الخائفة على نفط الخليج من قوه العراق ودوره العربى ، الذى سيكون على قدر كبير من الخطوره والتحدى ، ان هو مر بحلف تنجح بغداد فى اقامته مع سوريا ، يصل البحر المتوسط بالخليج العربى ويضم قوه قرابه ثلاثين مليون عربى ، لهم تاريخ حضارى حافل يمتد الى قرابة سبعة الاف سنه ، ويتوفر على امكانات لا حدود لها . وكانت السلطة السورية تعى ايضا ان دور سوريا التقليدى ، الذى جعلها عرضه لتجاذبات عراقية – مصرية ، يجب ان ينتهى الى حلف مع مصـر لا عـوده عنه ، على ان يكون له امتداد الى الجزيره العربية ، يخرج العراق من العالم العربى وينهيه كقوه قادره على استقطاب دول وبلدان عربـية . لذلك رأت السلطة ، فى هذه المرحله ، ان عزل العراق لا يقل اهميه بالنسبه لها عن المعركة مع اسرائيل ، وانه يتطلب كسب الاردن والفلسطينيين او وضعهم تحت رقابة التحالف المصرى – السعودى – السورى ، وتحييد لبنان او وضعه تحت رقابة الدول الثلاث بدوره . بل ان الاسد رأى ايضا ان من الضرورى لانهاك العراق واضعافه التحالف مع ايران الشاه ، فسارع الى اقامه صلات حميمه معها ومع الشاه نفسه ، انتهت الى زيارة قام بها الى طهران ، « لشكر جالاله الامبراطور على المساعدات التى قدمها للعرب فى حرب تشرين » ، كما كتبت جريدة البعث فى حينه (كانت الجريدة نفسها قد كتبت ان قواعد التجسس الاميركية فى ايران امدت اسرائيا بالمعلومات التى توفرت لها عن العرب خلال هذه الحرب !) . كما ارسل الاسد برقيه حاره ا الشاه يهنؤه فيها بعيد ميلاده ، قبل سقوطه بشهرين فقط . وقد قيل فى دمشق انها ار لرفع معنويات الشاه فى مواجهة « الثورة الاسلامية » ! ، التى كان من المنطقى ان يقيم علاقات ودية ، خاصة بعد ان اكتشف حجم عدائها للعراق . من جانب آخر ، سارع الاس اقامة افضل الصلات مع تركيا ، البلد الذى انتزع محافظة سورية عام ١٩٣٨ كانت مشاكله

تزال معلقة بين سوريا وتركيا ، عندما استولى الاسد على السلطة . (ما ان استلم الاسد السلطة ، حتى سارع الى تشكيل لجنة ، لم يعلن عنها الى اليوم فى اى مكان ، اسمها « لجنة تصفيه املاك الغائبين عن لواء اسكندرون » مقرها فى شارع ابى رمانة بدمشق ، محولا قضية لواء اسكندرون الى قضية املاك غائبين (اسرائيل هى اول من شكل لجنة بهذا الاسم لتصفية املاك الفلسطينيين « الغائبين ») . بعد حين اخذ الاسد يتشدد حيال العراق فى موضوع اقتسام مياه الفرات ويتساهل تجاه تركيا ، التى كانت قد اعلنت انها ستقتسم المياه بالتفاهم مع سوريا والعراق فى تلك الفترة (عام ١٩٧٢) جاء صدام حسين الى سوريا للتباحث حول حصص كل من البلدين من مياه النهر ، فامر الاسد رئيس وزرائه ، الاستاذ محمود الايوبى ، ان يطلب ٣٥٪ من ماء النهر لسوريا ، فاذا بصدام حسين يوافق على اعطاء سوريا ٤٥٪ من الماء . كان الاسد يظن انه يطرح مطلبا تعجيزيا سيرفضة العراق ، فاسقط فى يده امام سخاء العرض العراقى . لكن ذلك لم يمنعه من مواصلة البحث عن اسباب لتخريب علاقات البلدين ، فطلب تحويل المشكلة الى لجنة مختصة سوريه – عراقية ما لبث ان نسفها عندما حشد جيشه على حدود العراق عام ١٩٧٥ ، مدعيا ان العراق يعد العده لاحتلال سد الفرات ! .

بهذا التصور للسياسة الخارجية العربية والدولية ، حاول الاسد تحويل سوريا الى نقطة يتمحور حولها العرب واعداء العراق . بينما هى تستقوى بهذه العلاقات على اسرائيل ، القوة العسكرية الاساسية الممسكة بالتوازنات الكبرى للمنطقة ، خاصة وانها كانت تقيم احسن العلاقات مع ايران الشاهنشانية (صديقة الاسد الذى شكرها على دورها فى حبر تشرين) واثيوبيا ، القوتان المحيطتان بعالم العرب من شرقه وجنوبه ، المهددتان لمناطق انتاج النفط فى الخليج العربى ولخطوط نقله البحرية فى البحر الاحمر وبحر العرب ، واللتان تكونان ، باضافه اسرائيل اليهما ، مثلثا استراتيجيا يراقب ثروات العرب وبحارهم وبلدانهم ومصادر مياههم ويدير ازماتهم . وبهذا التصور حاول الوصول الى محلول لمشاكل المنطقة ، ومنها احتلال اسرائيل للجولان ، لاعتقاده ان لهذا التحالف ، بالعلاقات التى نسجها فى المنطقة والعالم ، قوة سياسية كافية لارغام الاسرائيليين على الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، ولاقناع الاميركيين ان من مصلحتهم التفاهم مع هذا الحلف العربى ، الذى لا يطلب اليهم الانفكاك عن اسرائيل ، على كل حال .

بل ان الاسد رأى انعكاسات هذا الحلف الداخلية بالنسبة لنظامه ، وهى انعكاسات من شأنها ان توطد مواقع السلطة السورية الداخلية ، ما دام لقوى الحلف العربى مصلحة حيويه فى ضبط حركة انصارها تجاه النظام ، واكراهها على ممارسة الحياد حيال السلطة بل وعلى

الموالاة لها . ضمن هذا الاطار ، اعتقد الاسد ان السعوديين لن يسمحوا للتيارات الدينية بالتحرك ضد السلطة ، وان المصريين سيعينونه على تحجيم القوى الناصرية والقومية ، كما ان انصار الغرب لن يعارضوه ، وانصار الشرق سيؤيدونه ، فمن اين اذن يمكن للخطر ان يأتيه ؟ امن جماعات العراق القليلة العدد والسيئة التنظيم ، التى ما انفك يطاردها ويقضى عليها بالموت البطئ فى السجون والمعتقلات ، ام من جماعة صلاح جديد ، التى لا تخرج من حملة اعتقالات حتى تنقض عليها اخرى ؟

كان الاسد يعتقد اذن انه يمسك بجميع المفاتيح الداخلية والعربية والدولية ، وان التطور الداخلى ليس مقلقا ما دامت القوى القادرة على تحريك الشارع او على القيام بازعاجة ، وخاصة القوى الدينية ، ممسوكة بخيوطها العربية والدولية او بحسابات عربية ودولية . وكان يحجم عن خوض معارك داخلية ضد مصادر الخطر المحتملة ، ليس لخوفه منها ، وانما لانه لم يكن يريد اثاره الانطباع ، فى هذه المرحله ، بأن ثمه قوى معارضة لسلطته فى الداخل ، لاعتقادة ان ذلك كان من شانه ان ينعكس على علاقاته العربية وموقعه القيادى والمحورى فى المنطقة .

هذه المرحلة ، التى امتدت من ١٩٧٠ الى اواخر عام ١٩٧٥ ، كانت هى المرحلة الاولى من سياسة الاسد ، وقد انتهت الى ما تحدثنا عنه من انفكاك لتحالفة مع مصر ، وماترتب على ذلك من ارباكات قلبت موازين علاقاته الداخلية والعربية والاقليمية والدولية ، ووضعتها بغته امام الفشل الذريع لسياسة اعتقد طيلة ثلاثة اعوام انها اتاحت له اقوى موقع اقليمى يمكن لحاكم الوصول اليه . مع هذا الفشل ، الذى كان سيتحول الى كارثه كاملة ، لو ان علاقاته مع السعودية قد انفكت بدورها ، برزت صوره الوضع الداخلى التى رسمناها فى فقرات سابقة ، وتبين ان النظام يواجه اخطارا داخلية كبيرة ، بينما يقف مكتوف اليدين تقريبا امام التحديات الخارجية وعلى رأسها تحدى الاحتلال ، يخشى القيام بأية حركة غير مدروسه قد تضعه خارج نسيج العلاقات الاقليمية والدولية ، التى لعبت دورا فى وصوله الى السلطة . فى هذه المرحلة لخص عبدالحليم خدام الوضع قائلا : سياستنا هى الترقب والمرونة حيال الخارج ، والتشدد تجاه الداخل .

هذه المرحلة الصعبة ، انتهت مصريا الى انسحابات اسرائيلية متتالية من سيناء ، كان من الواضح انها ستنتهى الى انسحاب اسرائيلى كامل من الاراضى المصرية المحتلة . بينما قال الرئيس الاميركى نيكسون ، الذى زار سوريا عام ١٩٧٤ بصحبة هنرى كيسنجر ، بعبارات

لا تحتمل اللبس : ان فصل القوات فى الجبهة السورية هو التسوية النهائية ، وان سوريا خسرت حرب تشرين ، وان اساس الحل هو قوه اسرائيل (وليس عداله او عدم عدالة قضاياكم !) . ثم اشاد ، بسبب قلة ما يمكن ان يقال فى السياسة بعد هذا الكلام الصريح ، بانواع الطعام السورى ، واشار الى زياده وزن هنرى زياده كبيره قبل ان يركب طائرته ويغادر دمشق ، تاركا الاسد فى حالة احباط تام . على كل حال ، لقد كان واضحا للاسد ، فى نهايه عام ١٩٧٤ ، ان من المحال الاستمرار فى السياسة التى اخذ بها طيلة الاعوام الماضية ، وان جهدا خارقا يجب بذله لتطوير سياسة بديلة لها ، فى الظروف الدولية ، التى اطاحت بالتوازن العالمى فى المنطقة ، مع ذهاب مصر الى الصف الاميركى ذهابا متعاظم الوضوح والنتائج ، والظروف العربية التى وان لم تقطع علاقات السعودية مع سوريا ، فانها جمدتها واضعفتها ، بعد ان قطعت علاقات سوريا بمصر ، وهددت باقامة محور عراقى – مصرى قد يمتد ليشمل الاردن والفلسطينيين ويثير المتاعب فى لبنان ، البلد المجاور لسوريا ؛ وفى الظروف الداخلية ، التى رأى النظام نفسه فيها معزولا عن شارع سياسى جديد ، اوكل امره الى الشيوخ والتجار كى يحولوه الى رأى عام يدعم السلطة ، فاذا بهم يحولونه الى جمهور راغب فى القتال وحمل السلاح ، وقد تم تنظيم اقسام واسعة منه بدهاء ومهاره ، ونسجت لصالحة صلات وروابط عربية ودوليه . فى بداية عام ١٩٧٥ ، كان الاسد يقف على حافة الهاوية ، تمسك به خيوط واهيه من بقايا علاقات دوليه وعربيه ، وتعينه على تجاوز ازمته علاقات داخلية سلطوية اساسا ، بينما كان وضعه العربى يتردى ووضعه الدولى موضع شكوك كبيره وجدية ، ووضعه الداخلى ينذر بانفجار حاسم .

منذ منتصف عام ١٩٧٥ ، ستشهد السياسة الخارجية للسلطة السوريه تغييرا كبيرا ، ادخلها فى مرحلتها الثانية ، وجوهرها العمل على اخراج مصر من العالم العربى بأى ثمن كان ، ومهما كانت الوسائل ، وان اقتضى الامر الاستعانة بالعراق (وهو ما حدث بالفعل قبل وخلال مؤتمر بغداد) ، ثم السعى من جديد لابعاد العراق بدوره عن العالم العربى ، وخاصة منه القضية الفلسطينية ، وتحويل سوريا الى ما وصفه احد دعاه النظام ، عضو القياده القطريه عبدالله الاحمد ، ب « مغزل تنسج عليه السياسة العربية » ، يملك القسم الاكبر من القوه العربية المواجهه لاسرائيل ، فان تمكن من وضع يده على لبنان والمقاومة الفلسطينيه ، واجتذب الاردن اليه بالترغيب او الترهيب ، وامن علاقات امنية متوازنه مع اسرائيل ، واقلع عن اثاره موضوع الجولان ، فانه سيفلح فى الوصول الى سلام امر واقع معها ، وسينجح فى اخذ موافقتها على اطلاق يده ضد حركة المقاومة الفلسطينية وفى لبنان ، مقابل خدمات امنية يقدمها لها ، تلعب

دورا هاما فى اقناع القاده الاسرائيليين بتفادى ايه مجابهة معه ، ما دام مركزه المحورى فى العالم العربى ليس موجها ضدها ، بل ضد القوتين الاساسيتين الخطرتين عليه وعليها ، وهما مصر والعراق ، وما دام سيضع نفسه عمليا فى خدمة امنها وتحت اجنحتها ، وسيطوى الى فتره طويلة جدا صفحه الصراع العربى ضدها ، ليحل محله مـن الان فصاعدا صراعات عربيه – عربيه لها فى نشوبها مصلحة جد حيوية .

كان النظام السورى يعتقد انه اذا ما انجز النظام السورى هذا كله ، فانه هو الذى سيضع السعودية تحت رحمته والذى سيحدد سعر سياساته وتحالفاته معها ، الذى سيختلف قطعا مع تعاظم قوته وتعزز موقعه ، عندئذ لن يكون للازمة التى واجهها نتائج سلبية بالنسبة لوجودة كنظام ، وان كان لها نتائج كارثية بالنسبة لسوريا ، البلد الذى سيتحول عمليا الى حليف للعدو الذى يحتل اراضيه ، وسيصبح البلد الذى يطوى صفحه الصراعات معه ليفتح صفحه الحروب الاهلية الداخليه فى البلدان العربيه والحروب العربية – العربية ، والذى ستعيش سلطته بقدر ما يموت العرب ، وستصبح مهمتها الاساسية القتال ضد ابناء امتها ، والاستناد الى اسرائيل كقوه رادعه لخصومه .

لتحقيق هذه المخطط ، كان لابد من وضع سوريا فى حالة تعارض غير مسبوقه مع العراق ووضع اليد على الفلسطينيين او سحقهم . فاسرائيل لا تقبل اقوال السلطة السورية كضمانه لمستقبلها ، بل تطلب افعالا جليه وباتره ، واهم هذه الافعال على الاطلاق ان تكبر سوريا حيال العرب فقط ، وان تعاركهم بما يؤدى الى اضعافها تجاه اسرائيل . لذلك كان لابد من وضع سوريا فى تعارض عدائى مع العراق والفلسطينيين ، لكون العراق هو عمقها الاستراتيجي والفلسينيين رأس حربتها الضاربة ؛ ولان التعارض العدائي بينها وبينهما يضعفها بالفعل ، ويتركها تحت رحمة اسرائيل . وقد كسر الاسد رأس حربة القوه السورية ، حين شن عليها حربا لا ترحم باسم « الموقف المبدئى من تحرير فلسطين » وحطم علاقته بعمقه الاستراتيجي باسم « الموقف من ثوره ايران الاسلامية التى كانت ستحرر فلسطين » . ووضع الاسد سوريا بالفعل وما زال فى تعارض عدائى مع هاتين القوتين ، اللتان كان يفترض ان تتكامل قوتها مع قواهما ، لبناء موقف جدى تجاه اسرائيل المعتدية ، لكن الاسد فرض على بلاده التعارض عوض التكامل معهما ، كى تضعف عزله العراق والفلسطينيين الوضع العربى وسوريا ذاتها ، التى ستملك بما سيتوفر لها من دعم معنوى اسرائيلى ، القوه الكافيه لاخضاع الوضع العربى لنظامها ، وهو ما سيظهر فى لبنان بشكل خاص .

لقد كان موضع سوريا فى مواجهة عدائيه هو شرط اسرائيل الاول اذن للقبول باستراتيجية الاسد الجديدة . اما الشرط الثانى لقبول اسرائيل بخطه الاسد الهيمنية على محيطه العربى ، فكان اضعاف سوريا ذاتها وسحق ما قد يتراكم فيها من قوه . فى هذه النقطة التقى الاسد بالتيارات الاسلامية الراغبة فى حسم معركة سوريا ، فقد اتفقت نوايا الطرفين على خوض المعركة الداخلية الى نهايتها . واذا كان عام ١٩٧٦ هاما بالنسبة للعرب والسوريين ، فلانه شهد دخول القوات السوريه الى لبنان ، ومقتل الرائد على حيدر ضابط المخابرات العسكريه فى حماه ، الذى كان بدايه الحرب الاهلية التى اشتدت مع الحرب العراقية – الايرانيه ، وانتهت بدخول القوات الايرانية الى الاراضى العراقية دخولا كثيفا كادت خلاله تحتل مدينه البصره ، بعد ان احتلت الفاو وبدا ان هزيمه العراق غدت وشيكه ، وانه ما عاد من الممكن التسامح مع العمل المسلح ، لانه يعطى فكره جد سلبيه عن قدره النظام السورى على ممارسة دوره « العربى » فى مرحله ما بعد انتصار محور دمشق – طهران .

فى هذه المرحلة الثانية ، قلبت الاستراتيجية الاسديه الجديدة المعطيات السياسية التى دافعت عنها طيله الاعوام لخمسة الاولى من « الحركه التصحيحية » . وانتقلت من سياسه تقوم على محور عربى يعزل العراق ويحيد اسرائيل ، الى سياسه تتحالف مع اسرائيل لتحيد العراق ثم لتقضى عليه ، عبر اطالة الحرب وتغذيه آله الحرب الايرانيه . ومن سياسه تستند الى « الوحده الشعبه والوطنيه » فى وجه الاحتلال ، الى سياسه تستند الى اخراج الشعب من السياسه وسحق وحدته ، بعد ان غدا الموقف من النظام معيارا للتعامل مع القوى المختلفه ، وتم التخلى عما قاله بيان القياده القطريه الموقته ، الصادر يوم السادس عشر من تشرين عام ١٩٧٠ ، حول الموقف من الاحتلال كأوليه سياسيه عليا واساس لفرز المواقف وركيزه لاستراتيجية السلطه . الى ذلك ، فان مراضاه الولايات المتحدة غدت هى الهدف الاستراتيجى للسلطة السوريه ، فاميركا تملك المفتاحين الجوهريين المقررين للمواقف والعلاقات فى منطقة المشرق ، وهما اموال النفط وقوه اسرائيل . وكلاهما ذو اهميه حيايته بالنسبة للسلطة السوريه : الاول من اجل تمويل السلطة ،الثانى من اجل الابقاء عليها والسماح لها بممارسه هيمنتها العربيه ، لصالحه ولصالحها ، بطبيعه الحال .

مع الانعطاف نحو موقف معاد للعرب فى لبنان وفلسطين والاردن والعراق ومصر ، ومنحاز لاميركا فى العلاقات الدوليه وتوضعاتها الشرق اوسطية ، ومختبئ تحت اجنحة اسرائيل فى العلاقات الاقليمية ، ومعاد للشعب السورى فى العلاقات الداخلية ، اطلق النظام السورى حملات من السعار اليسارى ، تعارضت مائه بالمائة مع اقواله وشعاراته الليبراليه تقريبا التى

برر بها انقلابه على السلطة السابقه ، فصارت سوريا « وطن الاشتراكية » وسمع الشعب شعار الاسد القائل « لا حياة فمى هذا القطر الا للاشتراكية والتقدم » ، وتعالت لهجة امتداح بلاد السوفيات ، كما صارت الدعايات السلطويه تقول تحببا ، وعقدت معاهده صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتى كان النظام قد انتقد مصر والعراق ، عندما عقدا ما يماثلها فى اعوام سابقة . الى ذلك ، فقد كثرت زيارات الاحزاب « الشيوعية والعمالية والديمقراطيه » العربيه والعالمية الى دمشق ، كوبا العرب وقلعه الثوره ومنارتها فى عالم عربى يزحف وينبطح ذليلا امام اميركا ، من مصر الساداتيه الى العراق الفاشى ، كما كان يقال انذاك ... الخ . فى هذا الطور من السعار اليسراوى والكدحاوى والماركساوى ، تم سحق الشعب بالطريقة الرهيبة التى وصفناها فى صفحات سابقة ، فاثبتت « الثورجية » مرة اخرى ما كان جليا على الدوام ، وهو انها ايديولوجية السلطات الفاشية المنفلته من عقالها ، المتدثرة بارديه عدالية وتحريرية .

كانت السياسة السوفياتى تكرر انذاك فكره بسيطه ، اخذتها عن السلطة او اخذتها السلطة عنها ، هى ان الشعب السورى تمرد لانه شعب رجعى ومعاد للحداثة ، يريد اسقاط السلطة كى يحافظ على اوضاعه التقليدية التى ينسفها التحديث الاسدى ، وكى يلتحق بمعسكر « الاستسلام » الساداتى ويعقد معاهده شبيهه بمعاهده كامب ديفيد . اما السلطة السوريه اليسارية والثوريه فتقف فى وجه هذه المخططات « الرجعية والامبريالية والصهونية » . وكانت السياسة السوفياتية والشيوعية العربية المواليه لها ، ومعهـا حشد كبير مـن الاحـزاب والقـوى « التقدمية » تكرر بالف لسان ولسان ان خصوم النظام فى لبنان هم مجموعه من عملاء الصهيونيه الطائفيين ؟ ! (كم يجب ان يكون المرء وقحا ، حتى يجد فى نفسه الشجاعة لحصر تهمة الطائفية بخصوم السياسة السوريه ، بينما هى تقوم من رأسها الى اخمص قدميها على ابشع انواعه الطائفية ؛ وتصل ، مدفوعة بطائفيتها العمياء ، الى حد انتقاء طلبه الجامعات على اساس طائفى . لكن السوفيات واتباعهم كانوا ببساطة عميان وكذابين) وبما ان هؤلاء الخصوم كانوا يتغيرون من يوم لآخر ، فقد تم اتهام لبنان كله بأنه عميل « للصهيونيه والامبريالية » . اما على الصعيد العربى ، فقد اشاع السوفيات وجماعاتهم مناخ الكذب نفسه ، وكرروا دون كلل : السلطة السوريه يسارية وخصومها يمينيون ورجعيون ، من منظمة التحرير الى العراق مرورا بمصر ، حتى ان جورج حبش بدأ محاضره له فى اتحاد كتاب وصحفيين فلسطين بالمزه بالجمله التاليه : قسم كامب ديفيد العالم العربى الى معسكرين : معسكر مؤيديه من رجعيين وعملاء ، ومعسكر معارضيه من وطنيين وثوريين . وقف عندئذ طالب بحرانى ورد عليه مذكرا بموقفى حكام السعردية وجعفر النميرى ، وسأله ان كان هؤلاء من الوطنيين ام مـن الثوريين . حـدث

شئ مماثل لهذه الميتولوجيا اليسراويه على المستوى الدولى ، فصارات « سوريا » محور « الخندق المعادى للامبرياليه والصهيونيه » ورمزا « للثوره العالميه » بقياده الاتحاد السوفياتى العظيم .

انها اذن سلطة اليسارية والثوريه على الصعيد الداخليه والعربية والدوليه . هذه المقوله تكررت الاف المرات فى اليوم الواحد ، الى ان غدت معيارا للحقيقة . لم يكترث احد انذاك لما كان يجرى على الارض ، واهمه ما اعلنه اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل فى حينه من ان الجيش السورى قتل من « المخربين » فى اسبوعين عشرين ضعف ما قتلناه منهم فى خمسة عشر عاما . لم يكترث احد ايضا للواقعه الرهيبه ، وهى ان الجيش السورى ارسل الى لبنان بحجة الدفاع عنه والحفاظ على وحده ارضه وشعبه ، وان السلطة السوريه منعت اى تدخل عربى فى الازمة بحجة ان امن لبنان هو جزء من امنها الداخلى ، ثم وقفت تتفرج على اسرائيل عندما احتلت جنوبه دون ان تطلق رصاصة واحده باتجاهها ، مستعيضة عن القتال بصراخ هستيرى يتسائل على لسان جريدة البعث : اين انتم ايها العرب ؟ . لقد ذبحت السلطة السوريه المقاومة الفلسطينية بحجة انها تهدد وحده لبنان ارضا وشعبا وترفض اقامه محور مقاتل معها يمتد من الناقوره اللبنانية الى العقبة الاردنية ، ثم عندما جاء من يحتل لبنان (من لا يكتفى بمجرد تهديده اذن) وقفت تتفرج طالبة تدخل عرب اطلقت قبل اسابيع قليله النار على سفرائهم وهاجمت سياراتهم فى شوارع بيروت ، لانهم حاولوا التدخل لايقاف الحرب الاهلية . لقد وضع الدخول السورى الى لبنان القسم الجنوبى من هذا البلد تحت الاحتلال الاسرائيلى ، وحمل اللبنانيين وزرا لن يتخلصوا من ثقله بسهولة الغى من طرف واحد اتفاقية الهدنة مع لبنان ، بحجة ان السوريين غيروا كيان البلد ، وحولوه الى « قاعدة لهم ضد امن اسرائيل » . (هكذا ، يكون الاسد قد تخلى لاسرائيل عن الجولان وجنوب لبنان فى عشره اعوام من قيادته الحكيمة) بينما كانت اسرائيل تتحول من طرف فى الصراعات مع العرب ، الى حكم على صراعاتهم ، تخلق حكومات ودولا « حرة » لهم ، تخدم « كحزام امنى » يحميها من جهة ، وكقاعده تنطلق منها للتدخل فى تقرير مصائرهم من جهة اخرى . كل هذا والاسد واليسار السوفياتى يكرر ان السلطة السوريه قد احبطت مؤامرات الامبريالية على لبنان ، لانها تتصدى « للقوى الانعزالية الرجعية » ، التى تريد تقسيم البلاد ، خدمة « للامبريالية والصهيونية » . لقد وقف الاسد دون حراك امام من انتزع قسما كبيرا من جنوب لبنان اقام فيه دوله حاجزه وجيشا ، وضم قسما منه الى ارضية (اسرائيل) لكنه انقض بالمقابل على الفلسطينيين باسم وحده لبنان واعمل فيهم الذبح والابادة ، كما انقض على البنانيين من جميع الاتجاهات السياسية والانتماءات

المذهبية بذريعة انهم « انعزاليين رجعيين » يهدد وجودهم وحدة لبنان .

س : ماذا كان غرض هذه الموجة من الديماغوجية اليسارية ؟ .

ج : منع اية مصالحة عربية ، لان المصالحات العربية كانت ستفسد على الاسد استراتيجيته الجديدة ، استراتيجية اقتسام المنطقة مع اسرائيل ، والتحالف معها ضد العالم العربي . ومنع اية مصالحات داخليه سوريه ، لان المصالحات كانت ستفضي الى توقف الحرب الاهلية ، التى كانت عملية منظمة بدقة غرضها ذبح الشعب وابادة قواه الحية « لمائتى سنة » ، كما قال الاسد فى اجتماع للقياده القطريه عام ١٩٨٠ . لقد اطلق النظام السورى العنان للغة سياسية بالغة التطرف غرضها ايهام الشعوب والجماهير المظلومة والمهزومة ان معركة العالم العربى قد وصلت اخيرا الى حدها النهائى وغدت معركة الثوره الاجتماعية الصافية ، التى تتزعهما السلطة السورية وتقودها ضد جميع انواع الرجعيين . لذلك تعد المصالحات نوعا من الخيانة الثورية والوطنية ، ويعد المطالب بها خائنا يستحق الشنق ، لانه يعمل ، دون ان يدرى ربما ، لخدمة الثوره المضادة من مصر الى العراق الى افغانستان الى نيكاراغوا ... الخ . وكان غرض هذه اللغة دفع الخلافات الداخلية السورية والعربية الى حدودها القصوى ، فاهداف الاستراتيجية السورية الجديدة لم تكن ممكنة التحقيق الا فى ظروف حرب اهلية واقتتال وطنى وقومى معمم . اخيرا ، فان غرض لغه « الثوره واليسار » كان جر اوسع الجماهير الى الاقتتال ، واخفاء الاغراض الحقيقية الباعثة عليه . لقد كان مطلوبا من اللغة اليسارية اقناع بسطاء العرب (بين هؤلاء من يظنون انفسهم « مثقفين » كبارا) فى سوريا وخارجها ان المعركة العربيه - الجارية ، والحرب الاهلية السورية الناشبة هما شرط الانتصار فى الحرب على العدو المحتل والنغمة الاولى فى سيمفونيه النصر العربى على الخارج الامبريالى - الصهيونى ، وليسا لحنا جنائزيا اخيرا تعزفه سلطة توصل جثة العرب وقضاياهم الى مثواها الاخير ، بالاتفاق الفعلى مع هذا العدو الخارجى ، ولفائدته العمليه .

فى هذه المرحلة الثانية ، نشبت الحرب العراقية - الايرانية ، التى وقعت فى السياق نفسه ، الذى كانت السلطة السوريه تأمل ان تدفع السياسة العراقيه اليه ، سياق ابعاد العراق عن قضايا العالم العربى والهائلة بمشاكل وصراعات بعيدة عنها . وكان قد سبق العمل على اخراج العراق من القضايا العربية ، والحيلوله بينه وبين تأسيس حضور قوى له فى العالم العربى ، محاولة « لتوحيد » سوريا والعراق ، كان الغرض منها اقناع بعض الدوائر النافذه فى

الحكم والعالم العربي والعالم ان وحده كهذه لن تكون في صالحها ، وان الانعطاف بموقف السلطة السوريه نحو عداء جذري مع العراق هو الشكل الوحيد للعلاقات بين البلدين ، فالعراق مخيف وسوريا ضعيفة ، « ولا يمكن ان توجد بينهما سوى حالة وحده او حالة حرب » ، كما كرر الاسد وخدام في اكثر من مناسبة . بما ان حالة الوحده مستحيله الان ، فلتقم بينهما اذن حالة الحرب . بعد القطيعة الجديده مع العراق قامت سياسة النظام على موقف واحد حياله له يتغير ، هو توريطه في الحرب الى اطول امد ممكن ، والعمل على انهائه كبلد . لذلك نشطت لاقناع البلدان المجاورة له بتقسيمة واقتسامه . يرجع هذا الموقف الى حسابات الاسد ، وهي ان المصالحة العملية مع اسرائيل تترك السلطة السوريه خارج مجال التحديات العربية ، باستثناء التحدى العراقي ، الذى هو تحد خطير . فاذا ازالت السلطة هذا التحدى ، تحكمت المنطقة العربيه المحيطة بها ، بالاتفاق ،التفاهم مع اسرائيل ، الى امد لا يعرفه الا الله ، خاصة ان هي نجحت في وضع يدها على لبنان والفلسطينيين والاردن ، ونالت نصيبا معقولا من اموال النفط السعودى ، واصرت بنجاح على ابقاء مصر معزوله عن العالم العربي مستبعده منه .

بهذه الطريقة حول الاسد نظامه الى مغزل تغزل عليه العلاقات والمصالح العربية ، بينما ينعزل هو على المغزل الاسرائيلي ، الذى لا يتحداه احد ، بعد ان تحولت سوريا من قوة عراك وصراع معه الى قوه تعمل تحت مظلته الاستراتيجية ، ضد العرب ولفائدته كما ثبت في قضيه الجولان ، التي ما عاد احد يجرؤ في سوريا على ذكرها كي لا يزج به في السجن ، وفي القضية اللبنانية ، التي خرجت اسرائيل منها غانمه منتصره ، دون ان تواجه بايه مقاومة عربيه او دوليه تستحق الذكر .

س : قلت ان الحرب الاهليه السوريه حدثت خلال هذه الحقبه الثانيه من السياسه السوريه ، فاين تضع هـــذه الحرب من هذه السياسة ؟ .

ج : ما كان يمكن للمراهنة الاستراتيجية الجديـده ان تنجح ، لو ان عزل مصر لم يتم ، وما كان يمكنها ان تمر ايضا ، لو ان اسرائيل قررت احباطها فـي لبنان . كما كان مـن المحـال ان تحقق شيئا ، لو بقيت الاوضاع الداخليه السوريه علـى ما كانته الى عام ١٩٧٦ من انقسام و« لبيراليه » (بكداش) . ان النزوع نحو الهيمنه الخارجية رافقته في جميع التجارب العالمية عملية ضبط ايديولوجي او سياسي للصف الداخلي . اما في سوريا ، حيث اخذ الضبط الايديولوجي منحى يسراويا متطرفا برر استخدام السلاح ضد الشعب ، فان الضبط الداخلي كان مستحيلا دون القضاء على قسم كبير من

الاطراف المناوئة للنظام ، التى كانت قد شرعت تقدم تصورات علنية حول سلطتها البديلة ، فكان الصدام معها صداما يتجاوز تصحيح هذه النظرة الجزئيه او تلك لدى هذا الطرف او ذاك من اطراف الصراع الداخلى ، ويصل الى الغاء احد طرفيه الغاء تاما .

لقد كانت الحرب الاهليه جزءا من تصور النظام الاستراتيجى الجديد ، الذى قام على الغاء موروث وحقائق الجغرافيا السياسية ، وعلى احلال عوامل ارادية فى محلها . على كل حال ، فان السلطة رأت وضع سوريا الداخلى بمنظار خاص . اذا كانت العوامل الاقليمية والدوليه تندرج فى اطار حسابات خارجية من الصعب على السلطة السوريه اخضاعها لاعتباراتها ، ان لم يكن من المحال ان لا تخضع هى نفسها للاعتبارات التى تملى هذه الحسابات على القوى الاقليمية والدوليه المعنيه ، فان العامل الداخلى هو عامل ذاتى ، تستطيع التحكم به بالطريقة التى تحلو لها ، فان افلحت فى ترتيبه وفق ما تراه ، استخدمته لتحسين موقفها حيال الخارج ، ولتخفيف وطأة الحسابات الخارجية عليها . هكذا رأت قيادة السلطة في « ترتيب البيت الداخلى » (جمله كان السادات يرددها كثيرا) المفتاح الذى يتيح لها تعديل ميزان القوى الاقليمى والدولى غير الملائم لها ، واعتقدت انها ستستطيع الوصول الى حلول الخارج ، بقدر ما تحسم وضعها الداخلى ، وتنجح فى فرض نفسها كجهة وحيده عليه ، وتستبعد الحلول الوسط معه . من هنا ، كان شرط نجاح الاستراتيجية الجديدة سحق الداخل السورى بلا رحمة واخضاعه بلا حساب ، قبل التوجه بقوه السلطة نحو التفاهم مع القوى الخارجية . لهذا رافقت الاستراتيجية الجديدة سياسه « المرونه القصوى نحو الخارج والتشدد الاعظمى فى الداخل » التى تحدث عنها عبدالحليم خدام ، فاقدام النظام ما كانت ستقدر على حمل مشروع فيه هذا القدر من العداء للعرب والاستجابة لحاجات اسرائيل واميركا الامنية والاقتصادية ، لو ان سوريا بقيت البلاد منقسمة على نفسها ، او لو فشل النظام فى سحق خصمه الداخلى ، الذى بيننا فى مكان آخر انه كان المجتمع المدنى السورى بكل تجلياته .

بهذا المنظار ، الذى يرمى فى المجال الداخلى ورقة القوه الوحيده التى يستطيع التحكم بها واستخدامها فى مواجهة الخارج ، علما بانها الورقة الوحيده التى تتيح له امتلاك المصداقيه المطلوبه من هذا الخارج بالذات ، قبل ان يعتمده شريكا له ، حرصت السلطة على اخضاع الوضع الداخلى ، وتعاظم حرصها بدءا من اواخر عام ١٩٧٥ ، حين بدا جليا ان مسرح العمليات الخارجية القادم سيكون لبنان ، البلد المشحون اكثر من غيره بعوامل التفجير ، والمرشح لاختبار استراتيجية الاسد الجديدة ، لاسيما بعد ان زاره بدعوه من رئيسه سليمان فرنجية عام ١٩٧٥ ، واطلق من شتورا قولته التى ترى فى امن لبنان جزءا من امن

سوريا ، وفى امن سوريا جزءا من امن لبنان ، وهـــى القولـــه التـى بــرر بــها بعـد قرابة عام من ذلك ، تدخله فى لبنان .

تستحق هذه الزياده بعض الاهتمام ، رغم ندره ما نشر عنـها . فالاسد كان ، كما شرحنا سابقا ، يرى ان مصر فى سبيلها الى الخروج من العالم العربى ، وان كلا من سوريا والعراق سيحاول احتلال موقعها . فى هذا الظرف وهـذه المراهنة قام بخطوه فى اتجاه بغداد ، آملا ان يجرها وراءه بوصفه « دوله مجابهه » مـع اسرائيل . فكان شهر العسل فى العلاقات السوريه – العراقية ، الذى انته بصوره مأساويه ، عندما اكتشف الاسد ان العراق لديه طاقات عسكريه واقتصاديه كبيره جدا ، وان سوريا هى التى ستسير وراء العراقيين وليس العكس ، فسارع الى ترتيب البديل الذى اخذ به فيما بعد ، « البديل الاسرائيلى » ، القائم على تفادى المواجهة مع اسرائيل وتلبيه مطالبها الامنية فى لبنان وسوريا والقضية الفلسطينية مقابل السماح له بدخول لبنان ، ودعمه على جبهته الشرقية ، فلا يجد نفسه مضطرا لمجابهة الاسرائيليين وهو يسند ظهره الى العراق ، وانما يجابه العراق وهو يسند ظهره الى اسرائيل . فى هذا التوجه نحو تحالف امر واقع مع اسرائيل ، لم تحاول سوريه خلال السنوات الخمسة عشره الماضيه تخريبه او الانفكاك عنه ، طرح الاسد فكرة ترابط امن لبنان وامن سوريا ، واوعزت اجهزته لبعض ضباط الجيش السابقين بكتابة مقالات فى مجلات وصحف سوريه حول مستلزمات امن لبنان العسكرية ، التى تمكنه من الصمود فى وجه هجوم اسرائيلى ، وحول ضروره تمركز وحدات سوريه فى لبنان ، لحماية اجواء سوريه من غارات الطيران الاسرائيلى . فهل تراه كان يخدع اسرائيل ، ام يمهد لنشرب الحرب الاهليه اللبنانية والبدء فى تطبيق السياسة الجديدة التى ستحول نظامه الى مركز ثقل نظام جديد ، يلبى متطلبات السعودية فى الخلاص من وزن مصر والعراق وضغوطهما ، ومتطلبات اسرائيل فى الامن وفى التحول الى حكم على المشرق العربى ، ويجعل السلطة السوريه قـوه عربيه مهيمنه جديدة ؟ . ان سير الوقائع يؤكد انه لم يكن يخدع اسرائيل ، بل كان يمهـد الاجواء للحـرب الاهلية القادمـة ، فـى لبنان وسوريا . من المعروف ان بعض عناصر منظمة الصاعقة ، المنظمة « الفدائيه » المواليه لسوريا (التى خسرت طيلة تاريخـها النضـالى ثلاثـه « شهـداء » ، مـات اثنـان منهم بسبب حوادث اخلاقية وغرق الثالث فـى نهـر الاولى بلبنان !) قـد باشرت فى تجنيد مرتزقة اوروبيين وعربـا ، ومـارست عمليـات الاختطاف والاغتيال فـى بيروت منذ اوائل عام ١٩٧٥ ، كى تثير جوا من القلق والفوضى فى بلد متفجر بطبيعـة الحـال . مـن جهـة اخـرى ، لعب نظام الاسد لعب دورا مفتاحيا فى ايصال سليمان فرنجية الى رئاسة الجمهورية اللبنانية واقنع

ايران الشاهنشانية بتمويل الحــرب الاهلية هناك . وقــد دفعــت ايــران بالفعل مبلغــا كبيــرا لتمويل التدخل السورى قدره ٥٦٣ مليونا من الدولارات . افتضح سر هذه الصفقة ، حين هدد فرنجية فى اواسط شهر ايار من عام ١٩٧٦ العميد محمد الخولـى مستشار الاسد للشؤون الامنية ورئيس مخابـرات القــوى الجويــة بكشف الامـر ، ان احجـم الجيش السورى عـن التدخـل فـى موعـد اقصــاه منتصـف شهر حزيران ، لان ذلك سيعنى ان الاسد ضالـع فـى « مخطط فلسطينى » لتدمير القوة المسيحية ، التى كانت على وشك الانهيار انذاك .

س : ما هو موقع الحرب الاهليه اللبنانية من استراتيجية الاسد ؟ .

ج : من يراقب النتائج العملية ، التى ترتبت فى العالـم العربى وسوريا ، علـى استراتيجية الاسد ، منذ عام ١٩٧٥ الى اليوم ، سيجد ان جوهر هذه الاستراتيجية يكمن فى دمج المشروع الطائفى الحاكم فى سوريا بالسياسة الاميركية عامة والغربية خاصة ، وتحويل هذا المشروع الى رتاج الامن الاساسى فى المنطقة العربية للكيان الاسرائيلى والمشروع الصهيونى ، لان ذلك من شأنه تحويل السطة السوريه الى عامل بعيد الاثر فى السياسات الغربية والصهيونية ، يضعه الغرب فى حساباته الطويله الامد ، ويحافظ عليه فى وجه التبدلات مالتى قد تعصف بالمنطقة العربية وبه . اما المدخل الذى اراد الاسد له ان يفضى بسوريا الى الاندماج اندماجا اعظميا ضمن الاستراتيجية الغربية والصهيونية ، فكان وضع سوريا فى مواجهة العرب ، وخاصة منهم العراق والفلسطينيين ، ووضع حد للصراع العربى - الاسرائيلى وفتح باب الصراعات والحروب العربية - العربية ، التى تنقل اسرائيل من طرف فى الصراعات الدائرة الى حكم فيها ومتحكم بها ، وقيام نظامه بالدور الاول فيها ، بعد ان جمد الصراع معها على حدودها السوريه ، ولعب دورا خطيرا فى خروج مصر من ساحه الصراع علـى حدودها الجنوبيه . الحقيقة ان الحرب الاهلية اللبنانية كانت حرب تطبيق وانجاح هذه الاستراتيجية ، فبعد اتفاقية سيناء الثانية وزياره السادات للقدس ، كانت المهمه التى تطرح نفسها على الاسد هى خلق ظروف محلية واقليمية للسلام مع اسرائيل او للحرب ضدها (كانت الحرب هى الاحتمال الارجح ، لان اسرائيل رفضت وسترفض دوما اعادة الجولان ، مهما قدم لها من تنازلات) ، فما كان من الاسد الا ان القى عنه بهذه المشكلية وقرر التخلص من الصراع مع اسرائيل بضربة واحده (فهل قررت هى التخلى عن الصراع ضده ؟ . ان غزو لبنان عام ١٩٨٢ يدل على انها لا تلزم نفسها بشئ حياله او حيال سواه ولا تعترف لاحد بأى حق ، مهما كانت خدماته لها) وخلق حقل صراعات جديدة لا نهاية زمنية او مكانية لها ولا حصر للقوى

الداخله فيها ، من الممكن تفجيرها في اى وقت وفى اى مكان ، بحجة انها اشكال جديدة لصراعة الاصلى مع « العدو » ، كما يمكنه ان يتحكم بها ويديرها باقل قدر من القوه والجهد ، مثلما يستطيع التعايش معها الى فترة غير محدوده . هذا النمط من الصراعات يقوم على وجود اطراف متنازعة تبلغ تناقضاتها حدا من الشدة يمنع اى شكل من اشكال التصالح فيما بينها ، ويحول بينها وبين استخدام الوسائل السياسية العادية لحسم تناقضاتها او للوصول الى حلول وسط مخارج لخلافاتها . ومع ان وجود طرفين محدوى القوه يكفى لاطلاق نيران الاقتتال فى صراعات كهذه ، شريطه ان يكونا بينهما قدرا كبيرا من التعارض ، فان هذه الصراعات لا يمكن ان تستمر بالقوى التى بدأتها ، بل هى تحتاج الى تغذية دائمة ، بادخال قوى مختلفة المنابت الايديولوجية والسياسية والاجتماعية ومتباينة الاهداف اليها ، على ان يزيد دخولها اليها من تعقدها ويحولها اكثر فاكثر الى صراعات لا حلول ولا اهداف لها ، تنطلق من نقطة ما تلبث ان تتجاوزها الى نقطة اخرى مغايرة لها تماما ، وهكذا دواليك . للوصول الى اشعال صراعات من هذا الطراز ، لابد من سياسة ذات قوس واسع جدا من الاهداف والشعارات ، يختلط فيها الطائفى بالقومى بالاشتراكى بالداخلى بالخارجي بالاجتماعي بالتحررى ... الخ على غرار ما هو الحال فى سوريا ، حيث ترفع سلطة طائفية شعارات اشتراكية – قومية – تحريرية – ديموقراطية – ثورية – علمانية – دينية ... لاخ . اخيرا ، فان السلطة التى تريد اشعال وادارة مثل هذه الصراعات الشموليه ، يجب ان تكون مفتوحه القنوات نحو جميع القوى السياسية والاجتماعية والمذهبية والطبقية ، للتمكن من استدراج كل قوة منها الى ساحه الصراع الاقتتالى عبر القناه المناسبة لها ، وكى تفعل ذلك فى اللحظة المنشورة ، فلا يخمد الاقتتال او يخف استعاره ، ويكون الهدف من الصراع هو الصراع ، وغرض القتل هو القتل ، وغاية الحرب الاهلية هى الحرب الاهلية . هذا النمط من الصراعات يتصف بصفات فريدة من نوعها . فهو يؤدى الى تضخم جميع الاطراف المتصارعة ، بينما يضمحل المجتمع موضوع الصراع ذاته ، نتيجة لما تنزله به الاطراف المقتتله من ايذاء وتدمير وتخريب ، الى ان يدور الصراع بين اطراف لا تنضوى تحت اية هيئه اجتماعية ولا تشكل جزءا من اى مجتمع ، بل تتحول الى نفـــى مجتمعها نفيا متعاظما ، سواء تكون هذا من فئات وشرائح طبقية ، ام من طوائف ، ام عصابات وعصبيات .

بهذا النمط من الصراعات ، رشح النظام السورى نفسه للالتحاق بالاستراتيجية الاميركية – الاسرائيلية حيال المنطقة العربية والشرق الاوسط ، فبدلا من ان يعبىء القوى العربية لمواجهة سياسية وعسكرية يسترد بها الاراضى السورية المحتلة ، ويساعد الفلسطينيين على استرداد شىء من حقوقهم ، ويحمى لبنان من الاطماع الاسرائيلية ، سارع الى فعل العكس ، فورط السوريين واللبنانيين والفلسطينيين فى حرب كانت اسرائيل هى الرابح الوحيد منها (ربحت الى الآن القسم الاكبر من جنوب لبنان كاحتلال مباشر ، وحولت لبنان كله الى منطقة نفوذ لها بحجة مصالحها الامنية فيه) . فى الوقت الذى رتب فيه " خلافا " سوريا – عراقيا من طبيعة الخلافات التى ادت الى الحرب الاهلية اللبنانية ، لا يحل الا بوسائل العنف والسلاح ، واثار فى سوريا حربا اهلية ادت الى مقتل قرابة مائة الف سورى خلال اربعة اعوام كانت نتيجتها وصول المجتمع والدولة السوريين الى الحضيض ، من الناحيتين المادية والمعنوية ، واطلاق يد اسرائيل فى المنطقة بالطريقة التى تحلو لها .

فى بداية عام ١٩٧٦ ، كانت معظم الاحزاب السورية تعتقد ان النظام سينتهى ، ان هو تورط فى لبنان . يبدو اليوم جليا ان نظام الاسد تمكن من تجاوز ازمته الداخلية والعربية والدولية ، لكونه بعث بجيشه الى لبنان ، ولان دخوله الى هناك والطريقة التى ادار بها الحرب واتاحت له الاستمرار ، رغم توطد هزيمته حيال الاسرائيليين ، والانهيار الذى احدثه فى الصف العربى وجعله يقف مع ايران واميركا ضد العراق ، والتردى الذى تسبب به لمجتمعه ودولته ذاتهما . ان الغرض من دخول الاسد الى لبنان لم يكن اعداد شروط عربية لمعركة مع " العدو " الصهيونى ، تلى النصر على " عملائه " العرب فى لبنان وسوريا والمقاومة الفلسطينية (.كل من اخذ موقفا ناقدا لهذا الانعطاف الاستراتيجى للسياسة السورية نحو اسرائيل والاميركان ، اتهمته الاجهزة السورية بالعمالة لاسرائيل والامبريالية والصهيونية !) ، بل كان التخلى التام والنهائى عن اية معركة فى سبيل تحرير الجولان والاراضى العربية المحتلة ، والاصطفاف بصورة نهائية وتامة وراء المصالح الغربية . لذلك ، فان هدف الاسد لم يكن حل مشكلة لبنان ، بل ادارتها بطريقة تكفل استمرارها لاطول فترة ممكنة ، فقصده منها كان اضعاف الجسد العربى ، واللبنانى بصورة خاصة ، وان بقى لبنان موحدا من الناحية الشكلية ، تحت الاحتلال الاسرائيلى فى الجنوب والسورى فى الشرق والشمال والايرانى فى الوسط والشرق . لم يكن الغرض من دخول لبنان ايضا اعداد الطاقات و " احباط المؤمرات " ، بل كان مؤامرة كبرى هدفت الى استنزاف الجهد العسكرى والسياسى لسوريا ، ووضع جيشها تحت رحمة القوة الاميركية دوليا والاسرائيلية اقليميا ، فهذا الجيش المحمى باتفاقية فصل القوات فى الجولان ، كان يجب ان يرسل الى مكان " يواجه " اسرائيل فيه ، لتستطيع هذه تسديد الضربات اليه متى

شاعت ، مثلما جرى عام ١٩٨٢ ، علما بانها احجمت لسنوات طويلة عن التحرش به او مضايقته فى انجاز مهمته اللبنانية ، مع انه كان " يحبط " مؤامراتها فى لبنان ويقتل عملائها ويعد العدة لاقامة " جبهة ضدها من الناقورة الى العقبة " ، تضعها بين سندان الاردن ومطرقة سوريا فى لبنان (وليس فى الجولان !) كما كانت تتبجح دعايات وخطب الرسميين السوريين . اخيرا ، فان النظام السورى الذى ارسل قواته الى لبنان تحت حماية خطوط حمراء المحددة اميركيا واسرائيليا ، كان ملزما بتقديم ولائه العملى لحراس هـذه الخطـوط ، وثبت انه يتعامل مع اسرائيل من منطلقات رشيدة وليس وفق مبادىء وطنية او خبرات تاريخية ، وان " سلام الامر القـائم " بينه وبين اسرائيل اكثر فاعلية (كما قال مناحيم بين مرارا) من سلام كامب ديفيد التعاقدى مع مصر ، لأنه انجز عملية التطبيع مع الاحتلال وقبله كواقع غير قابل للتغيير ، بينما لم تطبع مصر " سلامها " مع تل ابيب الا فى اضيق نطاق . لهذه الاسباب ، تساءل نقاد الخطوط الحمراء قائلين : اذا كان الاسد يقود معركته ضد من احتلوا اراضى بلاده تحت حماية الخطوط فى لبنان ، فلماذا لا يعلن الحقيقة ، وهى انه تخلى عن الجولان ، واخذ يعمل تحت سقف ميزان القوة الاسرائيلى " ضد اسرائيل " فى لبنان ؟ .

س : لكن هذه المرحلة انتهت ، اليس كذلك ؟ .

ج : هذه مرحلة لا تنتهى ، فالاتفاق الامنى مع اسرائيل ، وان كان غير مكتوب ، لا ينتهى من طرف الاسد ، القوة الضعيفة فيه . فاذا ما خطر له ان ينهيه من طرف واحد ، او ان يدخل فى تحالفات مناوئة او مضادة له ، كانت تلك نهاية حكمه . انه يعرف ذلك ويعمل للابقاء على الاتفاق قيد العمل . وان كانت اصورة قد تغيرت بعض الشىء فيما يخص علاقات السلطة السورية العربية ، وخاصة مع مصر والسعودية .

ارجو ، قبل الانتقال الى هذه النقطة ، ان اعرج قليلا على النتائج التى ترتبت على الاستراتيجية الاسدية ، استراتيجية اغراق العرب وانقاذ نظامه ، باتفاق معلن او صامت مع اسرائيل ومن خلال العمل لخدمة اهدافه الاستراتيجية . ولنبدا بلبنان :

فقد تم تدميره حجرا حجرا ، باسم انقاذه من الانعزاليين الرجعيين المتصهينين ، الذين تغيروا من يوم لاخر ومن معركة لاخرى ، فكان هذا المصطلح يصف حزب الكتائب ، والقوات اللبنانية ، وحراس الارز ، ونمور الاحرار ... الخ ، ثم صار يصف الفلسطينيين ، الذين اعلن النظام عام ١٩٧٦ بلسان امينه القومى المساعد انهم يتلقون مساعدات عسكرية من اسرائيل عبر قوات الملازم احمد الخطيب ، ثم استخدم لوصف العماد عون وجماعته ، وبعض جماعة

مصطفى سعد فى صيدا ... الخ . الى ذلك ، فقد تم سحق الدولة اللبنانية باسم امن سوريا ، فصار رئيس وزراء لبنان ورئيس جمهوريتها العوبة بيد ضباط " الردع " والمخابرات السورية ، الذين لم يتركوا معارضا لهم الا حاولوا اغتياله او طرده الى خارج بلاده ، كما جرى لريمون اده ولصائب سلام . اللذان وجدا نفسيهما مطرودين من وطنهما ، او لكمال جنبلاد وبشير الجميل والشيخ صبحى الصالح ورياض طه وداني شمعون ، والرئيس رينيه معوض ... الخ الذين تم قتلهم . على كل حال ، فان مأساة لبنان لم تنته ، وان كانت قد دخلت في طور من الكمون مشحون بعناصرتفجر خطيرة ، لانه اذا كانت قد تمت " تسوية " قضية بيروت من زاوية علاقتها بسلطة الدولة ، فان مشكلة الوجود السورى فى لبنان لم تتم تسويتها ، وكذلك الاحتلال الاسرائيلى للجنوب ، وتداخلات القضيتين الفلسطينية واللبنانية ، وطريقة تركيب الحياة السياسية من جديد بينما القوى المسلحة ما تزال ممسكة ببنادقها ، تقيم علاقات مع قوى خارجية مع دول كسوريا واسرائيل قد يبرز بينها تعارض مباغت فى المصالح والاهداف الجزئية ، اذ ان اتفاقهما الاستراتيجى العام لا ينفى امكانية التجاذب بينهما على هذه القضية او تلك . عندئذ ستحدث بينهما صراعات مسلحة تتم بالواسطة ، عن طريق المنظمات الموالية لهما فى لبنان ، كى لا يصطدما فى صراع يضعهما فى مواجهة بعضهما . ويزيد من حساسية هذا الاحتمال ان السلطة السورية تعتقد ان مصيرها فى دمشق رهن بمصيرها فى لبنان ، حيث يحتمل ان تخوض معركة وجودها . ويقلق السلطة السورية فى هذا السياق ان اسرائيل هى التى سددت لها اكبر ضربة عام ١٩٨٢ ، بينما كانت تقدم لها الخدمات طيلة السنوات الست المنصرمة . يقلقها ايضا ان اسرائيل قد تسدد لها ضربة اخرى ، اذا ما تقرر اخراجها من لبنان نهائيا ، بسبب انتفاء حاجة الاميركان الى خدماتها ورغبتهم فى ممارسة هيمنتهم عليه مباشرة او عبر اسرائيل ، او بسبب الحاجة لتقسيمه واعطاء الفلسطينيين قطعة منه يقيمون عليها قسما من دولتهم العتيدة .

اما نتائج التدخل السورى على القضية الفلسطينية فليست بحاجة الى سرد . فالسلطة السرية هى التى ساعدت على اخراج الفلسطينيين من الاردن عام ١٩٧٠ ، عندما خرج الاسد على اجماع قيادة حزبه وذهب بنفسه الى منطقة درعا على الحدود مع الاردن واخذ يركل ضباط اللواء المدرع السورى ، الذى دخل فى حينه الى الاردن ، امام رئيس الوزراء يوسف زعين وهو يشتمهم ويتوعدهم . ثم ان الاسد هو الذى لاحقهم فى سوريا وجمد حركتهم فيها وهو الذى لحقهم عام ١٩٧٦ الى لبنان ، بعد ان كان قد احتل موطىء قدم داخل مخيمات بيروت بحجة حمايتها من غارات الطيران الاسرائيلى . ومع ان المقاومة الفلسطينية لم تكن فى حالة عراك مع السلطة السورية ، التى عرضت عليها بلسان الاسد نفسه ، وفى خطبة القاها يوم ٨ آذار عام

١٩٧٥ ، تحالفا استراتيجيا سياسيا – عسكريا ، وترتب على عرضه تشكيل لجان مشتركة لتدارس سبل تنفيذ هذا التحالف (كان وفد فلسطين برئاسة ابو اياد) ، فانه دخل الى لبنان كى يؤدبهم ، مع انهم ، كما اسلفنا ، لم يكون في حالة عراك او شقاق معه ، ولم يفعلوا اى شيء ضده ، ولم يكونوا في اراضى خاضعة لسيادته . وما زالت في ذاكرة الناس التهمة التى وجهها الى الفلسطينيين فى خطاب له يوم ٨ آذار ١٩٧٦ برر به تدخله ضدهم فى لبنان ، وهى انهم يريدون ذبح المسيحيين ، الذين لا يمكنه ان يسمح لاحد بذبحهم ، لكونهم نوعا ما امانة فى عنقه (ليس بين العرب من قتل من المسلمين والمسيحيين عددا مماثلا للعدد الذى قتله منهم الاسد . ان الفئة الوحيدة التى لم يمسها بسؤ ، وكيف له ان يفعل ، هى اليهود !) وقد بدأ الاسد عملية ابادة الفلسطينيين بحجة انهم عملاء للصهيونية والامبراليالية ، يرفضون دخوله الى لبنان ، الذى لا يحق لهم ان يقرروا شؤونه ، كى لا تقام جبهة من الناقورة الى العقبة ، تضمه الى الاردن ، وتحمى لبنان والاردن وفلسطين وسوريا ، وتمهد لمعركة التحرير الآتية . (فى حديث لاحق مع جريدة " الوطن " الكويتية غير الاسد رأيه حول موعد " معركة التحرير " ، وقال ان معركته مع اسرائيل كمعركة العرب مع الاحتلال العثمانى ، ستستمر اربعمائة عام . واذا كان هذا هو رأى الاسد ، فلماذا لا يسحب شعار تحرير فلسطين من التداول ، ولماذا يستمر فى قمع الشعب السورى ونهبه باسم تحرير فلسطين ؟ .) . وقد استمر فى محاولاته لوضع يده عليهم ، بالقوة تارة وبالسياسة تارة اخرى ، الى ان نجح فى شقهم عام ١٩٨٣ ، وطرد القسم الاكبر من قواتهم من لبنان ، واخراجهم من بيروت ، وتدمير مخيماتهم على رؤوسهم ومسحها عن وجه الارض . وكان قد لعب دورا شائنا فى اخراجهم من بيروت الشرقية والمناطق المسيحية ، وخاصة من مخيم تل الزعتر . يستحق الرواية فى هذا السياق مافعله الاسد بالفلسطينيين عام ١٩٨٢ ، فقد اخبر السوفيات الرئيس ياسر عرفات خلال زيارة له الى موسكو فى شهر شباط من عام ١٩٨٢ بعزم اسرائيل القيام بغزو واسع النطاق للبنان ، وطلبوا اليه ترتيب اموره لملاقاة هذا التطور الخطير ، كما زودوه بما لديهم من ادلة تثبت صحة ما قالوه . طار الرئيس عرفات الى دمشق ، حيث حادث الاسد فيما اخبره به السوفيات ، فقال له هذا هازئا : هذه طريقة سوفياتية سخيفة لابتزازنا . فقد اخبرونى عشرات المرات بعزم اسرائيل القيام بعدوان علينا ، لكن اخبارهم كانت كلها اكاذيب محبوكة بغباء . اذا كنت لا تصدق ما اقوله لك ، فانا على استعداد لتوقيع امر يعطيك حق الامرة على الجيش السورى ، فيما لو وقع العدوان المزعوم . اخبر الرئيس عرفات السوفيات بما قاله الاسد ، وطلب ارسال ما لديهم من ادلة تثبت وقوع العدوان ، فارسل هؤلاء جنرالا فى المخابرات السوفياتية يحمل ملفا ضخما ، قابل الاسد وبسط بين يديه ما لديهم من ادلة ووثائق ، فقال هذا محرجا : انه سيستعد للمعركة وسينسق مع

الفلسطينيين ، وان كان لا يريد اثارة الاسرائيليين . زار الرئيس عرفات فى هذه الفترة الهند وباكستان ، فوجد لدى الهند المعلومات ذاتها ، وقالت له انديرا غاندى انها على استعداد لارسال وحدات من سلاحها الجوى الى المنطقة ، وكذلك اخبرته الباكستان . زار الرئيس عرفات الجزائر ايضا ، فاذا بهم يبدون استعدادهم بدورهم لارسال وحدات من جيشهم للدفاع عن المقاومة ولبنان . عاد الرجل الى دمشق وابلغ الاسد باستعداد الهند وباكستان والجزائر للمشاركة فى حماية لبنان والمقاومة ، فاكفهر وجه الاخير واخبره انه لن يسمح لاحد بالقتال من سوريا ، وانه يعتبر اخبار السوفيات محض اكاذيب ، وان كان مايزال عند التزامه بالدفاع عن المقاومة وتفويض عرفات اصدار اوامر القتال الى الجيش السورى ، فى حالة حدوث اى شىء .

ما ان غادر الرئيس عرفات دمشق ، حيث اتصل الاسد بالاميركان يخبرهم بما تناهى الى اسماعه ، ويطلب اليهم توفير سوريا من المعركة ، مقابل تعهده بعدم الاشتراك فى القتال الى جانب المقاومة ، وموافقته على وصول القوات الاسرائيلية الى بيروت وطرد منظمة التحرير من لبنان والقضاء على بنيتها التحتية . فى اعقاب هذا الاتصال زار فيليب حبيب سوريا مرات عديدة ، خلال زياراته لمنطقة الشرق الاوسط ، وانتهى الى اتفاق تام مع الاسد فى نهاية شهر ايار ، تتم بموجبه العمليات الحربية بعيدا عن القوات السورية ، فلا تفتح القوات الاسرائيلية جبهة فى البقاع ولا تضرب الصواريخ المنصوبة فى لبنان ، مقابل وقوف سوريا على الحياد فى معارك اسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية ، وهو تسامح سيعبر عن نفسه فى اعلان سورى يلى نشوب الحرب مباشرة يقول : ان سوريا سترد بقدر ما تتعرض هى نفسها للعدوان .

كان كل شىء قد اعد ورتب ، عندما ذهب شارون الى اميركا يوم ٢٧ ايار عام ١٩٨٢ ، والتقى بهيغ ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، الذى طلب اليه تسديد ضربة للسوريين فى اليوم الثالث او الرابع من الحرب ، " لتكون بمثابة هز اصبع فى وجه السوفيات " . رجع سارون الى اسرائيل معتقدا ان هذا هو رأى الادارة الاميركية . عندما اخبر بيغن بما طلبه هيغ ، ابدى هذا استغرابه لهذا التغير المباغت فى الموقف الاميركى دون ان يعن له سؤال واشنطن عن سر هذا الطلب ، نشبت الحرب اخيرا فى اليوم الذى كان السوفيات قد اخبروا الرئيس عرفات به ، يوم ٥ حزيران ١٩٨٢ ، فاذا بالسلطات العسكرية السورية تصدر بيانا تقول فيه انها لن تتدخل فى القتال الا بقدر ما تتعرض لعمليات عسكرية . ذلك كان اشعار الاميركا واسرائيل بان السلطات السورية تتقيد بما اتفق عليه . طلب ياسر عرفات فى اليوم الاول والثانى من الغزو التدخل السورى الموعود ، فلم يرد عليه احد . الح في الطلب والاتصال ، فقيل له ان الجيش غير جاهز بسبب المعارك التى شنتها المقاومة فى الماضى ضده فى لبنان . فى هذه الفترة ، صدر عن

مندوب منظمة التحرير فى كوريا الشمالية تصريحا يستغرب الموقف السورى ، فاذا بعبد الحليم خدام يطلب اذاعة تصريح متلفز لعرفات يعتذر فيه عما اسماه " اهانات مندوب المنظمة لسوريا وقائدها " . اجاب الفلسطينيون ان الامر ليس ملحا ، فقيل لهم ان استمرار العلاقات مع المنظمة يتوقف عليه وان على عرفات الاعتذار بنفسه للرئيس الاسد .

فى هذه الاثناء ، كانت القوات الاسرائيلية تخوض معارك ضارية من اجل السيطرة على مخيمات ومدن صور وصيدا والدامور ، وكانت المقاومة تقاتل قتالا باسلا فى كل مكان ، دون اى عون من سلطات سوريا .

فى اليوم الرابع من الحرب ، فتح الاسرائيليون جبهة البقاع العسكرية ، ودمرت طائراتهم الصواريخ السورية فى لبنان ، فوصلوا يوم العاشر من الشهر مساء الى جنوبى جديدة يابوس فى سهل البقاع الشرقى ، وكانوا على وشك ان يقطعوا طريق دمشق - بيروت الدولية ، ويطوقوا اربعين الف جندى سورى يشكلون قوات " الردع " فى لبنان ، مما كان سيؤدى الى وقوع معظمهم اسرى ، فتدخلت اميركا عندئذ لايقاف التقدم الاسرائيلى على بعد خمسة كيلومترات من نقطة الحدود عند المصنع . وكان الطيران الاسرائيلى قد اسقط خلال النهار مائة وسبع وثلاثين طائرة سورية بين مقاتله ومروحية ، ودمر حوالى الف دبابة (سبق للاسد ان اعترف فى حديث مع ارنو دوبورشغريف ان سوريا خسرت خلال الساعات الـ ٣٦ الاولى من حرب تشرين " التحريرية " ١٢١٤ دبابة . من الجلى ان هذه الارقام هى انجازات باهرة لقيادة الاسد وطلاس العسكرية ، ندر ان عرفت الحروب مثيلا لها) . فى اليوم السابق ، كان فيليب حبيب قد قصد دمشق للعمل على ايقاف اطلاق النار ، معتذرا بان الادارة ليست هى من خرق الاتفاق مع الاسد . لكن هذا كان غاضبا ، فقرر الاستمرار فى التقال . عندئذ ذهب فيليب حبيب الى السفارة الاميركية وامر موظفيها ان لا يصلوه مع المسؤولين السوريين ، ولا يخبروا احدا اين يكون . فى هذه الاثناء كانت القوة الاسرائيلية قد دمرت القسم الاكبر من جيش سوريا فى لبنان ، وشرعت تدمر القوات التى ارسلتها قيادة الجيش من سوريا ذاتها ، ومنها اللواء ان المدرعان ١٢١ و ٤٧ ، اللذان دمرا داخل الاراضى السورية ، قبل ان يتسنى انزالهما عن ناقلاتهما . امر الاسد بالاتصال بفليب حبيب كى يأتى اليه ، فلم " يعرف احد " اين هو . الح فى الطلب ، فالوقت ضيق والجيش يدمر ، لكن فيليب حبيب كان كحبة ملح ذابت فى الماء . اخيرا ، بعد الظهر ، عثروا عليه وهو يحاول الاتصال هاتفيا بابنته التى تصطاف فى هونولولو . رجوه ان يقصد الرئيس ، فقال لخدام : البارحة كان ضد وقف اطلاق النار ما لم ينسحب الاسرائيليون من المواقع التى احتلوها ، فما هو موقفه اليوم ؟. فهم خدام الاشارة ،

فصرخ به ضارعا : تعال باقصى سرعة ، فنحن نقبل اى شىء .

بعد وصول الاسرائيليين الى بيروت ، طلبت السلطة السورية من المقاومة الفلسطينية مغادرة المدينة ، واتصلت بعشرات الحركات والشخصيات العربية طالبة اليها الضغط على الفلسطينيين كى يغادروا بيروت فى اقرب وقت بذريعة انقاذ المدينة من الدمار وتوفير حياة سكانها . لن نسرد مزيدا من التفاصيل ، بل سنكتفى بالقول ان الحرب كانت سببا لانفجار ازمة جديدة بين الحكم فى سوريا والمقاومة الفلسطينية ، اكبر واخطر من جميع الازمات السابقة ، لان السلطة السورية ارادت من خلالها القضاء نهائيا على المقاومة ، فاخرجت القسم الاكبر منها بالقوة من خطوط المواجهة مع القوات الاسرائيلية الى طرابلس ، ثم حاصرتها وشرعت تصفيها ، بالتعاون مع سلاح البحرية والطيران الاسرائيلى . وكانت قبل ذلك قد شقتها ومزقت وحدتا ورتبت انقلابا عسكريا منظما بداخلها وطردت قياداتها من دمشق بطريقة مهينة ، وعلى رأسهم ياسر عرفات وابو جهاد رحمه الله .

فى اعقاب اخراج المقاومة من بيروت وطرابلس ، بدأت " حركة امل " بعد ان زودتها سلطات سورية بالدبابات والمدافع ، حربا استمرت ثلاثة اعوام ضد مخيمات الفلسطينيين فى بيروت ، انتهت بترحيلهم الى الجنوب وتكديسهم فى منطقتى صيدا وصور ، تحت رحمة جيش اسرائيل .خلال هذه الفترة ، كان الفلسطينيون فى سوريا ولبنان يتعرضون لحملة اعتقالات وتصفيات رهيبة ، انتهت الى زج عدة الاف منهم فى السجون السورية ، حيث مات العشرات منهم تحت التعذيب او بسبب الظروف السيئة . هذه الحملة من الملاحظات ادت الى شل الجهاز المنظم للمقاومة الفلسطينية فى البلدين، وابعدته عن سائر الحدود الفلسطينية مع العالم العربى ، عدا فى لبنان حيث تنحصر فى شريط ضيق يتكدس فيه قرابة مائتى الف فلسطينى ، على مرمى حجر من الجيش الاسرائيلى وجيش لحد .

لن نطيل فى وصف آثار السياسة السورية فى لبنان على سوريا نفسها ، فقد انقذ التدخل السورى فى لبنان النظام من السقوط ، واتاح له الفرصة لدمج نفسه بنجاح فى التكوين العام لمنطقة ذات ثروة نفطية هائلة ورساميل كبيرة يحتاجهما الغرب ولا يسمح لاحد بتهديدهما . هكذا تكون السلطة السورية قد كلفت نفسها بالمهام عينها ، التى اقيمت اسرائيل فى سبيل خدمتها ، وتكون قد الحقت نفسها ايضا بالجهات التى اقامت المشروع الصهيونى ، وغدت بدورها رأس حربة غربية مغروسة فى ظهر العالم العربى . علما بان هذا التحول فى الدور السورى تزامن مع الجهد الغربى عامة والاميركى خاصة لتركيز وجودهما فى العالم العربى ،

بدءا من اواسط الستينات ، حين شرعت اميركا تفكك وجودها العسكرى فى جنوب شرق اسيا وتحصره فى الوطن العربى . لعله لا يغيب عن بالنا دور البعث السورى فى نصب الفخ القاتل لعبد الناصر ، قبل عدوان حزيران وتخليه عنه خلاله وبعده . فتلك كانت اولى الخدمات الاستراتيجية الكبرى للغرب الاميركى – الصهيونى .

الى ذلك ، فقد شحن التدخل فى لبنان سوريا نفسها بانقسام داخلى افاد النظام منه فى توطيد طابعه الشمولى والدكتاتورى والطائفى ، ووضع البلد على مشارف حرب اهلية فعلية بين ٧٨ و ٨٢ ، وكامنة منذ ذلك الوقت . وادى الى ترويع الشعب السورى ، الخائف على ابنائه من الموت فى لبنان او بسببه . اضف الى ذلك ان لبنان تحول فى وعى الشعب الى فلسطين اخرى ، اصابت الوجدان العام للناس بندوب لا تندمل ، وادخلت فى روعهم ان من الحماقة التصدى لسياسات النظام فى الداخل ، لان اصدقاءه ، اعداء سوريا وشعبها ، مجاورون للبلاد وقد يطبقون عليها ويسحقونها ، ان تهدد النظام فيها . هكذا القت ازمة لبنان وفتنتها الاهلية بثقلها على ضمير الشعب السورى ، واشعرته انه مشارك فى حرب اهلية لا تنتهى ، وان من الحماقة فتح الباب لمشاكل اهلية متجددة فى سوريا ، ترهقها اكثر مما سبق للنظام ان ارهقها بالحربين الاهليتين اللبنانية والسورية ، وبحروبه ضد فلسطين والعراق والاردن ، وخصوماته المتشعبة التى لا تنتهى مع العرب .

الا ان الحرب الاهلية اللبنانية لعبت دورا اساسيا فى انقاذ النظام السورى اقتصاديا وخلق مصدر لا ينضب للنهب ، بالنسبة لقياداته واجهزته ومؤسساته . فلبنان المسلوب المنهوب المسروق لعب دورا كبيرا فى توطيد طبقة الدولة وتسريع تبلور قاعدتها السياسية وتوطيد مواقعها داخل سوريا . والحقيقة ان لبنان لعب دور المستعمرة بالنسبة للمتروبول ، فكانت موارده تحت تصرف محتلية من امراء العسكر الاسديين ، وكانت تجارته ومطاراته ومنافذه البحرية ومصارفه ومصانعه ومزارعه وبيوته وسياراته ومطابعه وسلعه تحت تصرفهم ، يفعلون بها ما يريدون ، دون ان يجرؤ احد على الاعتراض عليهم او يفكر بحماية ممتلكاته منهم . فاخذوا ينهبون ما تقع ايديهم عليه ، وينقلونه الى سوريا ، حيث كانوا يبيعونه بالاسعار التى تحلو لهم . بهذه الطريقة انتقلت قيم ومجودات تبلغ اثمانها عشرات مليارات الدولارات من لبنان الى الطبقة الحاكمة السرية وزبانيتها ، وخاصة فى المنطقة الساحلية العلوية ، حيث تراكمت ثروات هائلة ، ظهرت فى موجة الرخاء والعمران التى عمتها طيلة العقد الفاصل بين السبعينات ونهاية الثمانينات . وقد تعاملت العسكريتاريا الاسدية مع لبنان كمزرعة يعمل فيها عبيد لا حقوق لهم هم شعب لبنان ذاته . على كل حال ، لم يتورع قادة العسكريتاريا الاسدية عن فعل اى شىء

يفضى الى الثراء ، فكان قائد اللواء الخامس السابق العقيد على زيود (محافظ ريف مدينة دمشق الحالى) يهرب الحشيش بسيارته الرانج روفر العسكرية من لبنان الى حلب ، تمهيدا لارساله من هناك الى تركيا ، وكان يحذو حذوه العقيد تامر جونى ، ومثله يفعل اليوم ايضا اللواء غازى كنعنان ، مسؤول المخابرات العسكرية فى لبنان ، وزعيم الشبكات المنظمة والواسعة لممارسة جميع انواع التجارات المحظورة كتجارة الهيروين ، المادة القاتلة ، التى انتشر تصنيعها الى سوريا ذاتها (حلب وطرطوس) وكانت ، كزراعة الحشيش ، غير معروفة فى بلادنا .

لكنه ترتب على دخول الجيش السورى الى لبنان خلاف شديد مع العرب ، الذين تحولت القضية اللبنانية – الفلسطينية الى عنصر اضافى لابتزازهم وللصراع معهم . آية ذلك ان القضية اللبنانية ، بالذيول الستى ترتبت عليها بالنسبة للقضية الاكبر ، قضية فلسطين ، قد غدت واحدة من نقاط الشد والجذب فى عالم عربى يحتاج حاجة ماسة الى الوحدة وليس الى الشقاق والنزاع . هكذا غدت القضية اللبنانية عامل تعميق للتناقضات العربية ، فاثارت زوابع الخلافات مع العراق والاردن والفلسطينيين ، ومع المصريين احيانا ، وهى القوى التى لن تستطيع سوريا فعل اى شىء لمواجهة الاحتلال الاسرائيلى بدونها . ان دور سوريا فى لبنان تحول هكذا الى حربة سامة انغرست فى قلب العلاقات العربية منذ خمسة عشر عاما ونيف . بتحول مشكلة لبنان الى مشكلة داخلية سورية ، تستخدمها السلطات لقمع الشعب من جهة ولتوسيع قاعدتها من خلال توزيع خيرات ومغانم لبنان على الانصار والازلام من جهة اخرى ؛ وتحولها الى قضية تشق العرب وتعطل اى لقاء بينهم ضد اسرائيل المحتلة ، حقق الاسد نجاحات سياسته الجديدة ، التى كان غرضها الاصلى ، كما اكدنا اكثر من مرة ، ضرب الداخل السورى ووضع سوريا فى حالة مواجهة مع العرب وتكامل مع اسرائيل ، وان كان تكاملا يتم من موقع الانضواء تحت هيمنتها .

س : لنعد الان الى سؤالنا الاساسى : الم تنته هذه المرحلة الثانية من السياسة الاسدية ؟ .

ج : نعم . لقد انتهت عام ١٩٨٢ ، حين دخل الاسرائيليون بانفسهم الى لبنان ، ليطردوا منظمة التحرير منه ، بعد ان انتظروا طويلا تحقق هذه المهمة على يد الاسد . فى تلك السنة سدد الاسرائيليون ضربات موجعة جدا للوجود العسكرى السورى فى لبنان ، لكن الاميركيين انقذوه فى آخر ساعة ، وتخلى البيت الابيض عن خدمات هيغ عندما عرف باتفاقة مع

شارون ، فقال ريجان فى تبرير استقالة وزير خارجيته انه قام بخطى هددت نظاما معتدلا وصديقا للولايات المتحدة الاميركية فى الشرق الاوسط . كما انتهت هذه المرحلة مع توقف حرب الخيج وعودة مصر الى العالم العربى ، سواء الى الجامعة العربية ام الى ما صار يسمى " مؤسسة مؤتمرات القمة العربية " مع عودة مصر الى دورها العربى ،وانتهاء الحرب العراقية – الايرانية انتهت محاولات الاسد لاخراج هذين البلدين من العالم العربى ولتحويل سوريا نفسها الى مركز ثقل واستقطاب وحيد للامة العربية ،تموله نقود البترودولار السعودية – الخليجية ، وتقبل به اسرائيل ، لانه سينضوى عمليات تحت اجنحتها . بذلك عاد الاسد الى البحث عن دور جديد ، خاصة عندما رأى نفسه معزولا عن التكوينات السياسية الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي ومجلس العتاون العربى ؛ لا دور له سوى مساومة السعودية ومصر على استخدام قوته لموازنة القوة العراقية المتفوقة ، التى شرعت تضغط على اوضاع كيانات الخيلج الهشة وعلى الوضع السورى ، ورأى فيها كثيرون قوة قادرة على تحويل العراق الى مركز الثقل الاساسى للعرب ، عوضا عن مصر ، الضعيفة والغارقة فى المشاكل المعطلة لطاقاتها .

فى مرحلة ما بعد ١٩٨٢ هذه ، اكتشف الاسد حدود التفاهمات مع الغرب ، وعرف انه كان يعمل بيديه على هدم الهيكل الذى كان يعتقد انه يبنيه ، هيكل سوريا الاسدية " كمغزل " للعالم العربى . هكذا فهم الرجل عبر الضربة الاسرائيلية انه كان يجرى وراء وهم زين له ان الاميركان يقبلون به كفوة عربية بديلة لمصر والعراق الى جانب اسرائيل ، اذا ما وضع نفسه فى خدمتهم . كما فهم ان ابتزاز الغرب بالقضية الفلسطينية قد انتهى ، مثلما انتهى ايضا ابتزازه بـ "مقاومة" الاحتلال الاسرائيلى للجولان والضفة الغربية وغزة ،وان الالتفاف على المخططات الغربية يعنى العودة عن سياسته دون اى قيد او شرط ، والتفاهم مع الفلسطينيين والعراقيين والعرب اجمعين ، وهو ما يتطلب انهاء سياسة وضع سوريا فى مواجهة امتها ، وما سيضعها حتما فى مواجهة اسرائيل ، علما بأن الاسد لن يستطيع استغلال موقعه الجغرافى الى جانب اسرائيل لقيادة " المواجهة العربية " ، فالعراق اقوى منه بكثير ، بينما قواه هو منهكة فى لبنان والمدن السورية وفى قتال الفلسطينيين .

مع اكتشاف هذه الحقائق ، شرع الاسد يرى التهديد المحدق بسلطته من جديد ، بينما كان الاميركيون يعرضون عليه دورا فى حماية نفط الخيج وانتزاع اوراق منظمة التحرير من ايدى قادتها الذين تبعثروا فى بلدان عربية متعددة ، واحلال قيادة فلسطينية بديلة لهم تسعى لعقد صفقة مع الاميركيين والاسرائيليين ، كما كانوا يثبتون نياتهم الحسنة حياله فى لبنان ،

بمنع اسرائيل من استئناف المعارك ضده ، رغم الدور الذى لعبه فى افشال اتفاق ١٧ ايار ، الذى عقدته اميركا بين لبنان واسرائيل ، وكان يراد له ان يصبح بداية لتصبيع علاقات البلدين ، تفضى الى اتفاقية سلام بينهما على غرار اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية .

بعد الدخول الاسرائيلى العنيف الى لبنان واتفاقية ١٧ ايار ، وجد الاسد انه اخل بحسابات التوازن الدولى فى المنطقة ، وايقن ان اميركا لا تريد اية قوة اقليمية من اى حجم كان الى جانب اسرائيل ، فسارع الى تصحيح خطئة ، بأن اعطى السوفيات حق استخدام بعض المرافق العسكرية السورية كالمطارات والمرافىء الحربية وقواعد الصواريخ . ووطد علاقاته مع القوى اللبنانية الموالية له ، التى كان يهمشهما ويعاملها باحتقار الى الامس القريب ، فقامت بسلسلة من العمليات العسكرية الانتحارية ضد الجيش الاسرائيلى فى كل لبنان ، اوصلته الى حالة من الذعر جعلته يعلن عبر مكبرات الصوت عزمه على الانسحاب من بيروت وغيرها من مناطق لبنان ويطالب الاهالى بالامتناع عن اطلاق النار على جنوده وضباطه وقتلهم الى ذلك ، استقدم الاسد جنودا ايرانيين الى لبنان ، وانخرط فى العمليات الارهابية ضد المصالح الاورو- اميركية فى مناطق عديدة من العالمين العربى والغربى ، فاتحا بذلك جبهة علنية ، ومهددا باجراء تبديل جذرى فى تحالفاته ، يذهب به الى السوفيات والايرانيين دوليا ، ويضعه فى حلف مع القوى المسلحة والارهابية محليا ، بما يمكنه من شن حرب شاملة ضد الغرب ، الذى يحاول ، عبر الاحتلال الاسرائيلى للبنان واتفاقية ١٧ ايار شطبه من خريطة السياسة الشرق اوسطية . فى تلك الفترة ، قابل الاسد سفير الولايات المتحدة في دمشق ، باغاتيللى ، قبل مغادرة هذا الاخير للبلاد ، وابلغه ان قرار سحب الامتيازات السوفياتية فى سوريا فى يد اميركا ، التى قابلهاالنظام السورى بالود فردت عليه بالعداء ، وعمل على مراعاة مصالحها على الدوام ، فسددت له الضربات دون انقطاع ولم تعامله كما عاملت مصر او سواها من البلدان العربية ، التى لم تقدم لاميركا خدمات تفوق الخدمات السورية . قال الاسد ايضا : اننى لا اريد تحويل سوريا الى بلغاريا جديدة ، ولست بابراك كارمال ، غير اننى على استعداد للذهاب الى ابعد مدى ممكن فى رد اذاكم عن النظام . بعد اسابيع من هذا اللقاء ، وصل الى دمشق جيمى كارتر ، ليقدر حجم التغير الذى اصاب الاسد ويستطلع نواياه ويبين له الحدود التى تسمح الولايات المتحدة له بالتحرك داخلها ، كى لا يتخذ قرارات يمليها عليه جهله بهذه الحدود ، ويقوم بخطوات تترتب عليها نتائج قد لا يكون راغبا فى حدوثها . وقد روى الرئيس الاميركى السابق فى لقاء له مع اساتذة جامعة دمشق ، عقد بطلب منه ، انه رأى فى الاسد ذلك الصديق القديم والمعتدل ، الذى لم تتغير مواقفه من القضايا المطروحة فى المنطقة او من اميركا ، وانه طرح

عليه سؤالين عرف بعدهما انه لم يتبدل ولم يتحول الى موقف راديكالي . هذان السؤالان هما ، على حد ما رواه كارتر : هل ترغب ، سيادة الرئس في اتخاذ قرارات تمس بالتفوق الاميركى في المنطقة ؟ . وهل ترغب فى اتخاذ قرارات تدفع المنطقة الى مجابهة قد تمس بالتوازنات والعلاقات القائمة فيها ؟ . اخبر كارتر الحاضرين ان اجابات الرئيس الاسد كانت سلبية في الحالتين ، واخبرهم ان الرئيس السورى عاتب فقط على اميركا لانها قابلت بالعداء يده الممدودة لها بالصداقة ، وسلطت الاسرائيليين عليه فى لبنان ، مع انه حيد هناك واحدة من اكثر الحركات عداء لاميركا واسرائيل ، الا وهي المقاومة الفلسطينية . كان بعض اساتذة الجامعة يستمعون الى اقول كارتر ذاهلين ، وكان هذا يعرض دون توقف ما قاله له الاسد ، معتقدا ان جميع الاساتذة من عملاء الامن ورجال السلطة .

بعد زيارة كارتر الى دمشق ، تغيرت العلاقات تغيرا جديا ، فارسل ريجان رسالة ودية الى الاسد ابدى فيها استعداده لفتح صفحة جديدة مع السلطات السورية ، ثم اتبعتها ابريل جلاسبى ، ذات الحظوة الخاصة عند الاسد (والسفيرة الاميركية التى لعبت دورا كبيرا فى نصب فخ الكويت للعراق) بزيارات متعددة لدمشق ، قابلت الاسد خلالها مرات عديدة كل مرة ، ووصلت فيها علاقات المودة الى درجة انه اعطاها رقم هاتفه الخاص وطلب منها الاتصال به فى اى وقت تشاء بعد حين ، جددت الولايات المتحدة " حبها القلبى الصادق " . فأرسلت ، حين سقط الاسد مريضا فى اوائل عام ١٩٨٣ ، طائرة خاصة محملة باحدث تجهيزات طبية اميركية الى دمشق ، حيث اقامت غرفة عمليات طبية فى بيته الخاص ، كما ارسلت مرات عديدة اطباء اميركان ، بعضهم من اصل عربى ، الى دمشق ، كى يشرفوا على صحته .

لم تطل فترة الجفاء بن السلطة السورية والاميركان ، فقد ادى انسحابهم من لبنان الى تحسن سريع للاوضاع ، والى تطبيع اوضاع المنطقة ذاتها ، التى خشيت اطرافها ان تفرض اميركا عليها حلولا قد لا تتفق مع رؤيتها وتوجهاتها . من ذلك ان مناحيم بيجن ، رئيس وزراء اسرائيل فى ذلك الحين ، قال اكثر من مرة كلا ما يفهم منه الانزعاج من وجود اميركا فى الشرق الاوسط . وقد نشرت بعض الصحف الاسرائيلية اخبارا يفهم منها انه اوصى ، قبيل استقالته ، بالعمل لاخراج الجيش الاميركى من لبنان ، وباعتبار جلاء الاميركان اولية اولى للسياسة الاسرائيلية . هذا الهدف الاسرائيلى ، ان صح وجوده ، يكون متطابقا تماما مع الهدف السورى ، الذى تركز فى تلك الايام على اخراج ما اسماه الاعلام السورى الرسمى " قوات حلف الاطلسى " من لبنان ، لان النظام كان يعلم معنى وجود الاميركان والفرنسيين فى البلد الذى اطلق منه سياسته الجديدة ، وكان يعى معنى اخراجه من لبنان ، بعد تكبير دور

اسرائيل فيه ، او احتكار الاميركان لادوار جميع القوى الاقليمية والدولية المعنية بمشكلته . وقد ترددت انذاك شائعات تقول ان السوريين اسقطوا طائرة اميركية خلال غارة على مواقعهم فى لبنان ، لان الاسرائيليين وعدوهم قبل الهجوم بالتشويش على منصات اطلاق الصواريخ السورية من قواعد ثابتة فى جبل الشيخ القريب ، لكنهم قطعوا التشويش فجأة خلال الغارة ، تاركين الطائرات الاميركية فريسة سهلة للصواريخ ، التى قال السوريون انها اسقطت واصابت ثلاثة منها .

سواء كانت هذه الروايات صحيحة ام لم تكن ، فان الازمة فى العلاقات الاميركية السورية قد زالت تماما بعد الانسحاب الاميركى من لبنان ، الذى سجله النظام السورى كانتصار باهر له ، لا سيما وانه ادى الى الغاء اتفاقية ١٧ ايار بين لبنان واسرائيل ، ثم تلاه مباشرة انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

بعودة الامور الى نصابها فى لبنان ، و " بالنصر " المتحقق حيال الاميركان والاسرائيليين ، طرحت من جديد على الاطراف الاقليمية والدولية المختلفة قضية الدور السورى فى الشرق العربى ، ونوقشت مسألة ما اذا كان يجب ان يستعيد ملاحة وطبيعته السابقة أم لم يجب ان يكتسب ملامح جديدة ، تتفق وواقع الحال الجديد ، الذى كان يتطلب تغييرا ملحا فيه . وقد لعبت زيارة كارتر والمحادثات المتكررة مع السفير الاميركى فى دمشق وزيارات ابريل جلاسبى الى العاصمة السورية للقاء الاسد على انفراد دورا كبيرا فى توضيح الصورة ، رغم ان الاسد كان يضغط على الاميركيين بكل الاوراق التى فى جعبته ، ليقبلوا دورا قادما له فى سياسة المنطقة مماثلا فى كبره لدوره السابق او قريب فى حجمه منه. لكن الاميركيين كانوا يرون ان الصورة تغيرت عما كانته فى اواسط او اواخر السبعينات ، وان ما كان الاسد يعد بانجازه من مهام استحق عليها دوره الكبير ، قد انجز وانتهى الامر ، لذلك عليه القبول بدور جديد ، ينهى وهم المركز السورى فى سياسة الشرق الاوسط وفى الصراع العربى – الاسرائيلى، ويبقى على دور دمشق فى الخليج والنفط ، مع انه لن يعود عليه بالقدر القديم من الموارد المالية . كانت اميركا ترى اذن ان القضية الفلسطينية يجب ان تكون اولية اردنية ، وان السياسة السورية اخفقت فى تحجيم وتقييد المقاومة الفلسطينية فى لبنان ، رغم ما استغرقته معركتها ضدها من وقت ، ورغم المساعدة التى قدمتها اطراف اقليمية وعربية ودولية مختلفة له . كانت الولايات المتحدة ترى ايضا ان لبنان لن يترك للاسد منفردا ، وان كفالة مصالح اسرائيل الامنية لم تعد مبررا كافيا لترك لبنان له ، لانه قد يحوله الى ورقة ضغط على الغرب ، كا اثبت الاحداث التى ادت إلى اخراج الاميركان والفرنسيين منه . اخيرا ، فأن العلاقت السورية – الايرانية يجب تغييرها ايضا ، خاصة فى انعكاساتها على الغرب ، أى من حيث يعدها الارهابيين .

حاول الاسد فى الموضوع الفلسطينى انتزاع الورقة الفلسطينية كاملة لنفسه ، فشن حرب ابادة سياسية وجسدية على خصومه الفلسطينيين ، واستمات لانتزاع اعترافات عربية ودولية باصدقائه منهم ، المنشقين عن المنظمة والمعادين للرئيس عرفات شخصيا . كما قاتل الاسد بيديه ورجليه ضد الاتفاق الفلسطينى - الاردنى فى شباط من عام ١٩٨٣ ، وضد العلاقات المصرية - الفلسطينية - الاردنى فى شباط من عام ١٩٨٣ ، وضد العلاقات المصرية - الفلسطينية ، التى اتاحت للمنظمة هامش مناورة عربى واسع مكنها من التصدى بنجاح لمرامى الاسد واحباطها . وقد ترتبت علي هذا الفشل حملة اعتقالات طالت جميع عناصر واصدقاء وكوادر المنظمة وحركة فتح ، بلغ عدد ضحاياها قرابة خمسة الاف شخص ، كما تقول المنظمة ، قتل العشرات منهم تحت التعذيب .

اما فى الموضوع اللبنانى ، فقد شدد الاسد قبضته على القوى السياسية وزاد من مساعداته لحركة امل ، التى ، تحولت الى جيش سرى سورى ، قام بدور خطير ضد الفلسطينيين واللبانيين ، ادى الى تصفية واغتيال واختطاف وقتل الالاف ، ممن كانت حركة امل تعتقلهم فى برج المشروعات الاقبية والمبانى ، لصالح السلطات الامنية السورية أو بالتنسيق معها ، قبل تسليمهم لهذه السلطات اوتصفيتهم بايعاز منها . الى هذا ، حاولت سلطات دمشق احتواء الوضع اللبنانى الرسمى من خلال احتواء الميلشيات الاساسية المقررة فى لبنان ، فقامت بعقد ما سمى بالاتفاق الثلاثى بين نبيه برى وايلى حبيقه ووليد جنبلاط (عن الشيعة والموارنة والدروز ، وضاع السنة) . لكن الاتفاق احبط ، لان امين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، رفضه . عندئذ قام ايلى حبيقة ، قائد مذبحة صبرا وشاتيلا وصديق عبد الحليم خدام ، بمحاولة لاحتلال بيروت الشرقية كان خدام يقول لاصدقائه في دمشق انها ستحسم الوضع لصالح سوريا فى ساعات قليلة ، فاذا بها تفشل خلال ساعات واذا حبيقة ، قاتل الفلسطينيين بامر من اسرائيل ، ينتقل الى دمشق ليستقبل هناك بالترحاب ويعيش معززا مكرما ، تحيط به الميليشيا الى اسسها له السوريون (أعداء الميليشيات !) من مسيحى زحلة والبقاع ، ويعضده اعضاء حزب " وعد " ، الحزب الذى اسسه له جهاز الامن ليعد اللبنانيين بمزيد من الدماء . (يقال ان هذا الفشل قد انهى حظوظ الاستاذ خدام فى رئاسة الجمهورية ، اذا ما قيض له ان يعيش الى ما بعد وفاة الاسد . فقد فتح الضباط اعينهم على حقيقة ان خدامهم لم يدر " الملف اللبنانى " بأى قدر من الكفاءة ، وانه ساق سوريا الى نكسة معنوية بينما الاسد مريض يعانى سكرات الموت . يقول خدام من جانبه انه كان ضحية لصراعات الاجهزة ، وان مدير المخابرات العسكرية فى لبنان ، العميد (فى حينه) غازى كنعان ، زوده بمعلومات مضللة بنى عليها بالتالى حسابات خاطئة بينها تقرير مكتوب يقول ان حبيقة قادر على حسم

الوضع فى بيروت الشرقية خلال ست ساعات !) . مهما يكن من امر ، فان الاختراقات على الجبهة الفلسطنية قد اكتمل بالاختراق الذى يمثله حبيقة على جبهة المارونية السياسية والعسكرية ، التى كانت تبدو حصينة وغير قابلة للاختراق . فاذا اضفنا الى ذلك الاختراق الشيعى الهام ، الذى مثلته حركة امل ، فهمنا ان الاسد كان يقاتل فى لبنان بكل السبل والوسائل لمنع اى كان من تقليل دوره فيه . اذا تذكرنا الان ان امل اعلنت اغلاق الجنوب فى وجه الفلسطينيين من اية فئة كانوا (هذه مطلب اسرائيلى بالطبع) ادركنا ان السياسة الاسدية عادت الى لعب ورقة الامن الاسرائيلى كجزء تكوينى من حضورها اللبنانى . وصف ضابط سورى يعرف تفاصيل العلاقات الامنية السورية – الاسرائيلية فى لبنان الوضع فقال : تراعى سوريا الاعتبارات الامنية الاسرائيلية فى لبنان ، وتعتبر المنطقة الواقعة جنوب طريق دمشق – بيروت منطقة امن اسرائيلية ، تتكفل باقامة بنية سياسية وعسكرية فيها تحول دون انطلاق اخطار امنية جدية منها على اسرائيل . بالمقابل ، تطلق اسرائيل يد سوريا فى الشمال والبقاع ، وتقاسم سوريا بعض المواقف المشتركة من هذه القضية او تلك فى بيروت الشرقية .

لم تترك السلطة السورية سلاح الارهاب من يدها فى هذه الفترة ، بل ضغطت به قدر استطاعتها ، الى ان نجح الاسرائيليون فى تسديد ضربة كبيرة لجهاز الامنى السورى ، حين اخترقوا مخابرات القوى الجوية السورية ، الجهاز الامنى الذى اسسه الاسد شخصيا ، المسؤول عن الارهاب الخارجى والمتعاون مع جماعات ابى نضال ، بأن سربوا اليه احد عملائهم نزاد الهنداوى ، الذى يبدو انه افلح بدوره فى ترتيب " خط " خاص مرتبط به داخل الجهاز ، يقال ان العقيد هيثم سعيد ، المشرف على عملية تفجير الطائرة الاسرائيلية فى مطار هيثرو بلندن ، كان ، الى جانب ١٢ عضوا فى الجهاز اعتقلوا معه ، من المنتسبين اليه . غير ان فروع الامن استمرت فى القيام بـ " عملياتها الخارجية " (هذا هو الاسم الرسمى للارهاب) ، وخاصة عن طريق جماعات ابى نضال ، الذين كانوا يستلمون اسلحتهم فى مطار دمشق من ضباط المخابرات السورية ، ويعيدونها الى هؤلاء متى رجعوا من الخارج ، ويحملون هويات اعطتها لهم اجهزة الامن السورية ، وجوازات سفر زودتهم بها هذه الاجهزة نفسها . كما استمرت عمليات الارهاب عن طريق لجان مشتركة تكونت مع ليبيا وايران فى اواخر السبعينات ، تبادلت المعلومات والمهام ، وتقاسمت فيها بينها عديدا من المناطق ، التى نفذت فيها بصورة مشتركة او بالنيابة مهمات خاصة كعملية الطائرة الفرنسية فى صحراء التينيريه ، التى نفذتها المخابرات الليبية والسورية ، بالتعاون مع مجموعات سودانية ولبنانية وسورية موجودة فى افريقيا .

هذه المرحلة انتهت اذن بعـودة العراق ومصر الى العمل العربى ، بتوقف الحرب العراقية - الايرانية ورجوع مصر ، بمبادرات العراق ودعمه بالدرجة الاولى ، الى موقعها المتميز فى العمل العربى العام . والحال ان الاسد كان يعرف مع الثلث الاخير من الثمانينات ان الدور الذى رسمه لنفسه قد انتهى من حيث ابتدأ ، وانه مطالب من جدي برسم دور لنظامه فى السياسات العربية ، يتيح له شيئا من الراحة بعد ان كلفته المرحلة الثانية ، مرحلة الغزل الاستراتيجى ، حربا اهلية داخل سوريا ، وهزيمة شنعاء امام اسرائيل ، وسببت اقتتالا لا نهاية له بين سوريا واللبنانيين والفلسطينيين والاردنيين ، الذين لم تقصر الاجهزة السورية فى اغتيال ديبلوماسييهم فى كل مكان .

بعودة مصر والعراق الى العالم العربى ، وانضمامهما الى مجلس التعاون العربى الى جانب الاردن واليمن ، كان جليا ان طورا صعبا جدا قد بدأ بالنسبة للسياسة السورية ، التى وجدت نفسها معلقة فى الهواء ، خارج اية تحالفات او تكتلات عربية ، تعاديها الدول العربية المحيطة بها او القريبة منها ، وخاصة منها العراق وفلسطين ، وتبتعد عنها الدول الخرى ، بما فيها تلك التى هى بأمس الحاجة اليها كالسعودية ، الراغبة ابدا بتخفيف وزن العراق وضغوطه عليها من خلال علاقات متميزة معها . فى هذا الظرف الصعب ، حيث زاد الطين بلة قيام حكم العماد ميشيل عون فى لبنان ، وتحرشه المسلح اليومى بالوجود السورى ، ووقوف القسم الاكبر من الشعب اللبنانى الى جانبه ، وحصوله على مساعدات عسكرية عراقية ذات شأن . وكذلك تفاقم الازمة الاقتصادية الداخلية فى سوريا ، وازدياد التذمر الشعبى ازديادا اقلق اسلطات بصورة صريحة ، خاصة بعد سلسلة التغيرات الى حدثت فى البلدان الاشتراكية السابقة ، وعلى رأسها تغيرات رومانيا . فى هذه المرحلة الانتقالية العسيرة ، تمسك النظام بعلاقاته السعودية تمسك اليائس ، وغازل مصر وقدم لها الاشارات وابدى مظاهر الندم والتوبة ، كما حاول مد جسور الى قيادات منظمة التحرير المحيطة بالرئيس عرفات ، عله ينجح فى فصلهم عنه . فى الوقت نفسه ، استمر فى التظاهر بان صلاته مع الاردن هى صلات طبيعية لا تشوبها شائبة ، وانه راغب ، السلطة الشرعية اللبنانية فى حينه ، ليتخلص من هذا الخراج فى خاصرته ، الذى هدده بالتحول الى جبهة تستنزفه فى اجواء العداء العربى العام ، وربما حولت المعركة ضده عن طابعها اللبنانى - السورى الى معركة عربية لاخراجه من لبنان . في الوقت نفسه ، اقامت السلطة السورية احسن العلاقات مع اسرائيل ، القوة الاقليمية الوحيدة القادرة على رد العرب عنها والراغبة فى ذلك ايضا ، والتى تشاركها العداء لدور مصر العربى ولقوة العراق وانتفاضة الفلسطينيين ومنظمتهم التحريرية .

الى ذلك ، عزز النظام علاقته الاميركية الى ابعد حد ممكن ، فطرد جماعة ابى نضال من دمشق دون سابق انذار (اتجهت المخابرات الى بيوت الكوادر ومكاتب الحركة فى الثالثة والنصف صباحا ، فاخذتهم واسرهم بثياب النوم الى طائرات كانت تنتظرهم فى مطار دمشق الدولى) ، وصور افرادها وهم يغادرون المطار ، ثم اعطى نسخة عن الفيلم الى المخابرات المركزية الاميركية ، وامدها كذلك بصور للوثائق التى يملكها فى اراشيفه عن هذه الجماعة الارهابية . من جهة اخرى ، شدد النظام حملاته ضد قيادة منظمة التحرير ، بحجة انها " مستسلمة " للعدو ، تريد التفريط " بتضحيات الشهداء " ، وحاول اقصاءه لادخال الارتباك والبلبة والانقسام الى صفوف الانتفاضة ، ولدق اسفين بينها وبين قيادتها الشرعية ، قيادة منظمة التحرير .

اخيرا ركزت السلطة انظارها على عزل العراق من جديد ، فمدت خيوطها الى دول مجلس التعاون العربى ، كاليمن ومصر ، وعززت علاقتها مع السعودية وبقية بلدان الخيج ، واخذت تخوفها من العراق ، وتعدها بالعون ان هى تعرضت لضغوطه . مثلما اعادت توطيد روابطها مع طهران ، بعد الصدمة التى اصابت الاسد عند وقف الحرب دون معرفته (كانت طهران قد تعهدت ان لا توقف الحرب دون اعلامه مسبقا) وهو ما كاد ان يتسبب باصابته بنوبة قلبية ، اذ بقى لفترة عاجزا عن النطق او الحركة ، كما يقول المقربون منه . بينما هى تقضى على ميشيل عون ، بالتنسيق الوثيق مع اميركا المتخوفة من العراق القوى ، واسرائيل الراغبة فى تدميره .

كان الاسد يسعى هذه المرة ، فى هذا الطور الثالث من سياسته الخارجية ، الى العودة بسوريا ومصر والسعودية الى تلك العلاقات التى جمعت البلدان الثلاثة في اوائل السبعينات ، وترتبت عليها حرب تشرين من جهة مصر ، والمساعدات البتروبولارية الهائلة من جهة السعودية ، اما العراق ، والضغط على اسرائيل بالسعودية ومصر واميركا ، والافادة من المحور الجديد لاخذ تنازلات اميركية فى موضوع لبنان ، مقابل القيام بما يشبه الهجمة النهائية ضد منظمة التحرير ، التى ستجد نفسها ، بعد توقف محادثاتها مع الاميركان فى تونس وتردى علاقاتها مع مصر ، معزولة ومخنوقة ، تتبدل الاوضاع من حولها تبدلا يهمشها اكثر فاكثر ، تعجز عن الافادة منه او مجاراته .

اذا كانت الرحلة الاولى قد انتهت الى عودة مصر الى بيت الطاعة الاميركى دون قيد او شرط ، بحجة ان اوراق اللعبة هى بيد اميركا بنسبة مائة بالمائة ، بينما حاول النظام فى سوريا لعب ورقة التوازنات والتناقضات والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية ، مع ميل متعاظم نحو

الجهة الدولية والاقليمية التى يرجح ميزان القوى لصالحها ، (دون ان يعنى هذا الميل رضوخ النظام الاتوماتيكى لكل ما تطلبه هذه الجهة وانتقاء هامش المناورة بالنسبة له) فان المرحلة الانتقالية التى بدأت فى اواخر عام ١٩٨٢ وتوشك ان تنتهى فى ايامنا مع حرب الخليج الجديدة ، تشير الى ان النظام سيفعل فى المرحلة القادمة ، التى نعتبرها المرحلة الرابعة في سياسته الخارجية ، ما سبق للسادات ان فعله ، وانه سيبني موقفه على اساس ان أوراق اللعبة ففى يد اميركا ، ليس بنسبة مئة بالمئة ، كما كان السادات يقول ، بل هى بيدها بنسبة مليون بالمائة ، كما يقول ويؤمن فى ايامنا هذه قادة النظام السورى .

س: قبل الحديث عن هذه المرحلة ، اود ان نعرج قليلا على الانعكاسات التى تركتها تبدلات السياسة الخارجية ومآزقها على السلطة نفسها ، ان كان ثمة انعكاسات كهذه .

ج : ثمة انعكاسات كثيرة ترتبت على ازمات السياسة السورية اشهرها واخطرها ازمة عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ بين سرايا الدفاع ممثلة فى قائدها العميد رفعت الاسد والمؤسسة العسكرية بفرعيها ، الجيش والامن ، ممثلة فيما صار يعرف بمجموعة العليين ، وعلى رأسهم اللواء على دوبا ، رئيس شعبة المخابرات العامة فى الاركان العامة (الامن العسكرى) .

اول ما يلفت النظر فى هذه الازمة التى تحولت الى صراع ضار على السلطة انها لم تنصب فقط على السياسة الخارجية للنظام ، بل دارت حول سياسة السلطة باسرها او بالاصح حول " التصور العام " الذى تستند اليه سياسة السلطة ، وهو الستصور الذى وضعه فريق الاسد فى اواخر الستينات ، ولعب دورا حاسما فى ايصاله الى السلطة (قدمنا فهمنا له فى مكان آخر من هذا الكتاب) . كان رفعت الاسد ، شقيق الرئيس الذى اعتبر نفسه ، اثناء مرض اخيه ، القيم على التجربة والوريث الشرعى للحكم ، يرى ان السلطة قد وصلت الى زقاق مسدود، قادتها اليه التطورات العامة التى مرت بها البلاد ، وان التصور الاسدى لم يعد يصلح اساسا للحكم ، ولم يعد قادرا على تأمين قدر كاف من الاجماع السلطوى حول القيادة العليا لطبقة الدولة ، لذا يجب اعادة النظر فيه او تقديم تصور جديد يحل محله ، يصلح كارضية عامة تستند اليها توازنات وسياسات جديدة ، سواء ضمن السلطة او بينها وبين المجتمع ام داخل المجتمع ذاته . من هنا ، فان ما تمس الحاجة اليه ليس سياسة خارجية اخرى ، كما تقول الكتلة الرئاسية ، بل ارضية سياسية عامة ، مغايرة للارضية القديمة ، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة فى السلطة والمجتمع ، وتحسب حسابا دقيقا لموازين القوى فى المنطقة العربية

والعـالم ، دون ان تبيع نفسها اوهاما فارغة حول " الدور القيادي والريادي لسوريا " ، او حول " المعزل الاستراتيجي " للوضعين الاقليمي والعربي . بهذا المنظار ، كان رفعت الاسد يعتقد ان ثمة حقائق جديدة نشأت في سوريا بعد قمع الحركة الشعبية والدينية عام١٩٨٢ ، تحتم مصالحة التيارين الديني والبازاري ، ومشاركتهما في العمل العام ، باقامة سلطة جديدة تتمحور حول مركز تقريري جديد ، لا يقبل بقيام مراكز قوى من اي نوع كان حياله او الى جانبه ؛ يضب مختلف اجهزة السلطة وراءه ويشدها اليه بيد قوية ، فيقوم " بانفراجات " داخلية محسوبة ، تبدو في ظاهرها كعملية اطلاق للحريات ، مع انها ليست في حقيقتها سوى تغليف للطابع الاقلوي والعنفي للسلطة الجديدة ، التي لن تحتاج الى استخدام العنف بصورة مكثفة ويومية ، كما تستخدمه السلطة القائمة ، التي تهدد النظام ، لكونها تضع نفسهافي مواجهة دائمة مع الشعب ، وتضطره للاخذ بوسائل عنفية متزايدة الشراسة والخطورة ، ستكون نتيجتها النهائية القضاء على النظام او اضعافه واسقاطه . من هنا اقترح رفعت الاسد احاطة السلطة بغلاف سياسي عازل ، يحول بين الشعب وبينها ويرفعها من جديد الى موقع الحكم المحايد فيما قد يجد من صراعات داخل المجتمع او بينه وبين هذا او ذاك من اطرافها ، على ان تحافظ هي على قوة اجهزتها وتنميها بعد ان تغلف قبضتها الفولاذية بقفاز حريري . كان رفعت الاسد يسعى اذن الى وضع شرائح عازلة من قوى دينية أو تجارية او سياسية او مصلحية بين السلطة والشعب ، كي ينهي المجابهة القائمة او سياسية او مصلحية بين السلطة والشعب ، كي ينهي المجابهة القائمة او المحتملة القيام بينهما ، ويسترد للسلطة طابعها " العام والتجريدي والشامل " ، الذي كانت قد فقدته خلال المجابهات مع الشعب ، ويحولها الى سلطة غير مرئية ، تتدخل في اللحظة الاخيرة وليس في اللحظة الاولى من الصراعات والخلافات الاجتماعية او السياسية ، فتكف ظاهريا عن ان تكون سلطة هذه الطائفة او تلك ، وتغيب عن اعين الشعب وراء حجاب التحالف مع رجال الدين والتجار . في هذا السياق ، اقترح رفعت زيادة اعداد " المستقلين " من اعضاء مجلس الشعب ، وعدد الوزراء غير الحزبيين في الحكومة ، وتكوين هيئات مصلحية مشتركة مع اصحاب الفعاليات الاقتصادية والدينية ، تحملهم عبئا اساسيا في اطعام الشعب وتشغيله . على ان يصاحب ذلك اطلاق سراح المساجين السياسيين بالتدريج ، بدءا بمساجين التيار الديني وانتهاء باهل اليسار ، الذين لن تشمل " الانفراجات " احزابهم بطبيعة الحال ، ولن تخف قبضة الامن عن اعناقهم ايضا ، لانهم سيبقون في كل الاحوال العدو العام للنظام وللشارع الديني – البازاري بالمقابل ، سيكون ثمة قدر كبير من الانفراج الاقتصادي ، " يحول سوريا الى سويسرا " ، كما قال رفعت الاسد في خطبة القاها في انصاره بفندق الشيرتون بدمشق في اوائل اذار من عام ١٩٨٣ ، فالنظام الجديد لن يقيد حريات الناس في العمل

والاستثمار ، سواء فى الصناعة والزراعة ام فى التجارة والخدمات ، بل سيعطيهم اكبر قدر ممكن من الحرية ، كى يسهموا فى تنمية بلادهم ويغتنوا ، فى سياق تحول الاقتصاد الى اقتصاد مختلط ومشترك ، تمتلك الدولة فيه المشاريع الكبرى دون غيرها ، التى يرفض رأس المال الخاص والمشترك العمل فيها .

هذه الصورة الداخلية الجديدة من التوازنات ، ستقابلها على المستوى العربى والاقليمى سياسة جديدة ايضا ، هدفها وضع حد للاوهام التى راودت عقول البعض حول دور سوريا المفتاحى فى المنطقة ، على حساب وضد مصر والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية . وهى اوهام ادت الى وضع سوريا فى غير موقعها الحقيقى ، فحملت السلم بالعرض واخذت تستقوى على الاميركان بالسوفيات وعلى السوفيات بالاميركان ، وشرعت تحمل نفسها فوق ما تطيق حمله فى لبنان وفلسطين ، وفى الصراع العربى – الاسرائيلى ، الذى امتص طاقاتها وبدد قدراتها وصرفها عن اهدافها الحقيقية ، ووضعها فى موقع المجابهة المحتملة والفعلية حيال سائر الاطراف والقوى ، الامر الذى يشكل خطورة ما بعدها خطورة على نظامها ومصالح السلطة فيها . لذا يجب انهاء وضع المجابهة مع مصر ، بالعودة الى المحور السعودى – السورى – المصرى ، شريطة ان لا يوجه ضد العراق ، بل يجد نقاط لقاء وتفاهم معه ، مثلما سيجد نقاط التقاء وتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية ، التى ستحدد سياستها بكل حرية ، دون اى تدخل او اكراه خارجى ، وستطلب الى الدول العربية تأييدها فيما تراه ، والتى يجب على السلطة السورية الجديدة دعمها مهما كانت اختياراتها ، ما دامت هذه السلطة سترفع عن كاهلها عبء الصراع العربى – الاسرائيلى ، وستستخدم نفوذ مصر والسعودية لتصل الى سلام تعاقدى تام مع اسرائيل ، تسترد به الجولان من الناحيتين السيادية والاقتصادية ، وان اعترفت فيه لاسرائيل بمصالح امنية تقتضى وضعه تحت اشراف دولى ، يحوله الى حاجز سيحمى سوريا اكثر مما سيحمى اسرائيل .

فى هذا الاطار من الواقعية ، ستعترف سوريا ان اميركا هى القوة المهيمنة فى الشرق الاوسط . وانها لا تستطيع الموازنة بينها وبين الاتحاد السوفياتى ، بل ستعطيها اهتماما خاصا فى حساباتها الدولية والاقليمية ، دون ان تقطع مع السوفيات او تضعف روابطها بهم . بكلمات اخرى : لن تلعب سوريا فى عهدها الجديد لعبة ابتزاز هذه القوة العظمى بتلك وتلك بهذه . بل ستعترف باستحالة ان تكون مركزا للتوازن العالمى فى الشرق الاوسط ، وستقر بارجحية الدور والوجود والوزن الاميركى فى البلاد العربية . وتتصرف على هذا الاساس ، دون زيادة او نقصان ، ودون اوهام ومحاولات للقفز من فوق خيالها .

هذا التصور كان يغير تغييرا كبيرا الروابط الخارجية العامة للنظام ، التى لابد من تغييرها بالفعل ، اذا ما اريد الحفاظ على طابع السلطة الخاص ، بما هى سلطة طبقة دولة مرسملة ذات بعد طائفى غالب . لكنه كان ينطلق ، في كل الاحوال ، من واقع وجود ازمة عامة ومستعصية ، وجدت السلطة السورية فى التصورات الاسدية لعام ١٩٧٠ ، وفى التعديلات التى ادخلت عليها فيما بعد ، حلولا وقتية لها ، لكنها ما عادت قابلة للحل فى الاطار القديم ، لذا كان لابد من ادخال مكونات وعناصر جديدة ، عليها ، تساعد الحكام على التخلص منها او تنقلها الى طور نوعى جديد ، يمكنهم من التحكم بالاوضاع العامة لسوريا لعقد آخر من الزمن .

بيد ان خصوم رفعت الاسد من قادة المؤسسة العسكرية رفضوا تصوره جملة وتفصيلا ، واتهموه بالعمالة للسعودية واميركا ، لأنه يقبل ، كما قالوا ، بدور صغير للسلطة السورية ، يلحقها من موقع التابع بمصر والسعودية ، ويضعها عمليا تحت سيطرة العراق والفلسطينيين . كما يضعها تحت سلطة التيار الدينى والتجار فى الداخل ، ويلقى بها على منزلق خطر ،لا يعرف احد الى اين ينتهى وماهى نتائجه على طبقة الدولة والطائفة . هذا التيار المناوىء لرفعت الاسد ، قال بالتمسك بالاسدية كما هى ، وبالمساومة مع القوى الدولية والاقليمية والعربية والداخلية على اى تغيير يقع فيها ، لان من الخطر تقديم التنازلات دون مقابل ، لا سيما وان الاوضاع الداخلية والاقليمية والعربية لا تبرر سلوكا كهذا . كما ان من الخطأ المسارعة الى تغيير سياسة ما ، بمجرد ان تبدو فى الافق اشارات الفشل الاولى ، فوضع سوريا متداخل بشدة مع الاوضاع العامة لبلدان ودول عديدة داخل المنطقة وخارجها ، وفشلها يمس بهذه البلدان قليلا او كثيرا ، ومن غير المعقول اجراء التغييرات التازلية فى سوريا وحدها ، وبقاء هذه البلدان بمنأى عن اى تغيير مماثل ، فذلك يعنى تدفيع سوريا وحدها الثمن الذى يجب ان يشارك الاخرون فى دفعه ، والذى يجب ان يذهب قسم منه اليها ويسخر لفائدتها ولفائدة التغييرالمطلوب فيها من جهة اخرى ، انكر قادة المؤسسة العسكرية ان تكون الاوضاع الداخلية للسلطة بالصورة التى رسمتها لها رؤية رفعت الاسد ، فالولايات المتحدة ليست متفوقة على الاتحاد السوفياتى ، لا فى منطقتنا ولا فى غيرها من مناطق العالم . وقد اثبتت تجارب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ان اميركا هى التى تتراجع امام السياسة السوفياتية والثورية للشعوب الثائرة . اذا كان الاتحاد السوفياتى يأخذ موقفا دفاعيا فى الشرق الاوسط ، وكان بعض العرب ينحازون الى الولايات المتحدة ، وهذا صحيح ، فان الرد على هذا الوضع يكون باقناع السوفيات بالانتقال الى موقف هجومى ، وبخوض معركة جدية ضد " عرب اميركا " ، وليس بالجرى وراء هؤلاء العرب وبالالتحاق بالعربة الاميركية .

في هذا الاطار ، قالت المؤسسة العسكرية بالتمسك بالاسدية ، مفهومة كنهج معاد " للبرجوازية والرجعية " في الداخل ، ومعاد للرجعية العربية فى الخارج (هذا مفهوم قد يضم جميع الدول العربية دون استثناء) ، ومعاد " للامبريالية والصهيونية " فى الخارج الاقليمى والدولى . من هنا سارع قادة المؤسسة العسكرية الى طرح المعركة مع رفعت الاسد فى الاطار نفسه الذى طرحت طبقة الدولة فيه معركتها مع الشعب والمعارضة فى الفترة ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ : انه اطار اليسار واليمين ، حيث تمثل السلطة اليسار ، ويجسد خصومها اليمين . هكذا اتهم قادة الجيش والامن رفعت بالعمالة للسعودية عربيا ، وبالتحالف مع عصابات الاخوان المسلمين داخليا ، وبالرغبة فى عقد " اتفاقية استسلام " مع " العدو " الصهيونى على غرار اتفاقية كامب ديفيد دوليا .

لقد رفض الضباط التخلى عن الاسدية ، بل التفوا حولها (لاغراض لها علاقة بالصراع الداخلى مع رفعت ، وبمكانتهم المتميزة داخل طبقة الدولة) وطالبوا رفعت ومجموعته بالالتفاف حولها ، مقابل العفو عنهم وعدم الانتقام منهم ، وذكروهم بتجارب سوريا التى اكدت على وحدة المؤسسة العسكرية كضمانة لحل مايواجهها من ازمات . وقالوا ان الانقسام سيضيف ضعفا قد يكون قاتلا الى حالة الضعف القائمة ، التى لا مخرج للسلطة منها سوى بوحدة اطرافها انتظارا لفرصة التغيير المناسبة ، التى يجب ان تخلق لها افضل الشروط الداخلية والخارجية .

س : كيف عبر هذا الصراع عن نفسه ؟

ج : عندما سقط الاسد مريضا وغاب عن الوعى ، اكتشف الضباط الكبار ان شقيقه رفعت ، المحيط بمدينة دمشق والممسك بمحافظة اللاذقية ، كان قد اعد نفسه لهذه المفاجآت ، وانه انجز انقلابه فى حياة اخية وكان دولة فى الدولة . مثلما اكتشفوا انه اقام صلات سياسية معها احيانا كعلاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية والعراق والسعودية ومصر والمغرب . كما اقام شبكة من المنظمات الداخلية ، متغلغلة ففى الحزب والجبهة ومستقلة عنهما فى أن معا ، منها رابطة خريجى الدراسات العليا وجمعية المرتضى سيئة الصيت . الى ذلك ، فان سرايا الدفاع لم تخضع فى اى يوم لرئاسة اركان الجيش او لوزارة الدفاع ، بل كانت تشكيلا مستقلا فى كيانه التنظيمى وموازنته وعمله . اضافة الى ان رفعت كان قد نظم علاقات متينة مع اوساط برجوازية سورية ، وخاصة منها اوساط السنة (لم يفلح النظام فى تكوين اية فئة من رجال الاعمال العلويين ، سواء فى الصناعة او فى الزراعة او التجارة . ان رجال الاعمال فى سوريا ما زالوا مسلمين ومسيحيين ، اما "رجال الاعمال"

العلويين ، فانهم يقومون بسرقة هـؤلاء ومقاسمتهم ارباحهم بقوة وسائل الاكراه والسلطـة) . هكذا اكتشفت القيادات الاسدية للمؤسسة العسكرية ان رفعت كان قد اعد انقلابه بهدوء تحت انظار اخيه الكى القدرة وخلق دولة بديلة جاهزة للخروج من اهاب الدولة القائمة ، وانه يطالب بالاعتراف بدولته ، بينما شقيقه غائب عن الوعى وجمهوريته مهددة بالوجود الاميركى فى لبنان .

عندما اكتشف قادة المؤسسة العسكرية حقيقة ما يجرى ، قرروا تطمين رفعت الاسد والتظاهر بدعمه ، ريثما يرتبون امورهم ويجمعون قوى كافية لمواجهته . هكذا اخذوا يتوافدون عليه معلنين بوضوح وصراحة انهم سيخدمونه مثلما خدموا اخيه . وانهم ، كماقال له اللواء على دوبا ، سيوفه التى سيضرب بها من شاء متى شاء . لكنه يحسن انتظار وفاة شقيقه المؤكدة على كل حال ، قبل اعلان استلامه السلطة ، كى لا يبدو وكأنه متهافت على حكم لا ينازعه فيه احد . كان على دوبا يترك معسكرات قيادة السرايا فى القابون ، فيسارع اللواء على حيدر اليها معلنا ولاءه ، فان غادرها هرول اللواء ابراهيم صافى اليها ، زائرا ومباركا ومطمئنا ... الخ . كان رفعت قد شرع يشكل وزارته فى هذه الاثناء ، ويرتب علنا شؤونه الادارية كرئيس للبلاد ، فكثر ظهوره بمناسبة وبلا مناسبة فى التلفزيون وكثرت صوره فى الصحف ، ووزعت مئات الالف النسخ من صورة تظهره وشقيقه وهما يبتسمان ، حتى ان وزارة الاوقاف وزعت منها الافا كثيرة فى سائر انحاء البلاد . فى حين كان جنوده ، المتوزعون فى المطارات والثكنات والجبال القريبة من دمشق او فى المحافظات السورية ، يكتبون بحصى مطلى باللون الابيض شعار " لا قائد الا رفعت " ، بعد ان كان القائد فى الشعارات القديمة هو اسم نوع لحافظ الاسد وليس لاى مخلوق سواه .

كان رفعت الاسد يعلن عن استلامه السلطة بالتدريج ، بينما كان قادة المؤسسة العسكرية يقيمون قيادة سرية فى شتورا ، ويستخدمون قنوات خاصةفى اجهزة تخاطب لاسلكية من نوع لا يمتلكه الجيش زودوا بها سياراتهم ، ليبقوا على اتصال طيلة النهار والليل ، ويتابعوا الموقف عن قرب . وكانوا قد اتفقوا على عدم تمكين رفعت الاسد من السلطة مهما كلف الامر ، للاسباب التى شرحناها منذ قليل . بعد فترة قصيرة من الاستعداد والتطمين ، نقل العسكر قيادتهم الى الزبدانى ، حيث مقر قيادة الفرقة الثالثة المدرعة ، المنتشرة فى لبنان وشمال دمشق ، وهى فرقة يقودها اللواء شفيق فياض ، قريب الاسدين حافظ ورفعت ، الذى انحاز الى الجيش رغم وعود ومحاولات رفعت لكسبه الى جانبه ، ورغم الثلاثين مليونا من الدولارات التى عرضها عليه مقابل انحيازه اليه . بعد فترة اخرى نقل الضباط قيادتهم الى الكسوة ، مقر قيادة الفرقة الاولى

المدرعة ، الاقرب الى دمشق ، والتى يقودها واحد من اكثر الضباط الاعداء لرفعت هو اللواء ابراهيم صافى . كانت الكتلة العسكرية قد كسبت الان الجيش فى لبنـان ، والفرقة الاولى والثالثة ، المحيطتان بقوات السرايا المنتشرة بكثافة حول دمشق ، وقوات الوحدات الخاصة بقيادة اللواء على حيدر ، والفرقة التاسعة المنتشرة فى منطقة الصنمين بحوران ، فاحس رفعت ان شيئا ما لا يسير على مايرام ، فاخذ ينزل السرايا مدججين باسلحتهم الى مدينة دمشق ، الى ان بلغ به الامر حدا دفعه الى انزال الدبابات الى ساحة الامويين المقابلة للاركان ، ومدفعية ميدان الى شوارع القابون . بل ان اشاعة راجت حول توجه لواء دبابات من سرايا الدفاع لمهاجمة القصر الجمهورى ، لالقاء القبض على حافظ الاسد او تصفيته . وقد قيل فى حينه ان الرئيس الاسد ذهب لملاقاة الدبابات بصحبة ابنه باسل ، وانه واجه الجنود والضباط وامرهم بالعودة من حيث جاؤوا وانتظار اوامره . كما قيل ان احدى وحدات المدفعية تلقت امرا بقصف القصر الجمهورى ، لكنها ترددت وخافت ولم تنفذ الامر . على كل حـال ، فان شعب دمشق كان يتفرج حائرا على المظاهر المسلحة ، ويستغرب ما يسمعه حول خلافات بين الجيش ورفعت الاسد تكاد تزج البلاد فى حرب اهلية يقوم بها الجيش نفسه ضد السرايا والعلويون ضد بعضهم . وقد شاهد الناس الافا من جنود الوحدات الخاصة وهم يحتلون اسطح المبانى المرتفعة المطلة على الاركان العامة ووزارة الدفاع ، وخاصة منها المبنى المشرف على الاركان من ساحة الجمارك ، حيث ركز رجال الوحدات اسلحة رشاشة وثقيلة ، وانتشروا فى مدينة معرض دمشق الدولى بالالاف ، بعد ان لقنهم رؤساؤهم شحنة مكثفة من التحريض ، قالت لهم ان رفعت الاسد تآمر مع السعوديين والاميركان على الرئيس ، وانه يريد التصالح مع اسرائيل ، ليكمل المخطط الذى فشل الاخوان المسلمون فى فرضه على سوريا ، وان فشل الهجوم على السلطة من الخارج قد تبعه الان هجوم عليها من داخلها ، عبر الاختراق الخطير ، الذى اسمه رفعت الاسد

بالمقابل ، كان رفعت يتهم خصومه بالعمالة للسوفيات ، ويقول ان موضوع السعودية والاميركان ليس سوى اكذوبة يلصقونها به ، مع انهم قبضوا جميعهم حصصا كبيرة من المال السعودى . وهدد بنشر ارقام المبالغ التى تلقاها كل واحد منهم عن طريقه شخصيا . ثم كشف اسرار المساعدات التى وصلت الى السلطة بفضله ، وتساءل فى خطاب القاه فى فندق الشيراتون فى بضعة مئات من انصاره : اذا كان من يتلقون المساعدات من السعودية عملاء ، فلماذا قبلوا مالها طيلة السنوات الثلاث عشرة الماضية ؟ فى النهاية اتهم رفعت خصومه بالتضحية بالبلد علي مذبح انانياتهم الضيقة ومصالحهم الشخصية ، وقال انه سيحاسبهم ، ان قيض له الوصول الى الحكم ذات يوم .

اخيرا ، وبعد تشكيل غرفة عمليات فى السرايا للاشراف على انقلاب يوصل رفعت الاسد الى السلطة على انقاض شقيقه ، الذى اخذ يعتبره ضعيفا لا حول له ولا قوة ، يتلاعب ضباط الجيش به كما يلذ لهم ، ويفعلون ما يريدونه دون استشارته ، اندفع الاخ الصغير الى هجوم نهائى على مواقع الاخ الكبير وبطانته العسكرية ، التى كانت قد اعدت جميع الترتيبات الضرورية لسحق العميل السعودى ، كما شرعت تلقبه . فى هذه الاثناء دخل السوفيات على الخط ، فزار الجنرال كبير الخبراء فى الجيش الرئيس الاسد فى قصره ، مؤكدا دعم الاتحاد السوفياتى له فى صراعه ضد اخيه ، ثم ظهر فى تلفزيون دمشق مع الرئيس المريض فى مشهد لا سابقة له ، اذا رفع قبضته فى الهـواء واخذ يطوح بها فوق رأسه علامة التصميم على العراك ، وتهديدا لعدو ما ! .

فى هذه المرحلة ، كانت قيادة الجيش قد نقلت مركزها من جديد الى الاركان العامة ، المحروس بالاف جنودالوحدات الخاصة . كانت خطة رفعت الاسد الانقلابية قد اكتملت ، فاذا هى فى منتهى البساطة ، تقوم على حضوره لحتفالات الثامن من اذار فى مدرج جامعة دمشق ، والقائه خطابا يعلن فيه الغاء الاحكام العرفية واطلاق سراح المساجين السياسيين ، وحل الحكومة وتكيف الدكتور اياد الشطى بتشكيل حكومة جديدة ، وذلك بعد ان يعلن تسلمه رئاسة الجمهورية بالوكالة بمرسوم من شقيقه ، ريثما يستطيع هذا ممارسة اعماله بصورة اعتيادية . هذه الخطة البسيطة احبطها الامن بخطة ابسط منها ، اذ امر اللواء على دوبا ، الذى كانت مخابراته قد نجحت فى تسريب عناصر وتجهيزات تقنية متطورة الى مركز قيادة وتخطيط السرايا المحيط برفعت الاسد ، وعملت بالخطة قبل ايام من تنفيذها ، بقطع الارسال عن قاعة الاحتفالات بالجامعة ، وهكذا كان ، فاحجم رفعت عن القاء خطابه ، ووجد رجاله ، المنتشرون فى شارع بيروت ومعرض دمشق الدولى القريبين ، انفسهم مطوقين ببضعة الاف من عناصر المخابرات والوحدات الخاصة ، فلم يستطيعوا الحركة بدورهم .

انهارت خطة الانقلاب ، وانهار معها انصار رفعت فى السرايا ، الذين وجدوا انفسهم عرضة لموجة اعتقالات وتحقيقات لا ترحم ، طالت عددا من قادتهم ، الغرض منها الاعلان عن هزيمة رفعت بصورة تامة . بعد ايام من حسم امر رفعت ، اصدر الاسد مرسوما بتعيينه نائبا له لشؤون الامن والقوات المسلحة ، ثم اضطر تحت ضغط الضباط ، كما قيل انذاك الى اخراجه من البلاد ، باتجاه موسكو فى البداية يصحبه شفيق فياض وعلى حيدر ، ثم باتجاه باريس منفردا ، بينما عاد الجنرالان المطرودان الى سوريا ، حيث استقبلا استقبال الابطال فى كل مكان زاراه . هذه النهاية كانت تعبيرا عن الضعف الذى اصاب مواقع الاسد نفسه بهزيمة شقيقه ، وهو الضعف الذى مكن القيادة العسكرية من اتخاذ قرار بحل سرايا الدفاع واخضاع

قواتها السابقة لقيادة الاركان العامة للجيش وتخفيف حجمها وتسريح بضعة الاف من عناصرها (معظمهم تحت سن السادسة عشرة ، جندهم رفعت الاسد ليزيد عدد قواته !) .

س . ماذا عنت هزيمة رفعت ؟

ج : رغم ان الاسد اقام سلطته على وحدة عناصرها ومكوناتها ، المفصولة عن المجتمع من جهة ، وعلى خضوعها له خضوعا غير مقيد من جهة اخرى ، فان تصوره لعمل السلطة قام ايضا على موازنة مكوناتها المختلفة ، ووضعها فى مواجهة بعضها ، للتحكم بها جميعا ، واخضاعها كلها لرقابته . هكذا كانت مهمة السرايا حماية " الثورة " اى تحييد الجيش والتحكم بحركة ضباطه وقواه المختلفة ، فيما لو افلت زمامه من ايدى الاسد . كما كانت مهمة الجيش بدوره التحكم بالسرايا ، بينما مهمتهما معا التحكم بالوضع الداخلى ، بمنع نشوء فراغ سلطة كالذى نشا بعد هزيمة حزيران وترك دمشق تحت رحمة اول مجموعة منظمة ستراود اعضائها فكرة الاستيلاء على الحكم . بهذه الطريقة فى التحكم بقوى السلطة ، التى تجعل كل طرف من اطرافها رقيبا ورادعا لاطرافها الاخرى، امكن للاسد التلاعب بجميع العناصر والحالات التى واجهته او التى اراد تصفيتها او تحجيمها او تقييدها . غير ان القوى الاساسية التى ادار لعبة التوازن والتناقض فيما بينها كانت هى الجيش وسرايا الدفاع على الصعيد العسكرى ، والحزب ورابطة خريجى الدراسات العليا وجمعية المرتضى على الصعيد المدنى .

باختفاء سرايا الدفاع ، التى استماتت الاسد فى الدفاع عنها وعمل المستحيل للحفاظ عليها ، فاقتراح على هيئة الضباط اعادة تدريبها وتسليحها ، ثم تحجيمها وتصغيرها ، ثم ربطها به شخصيا ، كى لا ينتزع كبار الضباط منه ورقة التحكم بهم ويحولوه الى اسير سلطة لا سند لها سوى مؤسستهم العسكرية الموحدة ، لكن الضباط رفضوا اقتراحاته كلها ، ولم يوافقوا الا على الحاق قسم صغير منها بالحرس الجمهورى ، الذى حاول الاسد منذ ذلك الوقت بناءه وتطويره وتسليحه وتوسيعه ، ليحله محل سرايا الدفاع ، ويتمكن من خلاله تحجيم وضبط الجيش ، ويعيد انتاج لعبة التوازنات القديمة ، التى لم يألف او يعرف غيرها . بالقضاء على سرايا الدفاع ، وبحل جمعية المرتضى ورابطة خريجى الدراسات العليا ، تبدلت العلاقات ضمن السلطة تبدلا جديا ، فبدلا من الصورة القديمة ، حيث الجيش والسرايا يشبهان جوادين يجران عربة مقودها هو المخابرات العسكرية ، التى يمسك بها الرئيس كى يوازن حركة الجوادين فلا يطيحان بالعربة او يذهب كل منهما فى اتجاه ، نشأت صورة جديدة لعربة يجرها حصانان هما الجيش والامن العسكرى الى حيث يريدان ، بعد ان اعفى جواد السرايا من مهمته ، وصار سائقها عاجزا عن التحكم بحركتهما ، بسبب عدم وجود تناقضات جديدة بينهما ، يمكنه

استغلالها للتلاعب بهما . لقد انفرط اذن عقد التوازنات القديمة للسلطة ، فاتجهت انظار وجهود الاسد نحو اعادة انتاج التوازن القديم ، الذى تاح له امتلاك سلطة غير مقيدة ، بتكبير الحرس الجمهورى مرة ، وخلق تناقضات يشق بها صف الضباط مرة اخرى ، كالتناقض الذى اثاره بين المجموعة العسكرية واللواء شفيق فياض ، حين امر بتزويج ابنة رفعت الاسد من ابن شفيق فياض . والتناقض الذى اثاره بين الضباط تعيين قائد الفرقة التاسعة اللواء عدنان بدر الحسن رئيسا لفرع الامن السياسى .. الخ .

هل يمكن القول الان ان الاسد يقف وحيدا فى مواجهة المؤسسة العسكرية بفرعيها الجيش والامنى ؟ . نعم ، الى حد ما . فهو لم يعد قادرا على التصرف بحرية ، كما فى السابق . وقد شكا لاكثر من واحد من زواره قائلا : انه ما عاد يملك صلاحيات مقررة فى الدولة، وان اوامره لا تنفذ فى كل الحالات ، كما انه ماعاد يعرف كل ما يجرى فى البلد ، لانهم لا يطلعونه على ما يحدث فى جميع الحالات . مهما يكن من امر ، فان الكتلة العسكرية ، الملتفة حول على دوبا وابراهيم صافى وعلى حيدر ، ما تزال متماسكة وفعالة ، وهى تمسك بالقسم الاكبر من قوى المؤسسة العسكرية غير انه من المبالغة القول : ان الاسد غدا وحيدا واسيرا للعبة يمارسها العسكر دون علمه او من وراء ظهره ، فهذا ليس مطابقا للواقع او صحيحا بأى حال من الاحوال . يدل على ذلك ما شاع ذات يوم فى دمشق حول اجتماع عقده الضباط فى مقر على حيدر بالقابون اتفقوا خلاله على الامتناع عن تنفيذ اى امر يصدره الاسد ، اذا كان سيمس بموازين القوى الناشئة فى البلاد ، او سيثير التناقضات او الخلافات بين اعضاء الكتلة العسكرية القائدة للجيش . وعلى تنفيذ ما عدا ذلك من سياسات ورغبات ، لان للاسد رصيدا عربيا ودوليا كبيرا يمكنهم الافادة منه ، كما له سمعة داخلية مرعبة لابد من استغلالها لابقاء الشعب فى حالة من الخوف . الى ذلك ، اتفق الضباط ، كما قيل فى حينه ، على الموافقة على رجوع رفعت الاسد ذاته ، اذا ما قبل العودة بشروطهم ، اى كقائد فرقة تتساوى قيمته مع قيمة اى قائد فرقة اخرى ، وليس رئيسا محتملا للجمهورية ، وآمرا ناهيا وقائدا لسلاح خاص ولوحدات مستقلة عن الجيش والاركان العامة .

مستغلا الحاجة اليه ، يبدو ان الاسد قد اخذ يبنى مواقعه داخل المؤسسة العسكرية ، فوسع الحرس الجمهورى الى ان بلغ قرابة ثلاثين الفا (فرقة معززة) ، كما امر بتأسيس فرقتين عسكريتين جديدتين عين لهما قائدين من الموالين له فى الجيش . الى ذلك ، فان الاسد مازال مسيطرا سيطرة واسعة على السياستين الخارجية والداخلية ، يوازن بهما القوة العسكرية للضباط او يحيدها ، ريثما تتاح له الفرصة لاحداث تبدل ما فى الصورة الراهنة لعلاقات السلطة ، التى تقيد كثيرا حركته ، كما ظهر فى ازمة عبد الرؤوف الكسم ، رئيس الوزراء

السابق ، الذى كان الاسد يستخدمه لاستفزاز المؤسسة العسكرية – الامنية وتشويه سمعة كبار قادتها (كان الكسم يروى لمن يقابلهم اقاصيص لا تصدق عن فساد الضباط ، الذين يهربون البضائع من لبنان بالهيليوكبتر ، ويعملون فى التجارة اكثر مما ينصرفون الى تدريب وحداتهم ، ويتاجرون بالاراضى والعقارات ... الخ . وقد طفح الكيل لدى الضباط منه وانتقدوه كثيرا ، غير ان الاسد حماه ، فما كان منهم الا ان استغلوا حادثة ضبط موظفوا الجمارك خلالها بضائع مهربة من لبنان فى سيارات تابعة للعماد مصطفى طلاس وزير الدفاع ، فعقد فرع الحزب العسكرى فى الجيش اجتماعا فى مقر العماد طلاس (هذا الاجتماع كان الاجتماع الاول منذ عام ١٩٧٠) قرروا فيه الاتصال بالرئيس وابلاغه رغبة الجيش الجماعية باعفاء الكسم من منصبه كرئيس للوزارة . اتصل طلاس بالاسد قائلا : ان الكسم يتهم وزير دفاعك وقائد جيش التصحيح والتحرير بالتهريب ،مع انه ليس بحاجة الى التهريب ، فلديه صلاحية انفاق مبالغ تصل الى ٢٤ مليارا من الليرات سنويا . اعفى الاسد الكسم من الوزارة ، ثم حاول تكليفه بتشكيلها فى اليوم التالى عندئذ اتصل اللواء ابراهيم صافى به هاتفيا ليقول له : اذا شكلت وزارة جديدة ، فلا تخرج من بيتك الا بعد ان تودع زوجتك واولادك . اعتذر المسكين عندئذ ، فعينه الاسد رئيسا لمكتب الامن القومى !) .

عندما نشب الصراع مع رفعت الاسد ، قال العارفون فى دمشق بخبايا الامور : ان نوعا من تقسيم العمل قد تم انجازه داخل الدولة ، فاخذ العلويون الجيش والامن ، واخذ السنة الادارة والحزب . قيل ايضا ان العماد على اصلان هو الذى استلم قيادة الجيش والامن ، بينما اعطى عبد الحليم خدام قيادة الادارة والحزب ، وبالتالى منصب رئيس الجمهورية القادم ، شريطة ان يأخذ بعين الاعتبار وضع الجيش والامن الخاص . بعودة الاسد هذا التقاسم الوظيفى ، فهل اعطى ضباط الجيش والامن للاسد السياسة وفرقة عسكرية خاصة به هى الحرس الجمهورى ، وابقوا لانفسهم (ليس لعلى اصلان ابن عمة الاسد ، بل لعلى دوبا ، ابن العشيرة المنافسة لعشيرته) الجيش والامن ؟ هذا ما ستبينه الايام .

س: نعود الى السياسة الخارجية ، بعد هذه الرحلة الجانبية التى عرجنا فيها على الآثار الخطيرة التى تركتها ازمة السياسة الخارجية للنظام فى الرحلة الثالثة على اوضاعه وعلاقته الداخلية. ماهى علامات هذه المرحلة الرابعة، التى تلت ما اسميته مرحلة الانتقال ، مرحلة ما بعد الغزو الاسرائيلى لبيروت ؟ .

ج : هذه المرحلة الجديدة بدأت مع انفراط التحالفات العربية ، التى تكونت بعد توقف حرب الخليج ، نتيجة لدخول القوات العراقية الى الكويت فى الثانى من آب عام ١٩٩٠ . انها ،

بالنسبة للنظام السورى ، مرحلة بالغة الاهمية والحساسية ، تلوح فيها فرصة حقيقية للقضاء على العراق ، الخطر الاكبر الذى يتهدد وجود السلطة وهيمنة الطائفة العلوية على سوريا ، ويندفع النظام السورى فيها الى الانضواء دون قيد او شرط تحت المظلة الاميركية – الغربية – الاسرائيلية – الرجعية العربية ، على هذه القوى تنجز الهمة وتريحه من خطر كان يتفاقم ويكبر ، مع ان قدرة النظام علي مواجهته منفردا كانت تتناقص بمرور الايام .

فى هذه المرحلة نجح النظام فى العودة الى علاقاته القديمة مع مصر والسعودية ، لكنه ما عاد يستخدمها لحماية نفسه من اسرائيل ، او للمساومة بها مع الولايات المتحدة حول اراضيه المحتلة ، بل هو ينضوى فى خلالها تحت حماية اميركا واسرآئيل ، وليس لديه من مطلب سوى قتال " الحلفاء " ضدنظام العراق الى النهاية ، ولو كان ثمن ذلك سحق وتصفية العراق ذاته والاجهاز على شعبه . تراهن السلطة السورية على القضاء على العراق ، لانها تأمل ان يعنى الاجهاز على منظمة التحرير ، التى سيسهل عندئذ اخراجها من التكوين الاستراتيجى الجديد للمنطقة وللعالم ، حيث ستمثل سوريا والسعودية ومصر المنطقة العربية (ستكون السعودية تحت احتلال عسكرى اميركى ومصر تحت كابوس الجوع والانفجار الداخلى ، الذى يقول حكامها ان احدا لن يخلصها منه سوى اميركا ، وستكون سوريا تحت رحمة اميركا وحذاء اسرائيل) وستمسك اميركا بعرب المشرق ، واسرائيل بمفاتيح الحاضر والمستقبل العربى ، عقب الهجرة اليهودية الموسعة من الاتحاد السوفياتى وبلدان اوروبا الشرقية ، التى ستودى حتما بما بقى من عروبة فلسطين وبوجود بعض البلدان العربية كلبنان والاردن . ان النظام السورى لا يرجع هذه المرة الى حلف سعودى – مصرى ، بل هو يعـود الى تحت النير الاميركى – الاسرائيلى مباشرة ، فمصر اليوم ليست مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٤ ، بل هى مصر كامب ديفيد والجوع والتسليح الاميركى . كذلك ليست السعودية اليوم سعودية ما قبل وما بعد الطفرة النفطية ، بل هى بلدمحتل . الى ذلك ، فان سوريا الاتية لن تكون سوريا ١٩٧٠ – ١٩٧٤، بل ستكون سوريا التي فقدت عمقها الاستراتيجى ممثلا فى العراق ورأس حربتها الضاربة ممثلة فى الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير . فهل يراهن الاسد فى الطور المقبل علي الانفراد مع السعودية بالمنطقة الشرقية من العالم العربى ، وهو انفراد يأمل ان تقبل اميركا واسرائيل به كامر واقع ، مقابل قيامه بدور خادمهما وانضوائه تحت جناحهما ؟ . فى هذه الحالة ، يطرح نفسه السؤال التالى : **لماذا يعطيه الاميركيون والاسرائيليون ما رفضوا اعطاءه اياه فى فترة وجود القوة العراقية – الفلسطينية؟. ولماذا يقبل الاسرائيليون والاميركيون فى الطور الاتى بوجود قوة**

سوريا العسكرية ، اذا كانت السلطة السورية ستحتمى بهما ؟ . هل سيقبل الاسد ، فى الطور القادم ، بالانضواء تحت اجنحة ميزان القوى الاميركى – الاسرائيلى فى المنطقة والعالم ، وهل يدفع بقواته للقتال ضد العراق مقابل قبولهما الابقاء على نظامه ؟ . هذا هو الجواب الوحيد ، الذى يمكن ان يفسر السياسة الاسدية فى ازمة الخليج الراهنة ، لكونها تتعارض فى قسم منها اشد التعارض مع الخطاب السياسى للنظام ، ولانها كان يجب ان تثير لديه خوفا رهيبا من نتائجها عليه ، سيما وان اسرائيل لن تسمح بالحفاظ على اوضاعه وقواه الحالية ، اذا ما تم القضاء على القوة العراقية ، ولن تلزم نفسها حياله بأى شىء لا تبرره موازين القوى ذاتها ، وستحوله الى نظام تابع لها بكل معنى الكلمة .

يخلق الاسد فى هذه المرحلة الخطيرة من سياسته الخارجية شروط استمرار نظامه ، فى ظروف الانهيار العربى العام ، الذى سيترتب على القضاء على القوة العراقية ، اذا ما تم القضاء عليها بالطبع . كما يخلق شروطا لحماية هذا النظام ، فيما لو بقى العراق او خرج سليما من المعركة الحالية . فى الحالة الاولى سيكون النظام السورى عبدا ذليلا للغرب واسرائيل ، وفى الحالة الثانية سيكون عبدا اذل لهما ، سيتحول حتما الى رأس حربة بيدهما ضد ما سيكون قد تبقى من بلاد الرافدين . انه لم يعد يسعى الى كيفية معينة في العيش بل هو يسعى الى العيش بحد ذاته ، مهما كانت الظروف والشروط مجحفة او مذلة ، ومهما كان حجم الاذى الذى سيلحق بسوريا وبشعبها وبتاريخها ومستقبلها . لقد امسك الاسد بالسلطة بحجة تحرير الاراضى العربية والسورية المحتلة ، وها هو يستمر فيها باعتباره رجل الاصطفاف مع الغرب واسرائيل ، التي ما تزال تحتل اراضى بلاده وتغتصب حقوق الفلسطينيين الوطنية . فهل هناك ما يظهر مأساوية وفشل سياساته اكثر مما يظهرها هذا الانعطاف ؟ . وهل هناك سياسة اشد سوءا من سياسة تتجه ضد مصالح بلادها العليا وتماشي اعداءها ، نكاية بنظام سياسى تتصارع معه ، كأن لسان حالها يقول : علي وعلى اخرتى ، ومن اجل اعدائى ، يارب ! . ان تدمير العراق لصالح حلف سورى – مصرى – سعودى حالى لا يعنى القبول بهذا الحلف فى المستقبل كحلف قوى وذى صوت مسموع فى قضايا بلدانه ، هذا اذا صح اعتبار العلاقة السورية – السعودية – المصرية ضد العراق حلفا بالمعنى الايجابى للكلمة ، ولم نعتبرها انسياقا وراء الامبريالية الغربية ، ولقاء بينها وبين العدو الصهيونى ضد بلد عربى يملك بالفعل امانية خوض معارك ناجحة من اجل الحق العربى .

س :ذكرت منذ قليل اتهام الكسم للضباط بالفساد ، فما هى قصة الفساد فى النظام السورى ؟ .

ج : يكون المواطن فى نظام من الطراز السورى موضوعا لسياسة افسادية لا تنقطع او تتوقف وهو يتعرض لمفاعيل الافساد والفساد ، ايا كانت الطبقة او الشريحة التى ينتمى اليها ، كما ان المجتمع والدولة يتعرضان لهذه السياسة بدورهما .

ترتكز سياسة الافساد ، وهى الوجه الايجابى والفعال للفساد ، الى تشجيع الافراد او الطبقات او الشرائح الاجتماعية والسياسية او المنتسبين الى اجهزة السلطة المختلفة على اقتطاع قسم من الداخل الوطنى بعد وصوله الى الخزينة العامة ، ما كان بوسعها الحصول عليه ، لو ان الامور كانت تسير سيرا قانونيا فى الدولة . كما ترتكز الى تشجيع وضع اليد على حصة من الفائض الاجتماعى قبل وصولها الى الدولة ، والتصرف بها بحسب التقديرات الذاتية لمن حصلوا عليها بصورة غير قانونية ايضا . هذا التشجيع ياخذ اشكالا متنوعة من حالة لاخرى ، ويتفاوت عائده بتفاوت قرب من يمارس الفساد من اجهزة الدولة القمعية ومن الطبقة المهيمنة ؛ لكنه يرتكز دوما على شكل ما من اشكال اعادة انتاج هذه الطبقة ، يدخل في اطار ممارساتها وخططها السياسية والعملية ، والفساد سياسة مبررة ونمطا طبيعيا من انماط التعامل مع الدولة والاموال العامة ، لا يسأل بسببهما احد . بقول آخر : ان سياسة الافساد ، والفساد المترتب عليها ، لا يكونان خروجا على المألوف " القانونى " لعمل السلطة ، بل يشكلان جزءا عضويا من سياستها الاجتماعية ، يراد بهما التدخل بطريقة " عملية " ، اى غير قانونية ، فى اعادة توزيع الدخل الوطنى من خارج اقنيتها المألوفة فى الدولة المرسملة ، من اجل انتاج توازنات سياسية – اجتماعية على مختلف مستويات علاقة السلطة السائدة بمكوناتها وبالمجتمع .

قلت فى مكان آخر ان بقاء الاقنية الداخلية للسلطة المرسملة مفتوحة امام صعود عناصر من الفئات والطبقات الاجتماعية ، هو سر استقرار السلطة وتوازنها النسبى عندما لا تكون هذه الاقنية مفتوحة بقدر يكفى لاستيعاب الراغبين فى دخولها ، وتبقى قطاعات اجتماعية وازنة خارجها ، تزداد الحاجة الى الافساد ، وتكون مهمته ضخ قسم من الداخل الوطنى الى القطاعات والشرائح الموجودة خارج اقنية السلطة ، يربطها بالتوازنات والسياسات السلطوية ، ويحولها الى مكون عضوى من مكوناتها ، بأن يدمج القطاع المجتمعى الذى تنتمى اليه بالسلطة ، وان بقى مكانيا خارجها او لم يدخل اليها . فى هذه الحالة ، تتلاقى حركة ضخ العائدات النقدية والعينية الي خارج السلطة (الفساد والافساد) مع حركة استجلابها من خارجها (نهب المجتمع او التسول فى الخارج) وحركة توزيعها على القوى الداخلية فى قوامها الخاص ، وتتضافر هاتان الحركتان فى تصفيح السلطة من داخلها وخارجها ضد من قد يعرضونها للاخطار .

ثمة جانب سياسى للافساد ، فهو يلعب دورا اساسيا فى اخراج الافراد والشرائح الاجتماعية من عالم السياسية ، لكونه الثمن الذى تشترى السلطة المرسملة به السياسة من المجتمع ، والناظم الذى تستعمله فى الحفاظ على موازين القوى القائمة بينها وبينه ، وفى الابقاء على حقلها السياسى بعيدا عن اى تأثير مجتمعى ذى وزن ، وبصورة خاصة تأثير الطبقة الوسطى الاجتماعية لا مفر اذن من اعتبار الافساد جزءا هاما ومتميز من سياسة سلطة الدولة المرسملة ، يسهم فى ادامة هيمنة طبقة الدولة العليا على السياسة ، بحيث يمكننا القول : ان قبضة الطبقة المهيمنة على المجتمع والسلطة ستضعف بقدر ما تضعف قدرتها على افساد المجتمع والسلطة معا .

عندما لا تعترف السلطة بحقوق دستورية او قانونية لاحد . وتوزع الدخل الوطنى على من ترى فى كسبهم سياسيا حاجة حيوية فها . فان القسم الاكبر من النشاط الاقتصادى يوجه نحو ايصال الثرو الى عناصر قوى تلعب دورا اساسيا فى الحفاظ على وحدة السلطة ، واعادة انتاج الاجماع حول مركزها المقرر . بذلك يكون غرض السياسة الاقتصادية ومنطلقها هو افساد المجتمع والدولة معا ، وتمر عملية توزيع الدخل الوطنى فى اقنية محددة ، علما بأن هدفها يكون على الدوام انجاز فعل مساند لفعل القمع والارهاب ، بتحييد المجتمع دون الحاجة الى استخدام العنف ضده .

س : كيف تم تطبيق هذه السياسة الافسادية فى الواقع ؟ .

ج : يخلق مجال غير قانونى لتوزيع الدخل الوطنى ، واعتبار مستلزمات السياسة السلطوية المعيار الاساسى لهذا التوزيع ، وتمكين فئات معينة من الاستيلاء على ما لايحق لها وضع ايديها عليه قانونيا قبل او بعد وصوله الى الحزينة العامة ، او قبل او بعد وصوله الى اصحابه الشرعيين . كذلك بتشجيع ابتزاز المواطنى والاستيلاء على ممتلكاتهم او اموالهم مقابل تقديم خدمات لهم يلزم القانون بتقديمها مجانا لان الدولة تدفع لمن يقدمونهارواتب ثابتة مقابل قيامهم بها . . . الخ .

سنقصر فيما يلى حديثنا على ذكر بعض امثلة الفساد الفاضحة ان التى غدت موضوعا لاحاديث الناس . لكننا نود قبل ذلك التأكيد على ان الرشوة غدت جزءا تكوينيا من الوظيفة العامة ، وفى احيان كثيرة غايتها ، وان انجاز اعمال المواطنين يتم فى معظم الاحوال مقابل رشوة محددة فى حالات كثيرة بدقة ، وخاصة فى القطاعات الحكومية القريبة من الانشطة الصناعية والزراعية والتجارية والمالية والعقارية . . . الخ . من امثلة ذلك ان الحصول على

تأشيرة خروج يكلف ٢٥ ليرة سورية ، وعلى جواز سفر او هوية شخصية لشخص يلاحقة الامن ما بين ثلاثة الاف وخمسة الاف ليرة سورية ، ويكلفان شخصا عاديا ما بين ثلاثمائة وخمسمائة لـيرة سورية كذلك فان رشوة رخصة البناء هى حوالى خمسة الاف ليرة ، اذا كان كل شئ قانونيا ، وقد تصل الى مليون ليرة بالنسبة للمعاملات غير القانونية اما بالنسبة لرخصة الحصول على اسمنت او حديد او خشب من مؤسسات الدولة فهى قرابة مائتى ليرة لطن الاسمنت والفى ليرة لطن الحديد ، اذا كانت المعاملة قانونية ، واضعاف ذلك اذا كانت غير قانونية . . . الخ . هناك قصة تستحق ان تروى فى هذا الصدد ، تدور حول مهرب حديد من لبنان . هذا الرجل كان يشترى الحديد فى لبنان ويحمله فى سيارات للجيش السورى ، تنقله مـــقابل رشوة معينة الى مدينة حمص فى وسط سوريا ، حيث يبيعه او ينقله من هناك الى دمشق ، حيث السعر اعلى . ذات مرة اوقف دورية للشرطة العسكرية سيارة تحمل ١٣ طنا من الحديد ، وطلبت اليه خمسةالاف ليرة سورية ، مقابل ان تكتب محضر مخالفة يقول ان ما وجد فى السيارة حديد هو ثلاثة اطنان فقط ، وهى كمية يسمح له القانون بدفع غرامة عنها والاحتفاظ بها . دفع الرجل المبلغ وواصل طريقه الى دمشق بعد ان ابلغه رجال الشرطة العسكرية ضرورة العودة الى حمص صباح اليوم التالى للمثول امام قاضى تحقيق عسكرى اعطوه اسمه كى يحكم عليه بدفع غرامة الحديد المهرب وينتهى الاشكال ، قبل المدينة اوقفته دورية للجمارك ، فقالوا له انه لا يستطيع دفع غرامة الاطنان الثلاثة ، لان القانون لا يسمح بدفع غرامة الا عن طن واحد . فأخذوا منه عشرة الاف ليرة وكتبوا محضر يقول انهم وجدوا بحوزته طنا واحدا من الحديد المهرب . ثم اعطاه رجال الجمارك اسم مأمور مستودع فى حمص يعطيه ورقة رسمية بأنه سلمه اطنان الحديد الثلاثة المذكورة فى محضر السكرية . وطلبوا اليه العودة الى دمشق ظهر اليوم التالى كى يمثل امام احد قضاة المحكمة العسكرية (اعطوه اسمه ورسالة له) ويحكم بدفع غرامة طـن واحد فقط من الحديد . واصل الرجل طريقه بالحديد الى احد مستودعاته فى غوطة دمشق . انزله وسافر الى حمص ، حيث اعطاه امين المستودع وثيقة رسمية تقول انه سلم المستودع الحكومى ثلاثة اطنان من الحديد عصر اليوم السابق ، فحكمه القاضى بالبراءة من ضبط الشرطة العسكرية ، مقابل عشرة الاف ليرة دفعها له ، وثلاثة الاف لامين المستودع . انطلق الرجل الى المحكمة فى دمشق ، التى حكمته بحوالى ثلاثة الاف ليرة عن طن الحديدالذى هربه . هذاالشخص ، ربح من اطنان الحديد المهربة من لبنان قرابة مائة وخمسين الف ليرةسورية ، رغم الرشاوى التى دفعها فى حمص ودمشق . وقد روى الحكاية ردا على من يشكون من بطء وبلادة الجهاز الادارى السورى ويتهمونه بالبيروقراطية .

عندما مرض الاسد عام ١٩٨٣ ، صدر مرسوم باعتبار القادة العسكرين حكاما عرفيين على المناطق التى تنتشر فيها قطعاتهم .فاستغل هؤلاء ما يمنحه لهم وضعهم « القانونى « الجديد ، لوضع يدهم على مصادر اضافية للثراء الشخص . من امثلة ذلك فضيحة ضاحية صحنايا السكنية ، التى وضعت بعض قادة الجيش النافذين فى مواجهة مع عبد الرؤف الكسم ، رئيس وزراء سوريا السابق . فقد اتفق اللواء ابراهيم صافى (حاكم المنطقة العرفى) واللواء على حيدر قائد الوحدات الخاصة مع محافظ ريف دمشق على زيود (الذى رأيناه يهرب الحشيش والهيروين من لبنان الى حلب بسيارة الرانج الروفر العسكرية الخاصة به ، عندما كان قائدا للواء الخامس فى لنان الشمالى) على اصدار قرار مخالف للقانون ينص على تحويل ٢٣٠ دونما من الاراضى الزراعية الى اراض للناء (ثمة فى سورية مرسوم جمهورى يمنع البناء فى الاراضى الزراعية) تقام عليها ضاحية سكنية تضم قرابة ١٣٠٠ وحدة سكنية فخمة تباع للـطبقة الجديدة ، على ان يتقاسم الثلاثة المبانى التى ستشاد وفق حصص معينة (عند القسمة ، حصل على زيود على ٢٤٠ مسكنا ، وتقاسم اللواءان صافى وحيدر بقية المبانى) . قبل تصديق رئيس مجلس الوزراء على قرار تحويل هذه الاراضى الزراعية الى اراض للبناء ، كانت جرافات اللوائين قد شرعت تحفر ارض المبانى الجديدة وتضع الاسس لها ، لاعتقادهما ان الكسم سيوافق بصورة آلية على الصفقة . لكن هذا رفض الموافقة لان المنطقة زراعية شحيحة المياه ، سيتسبب بناء هذه الضاحية الكبيرة (اسمها ضاحية افياء) فى ازمة مياه حقيقية ستصيب حوض دمشق كله ، تناهى الرفض الى علم اللوائين والمحافظ ، فشنوا حملات كلامية شعواء على الكسم ، اتهمته بالطائفية وبالعداء للعلويين ، الذين كان قد اخرجهم جميعهم من رئاسة مجلس الوزراء (هذا الكلام صحيح ، كما اتهمته بالاتفاق مع تجار البناء لعرقلة الاعمال العامة والحيلولة دون السماح للمواطنين ببناء بيوت لهم . فما كان من الكسم الا ان سرب ملف القضية الى رئيس تحرير جريدة الثورة فى حينه محمد خير الوادى . الذى اوعز لاحد محررية بالتلميح لها والاشارة الى بعض خلفياتها ، على ان يكون نص التلميح تهديديا تـفهمه الجهات المعنية . بعد ايام من نشر تلميحات الجريدة ، استدعى المحافظ على زيود المحرر ، فعنفه وشتمه واتهمه بمحاولة تخريب الجهود العمرانية الجارية على قدم وساق فى الضاحية الجنوبية لدمشق ، وهى جهود سيفيد منها بسطاء المواطنين ، والمح الى انه سيسعى لاعطائه منزلا فيها بسعر مخفض ، ان هو اقلع عن التدخل فيما لا يعنيه ، مشيرا الى ان القضية اكبر منه ومن مديره معا ، وانه يحذره من عواقب سلوكه ، بدافع حرصه عليه . خاف المحرر والمدير فاتصلا بالكسم ، الذى طلب اليهما نشر قسم من الملف دون ذكر الاسماء ، والتركيز على قضية شح المياه ، وعلى رفض وزارة الاسكان للملف برمته ، لانها لم ترخص لاحد

بالبناء اصلا . بعد ايام قليلة ، اقتحم اللواءن صافى وحيدر اجتماعا فى مكتب وزير الاعلام السابق ياسين رجوح ، قريب اللواء ابراهيم صافى ، ليقولا لمدير جريدة الثورة انه يخاطر بحياته ، اذا استمر فى التعرض لعلى زيود المحافظ النشط الذى حول دمشق وريتها إلى جنة قال المدير أن زيودا يخدم نفسه ولا يخدم المحافظة ، وانه فاسد ومرتش ، يملك ٢٤٠ عقارا من بيوت ضاحية الفيحاء التى خالف القانون وسمح ببنائها فى اراض زراعية . اسقط فى يد الضابطين ، فقالا انهما ليسا متاكدين من صحة هذه المعلومات، لكنهما لا يصدقانها ، نظرا للتاريخ الناصع للرجل (يعد زيود واحدا من افسد لصوص سوريا الاسدية الغرقة فى الفساد ، التى تعج عجا باللصوص) . بعد ايام من هذه الحادثة اشتدت الحملة على الكسم كثيرا ، واكتشف نقاده ان زوجته يهودية ، واستنتجوا من ذلك انه لابد ان يكون على علاقة بالحركة الصهيونية ، ثم نبشوا ضده حكاية قديمة طلبت وزارة السياحة فيها طباعة خرائط ثقافية وسياحية عن سوريا ، فاذا باحدى هذه الخرائط تظهر موقع كنيس يهودى على الفرات ، فقال الضباط ان الكسم اراد الايحاء بأن سوريا يهودية التاريخ ، تحت تأثير زوجته ، التى اتهموها بالقيام بنشاط صهيونى فى سويسرا ، وطنها الام اخيرا بلغت الحملة ذروتها ، عندما وجدت جثة احد اقارب الكسم مهشمة ومرمية قرب قبر النبى صالح على طريق الزبد انى . فى هذ الاثناء كان الكسم قد نجح فى ايقاف البناء ، واخذ يروى للذاهب والغازى خلفيات الحملة عليه ، فقرر الضباط رفعها الى الرئيس الاسد ، كى يبت بها ، بحجة انه البانى الاول ، الذى لا يمكن ان يأمر بايقاف مشروع قيد البناء ، لمجرد ان المنطقة ستفتقر الى الماء .

هناك قصة اخرى اشد للدهشة من هذه . انها قصة الاسلحة التى هربتها ايران الى بلدان الخليج العربى (السعودية والكويت والامارات) من لنان عن طريق سوريا ، بواسطة اجهزة الامن السورى المختلفة .

ذات يوم من شعر تموز من عام ١٩٨٧ جاء وزير الداخلية الكويتى الى دمشق وطلب مقابلة الرئيس الاسد . خلال اللقاء ، عرض الرجل على الرئيس ملفاتٍ ووثائق رسمية حول تهريبات كبرى للأسلحة ، اوصلت ١٢ الف قطعة سلاح مختلفة العيارات ، فيها بنادق كلاشينكوف وقواذف صواريخ ار بى جى ورشاشات ثقيلة ومتوسطة ، الى السعودية والكويت والامارات ، وقد اعطى الرجل اسماء ضباط امن سوريين متورطين فى العملية وطلب فتح تحقيق رسمى اعلن عن استعداد الكويت للمشاركة فيه . بعد ايام قليلة من زيارة وزير الداخلية الكويتى ، حطت فى مطار دمشق طائرة الامير نايف وزير الداخلية السعودى ، يرافقه وفد من ضباط وزراته جاء يبلغ المسؤولين السوريين بما لديه من معلومات حول اسلحة تهرب من لبنان الى السعودية والكويت والامارات عبر سوريا ، بواسطة ضباط امن كبار فيها . وقد طلب الرجل

بدوره المشاركة السعودية فى التحقيقات ، واستفسر من الاسد عما اذا كانت سوريا قد قررت المشاركة فى اثارة الفتن الداخلية فى بلدان الخليج ، مع تزايد الهجمات الايرانية ضد العراق ، اذا لا يعقل ان لا يعرف جهاز الامن السورى بالنشاط المريب جدا الذى يقوم به بعض كبار قادته ، وخاصة منهم مسؤولو فروع المخابرات العسكرية فى حماه وحمص وحلب ودير الزور المسكة بخيوط العمل الامنى السورى فى غرب العراق والجزيرة العربية كلها .

طلب الاسد من اللواء على دوبا تزويده بما لديه من معلومات حول هذه القضية ، التى تهدد بالتحول الى ازمة عربية كبيرة ، تضعه فى مواجة السعودية ، الدولة المفتاحية التى تمده بالاموال اللازمة لاستمرارنظامه . فاذا بالملف المقدم اليه يتضمن اسماء منها على سبيل المثال اسم شقيق العميد محمد ناصيف ، رئيس فرع الامن الداخلى ، وابن محمد دوبا اخو على دوبا ، وقريب لوزير مالية تلك الفترة قحطان السيوفى ، وابن احد اخوة عبد الحليم خدام ، فضلا عن العقيد فى المخابرات العسكرية مصطففى التاجر رئيس فرع حلب ، والعقيد عبود قدح رئيس فرع دير الزور ، والعقيد مصطفى الشعار رئيس مفرزة الامن العسكرى فى طرابلس بلبنان ، والعقيد يحيى يدان مسؤول المخابرات العسكرية فى حماه وعدد كبير من المهربين ورجال الجمارك والوسطاء . اخيرا اخبر اللواء دوبا الاسد ان السيد باسل الاسد ، ابنه الرئيس البكر، على علاقة بالقضية ، عن طريق رب اسرة حمصية يقيم علاقات جنسية وغرامية مع احدى بناته ... الخ .

ما الذى فعله الاسد ؟ كانت الوقائع دامغة ، وكان حجم الاسلحة المهربة الى بلدان الخليج كبيرا الى درجة مفزعة ، فامر بكف يد العقيدين مصطفى التاجر ويحيى زيدان ، وبتقديم بعض الاشخاص الثانويين الى محاكمة خاصة شكلها بقرار خاص نص على ان تنعقد لمرة واحدة فقط ، على ان تصدر حكمها سرا ، فلا تفوح رائحة الفضيحة ، وتظهر حقيقة دور مخابرات النظام السورى فى تخريب العالم العربى ، وكيف تتعامل مع اى طرف يدفع لها ، مهما كان التعديد الذى سيترتب على تعاملها معه بالنسبة لامن بلادها وامن العالم العربى ، مع ان هذه المخابرات عينها سجنت عشرات الالاف السوريين والعرب باسم حماية امن سوريا . وقد اصدرت المحكمة احكاما جد مخففة على المتهمين ، كان الغرض نفى تهمة التهريب عنهم اكثر مما كان اثباتها (ابرزت فى المحاكمة وثائق مزورة تثبت ان ضباط الامن كانوا يهربون الحديد والخشب والاسمنت فقط ، لتسهيل شؤون المواطنين !) ثم وضع الموقوفون فى فيلات بمدينة دمشق يشرف عليها اقاربهم من قيادى الامن ، فتمتعوا بحرياتهم تامة ، واقتصرت عقوبتهم على المبيت فى هذه الفيلات . اما في النهار ، فكانوا يتفرغون لاعمال شبيهة بالاعمال التى اوقفوا من اجلها . بعد سنة ، اصدر الاسد عفوا عنهم اعادهم الى اعمالهم الرسمية .

فى عام ١٩٧٤ قررت قيادة الحزب بناء دار لجريدة البعث ، تضم مقرا ومطابع ، يقع فى ٢٧ طابقا على اوتوستراد المزة ، انذاك ، خصص الاسد ، الذى وضع بنفسه حجر الاساس للمشروع ، ٢٧ مليونا من الليرات السورية لانجاز البناء ، وعين الامين القومى المساعد عبد الله الاحمر مشرفا عليه لكونه مشروعا ذا صلة بالبعث .

بعد اربعة اعوام ، انجز بناء مشروع مغاير للمشروع الاصلى ، عدد طوابقه ١٢ طابقا ، بمبلغ المقرر اصلا ، **فكيف حدث ذلك ؟** . ثمة وثائق تكشف الحجم الرهيب من السرقة والرشاوى والعمولات ، التى صاحبت مختلف مراحل العمل ، فقد تلقت الهيئة المشرفة على البناء فى نهاية عام ١٩٧٦ عرضا من مطابع هايدلبرج الالمانية بتقديم ثلاثة عشر جهاز طباعة للدار بسعر يقل عن اربعة ملايين ليرة سورية للجهاز الواحد . وتبين ان هناك من اشتروا بعد عشرين يوما فقط من العرض ، ومن الشركة نفسها ، الجهاز الواحد بـ ١٣ مليون ليرة سورية ، اى باربعة اضعافه ونيف . عندما رفع الجهاز المركزى للرقابة المالية الامر الى وزير المالية ، احالة هذا الى رئاسة مجلس الوزراء التى احالته بدورها الى الرئاسة ، التى امرت فتح تحقيق فى المسألة . هذا التحقيق لم ينته الى اليوم ، بعد قرابة اثنتى عشرة سنة من الشروع به .

ثمة حادثة اخرى تظهر حجم الفساد المتفشى فى كل مكان ، فقد استدعت مديرية التجنيد العامة في محافظة طرطوس ٢٢ الف جنديا وضابطا وصف ضابط من الاحتياط الى الخدمة العاملة ، بمناسبة الغزو الاسرائيلى للبنان فى حزيران من عام ١٩٨٢ . بعد الاستدعاء سرح مئات العاملين فى الامن فى مدن وقرى المحافظة يعدون المدعوين الى الخدمة باعفائهم منها ان هم دفعوا مبلغا معينا من المال ، حددوه بخمسة عشر الف ليرة للجندى وثمانية عشر الفا لصف الضابط وعشرين الفا للضابط . عندما كشفت العملية وافتضح امرها ، كان المبلغ المجتبى قد وصل الى حوالى ٢٣ مليونا من الليرات . وقد تبين ان الاركان العامة للجيش ليست هى من اصدار الاوامر باستدعاء هؤلاء الموطانين ، بل اقتصدر الاستدعاء على تدبير تعسفى قام به مدير شعبة التجنيد بالتعاون مع العقيد محمود سليمان رئيس المخابرات العسكرية فى المحافظة ، لا بتزاز المواطنين وانتزاع نقودهم . اقتصرت عقوبة مدير شعبة التجنيد على نقله الى شعبة تجنيد الرقة ، اما عقيد المخابرات العسكرية فلم يتزحزح من مكانه .

احد مصانع تصنيع الدخان في حلب احتاج الى قطعة غيار لاله تلصق الفيلتر بالسجائر . طلبوا من الوزارة شراء قطع الغيار ، فاعتذرت بسبب عدم وجود القطع الاجنبى . بحثوا عندئذ عن خبرات محلية تصنع لهم القطع المطلوبة ، الى ان عثروا على معلم ارمنى قال

ان تصنيعها مسألة سهلة ، وان القطعة ستكلف حوالى ٥٥٠ ليرة سورية . صرخ اعضاء اللجنة المشكلة لمتابعة الموضوع : ماذا تقول ؟ . فخاف وقال ٤٥٠ ليرة . قالوا : ستقول ان القطعة الواحدة ستكلف سبعون الفا من الليرات . وستصنع لنا ثمانين قطعة بهذا السعر . رد الرجل البسيط : هذا حرام ، هذا سرقة . فقالوا : موش شغلك . قال : انا لن اصنع هذه القطع ، فافعلوا ما شئتم . فى اليوم التالى " اقنعه " رجال الامن الداخلى بتصنيع القطع بالثمن الذى حددته اللجنة . كان الرجل يركب القطع ، وهو يقول : يا ناس والله هذا سرقة وحرام .

رياض البغدادى ، وزير الصناعة فى حكومة عبد الرؤف الكسم ، ارسل فى عام ١٩٨٧ رسالة الى رئاسة مجلس الوزراء يطلب فيها تحويل مبلغ ٩٧ مليون دولار ثمن معدات اشترتها وزارته لوزارة الانشاء والتعمير من انجلترا . اطلع الكسم على الرسالة ، فاعتقد ان الرقم كبير ، وانه ربما استطاع تخفيض المبلغ قليلا ان هو تحدث الى رئيس الشركة البريطانية ففى المحادثة الهاتفية ، وعد رئيس الشركة بتخفيض المبلغ قليلا ، اذا مانجح فى اقناع مجلس ادارة الشركة بالامر ، وقال انه سيهاتف دمشق فى اليوم التالى ليخبرها بما تقرر . بالفعل ،فى اليوم التالى قال الرجل ان مجلس الادارة وافق على تخفيض سعر المعدات بمقدار ١ ٪ ليصبح المبلغ المستحق للشركة بذمة الحكومة السورية ٥٦ مليونا من الدولارات . بحساب بسيط ، نرى اذن ان الوزير الهمام كان يريد سرقة حوالى اربعين مليونا من الدولارات فى صفقة واحد . لا داعى للقول ان البغدادى مازال حرا ،وان احدا لم يسأله عن الموضوع ،مع ان الكسم اوصل القصة للاسد ، الذى سأله باستغراب : هذا يعنى ان مايقال عن الفساد صحيح ؟ . اجابه الكسم : اذا سمعت انهم باعوا الجامع الاموى ، فلا تستغرب . وانتهى الامر .

خليل بهلول ، رئيس مؤسسة الاسكان العسكرى السابق ، كلف ذات يوم احد اعوانه بتقديم دراسة حول طباعة كتاب ملون عن اعمال المؤسسة .ذهب الموظف الى المطابع ، فقالوا له طباعة كتاب ملون على ورق لماع يكلف ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ الفا من الليرات السورية (٤٠ الف دولارا فى حينه) . رفع الموظف كتابا رسميا يذكر فيه تكلفة الطباعة ، فقال له بهلول : هل انت واثق من انهم يحسنون الطباعة ؟ . اجابه الرجل : يتعهدون بتقديم كتاب له مواصفات عالمية . بعد ايام ، طلب بهلول من الموظف تجهيز نفسه للسفر معه الى المانيا الغربية ، لمفاوضة الالمان حول بعض القضايا المتعلقة بالمؤسسة . خلال المحادثات طرح بهلول موضوع الكتاب ، فقال الالمان ان طباعته تكلف ٨٥٠ الف مارك . قال بهلول : موافق . ثم اردف : اضيفوا عليها مبلغ ٢٥٠ الفا من الماركات ثمن سيارة ب . م . ف ومصروف جيب لابنى ياسر ، الذى يصطاف في سويسرا . هكذا ، يقول الموظف ، طبع كتاب كلفته فى سوريا ربع مليون ليرة سورية بـ ١٥

مليونا من الليرات في الخارج . مع ان الكتاب طبع لتغطية مصروف جيب وسيارة ياسر ، وليس في سبيل الدعاية للمؤسسة ، بدلالة ان الكتاب بقى عند الالمان ، بعد طباعته ، الى ان اتلفوه ، على حساب المؤسسة ايضا .

تستحق مؤسسة الاسكان العسكرى اهتماما خاصا بوصفها بؤرة كبرى من بؤر الفساد والافساد ، استخدمتها السلطة لاعادة تشكيل بعض الشرائح السياسية والمجتمعية وفق حاجاتها من جهة ، ولتسهيل استيطان المهاجرين من الريف العلوى الى العاصمة والمدن الساحلية والوسطى من جهة اخرى . اذ قامت مهمتها على منح هؤلاء قسما من الدخل الوطنى ، يقدم لهم دون ان يقوموا باى عمل او جهد مقابله ، كما قامت على منحهم بيوتا وخدمات باسعار رمزية بل وبالمجان ، كى يتوطنوا بسرعة فى المدن التى يقصدونها وخاصة منها دمشق ، حيث ينتظرهم دور هام فى حماية النظام . هكذا اعطت المؤسسة رواتب لبضعة عشرات الالاف من الناس (كان عدد من تقاضوا رواتب اضافية من المؤسسة فى دمشق وحدها يبلغ ١٢ الف انسان ، لم يذهب معظمهم ولو مرة واحدة الى مقر المؤسسة فى ضاحية دمشق المسماة عدرا) . كذلك قدم خليل بهلول ، مدير المؤسسة العام ، سيارات وبيوتا لعشرات الاف اخرى من الموظفين الوهميين ، الذين كانوا مسجلين فى عداد كادر المؤسسة دون ان يكونوا من العاملين فيها بالفعل ودون ان يقدموا لها اى جهد كان . ويقال ان مجموع ما كانت المؤسسة تضخه فى جيوب موظفيها الوهميين ، كان قرابة ثلاثمائة مليون ليرة سورية فى السنة . يضاف اليها ما كانت تقدمه من خدمات كالسيارات والمواد الغذائية والاسفار المدفوعة الاجر ، وكذلك البيوت شبه المجانية ، التى كان الحاصل عليها يبيعها بعد ايام بعشرة اضعاف السعر الذى " اشتراها " به ، ليحصل على بيت جديد بعد فترة ، ما يلبث ان بيعه بدوره ، دون ان يسدد ثمن اى واحد من " بيوته " هذه التى تعود عليه باعظم الارباح . بالمناسبة ، ثمة شركات كثيرة تفعل اليوم ما كانت تفعله بالامس مؤسسة الاسكان ، منها مثلا " شركة الساحل للتعمير " (يدل اسمها نفسه على هدفها ، فهى تقصر اعمالها على " اساحل " العلوى . وتعد بالمناسبة شركة فريدة من نوعها فى البلاد !) . وشركة حصر التبغ والتنباك والشركة السورية للخرسانة وشركة الطرق العامة ... الخ ، فهى تدفع جميعها رواتب لموظفين وهميين . وقد صار دراجا ان يصادف المرء عنصرا فى الامن او علويا نافذا يتقاضى اربعة او خمسة رواتب ، اضافة الى راتبه الاصلى ، الذى يتقاضاه من " مكان عمله " . فى هذا السياق ، لا يجوز ان ننسى ما تدفعه فروع الامن المختلفة ؛ فهى تتسابق للانفاق علي حالات كهذه ، وتمتلك ميزانية هائلة تعادل ربع صافى الدخل الوطنى لسوريا ، اى ٢٤ مليارا من الليرات السورية . (للعلم ، فان خليل بهلول غادر

سوريا ، بعد عراك مع عبد الرؤف الكسم ، فاسس فى ليبيا شركة للانشاء والتعمير رأسمالها مليار دولار اميركى . **من اين جاء بهلول ، صف الضابط السابق ، بهذا المبلغ الخرافى ؟** . وهل هو مكلف ، كما يقول الشعب السورى ، بتأسيس انشطة للطائفة الحاكمة خارج سوريا ، تجعل افرادها فى مأمن من المفاجآت ، ان هم اضطروا لترك البلاد باعداد كبيرة فى المستقبل ؟ . فى هذه الحالة ، الا تكون مهمته شبيهة بمهمة رفعت الاسد ، الذى كان بدوره ضابطا صغيرا فى الجيش وزوجا لاربع نساء ولادات ورب اسر كثيرة وكبيرة ، والذى يملك ٣٦٠٠ مليون دولار اميركى ؟ اذا كان هذان الرجلان قد افلحا فى نهب هذين المبلغين الكبيرين قبل مغادرتهما البلاد ، ونجحا فى اخراجهما منها ؛ الا نكون ، فى الحالتين ، امام مثلين فظيعين عن الفساد الحكومى والافساد الاجتماعى ؟) .

نأتى اخيرا الى اللواء على دوبا ، مسؤول الامن الاول فى سوريا . فقد بنى لنفسه قصرا يشبه القصور الاندليسة فى قريته قرفيص ، حيث وضع يده على جبل يقع غربى القرية ، سوته اليات الجيش ومهدته وحصنته فصار منبسطا كبيرا فوق جبل شاهق تحيط به اشجار السنديان والصنوبر ، يطل من الغرب على البحر ومن الشرق على الجبال المرتفعة . هذا القصر المنيف ، اختلفت الاراء فى تقدير تكاليفه ، فقد قال بعضهم انه كلف ١١٢ مليون ليرة (راتب اللواء على دوبا هو حوالى خمسة الاف ليرة سورية شهريا . هذا يعنى ان سيادته يجب ان يعيش ١٨٦ عاما يمضيها عاريا ودون طعام او شراب كى يستطيع ادخار المبلغ الذى انفقه على بناء " بيته ") ، كما ان هناك من يصل بالتكاليف الى اكثر من هذا المبلغ بكثير . الامر اللافت للنظر ان هذا القصر بنى فى آن واحد مع قصر محمد الخولى وقصر ابراهيم صافى وقصر على حيدر ، وان بناء القصور تم بعد طرد رفعت الاسد ، وجاء ليدل على المكان الحقيقى الذى توجد فيه السلطة العلية لسوريا . هناك طرفة تروى حول " بيت " على دوبا . يقال ان الاسد اخذ الهيلوكبتر من دمشق واتجه الى قصره فى برج اسلام شمال اللاذقية . حين طارت الطائرة فوق قرقيص ، نظر الاسد الى الاسفل وقال باعجاب : كم هى كبيرة المدينة الرياضية الجديدة (التى بنيت بمناسبة العاب المتوسط الاولمبية) ، فقال الطيار : هذه ليست المدينة الرياضية ياسيدى . انه قصر اللواء على دوبا . يقال بالمناسبة ان تحويطة قصر اللواء محمد الخولى فى قرية بيت ياشوط كلفت ١٧ مليون ليرة سورية ، وان الثريات الذهبية التى سرقتها الوحدات الخاصة من قصور الكويتيين فى عالية بلبنان عام ١٩٧٦ قد تدلت من جديد من سقوف صالونات قصر على حيدر فى بيت ياشوط اياها .

فى احد خطاباته عام ١٩٨٠ ، قال الرئيس الاسد انه لا يحب القصور بل يفضل عليها النوم على البيادر وتحت الاشجار فى القرى ، وانه انما يسكن القصر الجمهورى ، لان الشعب ، وعلى رأسه عماله وفلاحوه ، يرغمه على ذلك .

فى احدى جولاته الليلية على مدينة دمشق ، قال الاسد لمرافقيه ان العاصمة تشكو من نقص فادح فى القصور وانه لا يعرف كيف يدارى حرجه امام ضيوفه الاجانب ، الذين يضطر لانزالهم فى الفنادق (الميريديان والشيراتون !) لكونه لا يملك قصورا مناسبة للقيام بواجبات الضيافة ، التى تليق بهم فى قصور خاصة بالدولة . هكذا بدأت عملية بناء القصور فى دمشق (فى دمشق قرابة مليونى انسان دون اية خدمات منتظمة ، فالمدينة تستطيع تقديم خدمات لمليونا ونسف المليون من البشر ، بينما يوجد فيها نيفا وثلاثة ملايين . لا يلاحظ الاسد النقص فى المخابز والمستوصفات والباصات والمدارس ورياض وحدائق الاطفال والمشافى والبيوت ودور السينما والمكتبات العامة ومؤسسات الخدمة العامة الاخرى ، بل يلاحظه فى القصور ، مع انه يحب البيادر !) وتقرر بناء قصرين مرة واحدة : قصر فى القصور ، مع انه يحب البيادر ! وتقرر بناء قصرين مرة واحدة : قصر الشعب على تلة مشرفة على الربوة غربى مدينة دمشق مباشرة ، وقصر تشرين فى اقصى غرب مدينة دمشق ذاتها .

عندما بدأ العمل فى القصر الكبير ، قصر الشعب ، كانت كلفته التقديرية تبلغ مليارا ونصف المليار من الليرات السورية . فى اواخر عام ١٩٩٠ ، والقصر لما ينتهى بعد ، تجاوزت الكلفة ثلاثين مليارا من الليرات السورية . يتضمن " قصر الشعب " او كما يسميه اللسان الشعبى " وكر الاسد " ، مجموعة من ثلاثة قصور رسمية وقصرا لسكن الرئيس ، الى جانب مئات الهكتارات من حدائق وبساتين وبرك ومجارى المياه ، وانشاءات زمبان خاصة بثكنات القوات التى ستحرس هذه المجموعة المعقدة من المنشآت والمرافق ، التى ستتصل بمدينة دمشق بواسطة جسر يربطها الى جبل قاسيون ، سيحظر مرور اى شخص عليه سوى الرئيس ومرافقيه . كما ستربط بالمزة بطريق اسفلتى عريض (اوتوستراد) ، يحظر استعماله الا من قبل سيارات الرئاسة . ويتصل بانفاق تحت الارض بمنطقة غرب دمشق وجنوبها ، ويتوفر على ملاجىء حصينة ضد جميع انواع المتفجرات والقنابل بما فى ذلك القنابل النووية والجراثومية والكيماوية . اضافة الى معدات الكترونية متطورة ومعقدة ، اشترتها السلطة من الولايات المتحدة الاميركية بـ ١٦٥ مليون دولار ، ونصبتها فى مبنى خاص بها ، ملحق بالقصر . اما واجهة المبنى فهى مطلية برمل خاص استوردوه من اليابان بالطائرات ، نظرا لافتقار سوريا الاسد الى الرمل (نسبة الاراضى المشجرة الى مساحة البلاد العامة هى اقل من ٢ ٪ ، اما الباقى

فمعظمه رمل !) ، بينما تم استيراد النباتات للحدائق من الشرق الاقصى ، بعد ان زرع بعض السذج اشجارا مثمرة فى المساحات الهائلة المحيطة بالقصر ، فامر الاسد ، الفلاح المحب للبيادر ، خلال احدى زياراته التفقدية لسير العمل ، باقتلاعها وزرع اشجار زينة فى مكانها ، لان من سيسكن القصر لن يكون فلاحا بل رئيسا للجمهورية ، كما قال معنفا من صدقوا انه يحب البيادر ويكره القصور من اتباعه .

من الطرافة بمكان ان مكاتب الرئيس ستكون ، فوق رأس الجبل ، حيث الشمس والغوطة والمدينة التاريخية الخالدة ، فى قبو القصر ، ولن تكون فى الطوابق العليا منه ، كما ينتظر فى قصر معزول عن المدينة ، تتوفر له سائر عناصر الحماية ، ويقع فوق رأس جبل فى بلد سماؤه زرقاء معظم الوقت من السنة . انه سيكون تحت الارض ، لانه قرر الاختباء فى الجبل ، ولم يصعد اليه حبا بالشمس والهواء والسماء الزرقاء ، بل ابتعادا عن الشعب (مع ان القصر يحمل اسمه) وايثارا للسلامة ؛ بعد ان وصل ضجره من وجود الشعب حدا جعله يأمر باخلاء الطرقات ، التى يمر بها كل يوم فى الطريق الى عمله ، من الناس والسيارات ، وبمنع الشعب في البيوت المطلة على طرق تحركه من فتح شبابيكهم او الخروج الى شرفات منازلهم او فتح اباجوات نوافذهم .

اما قصر تشرين ، فى القسم الغربى من مدينة دمشق ، فقد انتهى بناؤه فى اخر النصف الاول من عام ١٩٨٧ . وقد شرعت السلطة تستقبل فيه ضيوفها ، وكان اول من حل بها الملك حسين بن طلال ملك الاردن . هذا القصر تتجلى فيه ايضا مظاهر الرفاه ، وان كان اقل تعقيدا وترفا من قصر الشعب ، بالرغم من انه مطلى بالرخام ومحاط باسوار تشمل مساحات واسعة من الاراضى ، ويطل على بساتين كبيرة جدا ، امرت السلطة بتحويلها الى حديقة مزروعة بالورود وببعض انواع الاشجار والنباتات النادرة ، فضلا عن الاشجار والنباتات التى كانت فيها اصلا . لقد حلت السلطة مشكلة " نقص القصور الفادح " ، **فهل زالت مشاكل دمشق ، التى حصرها الاسد قبل سنوات فى نقص القصور ؟ .**

اخيرا وليس اخرا ، نصل الى مصطفى طلاس ، وزير الدفاع ، الذى يحب ان يشبهه اعلاميو النظام بخالد ابن الوليد . هذا الوزير الدائم فى حكومات الحركة التصحيحية ، العامل فى الحقل الثقافى وعضو اتحاد الكتاب العرب وصاحب دار النشر الكبيرة التى تحمل اسم ، كان له نصيب كبير من النهب والفساد ، اذ كان مكتبه يأخذ موافقة رئيس الوزراء على استيراد كميات من الحديد والاسمنت والخشب لوزارة الدفاع ، الا ان رقم الكميات المصرح باستيرادها

كان يزور يضرب بعشرة اضعافه على الدوام ، ثم تعطى رخصة الاستيراد لبعض التجار او السمارسرة ، ليدفعوا ثمن المواد المستوردة بالقطع الاجنبى مقابل الفائدة التى سيجنونها من فارق سعر القطع بين سعر الصرف الرسمى المنخفض وسعر الصرف المرتفع فى السوق . هؤلاء التجار ، (ومنهم وسيط صنعته المؤسسة العسكرية لخدمتها اسمه سليم الطون ، اتهم بتزوير وثائق الوزارة وحكم بالاعدام ، للتغطية على وزير الدفاع ، اللص ، خالد ابن الوليد الاسدى وكبار ضباط الجيش) ، كانوا يستوردون المواد المقررة ويسلمونها فى المرافىء لوزارة الدفاع ، التى كانت تبيع الكميات الفائضة عن موافقة رئيس مجلس الوزراء فى السوق السوداء بالسعر الذى تريده ، مقابل تسليم الكمية الصغيرة ، المسموح باستيرادها الى مستودعات الوزارة (كان مكتب وزير الدفاع يحول رقم ١٧ الف طنا المسموح باستيرادها ويباع الباقى فى السوق السوداء) .

عندما كشف امر التلاعبات والتزويرات الكبرى ، المستمرة منذ سنوات ، سارعت سلطات المخابرات الى اعتقال سليم الطون ، احد منفذى الصفقات فى الخارج ، الذى لا ناقة له ولا جمل فى التزوير او فى تجارة السوق اسوداء ، وحكمته الاعدام ، بحجة انه " نفذ " التزوير . بينما مصطفى طلاس يقرض شعرا يتغزل فيه بجورجينا رزق وبالمغنية الصهيونية جين مانسون ، ويتغنى فى قصائد علنية بفرجيهما ، ويصرح فى حديث مع مجلة الشبيغل الالمانية انه بعث لجين مانسون بقصيدة عنوانها " وسادة الذى لاينام " ، ونظم ديوانا لجورجينا ردق اسمه " تراتيل تحت شباك الملكة " ، لم يتورع عن نشره بعد احد عشر يوما فقط من الهزيمة المذلة التى انزلها جيش الصهاينة بالجيش السورى فى لبنان عام ١٩٨٢ ، وقتل وجرح خلالها سبعة الاف ضابط وجندى ، كانوا بامرة وزير الدفاع المراهق ، الذى يهين الشعور الدينى والوطنى لشعبه بتشبيه نفسه بالصحابى والفاتح الكبير " خالد ابن الوليد " .

فى عام ١٩٧٧ ، اعلن الاسد عن تشكيل لجنة لمحاسبة الفاسدين والمرتشين ، جعل رئاستها لاحمد دياب ، احد عملاء اخيه رفعت . وقد حدد مهمة اللجنة فى خطاب القاه امام مجلس الشعب ، وكلفها بالكشف العلنى عن المرتشين والفاسدين ، وبمحاسبتهم في اى موقع كانوا ، واعلن انه قرر التجرد عن متاع الدنيا وثرواتها ، فتبرع للدولة بارض جرداء له فى ريف القرداحة الصخرى ، وببيت كان قد اشتراه فى شارع الباكستان بدمشق عام ١٩٦٤ بسلفة من الجيش لم يسدد منها قرشا واحدا . بعد ايام من الخطاب قرر اعضاء القيادة القطرية التبرع بما يملكون للدولة ، ليصبحوا مجرد مناضلين زاهدين فى متاع الدنيا . اثار قرار الاسد فى حينه لغطا كثيرا فى اوساط طبقة الدولة العيا ، التى رأت فيه خطوة حمقاء اكدت ما يقوله

الشعب بأسره حول فساد حكامه واعترفت بضرورة الانتقال الى محاسبتهم . وقد كان رد الفعل على القرار عنيفا فى اوساط الجيش والامن بشكل خاص ، فاخذ كبار الضباط يحرضون الجيش على الاسد ويتهمونه ويسخرون منه ، بل ان بينهم من تذكر ان العرب كانوا فى قديم الزمان يأكلون آلهتهم ، عندما كانوا يجوعون ، وان عرب العصر الحديث لن يقفوا مكتوفى الايدى امام الاههم المزور الذى خلقوه ليخدمهم ، وانهم سيأكلونه ان هو تحول الى اله للشر ، كما يبدو من تدابيره وقراراته . عندما اشتدت الحملة ، خاف الاسد عواقبها ، فذهب ذات ليل فى الثانية فجرا الى مقر قيادة الفرقة الاولى فى الكسوة ، حيث القى خطابا فى الضباط قال فيه ان الجيش والامن مستثنيان من المحاسبة وانه لم يفكر لحظة واحدة بمحاسبة من يضحون بارواحهم فى سبيل وطنهم . بعد ايام ، القى خطابا آخر قال فيه ان التحقيقات اثبتت ان سلوك رجال دولتنا يتسم بنزاهة لا مثيل لها فى كثير من بلدان العالم ، وان اللجنة قد طلبت اعفاءها من مهامها لانعدام الفساد والرشوة فى سوريا . فى تلك الايام الهامة ، التى علق فيها الشعب اعظم الامال على مراجعة محتملة لسلوك السلطة ، وضع رفعت الاسديده فى المزة على قطعة ارض كان قد اشتراها مدرب الاسد السابق فى كلية الطيران وقائده فى سلاح الجو اللواء لويس دكر ، بعد ان تقاعد من الجيش وتحول الى تجارة العقارات . ذهب الرجل الى رفعت يستفسر عن سبب استيلائه على الارض ، فقال له احد ضباطه اه يريد منه تبرعا لسرايا الدفاع مقداره ثمانية ملايين ليرة سورية . خرج اللواء من مكتب رفعت ، الذى رفض مقابلته ، وذهب الى القصر الجمهورى لمقابلة تلميذة وتقديم شكوى اليه ، فقال له الاسد بعد ان استمع الى شكواه : هؤلاء اولادك ، وهم يعيشون للبلاد ، فاعتبر الامر تبرعا واعطهم ما طلبوه . عاد اللواء الى مكتب رفعت وفى جيبه شيك بالمبلغ المطلوب ، الا ان الضابط رفض استلامه ، وطلب شيكا آخر بمبلغ ١٣ مليونا من الليرات السورية . حاول الاتصال بالاسد الكبير ليشكو اليه امر الاسد الصغير ، الا ان احد رجال القصر الجمهورى قال له : يقول لك السيد الرئيس : اعطهم ما يطلبونه منك وكفى . فى اليوم التالى للدفع ، امر رفعت الاسد سرايا الدفاع باخلاء الارض ، وكانت دباباته قد احتلتها بحجة انها " موقع استراتيجى هام " بالنسبة لمطار المزة .

س : هذا يعنى ان الاسد يعرف ما يحدث .

ج : احسن ما تكون المعرفة . بل انه هو الذى شجع هذا القدر الكبير من الفساد فى البلاد ، الذى لم يكن معروفا قبله بحدود واحد بالالف مما هو شائع اليوم . ان الفساد هو سياسة عليا وهو مصلحة استراتيجية لطبقة الدولة واحد اسباب استمرار سلطتها وقوتها . اذا كان الاسد لا يعرف ما يفعله هذا او ذاك من صغار موظفى الدولية ، فانه يعرف بالتأكيد

ما يفعله اخوته واولادهم ، الذين تحولوا الى تجار ومهربو مخدرات . وهو يعرف ان شقيقة رفعت كان يملك مزارع للحشيش فى غوطة دمشق ، ومصنعين للهروين ففى طرطوس وحلب ، ورثهما عنه اخوته واولادهم ، الذين يديرون عصابات مسلحة تعمل نهارا جهارا فى كل مكان من شمال لبنان ووسط وشمال سوريا ، فتقتل الناس ، وتداهم بيوتهم ، وتغتصب نساءهم ، وتسلبهم نقودهم ، وتسرق حتى سيارات اجهزة الامن . فى عام ١٩٨٠ ، وبينما الصدامات المسلحة مع تنظيم الطليعة المقاتلة فى اوجها ، القت المخابرات العسكرية القبض على مالك الاسد ، ابن احد اخوة الرئيس ، وعلى محمد طلاس ، شقيق مصطفى طلاس وزير الدفاع ، واتهمت الاول ببيع سيارات شحن مليئة بالسلاح والذخيرة لمن كانت تسميهم السلطة " العصابة " ، والثانى ببيعها بنادق قناصة اشترتها وزارة الدفاع فى وقت سابق من النمسا . القت السلطات الامنية القبض على الاثنين بأمر شخصى من الاسد الذى اوعز بابقاء الامر سرا بعد سبعة اشهر خرج مالك الاسد من " السجن " ليستأنف نشاطه ، بينما كان اى مواطن سورى يشترى او يبيع مسدسا فى تلك الايام يلف حبل المشنقة حول عنقه ، ان هو وقع بين ايدى الامن ، حتى لو ثبت انه لم يستخدمه لاى غرض من الاغراض ، ولم يستعمله ضد اى انسان .

يتلقى عضو القيادة القطرية او القومية لحزب البعث الحاكم راتبا شهريا يبلغ قرابة سبعة الاف ليرة سورية ، فضلا عن سيارة مرسيدى ٢٨٠ وبيتا كبيرا فى منطقة مترفة (متوسط دخل المواطن السورى هو ١٢٠٠ ليرة سورية فى الشهر) . بالمقابل ، يتلقى عضو القيادة القطرية او القومية دعما حزبيا لراتبه فى شكل قسائم تعطيه طنا من الحديد ومترا مكعبا من الخشب وثلاثة اطنان من الاسمنت ، يبيعها عادة فى السوق السوداء ، فتعود عليه باكثر من مائة وخمس وعشرين الف ليرة سورية فى الشهر (هكذا يكون الدعم : مائة وخمس وعشرون الف ليرة لدعم سبعة الاف !) . الا يعرف الاسد هذا ، مع انه هو الذى امر به ؟ .

س: الى ماذا ترجع استمرارية السلطة السورية ، رغم ما يميزها من قمع وفساد ؟ .

ج : ترجع استمرارية السلطة الى هذا القدر الكبير من القمع والفساد كا ترجع الى ما اسميه مران او حراك السلطة نفسها ، الذى يعطيها هامش مناورة واسعا وحرية عمل جدية تجاه القوى المكونة للسلطة ، والطبقات ، والمجتمع ، بحيث يبدو وكأن السلطة مستقلة عن القوى

الداخلة فيها وعن مجتمعها ذاته . فالدولة هى مالك وسائل الانتاج الاجتماعى ، ورب العمل الرئيسى ، وهى مسيرة الاقتصاد والاجهزة الاجتماعية والايديولوجية والقمعية ، التي تستولى ، بواسطة هذه الاجهزة عينها ، على ناتج عمل (واذا اقتضى الامر ممتلكات) جميع طبقات المجتمع دون استثناء (التى كفت عن ان تكون طبقات اجتماعية فى علاقتها مع هذه الدولة وتحولت الى مجموعات مذررة من افراد يعيشون غالبا من نعم السلطة) وهى كيان " متقدم " ومنظم فى " مجتمع " تدفع به هى ذاته الى سيرورة تأخر متفاقم ، توزع خلالها الدخل الوطنى على من تريد ، فى ضوء اعتبارات تخدم توازناتها وتقوى مواقعها . الى ذلك ، فالدولة هى جسر بلادها الوحيد مع الخارج ، وقد حولت السياسة الخارجية الى وسيلة انتاج بالمعنى العملى للكلمة ، وجعلتها ذات ريعية .

بكلمات اخرى : يأتى مران الدولة المرسملة من بنيتها ذاتها ، القائمة علي وجود كيان مرسمل حديث ، قادر على نهب المجتمع والتحكم به بصورة مفتوحة من جهة ، وعلى علاقات واساليب ادارة وتبعية اقطاعية ، تحصر السلطة فى عدد قليل من الاشخاص يكونون قيادتها العليا ، وتوزع الدخل الوطنى بطريقة تحكمية ، مانعة اى تماس غير مراقب بين اى طرف او عنصر من اطراف السلطة او عناصرها وبين المجتمع اواية طبقة من طبقاته ، من جهة اخرى . بهذا النمط من الادارة ، يتجلى مران السلطة فى طابعها الديكتاتورى – الفردى ، اى فى تركزها بيد شخص او مركز تقريرى صغير ، يتجسد فى شخص رئيس الجمهورية او يتجمع من حوله ، فيصبح شخص واحد (هو رئيس الجمهورية) المسؤول الوحيد عن ادارة دولة مرسملة ، يتعامل معها بوصفها تجمع اجهزة يعين هو نفسه صلاحيتها وحدود عملها ودور كل منها فى اطار " نظامه " الشخصى ، لذا فهى ترتبط به برابط التبعية والولاء الشخصى ، الذى يحولها فعليا الى ادوات له ، ويحوله الى رئيس فعلى لها ، رؤساؤها وكلاء له فيها ينفذون تعليماته واوامره وسياساته . هذا النمط من تركيب السلطة والادارة يتيح لهما مرانا واسعا يقوم على شكل مختلط من ادارة داخلية مغلقة نحو المجتمع مفتوحة نحو السلطة ، وخاصة مركزها المقرر الاعلى .

غير ان مران الدولة لا ينبع فقط من علاقات الخضوع والتبعية السائدة بين قيادتها واجهزتها ، بل يرجع ايضا الى قدرتها الكبيرة على التدخل المتواصل فى سائر العلاقات والحقول الايديولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وعلى تحديد طابعها وسقفها ، وردع ما يتسرب اليها من قوى اجتماعية وسياسية ردعا مسبقا ومكثفا ومتواصلا ، يجبرها اما على التقيد بحدود وسقوف معينة لا تتجاوزها فى " انشطتها " ، او على الخروج من هذه

العلاقات والحقول بصورة تامة . اما المثال الذى يبين احسن من غيره طبيعة هذه العلاقات وما تتيحه للسلطة من مران ، فهو " الجبهة الوطنية التقدمية " ، التى تمثل ظاهريا الاطار الذى تنضوى فيه احزاب سياسية معينة " مشاركة " فى السلطة .

تمثل " الجبهة " واحدة من الوسائل الاساسية التى طورتها السلطة للتحكم فى القوى السياسية والطبقات الاجتماعية من خلال وضع سقوف وحدود لعملها ، تتعرض للقمع والردع ان هى تجاوزتها ، وللاضمحلال والتهاوى ان هى تقيدت بها . فقد قبلت الاحزاب ، كما بينا فى مكان آخر ، ان تتقيد بمقررات مؤتمرات البعث وتوجهات قيادته القطرية ، التى لا سيطرة لها عليها . وارتضت ان تقلع عن العمل فى صفوف الجيش والشبيبة والطلبة ، وان لا تضع برامج سياسية تتعارض مع برنامج او رؤية البعث .

هذه الحدود لم تتحول الى قيد على حرية عمل هذه الاحزاب فقط ، بل غدت كذلك قيدا جديا على امكانية نشوء احزاب بديلة ، وامكانية تحرك القوى المجتمعية ، التى حل بها قدر رهيب من الظلم والنهب ، بينما " احزابها " تتعاون مع السطلة . الى ذلك ، حولت هذه الحدود احزاب الجبهة الى جزء اساسى من ترسانة السلطة الايديولوجية والسياسية ، وادخلت قسما من عناصرها الى المجتمع المضاد ، اعتبر وصوله الشخصى الى حصة كبيرة من الدخل الوطنى مساويا لوصول الطبقة التى تحدر منها الى حقوقها ، فشرع يلعب دورابالغ الرجعية ويعارض اى تبدل فى الوضع القائم ، بذريعة ان التبدل سيهدد انجازات " الكادحين " بالزوال .

هذا المثال يظهر بصورة واضحة مران الدولة :

١ – فقد عنى انضواء جميع الاحزاب السورية " الوطنية والتقدمية " فى اطار النظام اختفاء التعبيرات السياسية عن طبقات المجتمع السورى الاساسية واندماجها فى الحقل السياسى للمجتمع المضاد ، وتخليها طوعا عن سياساتها وبرامجها وتنظيماتها الخاصة .

٢ – وعنى قبولها بالقيود السياسية والتنظيمية التحاقا غير مشروط بجهاز السلطة السياسى والامنى ، ورضوخا غير مقيد لطبقتها المهيمنة ، المعادية بطبيعتا ذاتها للمجتمع .

٣ – وعنى وضع الاحزاب الجديد احتواؤها احتواء لا رجعة عنه فى عالم المجتمع المضاد السياسى ، وتوسيعا لحقل السياسة السلطوية الى خارج صفوفها " المجتمعية "

الاصلية ، والى خارج الطبقات التى تكون منها بالاساس ؛ واضاف الى قوة السلطة " المجردة " قوة قاعدية ومادية اضافية هى قوة " التنظيم " ، الذى الحق عناصره بها وضمهم ، وهم من الشعب ، الى اجهزتها ، متيحا لهذه فرصة ضرب جذورها فى ارض مجتمعية لم تنتم اصلا الى الطبقة الوسطى السياسية ولا الى المجتمع المضاد ، وكان يمكن ان تبقى وجه الشعب السرى بالنسبة للنظام وحقلا بديلا محتملا لحقله السياسى .

يظهر هذا المثال معنى مران السلطة ومداه . فالسلطة السياسية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن الوضع الطبقى والسياسى القائم فى المجتمع . وتتحكم تحكما واسعا بتعبيراته السياسية ، سواء ما قام منها على مستواها ذاته ام على الصعيد السياسى لهـذه الطبقة او تلك . من هنا يعبر المران عن نفسه فى وحدة سلطة الدولة واجهزتها ، وفى قدرتها على صياغة السرورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ فى المستوى الذى تختاره ، اكان مستواها الخاص ام المستوى الاجتماعى الطبقى ، الذى يفترض به ان يتمتع بقدر من الاستقلالية عنها ، لكنه اصبح عمليا فى حكم الملغى نتيجة لما تمارسه عليه من قمع وافساد ونهب . من جهة اخرى ، فان السلطة الموجهة للجبهة تتحكم بالمجتمع عن طريق استخدام قوى منه منظمة فى احزاب الجبهة ، دون ان تتدخل هى نفسها بقواها الخاصة . بالمقابل ، اظهر مثال الجبهة انها اتاحت لاجهزة السلطة الوصول الى مدى سياسى - طبقى خارج مجالها الخاص ، دون ان تتيح بدورها " للطبقات " الممثلة فى هذه الاحزاب فرصة اخذ موطىء قدم فى عالم الدولة . هكذا لعبت احزاب الجبهة دورا عازلا فصل السلطة عن الشعب ، فانعدمت مصادر معلوماته عنها ، وفقدت القدرة على معرفة طبيعتها الحقيقية ، وحركتها الفعلية ، ومصالحها الاساسية ، والترابطات الداخلية الموجهة لها .

يدرك قادة السلطة ادراكا واضحا الدور الهائل الذى يلعبه استقلال المجتمع المضاد عن المجتمعين الاجتماعى والسياسى فى خلق مران النظام القائم وتوطيده . وهم يتخذون ترتيبات وخطى دائمة لتعزيز هذا الاستقلال واضفاء طابع وقائى - درعى عليه ، يمنع بآلياته ذاتها حدوث اية اختلالات جدية فى السلطة يمكن ان تمس بمرانها ، ويحيد التناقضات الآتية اليه من عالم الشعب والمجتمع ، ان هو سمح بوصولها اليه اصلا بهذا المعنى يريد قادة السلطة للمران ان يتحول الى وضع ذاتى للدولة ، تعمل آلياته ضد الاخطار المهددة للسلطة من تلقاء ذاتها ، أو هى تحول دون وقوع هذه الاخطار بصورة وقائية ، اى دون اى تدخل سياسى او ادارى من جانب السلطة . الحقيقة ان الدولة قد حققت قسما من هدفها هذا ، بأن بنت داخل النظام

السياسى ، وبينها وبين المجتمع ، شبكة علاقات قادرة على امتصاص ما قد يواجهها من ازمات موضعية او عامة ، وعلى افراغ هذه الازمات مما قد تحمله من تفجرات ؛ وهو ما يفترض بدوره قدرا كبيرا جدا من المران على مستوى كل جهاز من اجهزتها (المستوى الجزئى) ومستواها الدولتى (العام) ، لان استمرارها لا يتوقف فقط على القمع ، بل هو يتوقف ، اكثر من ذلك ، على هذا الامران . لذلك قلنا ان سياستها تقوم على ركيزتين اساسيتين هما :

١ - تصدير ونقل تناقضاتها وازماتها الخاصة الى المجتع ، بوصفها ازمات وتناقضات اجتماعية ؛ والتدخل فيها هناك من موقع الحكم ، وليس باعتبار ان الدولة هى التى انجبتها .

٢ - التحكم بالازمات فى اى مستوى تظهر به ، باستخدام جميع وسائل السلطة وسياساتها . وادارة الازمات دون القضاء على اسبابها ، ونقلها كل مرة الى طور تفاقمى جديد يحولها الى عبء على المجتمع ، يفضى الى اضعافه وتمزيقه ، كى لا تصبح عاملا من عوامل اضعاف النظام . فى هذا السياق ، يفبرك النظام ذاته ازمات كبيرة وصغيرة ، فى الحقول المختلفة لانشطته الكثيرة ، يغرق بها الطبقات والفئات الشعبية ، ويفرض عليها شروطا تذلها وتسهم فى القضاء على اى وعى او فاعلية او تطلع سياسى لديها ، او يدفعها الى تمرد يعيد ابان القضاء عليه انتاج توازناته .

س: نصل ، كما اعتقد ، الى نقطة هامة تتعلق بالتناقضات المميزة لسلطة كالسلطة السورية . فما هى هذه التناقضات ، وماذا يترتب عليها عمليا من ازمات ؟ .

ج : ثمة ثلاثة تناقضات فى الدولة السورية ، تنبع من بناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هى :

١ - التناقض بين الدولة المرسملة والمجتمع ذى التطور الرأسمالى المحدود اقتصاديا والمقيد سياسيا .

٢ - التناقض بين المجتمع المضاد والمجتمع الاجتماعى .

٣ - التناقض بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى .

١ - التناقض الاول :

يعد التناقض بين طابع الدولة المرسملة والطابع الرأسمالي المحدود والجزئي للمجتمع التناقض الاساسي للنظام . وهو تناقض يتفرع عنه واقع سياسي - اجتماعي بالغ التعقيد ، يفرز بصورة مضطردة شريحة من ملاك السلطة السياسية ، يرغب القسم الاكبر من اعضائها في التحول الى رأسماليين عاديين ، بعد ان راكم بفضل السلطة وعبرها ثروات واموالا يسعى لتحويلها الى رأسمال يعيد انتاج نفسه ضمن علاقات انتاج رأسمالية تعبر عن وجود نظام رأسمالي تام يشمل الدولة والمجتمع معا . بيد ان الطابع السياسي للدولة يحول دون تحولهم ، بعد ان وقف وراء صعودهم الاجتماعي ، ويقطع سيرورة انتقال الدولة من دولة مرسملة تخلق " برحوازيتها " على صورتها ومثالها ، الى دولة تخلقها طبقة برجوازية ، كي تلام حاجاتها وتنشر بمعونتها نظاما رأسماليا معمما فوق الرقعة المجتمعية بكاملها .

الى ذلك انجبت بعض الانشطة الرأسمالية ، كالخدمات التوسطية والعقارية والتجارية ، رأسماليين افرادا يرتبطون بنظام الدولة المرسملة دون ان يدينوا بثرواتهم لامتلاك السلطة السياسية . هؤلاء الرأسماليون يرغبون بدورهم في فك العلاقة التطابقية القائمة بين النظام والدولة، ليربطوا النظام الرأسمالي بالمجتع ، ويحولوه بهذه الطريقة الى مجتمع رأسمالي ، معتقدين ان الرأسمالية ان لم تتحول الى نظام اجتماعي تكون مهددة علي الدوام بعسف السلطة، التي لن يمنعها شيء من مد يدها الى اموالهم وثرواتهم ، ما دامت معايير عملا سياسية تعطي الاولية لحاجات وتوازنات طبقة الدولة وتضرب عرض الحائط بالضرورات الاقتصادية ، وما دام استيلاء طبقة الدولة على ممتلكات الطبقات الاجتماعية هو شكل من الاشكال الاساسية لرسملة الدولة . ولعله من الجي ان السلطة لجأت ، في سياق الازمة الاقتصادية الخانقة التي شرعت تتعرض لها بدءا من اواسط الثمانينات ، الى اعطاء هامش واسع نسبيا من حرية العمل للرساميل الخاصة السورية والخارجية ، عربية كانت هذه ام اجنبية ، ففتحت امامها ابواب الزراعة والصناعة ، بعد ان كان معظم عملها متركزا على القطاع الثالث وعلى بعض الفروع المنشآت الصناعية الصغيرة اساسا ، او على مشاركة قطاع الدولة في بعض الشركات . وقد فهمت بعض الاوساط الخارجية هذه التدابير الحكومية في سياق ترسيمة سائدة تعتقد ان تقدم رأس المال الخاص سيصحبه حتما تراجع للرأسمالي العام ، الذي هوالدولة الرسملة ، ولم تراها على حقيقتها : كتدبير الغرض منه تنشيط الوضع الاقتصادي الراكد والمتدهور بما يؤدي الى انتاج فوائض كافية لحل ازمة السلطة ، التي قيدت الازمة الاقتصادية قدرتها على استيعاب القوى الاجتماعية بداخلها تقييدا يمس بتوازناتها ووظيفتها وربما بوجودها ، والى اطعام قسم

من الشعب ، يمكن ان يكون قاعدة جماهيرية تتمرد على النظام وتشجع بدورها تمرد قوى من داخل السلطة او من خارجها ضد طبقة الدولة ، علما بأن المستفيد الاكبر من هذا النشاط الاقتصادى الخاص سيكون طبقة الدولة ذاتها ، التى تحتكر اليوم السلطة كما لم تحتكرها من قبل ، وتستطيع التحكم بنتائج التوسع فى دور " البرجوازية " الخاصة في الحياة الاقتصادية .

يلتقى هذان الفرعان من " البرجوازية " السورية على الرغبة فى تطوير الرأسمالية من نظام محصور في الدولة الى نظام كامل الانتشار فى المجتمع والدولة معا . ويتناقض تطلعهما هذا مع طابع الدولة القائمة وأسلوبها السياسى الاستبدادى ، الذى تضبط به حركتهما وتقيد نشاطهما ، وتحد من وجودهما الاجتماعى الرأسمالى وتمنع تبلورهما السياسى . بالنظر الى ان الفئة الاولى من الرأسماليين متوضعة داخل السلطة نفسها ، والى ان عددا من قادة الاجهزة يتمثل فيها ، فان مشكلتها تحمل بعض الخطورة بالنسبة للنظام السياسى والدولة المرسملة ، لصعوبة ايقاف تنامى وجودهـا وانتشارها الاجتماعى ، المترتب على دورهـا السياسى فى النظام ، ولان اقتلاعها من السلطة يهدد بانقسام هذه الاخيرة واضعافها . أما الفئة الثانية من البرجوازية فهى لا تشكل خطرا كبيرا ، رغم ارتباطها باوساط رأسمالية دولية ، وهى لن تمثل خطرا اكيدا ، ما لم تتعرض الدولة المرسملة لانهيار اقتصادى يصاحبه سعى برجوازى مدعوم من الشعب للتخلص من الغلاف الاستبدادى الدولتى للسلطة المرسملة ، وللتحول الى تطور رأسمالى حر ، يتم بالدرجة الاولى خارج حقل الدولة القائمة او يجعل منها بالتدريج اداة للانتقال نحو نظام رأسمالى مجتمعى ، بعد ان كانت الطبيعة المزقية للرأسمالية المتناثرة فى المجتمع تعبيرا عن تمامية الدولة المرسملة .

تتحكم الدولة بهذا التناقض باساليب ووسائل متعددة ، اهمها اعادة انتاج شرائح من الرأسماليين الملائمين لحاجتها بالسبل الادارية والسياسية المتاحة لها . واعادة توزيع السلطة السياسية على من تقطعها لهم ، من حين لآخر ، بحيث يشعر مالكوها الوقتيون انها مجرد حيازة وليست سـلطـة شخصية او دائمـة ، وان انتزاعهـا منهـم سيحرمهـم من الامتيـازات و " الحقوق " المترتبة عليها ، وقد يعنى انتزاع ما راكموه من ثروة بفضلها . لذلك يحسن بهم استهلاك ثرواتهم ، التى ستتجدد بتجدد تفويضهم السياسى ، كما يحسن بهم الحرص على اولية سلطتهم السياسية فى وجودهم الاجتماعى " البرجوازى " وان حرمتهم هذه من ملكية وسائل الانتاج ومن التحول الى رأسماليين .

من جهة اخرى ، فان الهيئة الاجتماعية ، التى ترى فى السلطة المرسملة نفيا لوجودها السياسى والاجتماعى فى آن معا ، والتى تسير نحو هامشية متفاقمة وافقار متعاظم ، تتخذ من الدولة المرسملة موقفا يمليه عليها احساسها بالخطر ، ويقينها ان تحررها الكلى او الجزئى محال على يدى هذه السلطة ، مهما حدث فيها من تبدلات او تغيرات . لذا يتجسد التناقض بين الدولة المرسملة والمجتمع المقيد الرسملة فى سائر مناحى الحياة الاجتماعية والشخصية ، ويصل الى تفاصيل الوجود الاجتماعى لطرفيه ، ويتمظهر بلا انقطاع فى اى تعبير عن هذا الوجود ، اينما حصل وفى اى شكل تجسد .

يعيدنا هذا التناقض الى المران المميز للدولة المرسملة ، الناجم عن وجود اقنية بداخلها تسمح بالصعود في مراتبيتها لعناصر وشرائح من فئات اجتماعية مختلفة ، تتيح لهم امتلاك قدر من السلطة الاقتصادية يتناسب وحجم سلطتهم السياسية . ما دامت هذه الاقنية مفتوحة ، فان انتقاء الاشخاص الذين يجب ان تتكون مهم طبقة الدولة يغدو امرا ممكنا ، كما يصبح ممكنا اخضاع عمل الاجهزة لرقابة صارمة وفعالة وتفصيلية ، يسهل على الممسك بزمام السلطة العيا توجيهها كيفما شاء ، والمناورة على قوى السلطة القائمة بالقوى الصاعدة فى اقنيتها الداخلية ، وبالعكس . ان التحكم بهذا التناقض ، الذى تخلقه الدولة المرسملة ذاتها ، يعطينا فكرة واضحة كل الوضوح عن مرانها ، فهى دولة واضحة الملامح ، وان كانت حدود وهوامش حركتها الداخلية واسعة ومطاطة درجة تجعل استمرارها امرا سهلا ، رغم ما تعانية من انقسامات وما تنجبه من ازمات وتاقض . ان تحكم السلطة العليا بنمو " برجوازية " دولة ذات مصلحة فى تطور رأسمالى مفتوح ، واستمرار بنية الدولة ذاتها فى انجاب هذه " البرجوازية " وعجز قيادتها عن منع تكاثرها يجعل الطبقة المهيمنة عاجزة عن التخلص من هذا التناقض ومن الازمات الناجمة عنه فى قلب الدولة ذاتها ، ويجعل السياسة " فن " التعايش مع التناقض بين طابع الدولة لمرسملة السياسى وطابعها الاقتصادى ، وهما طابعان يزداد تنافيهما مع الزمن ، بقدرما يحل احدهما محل الاخر او ينتزع دوره منه ، مع انهما متلازمان فى الوقت نفسه يصعب التخلص منهما بالوسائل الادارية لدولة يرجع كل شىء فيها الى السياسة والادارة .

غير ان مران بنية الدولة المرسملة يمكنها من ادارة الازمات الدائمة النابعة من هذا التناقض ، ويضفى على عملية نقل الازمات الى المجتمع طابعا يوحى بان السلطة راغبة فى فتح فرص الارتقاء امامه ، وهو ايحاء تخوف به " البرجوازية " المتكونة بداخلها ، فتندمج هذه فيها سياسيا ، خشية ان يتجاوزها " بديلها الاجتماعى " الجاهز ، اذا اسهمت من خلال دور سياسى خاص بها فى اضعاف السلطة التى تحميها وتمنحها ما تنعم به من امتيازات .

٢ – التناقض الثانى .

يترتب هذا التناقض على الفرز الاجتماعى الناجم عن دور العامل السياسى فى اقامة الدولة المرسملة . فقد اعاد هذا العامل ، بما صاحبه وترتب عليه من تبدلات فى علاقات الملكية والانتاج ، وبالتالى فى مواقع وبنى الطبقات الاجتماعية ، بنينة المجتمع والطبقات القديمة ، وانشأ بنينة طبقية تحتل فيها طبقات جديدة مواقع فى الحياة الاقتصادية تتعين بمواقعها فى الحياة السياسية ، وتتحدد المواقع من الانتاج والاستهلاك والتوزيع والثروة بحيازة حق التصرف بوسائل الانتاج والملكيات العامة وتملك جزء من فائض قوة العمل الاجتماعى ، يتم اقتطاعه قبل وصوله الى الدولة او الاستيلاء عليه بعد وصوله اليها .

قلنا فى فقرات سابقة ان ثمة طبقات تكونت فى « المجتمع الجديد » انطلاقا من دور الدولة المرسملة ، منها « طبقة وسطى سياسية » تبلورت من صفوف الطبقة الوسطى الاجتماعية بدرجة اساسية ، قبل ان تتسع صفوفها بانضمام اعداد كبيرة من ابناء الريف اليها ، ممن نزلوا الى المدن كى يلتحقوا باجهزة الدولة القمعية والادرية ، وخاصة بمؤسستها العسكرية فى هذا التغير الاجتماعى ، كانت الطبقة العاملة ، وهى اقل الطبقات عددا على الاطلاق ، اقل الطبقات تعرضا للاهتراء . ومع ان الطبقة العاملة توسعت عدديا وكميا بعض التوسع ، فانها اضاعت بدرجة كبيرة دورها السياسى ووعيها الطبقى والاجتماعى . بينما تعرضت « البرجوازية » والطبقة الوسطى كما تعرض الفلاحون لاعادة بنينة ، اودت باوضاعهم السابقة والحقت اقساما منهم بعلاقات طبقية جديدة أن نفك تماما او تلغى علاقاتهم القديمة ، او انها دفعت بهم الى الهامشية والاهتراء .

اذا كانت الطبقات قد تهرأت على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، فانها ، بالمقابل ، قد تهمشت على الصعيد السياسى . فبدأ وكانها ، فى آن معا ، قد اعتزلت العالم الاجتماعى او خرجت منه ، ولم يعد لها من وجود الا فى صورة مزق متناثرة هناك وهناك فوق صفحة مجتمع غدت كيفية وجودها هذه علامة احتضاره ، وفارقتها قابلياتها السياسية المتولدة عن صفاتها الاجتماعية ، الطبيعية والفطرية فى الوقت نفسه . هكذا ادى التطور السريع للطبقة الوسطى السياسية من الطبقة الوسطى الاجتماعية اساسا الى اهتراء وتهمش وتبدد هذه الاخيرة بسرعة لا مثيل لها فى تاريخنا القريب . ويزيد من غرابة هذا التطور ان الطبقة الوسطى السياسية انخرطت بعد حين بدورها فى طور سريع جدا من الفرز والتمايز ، حتى عندما كانت ما تزال فى مرحلة تشكلها ، مع انها كانت تتحول الى قاعدة « اجتماعية » للدولة المرسملة ، التى كانت

علاماتها الاولى ما تزال فى طور الارتسام ، وتغدو الخزان الذى يمدها بالكادر ، والمعبر الاجبارى للنخب والاقليات الاتية من القاع الاجتماعى نحو السلطة . هذا الطور من الفرز والتمايز ما لبث ان حمل سمات الاهتراء الجزئى الذى اصابها ، والذى ترتب على توسع اجهزة السلطة الى درجة حولت الاعداد الكبيرة من المنتسبين الى ملاكها الى قاعدة « اجتماعية » للسلطة ، حلت بسرعة محل الطبقة بمجتمعها ، تحمل خطر نقل الازمات الكثيرة التى واجهها فى هذا الطور الانتقالى الى داخل الدولة الجديدة ، وهو ما شكل ، فى نظر « قادة الثورة » البعثية وخاصة اليساريين منهم ، خطر لا بد من التخلص منه ، فحصروا السياسة فى الاجهزة السلطوية وخاصة منها الاجهزة العسكرية ، واقاموا دولتهم « الثورية » على قاعدة سياسية احلوها محل قاعدتها الاجتماعية ، المكونة من خليط من طبقة المجتمع الوسطى وطبقة السلطة السياسية ، بهذه الصورة تكونت من سيرورة اهتراء الطبقة الوسطى وتلك الاجتماعية ومن صعود عناصر من القاع الاجتماعى فى الدولة المرسملة عجنة اجتماعية سياسية اسميناها « المجتمع المضاد » انفصلت بصورة متعاظمة الجذرية عن جميع السياسى ، حيث تحترف السياسة والادارة بالمعنى الرخيص جدا للكلمة ، والنهب والقمع بمعناهما الواسع ، وتعيش دون اية فاعلية انتاجية .

هذا المجتمع المضاد هو طبقة الدولة المرسملة ، فهى التى انشأته ورعته وتكلفت بثرائه ، وهى التى تمده بالفوائض الضرورية لاعادة انتاج نفسه ، وتوسيع صفوفه توسيعا مضطردا . بالمقابل ، فان هذا المجتمع هو كافل الدولة المرسملة ، التى بدأت تميل فى الاونة الاخيرة نحو مفهوم كانت « البرجوازية » القديمة قد قالت به فى اوائل الخمسينات ، حين رأت ان من الافضل لها ضم قوى وعناصر من الطبقة الوسطى الى صفوفها ، كلما افتضت ضرورات الصراع الاجتماعى ذلك او سمحت به القاعدة الانتاجية ، لان ذلك من شأنه احباط الثورة الوحية الممكنة فى المجتمع السورى : ثورة الطبقة الوسطى . يفصح قرار توسيع طبقة الدولة عن عمق ازمة الدولة المرسملة ، وعن احساس القوى المساندة لها بضغط ضرورات التطور الرأسمالى الحر على آليات عمل المرسملة السياسية : فمن العلوم ان خطة رسملة الدولة تقوم بأسرها على امتصاص عناصر من المجتمع فى طبقة الدولة والمجتمع المضاد كى لا يبقى ثمة هامش للعفوية او للتلقائية الاقتصادية . وبالتالى فان توسيع طبقة الدولة هو سياسة تمليها طبيعة الرسملة ذاتها ، وليست قرارا اراديا ، مع ان السلطة تحاول تصويرها بهذه الصورة ، وليس الاعلان عنه وكأنه توجه طوعى لطبقة الدولة سوى اعتراف من جانبها بأن ضغوطات التطور الرأسمالى الحر اصبحت شديدة وملحة .

يضع المجتمع المضاد نفسه فى الموقع النقيض للهيئة الاجتماعية بطبقاتها المختلفة ، قديمة كانت ام جديدة . وهو يحل ازماته على حسابها جميعا ، وينظم صفوفه بصورة دائمة بغرض خوض معارك ضدها واخضاعها ، آخذا بسياسة كل شئ او لا شئ ودافعا علاقاته السلبية بالمجتمع الى حافة الحرب الاهلية ، لقناعته ان ازماته غير قابلة للحل ، وان اى انتصار تحرزه الهيئة الاجتماعية سيكون بداية نهايته ، وانه لا يجوز ان يسمح اصلا بوسول التناقضات بينه وبين مجتمعه الى نقطة التفجر ، مع انه لا يتطلع فى الوقت نفسه الى التخلص منه ، بل هو يستخدمها لادارة ازمات المجتمع ومفاقمتها . وسيلته الى ذلك قوته الرادعة الكبيرة الى درجة تجعل الهيئة الاجتمعية فى موقع دفاعى ، تفضل القبول بوضعها الرضوخى على الشروع باية مقاومة جدية او الدخول فى اية معركة ضده .

ينبع الطابع الخطير لتناقض المجتمع المضاد مع الهيئة الاجتماعية من الوضع الخاص الذى يحتله فى الدولة ، اذ انه مجتمع تحول من اداة بيد الدولة المرسلة الى قوة منظمة استولت عليها وجعلتها اداة بين يديها تنهب بواسطتها المجتمع بالشرعية الرسمية لسلطة الدولة يعتقد المجتمع المضاد انه بامتلاكه السلطة وبرقابته على المجتمع يستقل عن الطبقات الاجتماعية ، التى تجد نفسها مكرهة بالضرورة على الارتباط به . لذلك فهو يميل الى سياسة ترفض اولية « المسألة الاجتماعية » وتقصر علاقاته بالطبقات على جانبين فقط : شلها سياسيا باثارة اكبر قدر من التناقضات بالطبقات على جانبين فقط : شلها سياسيا باثارة اكبر قدر من التناقضات فيها وبينها من جهة ، ومنع تناقضاتها من الوصول الى حقل الدولة بوصفها تناقضات قد تؤثر فى وحدة السلطة أو هيمنة المجتمع المضاد ، من جهة اخرى

ينضوى فى المجتمع المضاد عدد كبير من منتسبى اجهزة الدولة القمعية والايديولوجية والاقتصادية والسياسية ، ممن لا ينتمون اليه انتماء عضويا . هؤلاء هم بمعنى من المعنى القاعدة الاجتماعية الاولى لهذا المجتمع ، والنطاق الاجتماعى الاكثر قربا الى طبقة الدولة ، الذى يشكل مادتها البشرية الخام ، وادواتها الموجهة نحو اخضاع المجتمع .

لا تقتصر عضوية المجتمع المضاد على عناصر وقوى سياسية ، فقد تلبورت فى السياق السياسى – الاجتماعى لتجربة الدولة المرسلة ارضية « اجتماعية » مساندة لها ، تجسدت ايضا فى تكوينات ما قبل مجتمعية مثل الطائفية والعشائرية ، تداخل قسم من ابنائها المتعلمين و المنتمين الى المؤسسة العسكرية بالطبقة الوسطى القديمة ، ولعبوا فى مرحلة اولى دورا فى الانقلاب الرأسمالى الدولتى ، بصفتهم افرادا فى الجيش واعضاء فى الحزب الحاكم ، ثم

حولوا ، فى مرحلة تالية ، عشائرهم وطوائفهم الى قوى للدولة المرسملة ، تمدها بقاعدة اجتماعية ثابتة لولاء وتخدمها كاقنية جديدة لاعادة توزيع الدخل واعادة بنينة المجتمع ، قبل ان ينتقلوا فى طور ثالث الى « تحديث » طوائفهم وعشائرهم على أرضية الدولة المرسملة وبمساعدتها ، لجعلها تكوينات سلطوية تضفى الرسملة عليها خصائص « اجتماعية حديثة وبرجوازية » من جهة ، مع انها تحافظ على بنيتها القديمة كتكوينات ما قبل رأسمالية مغلقة ، ذات دور الغ الحيوية فى الابقاء على نمط الرسملة المعادى للمجتمع ، من جهة اخرى .

هكذا تندمج فى المجتمع المضاد عناصر وتكوينات قديمة وجديدة حديثة وتقليدية . اسهم بعضها فى تأسيس الدولة المرسملة ، واسهمت هذه فى تأسيس بعضها الاخر . لكنها تشترك جميعها فى الاخذ بوسائل واساليب ترمى الى تفتيت المجتمع وتوحيد السلطة ، والى تحديث الدولة المرسملة (بالمعنى التقنى الحض) وتأخيره . لهذا السبب ، يمكن اعتبار تكوينات المجتمع ما قبل الرأسمالية تكوينات سلطوية (اليس من الافضل اعتباره تكوينات دولية ؟) تلعب دورا خاصا فى الصراع الطبقى ، تخوض اقسامها الاجتماعية والشعبية « صراعاتها فى المجتمع ، بينما تصارع اقسامها « الدولتية » ضد هذا المجتمع بقوى السلطة السياسية ، التى بين ايديها .

هذه التكوينات ما قبل الرأسمالية ، الملحقة بالقاعدة الاجتماعية للدولة المرسملة هى عامل حاسم فى حركية ومران السلطة ، لكونها القناة الاكثر اهمية التى تملكها الدولة المرسملة لنقل الصراعات من صعيدها الخاص الى الصعيد المجتمعى ، والاداة التى تمكنها من الامساك بحركة القاع الاجتماعى « بقوى اجتماعية » فتبدو الصراعات الاجتماعية عندئذ كنتاج لتناقضات مجتمعية لم تنجم عن سياسة الدولة المرسملة ، ولا شأن لهذه بها . هذا الدور التحكمى – الضبطى الذى تمارسه التكوينات ما قبل المجتمعية ضد المجتمع المدنى واصالح المجتمع السياسى يتجه فى النهاية ضد الهيئة الاجتماعية والدولة معا ، وينتهى الى التمحور حول مجموعات من مراكز القوى القاعدية ، مشابهة لمراكز القوى السلطوية ، تمارس سياسة تسلطية طائفية وعشائرية تتمازج مع تسلط سياسى « اقطعته » لها السلطة « السائدة يمكنها من لعب دور دولتى (وليس مجرد دور سياسى) على صعيد القاعدة الاجتماعية « والشعبية » ، ودور شعبى على صعيد السلطة السياسية ، معززة بذلك وهم الطابع الشعبى للدولة المرسملة ، الذى يبدو وكأنه يكتسب مظهرا « ثوريا » يترتب على الدور الذى تلعبه فيه هذه « القوى القاعدية المسلحة والمنظمة » ، التى تجند فى صفوفها « قوى من اصول اجتمعية وطبقية مختلفة » (تنتمى جميعها الى طائفة واحدة بطبيعة الحال) .

مثلما اسست السلطة المرسملة طبقات ادواتية تناسب حاجاتها ، تتحول أقسام متزايدة من هذه السلطة عينها الى اداة بيد التكوينات ما قبل المجتمعية ، التيا عتبرناه تكوينات ما قبل رأسمالية ، التى كانت السلطة نفسها قد اطلقتها من قمقمها . فتتحول السلطة تحولا متزايدا الى تكوين يشبه « شركة مساهمة » يمتلكها عدد من التكوينات ما قبل المجتمعية والجهازية الداخلة فيه ، الامر الذى يهدد ، رغم احكام الضبط واتقانه بتفجيرها من الداخل وبتهشيم المجتمع . هذا الميل ، يقوى مع الزيادة الاكيدة والمتعاظمة لحصة « مراكز القوى القاعدية » فى ادارة السلطة والصراع الاجتماعى ، حيث اصبحت أحدى ضمانات السلطة ، واضفت بدورها طابعا عصاباتيا عليها لتفاقم طابعها العصاباتى الاصلى . غير ان هذا التطور ينسف ما بقى من جوانب فى الدولة التى كانت تجسد وحدة المجتمع والشعب والوطن ، فى بلاد فككتها سلطتها السياسية الى تكوينات ما قبل رأسمالية وما قبل دولتية ، احلتها محل الطبقات والقوى السياسية ، فكان قدرها ان تقع ين يدها وان تمارس وظائف عصاباتية لصالحها . عندئذ تقلع التوازنات عن ان تكون توازنات بين اجهزة واطراف السلطة وحدها ، وتصبح السياسة فن استيعاب تناقضات التكوينات ما قبل الدولتية فى دولة تدعى انها العنصر الحديث الوحيد فى مجتمعها ، الى ان تصير فن تحويل الدولة الى وعاء لهذه التكوينات يلبى حاجاتها ويستجيب لمصالحها ، رغم تعارضها مع طبيعة ما يفترض انه الدولة . لكن ضرورات استمرار السلطة ، وضرورات اخذ التبدلات التى تصيبها بعين الاعتبار تفرض على قيادتها الامعان فى تحويل الدولة عن وظائفها الاصلية ، الى ان تصير ، فى النهاية ، كيانا يتعارض تعارضا متعاظما مع طبيعته الحقيقة ونشأته المجتمعية ، فتقلع السلطة عن ان تكون سلطة دولة وتغدو سلطة للتكوينات ما قبل الدولتية ، التى تفك السلطة عن الدولة وعن المجتمع ، لتحول سلطة الاجهزة ذاتها الى تكوينات مضادة للدولة ، تتوضع داخلها كى تقضمها شيئا فشيئا ، الى أن تلتهمها تماما . بذلك تنتهى الدولة المرسملة الى وضع تصير فيه لا دولة مطلقة ، او الى دولة قيد الالغاء على ايدى قادة التكوينات المضادة لها ، المتوضعة على صعيديها السلطوى والمجتمعى ، لا تجد وسيلة لاعادة انتاج نفسها الامن خلال هذه التكوينات النافية لها ، التى تعزز حيالها الى ان يصبح من المحال تلمس وجودها فى الحياة العامة الا كعصابة عامة عندما تكون قوية ، وعصابة من العصابات القائمة ، حين تضعف .

٣ – التناقض الثالث :

يقوم هذا الناقض بين المجتمع المضاد ، التسلطى ، الذى يشمل تكوينات السلطة المتوضعة فى الدولة والمجتمع ، وبين الشعب ، موزعا على طبقات وفئات وقوى شرائح موجودة

خارج المراتب السلطوية ، بدءا برأسها الاعلى وانتهاء بآخر شخص فوضت اليه سلطة سياسية او ذات مدلول سياسى اذا كان الوجه الاجتماعى - الاقتصادى للدولة المرسملة يضعها بمواجهة مجموع المجتمع العامل والمنتج ، بغض النظر عن انتماءات افراده الطبقية ويقسم « الناس » الى عاملين مكانهم هو المجتمع ، ومقتطعى فائض قيمةاجتماعية يتركزون فى تراتبات السلطة الجهازية وما قبل الدولتية ، فان هذا التناقض يضيف الى التناقص السابق تناقضا جديدا يشق القوم السورى الى عاملين فى السياسة يتوزعون على سلالم السلطة « العامة » ومحرومين من حق العمل فيها يتوضعون فى الطبقات الاجتماعية ، بدءا بالبرجوازية العليا وانتهاء بآخر عامل زراعى فقير منسى فى مكان ما من قرية نائية . بالنظر الى ان الدولة المرسملة قد طورت لنفسها شعبا سياسيا خاصا بها هو المجتمع المضاد ، المفصول عن المجتمع الاجتماعى ، فان الشعب نفسه الشعب بالمعنى الاصلى للكلمة ، يقلع عن الوجود وجودا ايجابيا بالنسبة للسلطة ، ويكتسب طابعا سلبيا يجعله يقتصر على غيرا المنتمين الى المجتمع المضاد ، مهما كان انتقاؤهم الطبقى ، او كانت درجة تعلمهم او ثرائهم .

هذا التناقض الثالث ينبع اساسا من الطابع الاقتصادى - الاجتماعى للدولة المرسملة ، التى تمنح العمل السياسى القاعدى وتحظر اى شكل من اشكال الحرية السياسية ، لان الرسملة لا يمكن ان تقتصر على الدولة فى مجتمع يتمتع بحرياته السياسية ،ولان الشعب سيفرض ، من خلال ممارسته للحرية ، رسملة الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمجملها ، وسيحول المزق الرأسمالية المتناثرة فى مجتمعه الى نظام رأسمالى كامل الانتشار ، من المحال على السلطة تكبيله بقيود سياسية - ادارية كالتى تكبله بها فى الوضع الراهن ، وتدفع به الى درك تأخر متفاقم وانهيار متعاظم . ان هذا التناقض هو الوجه العام للتناقض الاول بين الطابع الرأسمالى للدولة النجب لعناصر ومكونات رأسمالية فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية من جهة ، وبين بنية الدولة المرسملة التى تحول دون السماح لهذه البنى والعناصر بتغيير النظام وان بصورة تدريجية ، من جهة اخرى فى التناقض بين المجتمع المضاد والشعب ، يبرز دور بنينة الدولة حيال المجتمع ، بعد ان برز فى التناقض الاول حيال المكونات الداخلية للدولة ذاتها . ولا بد من القول ان علاقة المجتمع المضاد بالشعب تشبه علاقة تكوينين يمثل احدهما الخارج بالنسبة للآخر وينفيه ، وليست علاقة وجهين متكاملين لتكوين واحد ، يتلازمان ويتكاملان وينتفى وجود احدهما دون الاخر . ولكن بما ان النظام لا يستطيع العيش دون خارجه (اى المجتمع الاجتماعى العامل) الذى ينفيه ، فانه لا يجد وسيلة للسيطرة عليه سوى اعادة انتاجه بما هو مجتمع بذاته ، مجتمع خام يفتقر الى الوعى بمصالحه المنفصلة والمستقلة عن

مصالح الدولة المرسملة (المعادية له) : وطريقه الى اعادة الانتاج هذه تمر بحرمان المجتمع من حرياته العامة وحقه فى تكوين تعبيرات سياسية خاصة به . مثلما نزعت الاقطاعية سلاح الفلاح لتحويله الى قن او تابع ، تنزع الدولة المرسملة سلاح المواطن الحديث الذى هو حرياته العامة والخاصة ، لتدفع به الى او لتبقيه فى وضع عبودى يجعل نهب فائض قوة عمله امرا ميسورا ودائما . بهذا المعنى يعد حرمان المواطن من حقوقه السياسية شرطا ماديا كافلا لحسن سير آلة الالستعلال الرأسمالى الدولتى ، وليس مجرد علاقة قانونية او حقوقية بين المواطن والسلطة . ويعد التناقض بين دولة تحتكر السياسة بما هى العنف المنظم ، ومجتمع محروم من حق ممارسة اى شكل من اشكالها تعبيرا عن علاقة عبوية قائمة بين « رأسمالى عام » هو الدولة المرسملة ، وبين « بروليتارى عام » هو الشعب . الى ذلك فان الهدف الاساسى لحركية الدولة ومرانها كامن هنا ، فى هذه العلاقة التى يعتبر دوامها شرطا لاغنى عنه لدوام نظام الرسملة . لذلك تأخذ القوى المقررة فى طبقة السلطة المرسملة العليا موقفا موحدا من موضوع هذا التناقض ، وتعارض اطلاق الحريات الديموقراطية والسياسية للشعب وللفرد ، وتقترح عوضا عنها زيادة اعداد المنتسبين اى احدى طبقات الدولة او الى المجتمع المضاد ، او فتح اقنية جديدة للصعود الاجتماعى والسياسى من المجتمع الى داخل السلطة ، والابقاد على القمع كسياسة موجهة تعتمد للتحكم بما يترتب على هذا التناقض من ارباكات فى علاقة الدولة المرسملة بالمجتمع وبالعكس .